

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

(إن، أن في ضوء الدراسات القرآنية والنحو العربي)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
جامعة اليرموك تخصص لغة ونحو

إعداد الطالب
محمد أحمد علي بن عامر

إشراف
الأستاذ الدكتور
محي الدين رمضان

١٩٩٧

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

(إن، أن في ضوء الدراسات القرآنية والنحو العربي)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
جامعة اليرموك تخصص لغة ونحو

إعداد الطالب
محمد أحمد علي بن عامر

إشراف
الأستاذ الدكتور
محي الدين رمضان

١٩٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(إن، أن في ضوء الدراسات القروانية والنحو العربي)

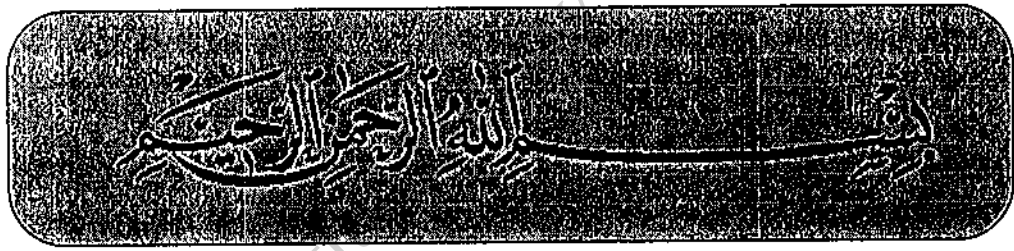
إعداد الطالب

محمد أحمد علي بني عامر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في جامعة اليرموك / تخصص لغة عربية / لغة ونحو

لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور مجي الدين رمضان رئيساً
الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد عضواً
الأستاذ الدكتور يحيى قاسم عباينة عضواً



المحتوى

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
١-	المحتوى	١
٢-	الملخص	
٣-	الإهداء	هـ
٤-	المقدمة	و - ح
٥-	التمهيد	ط - ي
٦-	معاني (إن) الخفيفة	١
٧-	(إن) الشرطية أمّ الباب وأصل أدوات الشرط	٧
٨-	تسمية (إن) الشرطية	٨
٩-	سبب التسمية	٩
١٠-	إن حرف شرط جازم	١٢
١١-	الفاعلان اللذان تدخل عليهما (إن) الشرطية	١٣
١٢-	شروط فعل الشرط بعد (إن)	١٤
١٣-	اقتران (إن) الشرطية بـ (لا) النافية	١٥
١٤-	عمل (إن) الشرطية إذا دخلت على (لا)	١٥
١٥-	اقتران (إن) الشرطية بـ (ما)	١٥
١٦-	اقتران (إن) باللام الموطئة للقسم	١٦
١٧-	اجتماع الشرط والقسم	١٦
١٨-	دخول (إن) الشرطية على (لم) والجزم بـ (لم) لا بـ (إن)	١٧
١٩-	علة الجمع بين (إن) ولم	١٧
٢٠-	وجوب نصب الاسم بعد (إن) الشرطية	١٨
٢١-	جواز رفع الاسم ونصبه بعد (إن) الشرطية	١٩
٢٢-	وقوع (إن) الشرطية بعد (أرأيت)	١٩
٢٣-	توسط (إن) وشرطها بين أجزاء الدليل الدال على الجواب المحذوف	٢٠
٢٤-	اجتماع (إن) الشرطية و (إن) النافية	٢٠
٢٥-	ورود (إن) الشرطية بعد واو الاعتراض أو واو الحال	٢٠
٢٦-	اقتران (إن) الشرطية بالفاء (فإن) أو الواو (وإن)	٢١
٢٧-	الإبهام والغموض في الأداة الشرطية	٢١
٢٨-	الشرط بـ (إن) ذو إمكانيتين	٢١
٢٩-	(إن) تقلب الماضي للمستقبل	٢٢

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
٣٠-	حذف (إن) الشرطية وأركان الجملة بعدها	٢٢
٣١-	تشديد آخر جوابها وتخفيفه	٢٢
٣٢-	وقوع (إن) بصيغة الشرط وهو غير مراد	٢٣
٣٣-	استعمال (إن) الشرطية ظاهرة ومضمرة	٢٤
٣٤-	إطراد ورود إن في القرآن الكريم	٢٤
٣٥-	عمل إن الشرطية	٢٧
٣٦-	(إن) الشرطية ودلالاتها على الاستقبال	٣١
٣٧-	العدول عن المستقبل إلى الماضي	٣٧
٣٨-	(إن) الشرطية والأصل في استعمالها	٤١
٣٩-	دخول (إن) الشرطية على المحقق وعلى المستحيل وقوعه	٤٥
٤٠-	استعمال (إن) الشرطية في مقام الجزم	٤٧
٤١-	الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية وعامل الرفع فيه	٥٣
٤٢-	حذف أركان الجملة الشرطية بعد (إن)	٦٣
٤٣-	دخول همزة الاستفهام على (إن) الشرطية	٧٥
٤٤-	إن النافية	٨٠
٤٥-	استعمالات (إن) النافية اللغوية	٨١
٤٦-	عمل (إن) النافية	٨٤
٤٧-	(إن) النافية في القرآن الكريم	٨٨
٤٨-	(إن) المخففة من الثقيلة	٩٢
٤٩-	إعمال (إن) المخففة من الثقيلة	٩٣
٥٠-	اجتماع (إن) المخففة واللام في لغة القرآن الكريم	٩٧
٥١-	الفعل الواقع بعد (إن) المخففة	١٠٠
٥٢-	(إن) الزائدة	١٠٣
٥٣-	المواضع التي تزداد فيها (إن)	١٠٥
٥٤-	مذاهب العلماء في زيادة (إن) في قوله تعالى: "ولقد مكناهم فيما إن مكنّاكم فيه"	١١٠
٥٥-	(إن) بمعنى (إذ)	١١٤
٥٦-	(إن) بمعنى (قد)	١٢٠
٥٧-	(إن) بمعنى (إمّا)	١٢٤

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
١٢٧	٥٨- معاني (أن) المفتوحة
١٣٢	٥٩- (أن) المصدرية نصبها للفعل المضارع
١٣٥	٦٠- إهمال (أن) المصدرية ورفع الفعل بعدها أو جزمه
١٣٩	٦١- نون أن من حيث إظهارها نطقاً وكتابه أو إدغامها
١٣٩	٦٢- أن المصدرية وصلها بالفعل الماضي والأمر
١٤٢	٦٣- الفصل بين أن ومعمولها
١٤٤	٦٤- عمل أن النصب في الفعل المضارع محذوفة من غير بدل
١٤٦	٦٥- سبب إعمال (أن) الناصبة للمضارع
١٤٧	٦٦- وقوع (أن) الناصبة للمضارع بعد العلم
١٥٠	٦٧- حذف الجار مع أن المصدرية
١٥١	٦٨- تقدم معمول (أن) المصدرية عليها
١٥١	٦٩- مذاهب النحاة في المصدر المؤول من (أن) والفعل
١٥٢	٧٠- موقع المصدر المؤول من الإعراب
١٥٤	٧١- الفرق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح
١٥٥	٧٢- أن المصدرية في القرآن الكريم
١٥٦	٧٣- إضمار (أن) الناصبة
١٥٨	٧٤- مذاهب النحاة في إعمال (أن) المضمرة بعد حتى، فاء السببية، واو المعية، أو، اللام المكسورة
١٦٤	٧٥- أن المفسرة أحكامها ومذاهب النحاة والمفسرين فيها
١٦٦	٧٦- (أن) بمنزلة (أي)
١٦٩	٧٧- الفعل المضارع بعد أن المفسرة
١٦٩	٧٨- أن محتملة المصدرية أو المفسرة أو الزائدة أو المخففة
١٧٣	٧٩- (أن) بالمخففة من الثقيلة
١٧٤	٨٠- إعمال (أن) المخففة من الثقيلة
١٨٠	٨١- أن المخففة اسمها وخبرها
١٨٤	٨٢- أن الزائدة
١٨٤	٨٣- المواضع التي تزداد فيها (أن)
١٨٨	٨٤- إعمال (أن) الزائدة والغرض من زيادتها

رقم الصفحة	الموضوع	رقم
١٩٤	(أن) بمعنى لئلا	٨٥
٢٠٠	(أن) بمعنى (إذ)	٨٦
٢٠٣	(أن) نافية بمعنى (لا)	٨٧
٢٠٦	(أن) الشرطية معناها وأحكامها	٨٨
	الفصل الثالث	
٢١٥	(إن وأن) وطبيعة الاستعمال القرآني لهما	٨٩
٢١٥	الاختلاف في قراءة همزة (أن) بالفتح أو بالكسر	٩٠
٢٢٣	الاختلاف في رفع الفعل ونصبه بعد (أن) ورفع وجزمه بعد (إن)	٩١
٢٢٨	الاختلاف في قراءة إن تشديد إن وتخفيفها	٩٢
٢٢٩	الاختلاف في كسر نون (أن) وضمها	٩٣
٢٣٠	أثر القراءات القرآنية في بناء القاعدة النحوية	٩٤
٢٣٠	قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة	٩٥
٢٣٦	قراءات ساهمت في بناء قاعدة نحوية	٩٦
٢٤٠	قراءات ساهمت في تثبيت قاعدة نحوية	٩٧
٢٤٤	نتائج البحث	٩٨
٢٤٧	فهرس الآيات	٩٩
٢٥٩	فهرس الأشعار	١٠٠
٢٦٣	فهرس الأعلام	١٠٢
٢٤٣	فهرس المصادر والمراجع	١٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص

"إن، أن في ضوء الدراسات القرآنية والنحو العربي"

هذا مثال من البحث في النحو العربي، يتناول الحديث عن حرفين من حروف المعاني هما: (إن و أن). ويكشف في مجمله عن الدلالات اللغوية، والمعاني التي أفادها كل حرف منهما، ويرسم الخطوط الدقيقة لهذه المعاني، ويبين مواطن استخدامها، وإعمال كل معنى من المعاني أو إهماله، ومذاهب النحاة والمفسرين في إثبات معانيهما المتعددة أو رفض ما تعدد منها.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. تتضمن المقدمة تحديد موضوع البحث ودوافع الاختيار.

ويدرس الفصل الأول معاني (إن) المكسورة الهمزة الساكنة النون وهذه المعاني هي: (إن الشرطية، إن النافية، إن المخففة من الثقيلة، إن الزائدة، إن بمعنى قد، إن بمعنى إذ، إن بمعنى إذا، إن بقية من إمّا، إن التفصيلية).

ويعرف الفصل الثاني بمعاني (أن) المفتوحة الهمزة، الساكنة النون وهي: (أن المصدرية، أن المفسرة، أن الزائدة، أن المخففة من الثقيلة، أن الشرطية، أن بمعنى إذ، أن بمعنى لئلا، أن بمعنى (إن) المخففة من الثقيلة، أن النافية بمعنى لا، أن بمعنى إذا).

ويكشف الفصل الثالث عن طبيعة الاستعمال القرآني لـ (إن و أن) وذلك ببيان أثر الاختلاف في القراءات القرآنية لهاتين الأداتين في بناء بعض القواعد النحوية.

أما الخاتمة فقد لخص فيها خلاصة هذا الجهد وما كشفت عنه هذه الداسة من حقائق تتعلق بهاتين الأداتين، والتي قد تساهم في تحقيق فوائد أذكر منها:

١- معرفة بعض الأساليب والتراكيب والجمال في لغتنا العربية معرفة حسابية موزونة تبرز ما بين الصورة الخارجية والأغراض المعنوية من توافق وتطابق.

٢- التعرف الى طبيعة الاستعمال القرآني لهاتين الأداتين وأثر ذلك في تكوين وبناء بعض القواعد النحوية.

٣- التعرف إلى المعاني المتعددة التي أفادها كل حرف منهما في ظل الدراسات القرآنية والنحو العربي .

٤- التعرف إلى نسبة ورود هاتين الأداتين في القرآن الكريم واستعمال المعاني المتعددة التي يخرج لها كل معنى من المعاني، فقد تبين من خلال البحث تفاوت اطراد هذه المعاني ورووداً واستعمالاً فبعضها كـ (إن الشرطية) و(إن) المصدرية كثير الوجود كثير الاستخدام، وبعضها قليل الاستعمال ولا ورود له في القرآن الكريم إن التي هي بقية من إما أو إن التفصيلية، وبعضها كثير الوجود في القرآن الكريم، قليل الاستعمال في عربيتنا المعاصرة كـ (إن) النافية.

٥- أن تعدد معاني هاتين الأداتين يمكن رده الى أمور منها سعة التداول وكثرة الاستعمال، وأن مثل هذه الاستعمالات المتعددة هي سبيل للنماء والاتساع، وأن المادة اللغوية قد جمعت من لهجات قبائل عديدة في رقعة واسعة، ولا غرابة أن نتعدد استعمالات الألفاظ، وتختلف بين البقاع المختلفة ولهذا يرد تعدد المعاني في اللفظ الواحد ويكون احتمال ذلك في العقل والمنطق.

٦- أنه يمكن تقرير القواعد والأحكام بناء على الواقع اللغوي المعتمد وأقصد بهذا الواقع اللغوي هو ما تعارف العلماء الأوائل على الاستشهاد به .

الإهداء

إلى والدي حفظهما الله
إلى زوجتي الصابرة الوفية
إلى قرة العين أبنائي الأعزاء
مرام - رؤى - براءة - شرف الدين
وإلى روح عمّار الطاهرة
إلى إخوتي الأعزاء
إلى الأهل والأحبة
أهدي هذا العمل المتواضع

المقدمة

الحمد لولي الحمد ومستحقه، وصلواته على خيرته من خليقته، محمد ﷺ وآله، أما بعد:
فإن علم معاني الأدوات واحد من العلوم التي نشأت خدمة لكتاب الله الكريم،
وكشف دقائق معانيه وبيان أسرار إعجازه وتقريب فهمه، وقد كان للقرآن الكريم
الأثر البين في هذا العلم، كما كان له أثر كبير في استحداث المعاني المختلفة
للأدوات العاملة وغير العاملة، والمتدبر لمعاني هذه الحروف يجد مراجع النحو
المتعددة تعرض هذه الحروف مستدلة لها بالحشد الوافر من الأدلة القرآنية، ولذا فقد
عدَّ هذا العلم ثمرة من ثمار الكشف عن سرِّ وجوه إعجاز القرآن الكريم.

من هذا المفهوم بدالي أن أتحدث عن اثنتين من مفردات هذا العلم وهما: (إن)
المكسورة الخفيفة و(أن) المفتوحة الخفيفة. وقد جمعتهما تحت عنوان:

((إن، أن في ضوء الدراسات القرآنية والنحو العربي))

وكان الدافع لاختياري هذا البحث عدد من الأسباب أجملها بمايلي:

١- أنني وجدت أقوال المتقدمين في هاتين الأداتين قد انتشرت بين طيات كتب التفسير
والمصنفات النحوية ومعاني القرآن وإعرابه، ولم أجد أحداً من القدماء أو
المحدثين قد خصص كتاباً مستقلاً لدراستهما. لكنهم كتبوا عنهما ضمن دراساتهم
للعوامل النحوية. ونظراً لتفرق هذه الآراء، رأيت أن أقدمها للدارس مجتمعة
مدروسة، حتى أجنبه مشقة البحث في هذه المراجع.

٢- أهمية هاتين الأداتين في فهم بعض الأساليب النحوية في لغة القرآن الكريم
وإدراك مافيها من روعة وبيان، فلكل منهما في اللغة معان خاصة يجب
مراعاتها، والتمييز بينهما حتى لا يقع اللبس والخطأ في فهم الكلام الذي يشتمل
على أي منهما.

٣- تلازم هاتين الأداتين واشتراكهما في القضايا المطروحة من حيث تشابه المعاني
المستفادة منهما كالنفي والزيادة والشرط والتخفيف، والاختلاف في قراءة حركة
الفعل الواقع بعدهما، والاختلاف كذلك في قراءة همزة (أن) بالفتح أو بالكسر.

٤- أن هذا البحث شأنه شأن أي بحث آخر في اللغة العربية، مما يوثق صلتني بهذه اللغة لسان الأمة ولغة الدين والثقافة...، إلى جانب جدواه ، على مجال تخصصي الذي أطمح أن أجد فيه ذاتي وأحقق فيه وجودي العلمي إن شاء الله تعالى.

لذلك كله فقد وطننت نفسي بعد انكالي على الله وبعد استشارة أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محيي الدين رمضان أن أبحث في هذا الموضوع، لعلني أتمكن جمع ما انتشر من آراء فيهما، وتبسيط الضوء عليهما وبيان معانيهما وأحكامهما، متمنياً في نهاية هذه الدراسة أن أكون واحداً ممن حاولوا تناول هذا الموضوع بالدرس والتحليل، وأن أحظى بشرف خدمة لغة الضاد.

أما الهيكل العام لهذه الدراسة فقد رأيت أن تكون دراستي هذه في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تتضمن المقدمة تحديد موضوع البحث ودوافع الاختيار، ويدرس الفصل الأول معاني (إن) المكسورة الخفيفة وهي : (إن الشرطية، إن النافية، إن المخففة من الثقل، إن الزائدة، إن بمعنى قد، إن بمعنى إذ، إن بمعنى إذا، إن بقية من إمّا، إن التفصيلية).

ويعرّف الفصل الثاني بمعاني (أن) المفتوحة الخفيفة وهي : (أن المصدرية، أن المفسرة، أن الزائدة، أن المخففة، أن الشرطية، أن بمعنى إذ، أن بمعنى لئلا، أن بمعنى إن المخففة من الثقل أن النافية بمعنى لا، أن بمعنى إذا.

وبجانب ذكر هذه المعاني في الفصلين الأول والثاني وماتؤديه كل أداة من أسرار ولطائف فإنني بيّنت إعمالهما، وذكرت الخلافات بين المفسرين والنحاة وبين النحاة أنفسهم في إثبات معانيهما المتعددة، أو رفض ما تعدد من معانيهما، وأوردت خلافاتهم في إعمال كل أداة أو إهمالها.

ويكشف الفصل الثالث عن طبيعة الاستعمال القرآني لـ (إن وأن)، وذلك ببيان أثر الاختلاف في القراءات القرآنية في بناء القاعدة النحوية، بعد ذكر لأهم المواطن التي ورد فيها اختلاف في القراءات في القرآن الكريم. فيما يخص هاتين الأداتين.

ثم ختمت هذه الرسالة بخاتمة لخصت فيها خلاصة هذا الجهد وما كشفت عنه هذه الدراسة من حقائق تتعلق بـ (إن وأن).

هذا هو الهيكل العام للرسالة، وإني لأعلم أن الباحث يخطئ ويصيب، فإن جاء هذا العمل وافيًا بالغرض محققاً للهدف، فبتوفيق الله وإن جاء غير ذلك فقد اجتهدت وبذلت، والمجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر.

ويحضرني في هذا المقام قول العماد الأصفهاني: " إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

وقبل أن أختتم التعريف بهذه الرسالة يسرني أن أذكر أنه كان من توفيق الله لي أن قيض لعوني أستاذاً كبيراً وعالمًا جليلاً هو الأستاذ الدكتور محيي الدين رمضان الذي أخذ بيدي ومهد لي طريق البحث، وأعانني على اجتنب عقباته الكثيرة، في صبر الحكماء، وتواضع العلماء. فجزاه الله عني وعن العلم خير الجزاء.

وإني إذ أشكر لأستاذي الكريم إخلاصه وتفانيه، أشكر لأستاذي الكريمين:

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

والأستاذ الدكتور يحيى عباينة

قبولهما وتفضلهما بمناقشة هذه الرسالة: وختاماً لست أملك غير الشكر، وإلا أن أردد مع أبي عيينه قوله:

أوفى من الشكر عند الله في الثمن
خذوا على مثل ما أوليت من حسن

لو كنت أعرف فوق الشكر منزلة
أخلصتها لك من قلبي مَهْدَبَة

لکم أعظم الشکر، وأجمل التحية، وعلى الله قصر السبيل، ومنه

(التوفيق).

الباحث

التمهيد:

حدّ النحاة الحرف بحدود كثيرة^(١) أظهرها قولهم إنّه: "كلمة تدل على معنى في غيرها فقط"^(٢)، والحروف في لغتنا العربية ضربان: حروف المباني، وحروف المعاني، أمّا حروف المباني فهي التي تعرف بحروف الهجاء، التي بها تبنى الكلم وتركّب الألفاظ المفردة.

وأما حروف المعاني فهي ألفاظ مركبة من حرفين من حروف الهجاء أو أكثر من حرفين أو من حرف وحركة تؤدي معاني اختصت بها في قسيمها في الكلم العربية: الاسم والفعل. وكل حرف منها يؤدي معنى واحداً أو أكثر من معنى. وقد سميت بحروف المعاني لإفادتها معنى جديداً يجلبه الحرف معه، وربطها أجزاء الجملة بعضها ببعض، فهي تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل وأجزاء الجملة بعضها ببعض وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها.^(٣)

وهي كثيرة الدوران في اللغة، عظيمة الاستخدام، لاغنى عنها في التراكيب، حتى لا تكاد تخلو جملة أو عبارة من هذه الأدوات، يقول المالقي واصفاً إياها^(٤): "وكانت الحروف أكثر دوراً ومعاني معظمها أشد غوراً، وتركيب أكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده إليها،..."

وهي مع كثرة الاستعمال فإنها أقل أقسام الكلام. وقد علل ابن سيدة ذلك بقوله^(٥): "... إنما وجب أن تكون حروف المعاني أقل أقسام الكلام مع أنها أكثرها في الاستعمال من قبل أنها إنما يحتاج إليها لغيرها من الاسم والفعل أو الجملة وليس كذلك غيرها لأنها يحتاج إليها في أنفسها، فصارت هذه الحروف كالألة، وصار

(١) انظر الجنى الداني/ المرادي / ٢٠، تحقيق د. فخر الدين قباوة د. محمد نديم فاضل، ط ١ وانظر الأصول في النحو/ ابن السراج/ ١- (٤٢-٤٥)، تحقيق عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة ط ٣/ ١٩٩٦، وشرح المفصل، ابن يعيش ٢/ ٨ عالم الكتب.

(٢) الجنى الداني/ المرادي / ٢٠.

(٣) انظر لسان العرب/ ابن منظور مادة (حرف) ج ٣/ دار إحياء التراث العربي / بيروت ط ١/ ١٩٩٦.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني/ المالقي/ ص ٢. تحقيق احمد الخراط.

(٥) المخصص/ ابن سيدة/ مجلد ٤/ ج ٤/ ١٤٥، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي.

القسمان الآخران اللذان هما الإسم والفعل كالعمل الذي هو الغرض في اعداد الآلة وإعمالها وهذه علة ذكرها أبو علي الفارسي وهي حسنة "

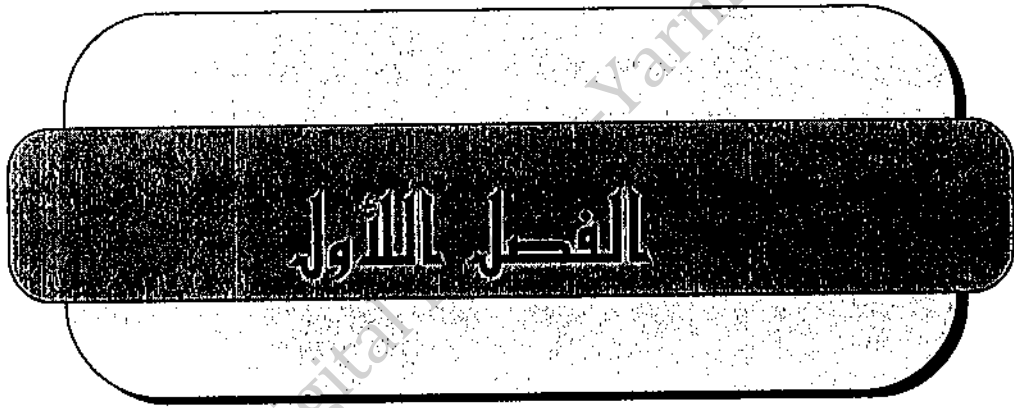
وتتشارك حروف المعاني جميعاً في دلالتها على معنى وظيفي وهو الربط أو التعليق وهي ذات افتقار إلى الضمائم، إذ لا يكتمل معناها إلا بها، ولا بيئة لها خارج السياق^(١).

أما عن عناية العلماء بها فقد عني العلماء بدراسة الأدوات عناية ملحوظة، واتخذت محاولاتهم لدراسة الأدوات شكلين من التأليف الأول منها: أن معظم كتب النحو واللغة كانت تذكر الأدوات في ثنايا حديثها عن قواعد النحو إجمالاً، وجاءت أقوال المتقدمين في معاني الأدوات منتثرة ضمن كتب جامعة، بين طيات كتب التفسير والمصنفات النحوية واللغوية والبلاغة ومعاني القرآن وإعرابه. ولم يخصص لها كتب مستقلة في ذلك . فكتاب سيبويه مثلاً غني بمباحث الحروف وأشكال ورودها في كلام العرب، لكنه لم يعقد فصلاً لكل أداة ليعدد معانيها، ويذكر أحكامها، وإنما تتفرق هذه المعاني بين ثنايا الكتاب .

والشكل الثاني لهذه المحاولات، تمثل بتصنيف كتب خاصة بهذه الأدوات تضم معانيها وأبوابها وشواهدا والمذاهب المختلفة فيها، ومن هذه الكتب التي اختصت بالحديث عن الأدوات ومعانيها :

حروف المعاني واللامات للزجاجي، معاني الحروف و منازل الحروف للرّماني، الأزهية في علم الحروف للهروي، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. هذا وقد أقرّد الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن باباً تحدث فيه عن المفردات من الأدوات تجاوزت صفحاته مائتين وستين صفحة ومثل ذلك فعل السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن.

(١) انظر اللغة معناها ومبناها- د. تمام حسّان ص ١٢٥/ دار الثقافة.



إن الخليفة المكسورة الهمزة الساكنة النون
أحكامها ومخارجها

معاني (إن) المكسورة الخفيفة

(إن) المكسورة الهمزة الساكنة النون، واحدة من حروف المعاني التي اهتم بها علماء العربية تبياناً واستقصاءً، وحظيت عندهم بأكثر حظوظ التحليل والدراسة، وقد تعددت معانيها واختلفت دلالاتها، وتنوعت أساليبها واستعملت في كلام العرب على أوجه عدة ذكر النحاة لها الأوجه التالية:

١- إن الشرطية^(١): أمّ الباب وأصل أدوات الشرط باتفاق النحاة، حرف جازم يجزم فعلين الأول منهما يسمى فعل الشرط والثاني جواب الشرط. نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَاقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة/ ٢٧١) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدَكُمْ﴾ (الأنفال/ ١٩) وهي الأداة الأكثر قوة ودلالة على الشرط لبساطتها.

٢- إن النافية^(٢): نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ لَا فِيْ غُرُورٍ﴾ (الملك/ ٢٠)، حرف لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق وهي نوعان: عاملة عمل ليس ويتوجب عند ذلك دخولها على جملة اسمية، وغير عاملة وتدخل على الاسمية والفعلية، وإذا دخلت على الجملة الاسمية جاز إعمالها عمل ليس بشرطين الأول: ألا يتقدم خبرها على اسمها والثاني ألا ينتقض نفيها بالآ. أما إذا دخلت على الجملة الفعلية فإنها تلغى وتعرب حرف نفي.

(١) انظر الكتاب /سبويه ١٥٢/٣ تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية - بيروت ط٣/ ١٩٨٨، المقتضب /المبرد/ ٤٩/١ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة /عالم الكتب - بيروت، حروف المعاني /الزجاجي ٥٧/ تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، معاني الحروف/الرماني/ ٧٣، تحقيق د. عبد الفتاح شليبي، دار نهضة مصر - الفجالة - ١٩٧٣.

(٢) انظر الكتاب /١٥٢/٣، المقتضب ٣٦٢/٢، حروف المعاني/ ٥٧، معاني الحروف/ ٧٥، الصاحب في فقه اللغة/ ١٣٤، ابن فارس/ تحقيق د. عمر فاروق مكتبة المعارف ط١/ ١٩٩٣، الأزهية في علم الحروف / ٤٦، الهروي تحقيق عبد المعين الملوح مطبوعات مجمع اللغة العربية/ دمشق، رصف المباني المالقي ١٠٧، الجنى الداني/ ٢٠٧، مغني اللبيب ٢٢/١، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية بيروت - ١٩٨٧، البرهان في علوم القرآن /الزركشي ٢٤١/٤، تحقيق مصطفى عطا - دار الفكر - بيروت ط١ ١٩٨٨، الإتيان في علوم القرآن للسيوطي، ٣٢٧/١ دار الكتب العلمية - بيروت - ط٣ - ١٩٩٥.

٣- (إن) المخففة من الثقيلة^(١): نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾

(الطارق/٤) في قراءة من ضعف لَمَّا. تدخل على الجملتين الإسمية والفعلية، فإذا

دخلت على الإسمية جاز إعمالها كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لُوفِيَهُمْ﴾

(هود/١١١) وجاز الإهمال أيضاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾

(الزخرف/٣٥) وفي ذلك خلاف. أمّا إذا دخلت على الجملة الفعلية فإنها تهمل

وجوبا وتلزمها اللام في الإهمال تفريقاً بينها وبين (إن) النافية.

٤- (إن) الزائدة^(٢): نحو ما إن زيد ذاهب وتزاد بعد: (ما) النافية، (ما)

الموصولة (ما) المصدرية الظرفية، (ألا) الاستفاحية، (لا) النافية أو (لما).

٥- إن بمعنى (قد)^(٣): ذكر ذلك قطرب وخرج عليه قوله تعالى: ﴿فَذَكَّرَ إِنْ نَفَعَتِ

الذِّكْرَى﴾ (الأعلى/٩) أي: قد نفعت. وفي ذلك خلاف بين النحاة سيذكر في

موضعه إن شاء الله.

٦- إن بمعنى (إذ)^(٤) من الظواهر الخاصة بـ(إن) أن تأتي بمعنى (إذ) على رأي

الكوفيين نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾. (آل عمران/ ١٣٩) أي

"إذ كنتم مؤمنين".

(١) انظر الكتاب/ سيبويه ١٣٩/٢، المقتضب/ المبرّد ٣٦٣/٢، حروف المعاني/ الزجاجي/ ٥٧ الأزهية/ الهروي/ ٤٦، الجنى الداني/ المرادي/ ٢٠٨، مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٤/١، البرهان/ الزركشي ٢٤٤/٤، الإتيان/ السيوطي ٣٢٨/١، شرح قواعد الإعراب/ ابن هشام/ ١١٨ تأليف محمد مصطفى التوجوي تحقيق د. اسماعيل مروّة - دار الفكر.

(٢) انظر الكتاب/ ١٥٢/٣، المقتضب ٣٦٣/٢، حروف المعاني/ ٥٧، معاني الحروف/ ٧٥، الأزهية/ ٥١، رصف المباني المألقي/ ١٠٩، الجنى الداني/ ٢١١، مغني اللبيب ٢٥/١، الإتيان/ ٣٢٨، شرح قواعد الإعراب/ ١١٩.

(٣) انظر الجنى الداني/ ٢١٤، البرهان ٢٤٦/٤، الإتيان ٣٢٩/١.

(٤) انظر الصاحب/ ١٣٥، الأزهية/ ٥٥، الجنى الداني/ ٢١٢، البرهان ٢٤٥/٤، الإتيان ٣٢٩/١، مغني اللبيب ٢٦/١.

٧- (إن) بمعنى (إمّا) ^(١) :

قد تكون (إن) في بعض حالاتها بمعنى (إمّا) وعلى ذلك قول دريد بن الصّمة:

لقد كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرٌ

وهذا المعنى من المعاني القليلة الاستخدام في العربية ولاورد له في كتاب الله العزيز.

٨- (إن) التفصيلية ^(٢): حرف يتقدم أداة الشرط نحو: من يساعدني إن رجل وإن امرأة

أساعده" حرف غير جازم ولايعمل شيئاً وليس له من الشرط إلا اسمه يقول

عباس حسن ^(٣): "ومن أنواع (إن) الشرطية نوع يسمى: "إن التفصيلية" وملخص

الكلام عليها: أنَّ المبدل منه قد يكون اسم شرط متضمناً معنى حرف الشرط إن

من غير ذكر صريح لهذا الحرف. فإذا اقتضى الأمر بدلاً يُفصل مجمل اسم

الشرط المبدل منه ظهر مع البديل حرف الشرط إن ليوافق البديل المبدل منه في

تأدية المعنى بشرط ألا يظهر حرف الشرط مع المبدل منه، وبشرط ألا تعمل (إن)

شيئاً مطلقاً، ولاتجلب معنى إلا إفادة التفصيل.

واسم الشرط الذي يتضمن المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره، وللزمان أو المكان

فمثال الشرط للعاقل: من يجاملني إن صديق وإن عدو أجامله. فكلمة (صديق) بدل

تفصيل من كلمة: (مَنْ) الشرطية، وإن الشرطية الظاهرة في الكلام ليس لها من

الشرط إلا اسمها، فلاتجزم ولاتعمل شيئاً، وإنما تفيد مجرد التفصيل كما قلنا".

٩- ومن أنواع (إن) المكسورة الخفيفة ماختلف فيه من مثل قولنا: زيد - وإن

كان غنياً -نبيلٌ بسبب الاختلاف على نوع الواو التي تتقدم (إن) فقد ذهب الرضي

إلى أنَّ هذه الواو إنما هي اعتراضية ^(٤). وذكر الزركشي أنها واو الحال. وإذا دخل

(١) انظر الكتاب ١/٢٦٦، المقتضب/ المبرد ٣/٢٨، شرح المفصل/ ابن يعيش ٨/١٠٢، الجنى الداني / المرادي

٢١٤/، الأشباه والنظائر/ السيوطي ١/٢٧٧، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط ١ - ١٩٨٥.

(٢) انظر النحو الوافي/ عباس حسن ٤/ ٤٣٦، دار المعارف بمصر - ط ٥.

(٣) النحو الوافي/ عباس حسن ٤/ ٤٣٦.

(٤) انظر شرح الكافية/ الرضي ٢/ ٢٥٧، دار الكتب العلمية - بيروت - ط ٣/ ١٩٨٢.

على أداة الشرط واو الحال لم يحتج إلى جواب، نحو: أحسن إلى زيد وإن كفر،
واشكره وإن أساء إليك، أي: أحسن إليه كافرًا لك، واشكره مسيئًا لك^(١).

يقول عباس حسن^(٢): "ومنها ما اختلف النحاة في نوعه اختلافًا مرهقًا نذكره
لأنه لا يخلو من فائدة وهو (إن) في مثل: الحريص وإن كثر ماله بخيل: فقيل وصلية،
والواو للحال، أي الحريص بخيل، والحال أنه كثر ماله. وقيل شرطية حذف جوابها
لوجود ما يدل عليه، والواو للعطف على جملة مقدرة، أي إن لم يكثر ماله وإن كثر
فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق لأنه لاتعليق حقيقياً على
الشيء ونقيضه معاً، لما في ذلك من المنافاة العقلية، إذ كيف يحدث الجواب الذي هو
بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يُعدم؟ وبعبارة أوضح كيف ينتج
الشرط - وهو بمثابة السبب نتيجة واحدة لاتختلف باختلاف وجوده وعدمه؟ ومن أجل
ذلك قيل إن معنى (إن) في الجملة السابقة هو "التعميم" لا "التعليق".

١٠ - قد ترد (إن) بمعنى (إذا) وقد ذهب ابن منظور والزرکشي إلى ذكر هذا المعنى

لـ(إن) ولم أعثر فيما توفر لدي من مراجع على هذا المعنى إلا عندهما^(٣).

يقول ابن منظور: "وإن بخفض الألف تكون موضع (إذا) من ذلك قوله عزَّ
وجل: ﴿لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا﴾ (التوبة/٢٣) من خفضها جعلها
في موضع (إذا)، ومن فتحها جعلها في موضع (إذ) على الواجب، ومنه قوله تعالى:
﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ (الأحزاب/٥٠)، من خفضها جعلها في موضع إذا
ومن نصبها ففي موضع وإذ.

وقال أيضاً: "وحكى ابن جني عن قطرب أن طيئاً تقول: هِنَ فَعَلْتُ فَعَلْتُ،
يريدون إن فيبدلون،... وحكى ثعلب: أعطه إن شاء أي إذا شاء، ولاتعطيه إن شاء
معناه إذا شاء فلا تعطيه".

(١) انظر البرهان في علوم القرآن/ الزرکشي/٢/٣٨٢.

(٢) النحو الوافي/ عباس حسن ٤/٤٣٤.

(٣) اللسان/ ابن منظور مادة (إن) ١/٢٤٧-٢٤٨، وانظر البرهان في علوم القرآن/ الزرکشي، ٤/٢٤٧.

(إن) في القرآن الكريم:

(إن) المكسورة الخفيفة واحدة من أمّهات الأدوات التي اطردها ورودها في القرآن الكريم، فقد وردت في سبعمائة وثلاثة عشر موضعاً.

ويظهر أن المعاني المستفادة من (إن) الواردة في القرآن الكريم قد انحصرت في ثلاثة معانٍ جاءت موزعة على النحو الآتي:

١- إن الشرطية وقد وردت في خمسمائة واثنين وسبعين موضعاً في القرآن الكريم.

٢- إن النافية. وقد وردت في مائة وسبعة عشر موضعاً، في القرآن الكريم.

٣- إن المخففة من الثقيلة وقد وردت في أربعة وعشرين موضعاً.

أما بقية المعاني التي تخرج لها (إن) الخفيفة فتنقسم إلى قسمين الأول ويشتمل على إن الزائدة، وإن بمعنى قد وإن بمعنى إذ وإذا وقد كانت هذه المعاني ميدان جدل فسيحاً بين النحاة والمفسرين حول تحديد المراد منها والثاني وهو ما اشتمل على (إن بمعنى إماء، إن التفصيلية). وقد تبين من خلال البحث أنه لا ورود لهذين المعنيين في كتاب الله العزيز.

إن الشرطية- أمّ الباب وأصل أدوات الشرط

تمهيد:

التركيب الشرطي وحدة نحوية دالة مكونة من ركنين : الأول منهما يسمى فعل الشرط؛ كونه علامة دالة على تحقق مضمون جوابه عند تحققه^(١) والثاني يسمى جواباً وجزاءً تشبيهاً له بجواب السائل وجزاء الأعمال وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول؛ كما يقع الجواب بعد السؤال، وكما يقع الجزاء بعد الفعل المجازي عليه. هذا ما أشار إليه السيوطي إذ نسب لأبي حيان القول^(٢): "والتسمية بالجزاء والجواب مجاز، ووجهه أنه شابهه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعل آخر، فأشبهه الفعل المرتب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء، وشابهه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأول، فصار كالجواب بعد كلام السائل".

إذن لابد للشرط من جزاء، وهما جملتان رُبطت إحداهما بالأخرى نحو: إن تفعل أفعل. ولا يتم هذا الربط إلا بدخول أداة شرط ليدل على أن معنى الجواب، وهو معنى مستقل أصلاً بنفسه لا يتحقق إلا إذا تحقق معنى آخر مستقل بنفسه أيضاً في الأصل وهو معنى الشرط، فهي إذن تعلق الثاني بالأول وتربطه ربط مسبب بسبب، ومعلول بعلّة، أي تجعل الفعل الأول سبباً وما بعده من فعل أو جملة إسمية مسبباً.

وأدوات الشرط في العربية نوعان: جازمة، وغير جازمة.

فالجازمة: إن، إذ ما، من، ما، مهما، أي، متى، أيان، أين، حيثما، أنى، كيفما.

وغير الجازمة: إذا، كلما، لولا، لو، لوما، أمّا، لمّا الحينية.

وتتفق هذه الأدوات جميعاً في أداء وظيفة التعليق والربط، إذ هي تعلق وقوع الجواب على وقوع الشرط، ولكن رغم اتفاقها في هذه الوظيفة فإنّ هناك اختلافاً بينها في الدلالة على معان أخرى مضافة إلى الوظيفة العامة وهي التعليق.

(١) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ج١/٧٤ عالم الكتب/ وانظر المساعد على تسهيل الفوائد / ابن عقيل

ج٣/١٤٢. تحقيق محمد كامل بركات .

(٢) همع الهوامع، السيوطي ج٢/٣٢٢ تحقيق عبد العالم سالم مكرم.

إن الشرطية أمّ الباب

يكاد الحديث عن الشرط وما يتعلق به من أحكام، يؤكد على الأداة (إن) الشرطية. إذ تعتبر رأس هذا الباب وعنوان أدواته، وقد فطن النحاة العرب إلى منزلتها، واستحوذت على النصيب الأكبر من اهتماماتهم، فاعتبروها أمّ الباب، وأصل أدوات الشرط، فإذا ماراموا الإشارة إليها قالوا (إن واخواتها) وقد تعددت المصطلحات المطلقة على (إن) الشرطية وإن كانت في مجموعها تدل على أمر واحد وهو أن (إن) الشرطية أصل أدوات الشرط. ومن هذه المصطلحات التي أطلقها النحاة العرب عليها:

(أصل أدوات الشرط)^(١)، (حرف الشرط)^(٢)، (أصل حروف الشرط)^(٣)، (أمّ المجازاة)^(٤) (أمّ الكلمات الشرطية)^(٥) (أمّ حروف الجزاء)^(٦) (أمّ الجزاء)^(٧)، (أمّ الباب وأصل أدوات الشرط)^(٨) (أمّ الباب وأصله)^(٩) (أمّ الباب)^(١٠)، (أمّ أدوات الشرط)^(١١)، أمّ الأدوات)^(١٢).

(١) المقتضب - المبرد ج ٢/٤٩.

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني / الماقي ١٠٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن الكريم، مكي ٣١٨/٢، تحقيق ياسين السواس مطبوعات مجمع اللغة العربية.

(٤) الواضح / الزبيدي / ٩٤.

(٥) شرح الكافية/الرضي ج ٢/٢٥٤.

(٦) الكتاب/ سيبويه ج ٣/٦٣، شرح كتاب سيبويه ٢/٢٢٩ - السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. ومحمود حجازي.

(٧) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج / ج ٢/١٤٩ تحقيق د. عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب ط ١ ١٩٨٨، الأصول في النحو، ابن السراج ٢/١٥٨.

(٨) الأشباه والنظائر - السيوطي ج ٣/٢٤٨.

(٩) المقتصد في شرح الإيضاح - الجرجاني / ١٠٦٣ تحقيق كاظم بحر المرجان.

(١٠) شرح المفصل/ ابن يعيش ٨/١٥٦، بدائع الفوائد ابن قيم الجوزية ج ١/١٤١، تحقيق معروف مصطفى زريق و محمد وهبي، دار الخير ط ١ - ١٩٩٤.

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري ٢/٥٠، تحقيق غازي مختار - دار الفكر المعاصر بيروت ط ١ ١٩٩٥، الجنى الداني، المرادي ٢٠٨.

(١٢) ارتشاف الضرب - أبوحيان الأندلسي / ٥٦٠، تحقيق مصطفى النماس - ط ١ ١٩٨٩، مطبعة المدني السعودي

(الأصل في كلمات الشرط)^(١)، (أم حروف الشرط)^(٢).

ولما كانت (إن) أم الجزاء وأصل أدوات الشرط، فمن حقها: أن نبين بعضاً مما اختصت به وسبب اعتبار النحاة لها أصل أدوات الشرط وواحدة من أمهات الأدوات.

سبب التسمية:

قال سيبويه^(٣): " وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استنفهاماً ومنها مايفارقُه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لاتفارق المجازاة".

فهي عند الخليل إذاً أم حروف الجزاء وتعليل الخليل لذلك بأن (إن) حرف يأتي لمعنى الشرط وحده ولا يعدل عن الشرط إلى باب آخر في حين أن باقي أدوات الشرط قد يكون للشرط وغيره، وتشترك مع أبواب أخرى فتتصرف إليها.

وقد جعلها النحاة من بعده أصلاً لحروف الجزاء كلها لأن الباقي دواخل عليها لاجتماعها في المعنى فهي عند المبرد أصل أدوات الشرط وماعداها دواخل عليها، قال^(٤): " فحرفها في الأصل (إن) وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها"

وبين علة ذلك بقوله^(٥): " وكلُّ باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعها في المعنى، وسنذكر (إن) كيف صارت أحق بالجزاء؟ كما أن الألف أحق بالاستفهام،... فأما (إن) فقولك: إن تأتني آتك، وجب الاتيان الثاني بالأول، لأنك تجازي بها في كل حرف منه تقول: إن تأتني آتك، وإن تركب حمراً أركبه، ثم تصرفها منه في كل شيء، وليس هكذا سائرهما".

وذكر ابن السراج أنها أداة شرط جازمة، ولا بد لها من شرط وجواب، وقد شبه الشرط والجزاء بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يتم

(١) البيان في غريب إعراب القرآن - ابن الأنباري/٢/٣٨٣، تحقيق طه عبد الحميد طه - دار الكتاب العربي.

(٢) شرح المفصل/ ابن يعيش ٤١/٧.

(٣) الكتاب/ سيبويه ٦٣/٣.

(٤) المقتضب/ المبرد ٤٦/٢.

(٥) المقتضب/ المبرد ٥٠/٢.

الكلام إلا بالجميع. قال^(١): "...فأما الأول الذي هو حرف الجزاء (فإن) الخفيفة، ويقال لها أمّ الجزاء... ولا بد للشرط من جواب، وإلا لم يتم الكلام، وهو نظير المبتدأ الذي لا بدّ له من خبر...".

وبيّن العكبري أنّ (إن) الشرطية أمّ أدوات الشرط لسببين^(٢):
"الأول: أنها حرف وغيرها من أدواته اسم، والأصل في إفادة المعاني للحروف والثاني: أنها تستعمل في جميع صور الشرط، وغيرها يخص بعض المواضع، ف (من) لمن يعقل و (ما) لما لا يعقل وكذلك باقيها كل منها ينفرد بمعنى، و (إن) مفردة تصلح للجميع".

وأوضح ابن الأنباري علّة عمل (إن) الجزم في الفعل المضارع وتفردتها عن سائر أدوات الشرط بقوله^(٣): "إن قال قائل لم عملت (إن) الجزم في الفعل المضارع قيل: إنما عملت لاختصاصها وعملت الجزم لما بيّنا من أنها تقتضي جملتين الشرط والجزاء، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم، لأنه حذف وتخفيف. وأما ما عدا إن من الألفاظ التي يجازى بها، نحو: (من/ما/أي/مهما/متى...) فإنما عملت لأنها قامت مقام إن فعملت عملها، وكلها مبيّنة لقيامها مقامها، ما عدا أيّا".

وأشار ابن يعيش إلى أنّ (إن) الشرطية أمّ الباب وهي الأداة الوحيدة التي تتمحض لمعنى الشرط، ولاتنّفك عنه في الاستعمال، ولا تعبر عن غيره، ولذلك فقد اتسع فيها وفصل بينها وبين مجزومها بالاسم نحو قولهم "إن الله أمكنني من فلان فعلت".^(٤)

ولأنها أمّ الكلمات الشرطية فقد جاز حذف فعل الشرط وجواب الشرط معها. هذا ما صرح به الرضي إذ يقول^(٥): "اعلم أنّ أم الكلمات الشرطية (إن) ومن ثمة

(١) الأصول في النحو/ ابن السراج ١٥٨/٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب/ العكبري ٥٠/٢.

(٣) أسرار العربية/ ابن الأنباري/ ٢٩٤، تحقيق د. فخر صالح قدادة - دار الجيل - بيروت ط ١ - ١٩٩٥.

(٤) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ١٥٦/٨.

(٥) شرح الكافية / الرضي ٢٥٣/٢.

يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة.. (ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيًا بلا مع إبقاء لا..)

وذكر ابن قيم الجوزية أن الأدوات روابط بين جملتين تجعل بينهما تلازمًا لم يفهم قبل دخولها وقد قسم هذه الأدوات إلى أربعة أقسام هي^(١): "ما يوجب تلازمًا مطلقًا بين الجملتين، إمّا بين ثبوت وثبوت، أو بين نفي ونفي، أو بين نفي وثبوت، وعكسه في المستقبل خاصة، وهو حرف الشرط البسيط كـ (إن) فإنها تلازم بين هذه الصور كلها، تقول: "إن اتقيت الله أفلحت وإن لم تتق الله لم تفلح، وإن أطعت الله لم تخب، وإن لم تطع الله خسرت، ولهذا كانت أمّ الباب وأعمّ أدواته تصرفاً."

وذكر الزركشي أن دلالة (إن) على الشرط أوفى وأعمّ من غيرها من أدوات الشرط ولذا اعتبرت (إن) أمّ الباب، ودليل ذلك أنك إذا اعتبرت معنى ما سوى إن من الجوازم الشرطية وجدته مركباً من معنى إن وزيادة معه، فـ (من) معناه كل ذي علم (إن) و (ما) معناه كل شيء (إن) وأينما، وحيثما يدلان على المكان وعلى (إن)^(٢).

ونسب السيوطي إلى ابن القوّاس قوله في (شرح الدرّة)^(٣): "إنما كانت (إن) أصل أدوات الشرط، لأنها حرف وأصل المعاني للحروف، ولأن الشرط بها يعمّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً، ومن ثم اختصت بأمر منها جواز حذف الفعلين بعدها".

كما نسب لأبي بكر الأنباري قوله: "إنما صارت (إن) أمّ الجزاء، لأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدي عن الفعلين، يقول الرجل: لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حقّ من يقصده، فيقال له: زره وإن، يُراد: وإن كان كذلك فزره، فتكفي (إن) من الشئيين، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط".

وبعد فإن الناظر فيما قاله النحاة، وذهبوا إليه في اعتبار (إن) الشرطية أصلاً لأدوات الشرط، وأمّا لحرف الجزاء يتبين له أن مقالة الخليل بن أحمد التي نصت في

(١) بدائع الفوائد/ ابن قيم الجوزية ٤١/١.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن/ الزركشي ٣٧٤/٢.

(٣) الأشباه والنظائر/ السيوطي ٢٤٨/٣.

محتواها: أن (إن) الشرطية حرف يأتي لمعنى الشرط وحده ولا يعدل عنه إلى باب آخر في حين أن باقي أدوات الشرط تكون للشرط وغيره. كانت الأساس الذي اتكأ عليه النحاة من بعده، وأن ماذهب إليه المبرد وابن السراج،... وانتهاءً بالسيوطي كما تم عرضه. ما هو إلا ترديد لعبارة الخليل وصدي لما قاله. فقد تشابه طرح هذه المسألة عندهم وأجمعوا على أن (إن) الشرطية هي أصل أدوات الشرط لتضمنها معنى الشرط وعدم عدولها عن باب الشرط إلى باب آخر مثل سائر أخواتها. وإن اختلف القالب اللفظي في التعبير عن ذلك. واعتماداً على هذا فقد تعامل النحاة معها وأعطوها من الأحكام ما لم يعطوه لأخواتها من أدوات الشرط، فجرى التجوز والتوسع في استخدامها والتعامل معها. وعدت واحدة من أمهات الأدوات في اللغة العربية.

خصائص (إن) الشرطية :

(إن) الشرطية حرف باتفاق جمهور النحاة، شرطية جازمة تحتاج إلى فعل شرط، وجواب شرط. ويوجب حاجة الجملة الأولى إلى جملة أخرى لأجل التعليق، وهو الذي يعقد الصلة بين جملتين كانتا قبل دخولها مستقلتين، لكل منهما تركيبها الإسنادي، فلما دخل أوجد التلازم بينهما وعلق إحداهما على الأخرى، الأمر الذي يوضح أن الصلة بين جملة الشرط وجملة الجواب صلة تعليق أو صلة تابع بمتبوع وليست صلة مبتدأ بخبر، وتوضيحاً لذلك أقول: لو كانت عندنا جملتان اسميتان أو فعليتان نحو: علي قائل وعلي صادق أو قال علي وصدق علي ثم أدخلنا عليهما الشرط فقلنا: إن كان علي قائلاً فهو صادق، أو إن قال علي صدق، فهل يعني إدخال الشرط تغيير العلاقات الإسنادية في كل من الجملتين، وجعل إحداهما بتمامها أحد الركنين الإسناديين للجملة الأخرى. أي هل معنى إدخال الشرط أننا جعلنا الثانية خبراً للأولى؟ أليست كل من الجملتين قائمة بركنيها الإسناديين في كل من الصيغتين، وكل ما فعله الشرط هو أنه علق وقوع الثانية على وقوع الأولى.

(فعل الشرط وفعل جواب الشرط بعد (إن):

لا يخلو الفعلان اللذان تدخل عليهما (إن) من أن يكونا مضارعين وهو الأكثر أو ماضيين، أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً.

فإن كانا مضارعين كانا مجزومين، وظهر الجزم فيهما نحو قولك: إن تدرس
تتجح وقد يأتي فعل الشرط مضارعاً مجزوماً وفعل الجواب مضارعاً مرفوعاً نحو
قول جرير بن عبدالله البجلي^(١):

يَأْقِرْعُ بَنَ حَابِسٍ يَأْقِرْعُ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وعند سيبويه يكون المضارع المرفوع دليلاً على الجواب على نية التقديم، وإن
كان متأخراً في اللفظ من قبيل أن (إن) هي العاملة. وتكون جملة تصرع خبر (إن)
المؤكد، وهو مؤخر لفظاً، والنية به التقديم على أداة الشرط، كأنه قال إنك إن
يصرع أخوك وجواب الشرط محذوف لأن هذا القول دلّ عليه^(٢).

أما المبرّد والكوفيون فيرون أن المضارع المذكور هو نفس الجواب على إرادة
الفاء، كأن الشاعر قال في البيت: إنك إن يصرع أخوك فأنت تصرع، وجملة المبتدأ
والخبر في محل جزم جواب الشرط، والجملة الشرطية في محل رفع خبر (إن)^(٣).
وإن كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً فيبقى الأول على بنائه ويكون في
موضع جزم، والثاني معرباً مجزوماً نحو قولك: إن قمت أقم. وقد يأتي الثاني
مرفوعاً مثل قول زهير^(٤):

وإن أتاه خليلُ يومَ مسألةٍ يَقُولُ لاغائبُ مالي ولا حَرَمُ.

والتقدير عند سيبويه على نية التقديم كأنه قال: يقول لاغائب مالي ولا حرم إن
أتاه خليل، ولذا قال^(٥): "وقد تقول إن أتيتني آتيك" أي أنه إذا كان فعل الشرط ماضياً
جاز رفع المضارع الواقع جزاءً، لأن أداة الشرط لم تؤثر في الفعل المضارع،
ويكون المضارع المرفوع دليلاً على الجواب على نية التقديم.
ويرى المبرّد والكوفيون أن المضارع هو نفس الجواب على إرادة الفاء كأن
الشاعر قال في البيت:

(١) الكتاب / سيبويه، ٦٧/٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر المقتضب / المبرّد ٧٠/٢، شرح المفصل / ابن يعيش ١٥٨/٨، شرح الكافية ٢٦١/٢.

(٤) الكتاب / سيبويه، ٦٦/٣.

(٥) الكتاب / سيبويه، ٦٦/٣.

إن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ فهو يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ

فالمضارع المرفوع هو جواب الشرط، ولكنه على تقدير فاء الربط^(١).

وإن كانا ماضيين مثبتين على حالهما فلا تؤثر. (إن) فيهما لبنائهما وهما في المعنى مستقبلاَن ويحكم على موضعهما بالجزم نحو قولك: إن أكرمتني أكرمتك معناه: إن تكرمني أكرمك.

ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلاً خبرياً ولا يجوز أن يكون طلباً نحو: "إن قم" ولا "إن تقم" أو لا يقيم، متصرفاً فلا يجوز أن يكون جامداً نحو "إن عسى ولا إن ليس". وألا يكون مقروناً بتنفيس فلا يجوز: "إن سوف يقيم، وألا يكون ماضي المعنى: فلا يجوز إن قام زيدٌ أمس أقم معه، وألا يكون مقروناً بحرف نفي فلا يجوز: "إن لما يقيم. ويستثنى من أدوات النفي (لم) و(لا) فيجوز اقترانه بهما مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف/١٤٩) ومثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَعْلَمُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال/٧٣). وإن جاء جواب الشرط واحداً من هذه الأمور السابقة يجب اقترانه بالفاء.

ومما خصه النحاة بعناية في دراستهم هذه الأداة ما تميّزت به من مرونة التركيب الشرطي بها، فهي تتشكل في صور متنوعة، نذكر منها:

* - أنها تقترن بـ(لا) النافية فتصير (إلا) على هيئة إلا الاستثنائية نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَعْلَمُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ﴾ (الأنفال/٧٣). وقد وقع المضارع المنفي بلا فعلاً للشرط بعد (إن) في القرآن الكريم في خمسة مواضع.

وإذا دخلت إن على (لا) فالجزم بـ(إن) لا بـ(لا) قال العكبري^(٢): "الجزم بإن ولم يبطل عملها بـ(لا)؛ لأن (لا) صارت كجزء من الفعل، وهي غير عاملة بالنفي، وهي تنفي ما في المستقبل وليس كذلك (ما) فإنها تنفي ما في الحال، ولذلك لم يجز أن تدخل إن عليها؛ لأن (إن) الشرطية تختص بالمستقبل، و(ما) لنفي الحال".

(١) انظر المقتضب/ المبرد ٧٠/٢، شرح المفصل / ابن يعيش ١٥٨/٨، شرح الكافية ٢٦١/٢.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ محمد عضيمة ١٩٧/١. دار الحديث- القاهرة.

ووقوع (إن) الشرطية بعد (لا) يقوي الجزاء فيما بعد (لا)، ولا تؤثر، (لا) النافية فيما تدخل عليه ولذلك فهي تدخل على الشرط، فيبقى فعله وجوابه كما كانا قبل دخولها. قال سيبويه^(١): "ووقوع (إن) بعد (لا) يقوي الجزاء فيما بعد (لا) وذلك قول الرجل: لا إن أتيناك أعطيتنا، ولا إن قعدنا عندك عرضت علينا،..."
 -ولا تدخل (إن) الشرطية، ولا غيرها من أدوات الشرط على (لا) الناهية الجازمة، فإن دخلت عليها أداة منها تغير معنى (لا) الناهية وحكمها. فتصير حرف نفي بعد أن كانت حرف نهى، وتصير مهملة بعد أن كانت عاملة^(٢).

* - وقد تفترن (إن) بـ (ما) الزائدة، فتصير (إمّا) كما في قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَوْفٍ وَلَا تَهْرمَا، وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ (الإسراء/٢٣)، وتسمى (إن) في هذه الحالة المؤكدة بـ (ما) وتدغم فيها النون نطقاً وكتابة. وقد وردت إن مقترنة مع (ما) في القرآن الكريم في خمسة عشر موضعاً.
 * - وقد تفترن (إن) باللام الموطئة للقسم توكيداً، قال تعالى: ﴿لئن أقمتم الصلاة وآتيتم الزكاة وآمنتم برسلي وعزّرتهم وأقرضتم الله قرضاً حسناً ألا كفرن عنكم سيئاتكم﴾ (المائدة/٢١)، والكثير في القرآن في اجتماع القسم والشرط إدخال اللام الموطئة على (إن) الشرطية (لئن) وقد جاء الشرط ماضياً مسبوقاً بـ (لئن) والجواب محذوف في خمسة وأربعين موضعاً.

هذا وإذا اجتمع الشرط والقسم، وتقدم القسم على الشرط كان الجواب للقسم نحو: والله إن جاءني لأكرمنه. حذف جواب الشرط لدلالة القسم عليه.

(١) الكتاب/ سيبويه ٧٧/٣.

(٢) انظر النحو الوافي/ عباس حسن ٤٢٦/٤.

وإذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم الشرط على القسم كان الجواب للشرط نحو: إن يجتهد والله أكرمه. حذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه^(١).

وإذا تقدم على القسم والشرط شيء يطلب الخبر وجب مراعاة الشرط تقدم أو تأخر مثل: محمد والله إن يقوم أقم.

وقد ذكر الخليل أنه إذا اجتمع قسم وشرط فالجواب للمتقدم، فإذا سبق القسم الشرط قُبِحَ أن يأتي فعل الشرط مضارعاً مجزوماً، لأنه لا يحسن أن ينجزم فعل الشرط دون أن ينجزم الجواب، تقول: والله إن أتيتني لا أفعل، فالجواب "لا أفعل" جواب للقسم، ولا يجوز أن تقول: والله إن تأتيتني آتِك^(٢).

وتكفي اللام الموطئة للقسم التي تسبق أداة الشرط لتدل على أن الجواب للقسم لا للشرط، تقول: لئن أتيتني لا أفعل ذلك، ويجوز حذف (لا) النافية من الجواب، مثال ذلك: لئن أتيتني أفعل ذلك، فيرتفع المضارع لأنه جواب للقسم بتقدير (لا) النافية.

وقد تحذف اللام الموطئة للقسم فتقذر، ويدل عليها جواب القسم المتصل باللام والمؤكد بالنون. تقول إن تأتيتي لأكرمَنَّك وإن لم تأتيتي لأغُمَّنَّك.

فإذا وقع القسم بين المبتدأ والشرط فإن جملة الشرط خبر للمبتدأ والجواب للشرط لا للقسم، لأن القسم ليس صدرأ حتى يكون الجواب له تقول: أنا والله إن تأتيتي لا آتِك^(٣).

* -وتأتي (إن) الشرطية وبعدها حرف الجزم (لم) فتخلص المضارع للزمن المستقبل ويبطل معنى (لم) في قلب معنى المضارع إلى معنى الماضي، مثل قوله تعالى: ﴿لَنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف/١٤٩).

واختلف النحاة في تعيين الجازم في مثل القول السابق، فقال بعضهم (لم) هي الجازمة لاتصالها به مباشرة، و(إن) مَهْمَلَةٌ داخلة على جملة. وقال قوم: إن (إن) هي

(١) انظر شرح شذور الذهب/ ابن هشام/ ٣١٢ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة.

(٢) انظر الكتاب/ سيبويه ٨٤/٣.

(٣) انظر المصدر نفسه/ ٨٤.

العاملة لسبقها وقوتها، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص، تؤثر في لفظه، فتجزمه كما جزمت جوابه وتخلص زمنه للمستقبل. و(لم) في نحو المثال السابق تنفي معنى الفعل دون أن تجزمه وأن تقلب زمنه للماضي.

قال العكبري^(١): "إذا دخلت (إن) على (لم) كان الجزم بـ(لم) لا بها، وإن دخلت على (لا) كان بها لا بـ(لا) والفرق بينهما أن (لم) عامل يلزمه معموله ولا يفرق بينهما بشيء، و(إن) يجوز أن يفرق بينها وبين معمولها بمعمول معمولها نحو: إن زيدا تضرب أضربه، وتدخل أيضا على الماضي فلا تعمل في لفظه و(لم) لاتفارق العمل. وأما (لا) فليست عاملة في النفي، فأضيف العمل إلى (إن).

أما لماذا جمع النحاة بين (لم) و(إن) فكان سبب ذلك أنهم لاحظوا أن الفعل المضارع يجزم بعدهما. وكان هذا كافياً عندهم في الجمع بين أداتين تنتسب كل منهما إلى طائفة بعينها لاصلة لها بالطائفة الأخرى ولا في الوظيفة؛ (لم) أداة نفي والنفي أسلوب خاص له استعمالاته ودلالاته. و(إن) أداة شرط، والشرط أسلوب خاص أيضاً لاصلة له بالنفي، وله استعمالاته ودلالاته. و(لم) تقتضي بعدها فعلاً مضارعاً واحداً و(إن) تقتضي بعدها فعلين قد يكونا ماضيين وقد يكونا مضارعين، وقد يكونا مختلفين، بحيث يكون كل منهما وما يتعلق بهما جملة واحدة لاتقبل التجزئة.

* وفي تقدير حرف الجر بعد (إن) ضعف، كما يرى سيبويه، إذ يقول في نقل له عن يونس بن حبيب^(٢): "وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لاصالح فطالح، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح وهذا قبيح ضعيف، لأنك تضرع بعد (إن) لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضرع بعد (إن) لافي قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح. ولايجوز أن يضرع الجار".

وأورد محقق الكتاب قولاً للسيرافي جاء فيه^(٣): "قال السيرافي ماملخصه قبح سيبويه قول يونس من جهتين: إحداهما: أنك تحتاج إلى إضمار أشياء وحكم

(١) الباب في علل البناء والإعراب/ العكبري ٥٢/١.

(٢) الكتاب/ سيبويه ٢٦٢/١.

(٣) انظر الكتاب/ سيبويه ٢٦٢/١، الحاشية.

الإضمار أن يكون شيئاً واحداً. والثانية أن حرف الجر يقبح إضماره إلا في مواضع قد جعل منه عوض".

وجوب نصب الاسم بعد (إن) :

تقول: قد مررت برجل إن طويلاً وإن قصيراً، وامرر بأيّهم أفضل إن زيداً وإن عمراً، فيجب النصب في مثل هذه الأمثلة، لأن الاسم بعد (إن) مرتبط بالاسم المجرور قبلها، ولا يمكن تقدير الفعل (وقع) ولا (كان) مع خبرها، بل لابدّ من تقدير (كان) مع اسمها، فكأنك قلت: إن كان طويلاً وإن كان قصيراً^(١)، ومثل ذلك المثل "إلا حظية فلا ألية" لا يكون فيه إلا النصب إن عنت القائلة نفسها، أي: إلا أكن حظية، ومثل ذلك قول ليلي الأخيلية^(٢):

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقال ابن همام السلولي^(٣):

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي، عَلَيْهِ الشُّهُو دُ، إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا

فالتقدير: إن كنت عاذراً وإن كنت تاركاً.

أما يونس فقد أجاز أن يقدر بعد (إن) في مثل هذه الحال الفعل الذي قبلها، ولذلك أجاز الجر في مثل: مررت برجل صالح، وإن لا صالحاً فطالح، فقال: إن من العرب من يقول: وإن لاصالح فطالح، على تقدير: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح^(٤). وأشار سيبويه إلى أن هذا الوجه ضعيف قبيح لكثرة الإضمار نفسه إضمار فعل وفاعل وحرف جر، ولا يجوز أن يضمّر الجار.

وقد يجوز الرفع والنصب في الاسم بعدها، والمثال المشهور في ذلك: "الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر"^(٥) والتقدير: إن كان خيراً فخير،

(١) الكتاب/ سيويه ١/ ١٦١.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٦١.

(٣) المصدر نفسه ٢٦٢.

(٤) المصدر نفسه / ١/ ٢٦٢.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٢٦٠.

وإن كان شراً فهو شرّ، ويجوز رفع الاسم بعدها بتقدير فعل (وقع) أو بتقدير كان مع خبرها ويجوز في الجواب الرفع بتقدير مبتدأ محذوف.

أما النصب فهو على تقدير فعل يكون الاسم المنصوب مفعولاً به^(١)، أو على تقدير (كان) مع اسمها، والاسم المنصوب خبر لها، وبين سيبويه أن نصب الأول ورفع الثاني أفضل، لأنه كلما كثر الإضمار كان أضعف^(٢).

وقد جاء رفع الاسم ونصبه بعد (إن) عن العرب، فقد ذكر يونس أن العرب تنشد بيت هذبة بالرفع، قال هذبة بن خشرم^(٣):

فإن تك في أموالنا لانضيق بها ذراعاً، وإن صبر فنصبر للصبر

فهو على تقدير وإن وقع صبر، وقال النعمان بن المنذر^(٤):

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك عن شيء إذا قبلاً

ومثل ذلك قول العرب^(٥): "إن لا حظية فلا أليّة" أي: إن لا تكن له حظية فإني غير مقصرة، والنصب على تقدير إلا أكن حظية لديه.

*-وردت (إن) الشرطية بعد (أرايتكم) التي بمعنى أخبرتني، في كثير من الآيات القرآنية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الأنعام/٤٠) وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَرَسَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ (الأنعام/٤٦).

*-ومما اختصت به (إن) توسطها وشرطها بين أجزاء الدليل الدال على الجواب المحذوف فتوسطت بين ما أصله المبتدأ والخبر في قوله تعالى: ﴿وَإِنِ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْدُونَ﴾ (البقرة/٧٠).

(١) الكتاب/ سيبويه، ٢٥٩/١.

(٢) المصدر نفسه، ٢٥٩/١.

(٣) المصدر نفسه، ٢٥٩/١.

(٤) المصدر نفسه، ٢٥٩/١.

(٥) المصدر نفسه، ٢٥٩/١.

وبين الفعل ومفعوله كما في قوله تعالى: ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا﴾ (الكهف/٦٩)، وبين الفعل والحال كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مِصْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (يوسف/٩٩)، والظرف كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَقُونُ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (المزمل/١٧) وبين (لولا) التحضيضية وفعلها في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾ (الواقعة/٨٦-٨٧) (١).

* قد تجتمع (إن) الشرطية، وإن النافية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُنْ نَزَاتًا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (فاطر/٤١) فالأولى شرطية، والثانية نافية واقعة في جواب القسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف، سدّ جواب القسم مسدّه (٢).

وإذا وردت (إن) بعد واو الاعتراض، أو واو الحال مثل قولنا: "زيد وإن كان غنياً -بخیل" ففي تقدير الجواب بعدها خلاف. فالرضى يذهب إلى أن هذه الواو الداخلة على الشرط انما هي اعتراضية. وجواب الشرط عنده هو مايدل عليه الكلام، أي إن كان غنياً فهو بخیل. إذن فالجواب محذوف أو أن العبارة لاجواب لها (٣).
وقرر الزركشي أن دخول واو الحال على أداة الشرط تغنيه عن الجواب ومثل ذلك: "أحسن إلى زيد وإن كفر، وأشكره وإن أساء إليك، أي أحسن إليه كافرأ لك، وأشكره مسيئأ إليك (٤).

* قد تفيد (إن) الشرطية معنى التكرير هذا ما ذكر عن ابن جني أنه (٥) ادعى في كتابه (القد) أن إن الشرطية تفيد التكرير لما كان فيه هذا الشيع والعموم لأنه شائع في كل مرة. ويدل لذلك دخولها على (أحد) التي لاتستعمل إلا في النفي العام، كقوله

(١) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ محمد عضيمة ٥٤٦/١.

(٢) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٣/١.

(٣) انظر شرح الكافية/ الرضي ٢٥٧/٢-٢٥٨.

(٤) انظر البرهان الزركشي/ ٣٨٢/٢. (٥) المصدر نفسه.

تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة/٦) لأنه ليس في واحد يقتصر عليه فلذلك أدخل عليه (أحد) الذي لا يستعمل إلا في الإيجاب.

قال^(١): "يجوز أن تكون أحد هنا ليست للعموم، بل بمنزلة (أحد) من (أحد وعشرين) ونحوه إلا أنه دخله معنى العموم، لأجل (إن) كما في قوله (وَإِنْ امْرَأَةٌ) (النساء/١٢٨)".

* - كل ما ورد في القرآن من اقتران (إن) الشرطية بالفاء (فإن) أو الواو (وإن) فإن جواب الشرط يكون مذكوراً أو يكون دليل الجواب قائماً مقامه إلا في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَاتَّبِعْهُم بَابًا﴾ (الأنعام/٣٥). فالجواب محذوف أي فافعل^(٢).

* - الإبهام والعموم في الأداة الشرطية من اللوازم التي لا بُدَّ أن تكون لأداة الشرط وأن لاتدل على محدود وإنما تكون دلالتها مبهمة وعامة. فالأداة (إن) في الجملة: إن يخرج زيد يخرج عمرو. لاتحدد وقتاً وإنما تكتفي بهذا الربط الشرطي بين الحدثين.

* - الشرط (بأن) الشرطية ذو إمكانييتين: الوقوع وعدم الوقوع، كما تقول لصاحبك: إن تكرمني أكرمك، وأنت لاتقطع بأنه يكرمك. وقد تستعمل (إن) في مقام القطع لنكته بلاغية كالتجاهل لاستدعاء المقام لذلك، وكتنزيل المخاطب منزلة الجاهل... إلخ.

* - ومما اختصت به (إن)، أنها تقلب الماضي للمستقبل، ولا يكون فعل الشرط والجزاء في الغالب إلا مستقبلين، فإن كانا أو أحدهما بلفظ المضارع تخلص للمستقبل، أو أحدهما انصرف إلى الاستقبال وكان الماضي مجزوماً تقديرًا. نحو: إن أكرمتني أكرمك. والتقدير: إن تكرمني، ولذا فقد امتنع الشرط أن يكون من حيث الزمن ماضي المعنى حقيقي لأن الأداة (إن) تؤثر فيما بعدها فتجعل زمنه مستقبلاً خالصاً وإن ورد ما يوهم خلاف ذلك كما في قوله تعالى على لسان عيسى عليه

(١) البرهان/ الزركشي/ ٣٨٢/٢.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن/ محمد عضيمة ٥٤٦/١.

السلام: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (المائدة/١١٦) فهناك رأيان: أحدهما للمبرد حيث ساغ ذلك في (كان) لقوه كان ودلالاتها على المعنى وأنها أصل الأفعال والرأي الآخر لابن السراج وهو على تأويل: "إن أكن كنت قلتة وكذلك ماكان مثله" وفي هذا خلاف^(١).

* - والحذف سمة من السمات التي اتسمت بها (إن) الشرطية، فقد يحذف فعل الشرط معها وقد تحذف الأداة وفعل الشرط ويبقى الجواب، وقد يحذف جواب الشرط وقد يحذف فعل الشرط وجواب الشرط معاً وتبقى (إن) وقد تحذف (إن) وحدها على رأي بعض النحاة.

وحذف الجواب مع (إن) التي شرطها لفظ (كان) هو أكثر أحوالها في القرآن الكريم على رأي البصريين ومن ذهب مذهبهم.

* - قد يشدد آخر جوابها وقد يخفف: ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ (آل عمران/١٢٠). ذكر ابن الأنباري وابن زنجلة^(٢) أنه يقرأ (لا يضرُّكم) بالتخفيف والتشديد فمن قرأ: "لا يضرُّكم" بالتخفيف بعمله من عمارة يضيره بمعنى ضره. وهو مجزوم لأنه جواب (وإن تصبروا)^(٣) أي جواب الشرط. ومن قرأ: "لا يضرُّكم" بالتشديد مع ضم الراء فإنما ضمه، وإن كان مجزوماً لأنه جواب الشرط، ولأنه لما افتقر إلى التحريك حركه بالضم اتباعاً لضمة قبله كقولهم: لم يرد ولم يشد.

* - يدخل الاستفهام على أسلوب الشرط، تقول: أ إن تأتني آتاك. يرى يونس أن الاستفهام متجه إلى الجواب، ولذلك كان يرفع المضارع في جواب الشرط إذا سبق

(١) انظر المقتضب/ المبرد/ ٥٠/٢، الأصول / ابن السراج / ١٩٠/٢-١٩١.

(٢) انظر البيان في غريب القرآن/ ابن الأنباري/ ٢١٧/١، حجة القراءات/ ابن زنجلة/ ١٧١، تحقيق سعيد الأفغاني، ط ٢ / مطبعة الرسالة - بيروت .

(٣) وهي قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو ذكرها لهم ابن زنجلة في حجة القراءات/ ١٧١.

الشرط بالاستفهام، يقول^(١): "أ إن تأتني آتيك"، وخالف سيبويه يونس فقال: وهذا قبيح يُكره في الجزاء".

*- يدخل الاسم الموصول على جملة الشرط، فيكون الشرط كله -فعله

وجوابه- صلة للاسم الموصول، تقول: الذي إن يأتك تأتني زيد^(٢).

*- وقع في القرآن الكريم (إن) بصيغة الشرط، وهو غير مراد في مواضع:

١- قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا قِتْيَاكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ (النور/٣٣).

٢- وقوله: ﴿وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (النحل/١١٤)

٣- وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (البقرة/٢٨٣)

٤- وقوله: ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ (النساء/١٠١)

٥- وقوله: ﴿إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّتْهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ (الطلاق/٤)

٦- وقوله: ﴿وَيُعَوِّثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ (البقرة/٢٢٨).

قال الزركشي معلقاً على هذه الآيات الكريمة^(٣): "أما الأولى فيمتنع النهي عن إرادة التحصن، فإنهن إذا لم يردن التحصن يردن البغاء، والإكراه على المراد ممتنع.

وقيل: إنها بمعنى إذا، لأنه لا يجوز إكراههن على الزنا إن لم يردن التحصن ، أو هو شرط مقحم، لأن ذكر الإكراه يدل عليه، لأنهن لا يكرهنهن إلا عند إرادة التحصين. وفائدة إيجابية المبالغة في النهي عن الإكراه، فالمعنى: إن أردن العفة فالمولى أحق بإرادة ذلك.

وأما الرابعة فهو يشعر بالإتمام ولا نسلم أن الأصل الإتمام، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: "فرضت الصلاة ركعتين، فأقرت صلاة السفر وزيدت صلاة الحضر".

(١) الكتاب/ سيبويه ٨٢/٣.

(٢) انظر الكتاب/ سيبويه. ٨٢/٣

(٣) البرهان/ الزركشي ٢٤٧/٤ وانظر الإتيان في علوم القرآن/ ٣٢٩ ومعتزك الأقران ٦٨/٢ للسيوطي.

وأما البواقي فظاهر الشرط ممتنع فيه، بدليل التعجب المذكور، لكنه لا يمنع مخالفة الظاهر لعارض.

- * - ومن خصائص (إن) الشرطية أنها تستعمل دون سائر أخواتها ظاهرة ومضمرة وأما عملها مضمرة فبعد خمسة أشياء: (١)
- ١- الأمر نحو: انصفتني أنصفك والتقدير: إن انصفتني أنصفك.
 - ٢- النهي نحو: لا تفعل الشرَّ يكن خيراً أي إن لم تفعله يكن خيراً.
 - ٣- الاستفهام نحو: هل عندكم ماء أشربه والمعنى: إن يكن عندكم ماء أشربه.
 - ٤- العرض نحو: ألا تعمل خيراً تصب مثله أي: إن تعمل خيراً تصب مثله.
 - ٥- التمني نحو: ليت لي مالاً أنفقه في عمل الخير أي: إن كان لي مال أنفقه في عمل الخير.

* ومما تختص به (إن) الشرطية أيضاً اطراد ورودها في القرآن الكريم فقد وردت في خمسائة واثنين وسبعين موضعاً. في تراكيب وأنماط مختلفة نذكر منها:

- ١- ذكر الشرط بلفظ كان في مائة وواحد وسبعين موضعاً. حذف الجواب مع (إن) التي شرطها كان في مائة واثنى عشر موضعاً، وذكر الجواب مع إن التي شرطها بلفظ كان في تسعة وخمسين موضعاً كقوله تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة/٢٣).

- ٢- جاء الشرط مع (إن) مضارعاً والجواب مضارعاً في واحد وتسعين موضعاً من مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ سَوْهَمْ﴾ (آل عمران/١٢٠).

- ٣- جاء الشرط مضارعاً والجواب أو دليله جملة اسمية في ثمانية وأربعين موضعاً كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾ (المائدة/٢٢).

- ٤- ورد الشرط ماضياً والجواب أو دليله جملة طلبية في خمسة وخمسين موضعاً من مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (الأنفال/٦١).

(١) انظر شرح المفصل / ابن يعيش ٤١/٧، الفوائد الضيائية/ الجامي ٢٦٢/٢، تحقيق أسامة الرفاعي /وزارة الأوقاف /العراق.

٥- ورد الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في خمسة عشر موضعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أَسْمُ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (العنكبوت/١٨).

٦- ورد الشرط مضارعاً والجواب مضارعاً منفياً بـ (لا) في ستة عشر موضعاً. مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾ (الحجرات/١٤)

٧- ورد الشرط ماضياً والجواب ماضياً في ثلاثة وعشرين موضعاً. نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لَا تَنْفُسَكُمْ﴾ (الإسراء/٧).

٨- ورد الشرط ماضياً مسبوقاً بـ (لئن) والجواب محذوف في خمسة وأربعين موضعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ (الزمر/٣٨).

٩- ورد الشرط ماضياً والجواب محذوف في واحد وثمانين موضعاً مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء/١٠١)

١٠- ورد الشرط مضارعاً مسبوقاً بـ (لم) والجواب أو دليله جملة طلبية في سبعة مواضع نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَرِلُونِ﴾ (الدخان/٢١)

١١- وردت إن الشرطية مقترنة باللام الموطئة للقسم في واحد وستين موضعاً مثل قوله تعالى: ﴿وَكَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ (الزخرف/٨٧).

١٢- وردت (إن) مقترنة مع (ما) في خمسة عشر موضعاً كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (فصلت/٣٦).

١٣- وردت (إن) وبعدها اسم مرفوع يفسره الفعل المذكور بعده في خمسة مواضع مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة/٦).

١٤- وردت إن مسبوقة بهمزة الاستفهام في ثلاثة مواضع نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾ (آل عمران/١٤٤).

١٥- وردت (إن) مقترنة باللام وبعدها (لم) في عشرة مواضع كقوله تعالى: ﴿كَلا لَنْ لَمِيتَهُ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق/١٥)

١٦- وردت (إن) مقترنة مع (لا) ووقع بعدها المضارع المنفي بـ لا فعلاً للشرط في خمسة مواضع نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَصْرُوهَ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ (التوبة/٤٠).

١٧- وردت (إن) وقبلها اسم موصول في موضعين نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران/٧٥).

هذا بإيجاز ما استطعت جمعه من خصائص (إن) الشرطية مما توفر لدي من مصادر ومراجع آملاً أن أكون قد ألفت ببعضها، وإن فاتني شيء منها أرجو الله أن يهديني إليه في قابل الزمان. وحتى لا يطول أمد البحث فقد ارتأيت الحديث عن أهم القضايا المتعلقة بـ(إن) الشرطية وهي:

- ١- عمل (إن) الشرطية ٢- دلالة (إن) الشرطية على الاستقبال.
- ٣- الأصل في استعمالها ٤- الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية وعامل الرفع فيه
- ٥- حذف (إن) الشرطية وأركان الجملة الشرطية بعدها ٦- (إن) الشرطية وهمزة الاستفهام.

عمل إن الشرطية:

يكاد النحاة يتفقون على أن (إن) الشرطية هي العاملة في فعل الشرط، ماعدا أبا عثمان المازني، فقد ذهب إلى أن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين، وإنما هما مبنيان لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط فقد وقعا موقعاً لا يصلح فيه الأسماء فبعدا من شبهها فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال^(١).

أمّا عامل الجزم في جواب الشرط ففي جازمه خلاف، قال بعضهم: إن حرف الشرط وفعل الشرط هما العاملان في جواب الشرط، ومنهم من رأى أن فعل الشرط وحده هو العامل في جواب الشرط، ومنهم من رأى أن حرف الشرط هو العامل في الشرط وجوابه، وذهب آخرون إلى أن جواب الشرط مجزوم بالجوار. وهذه جملة الأقوال في عمل (إن) الشرطية ومذاهب النحاة في ذلك:

قال سيبويه^(٢): "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بمقابلته. وزعم الخليل أنك إذا قلت إن تأتني آتاك، فآتاك انجزمت بإن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حيث قلت "أتتني آتاك". ومثال سيبويه لجزمها قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (الأعراف/٢٣) وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (هود/٤٧).

فمذهب سيبويه والخليل إذا أن جواب الشرط ينجزم بما قبله، والذي قبله هو إن وفعل الشرط وقد اعتمد سيبويه في إثبات ذلك على ارتباط الجزء الأول من الجملة (فعل الشرط) بالجزء الآخر (جواب الشرط)، على نحو لا يستغني فيه أحدهما عن الآخر، ويظهر ذلك في قوله^(٣): "وإنما انجزم هذا الجواب، كما انجزم جواب إن تأتني، بإن تأتني، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنية عن آتاك".

(١) انظر المرتجل / ابن الخشاب/ ٢١٦، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق / ١٩٧٢، شرح المفصل / ابن يعيش ٤٢/٧، أسرار العربية - الأثيري / ٢٩٧، شرح الكافية / الرضي ٢٥٤/٢.

(٢) الكتاب / سيبويه ٦٣-٦٢/٣.

(٣) الكتاب / سيبويه ٩٤-٩٣/٣.

وقال المبرّد^(١): "إنَّ أصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة لأنه يعربها، ولا يعرب إلا المضارع. فإذا قلت إن تاتني آتِك؛ (فتأتني) مجزومة بإن، و(آتِك) مجزومة بإن وتأتني - ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق، فزيد مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ".

وهو بهذا يذهب مذهب سيبويه والخليل والدليل على ذلك رأيه بأنها تجزم فعل الشرط، ويجزم الجواب بها وبفعل الشرط معاً، وقاس ذلك على المبتدأ والخبر، فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وذهب السيرافي إلى أن (إن) الشرطية جازمه لفعل الشرط وفعل جواب الشرط قال^(٢): "وقوله وينجزم الجواب بما قبله يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو (إن) والشرط، ويحتمل أن يكون بإن وحدها. والاختيار عندي أن يكون بإن وحدها". وقد علل السيرافي ذلك تعليلاً حسناً ومقبولاً، وقائماً على الربط بين الأداة والوظيفة الأساسية فقال: (لاقتضائها) أي كلمة الشرط الفعلين اقتضاءً واحداً وربطها الجملتين إحداها بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كالابتداء العامل في الجزأين وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها عملت في الجزأين لاقتضائها لهما^(٣).

وإلى هذا فقد ذهب الرماني وذكر أن (إن) عاملة في الشرط والجزاء جميعاً^(٤). وتابع ابن جني سيبويه والمبرّد وذهب إلى أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط حيث قال^(٥): "وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومُحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار وهو أقوى من الجازم، لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، لايجوز تقدم ما تجربه عليه، كان ألا يجوز تقديم المجزوم على الجازم أخرى وأجدر".

(١) المقتضب / المبرّد، ٤٩/٢.

(٢) شرح كتاب سيبويه / السيرافي ٢٢٩/٢

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر معاني الحروف / الرماني ٧٤.

(٥) الخصائص / ابن جني ٣٩٠/٢، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية بغداد/ ١٩٩٠.

ويرى ابن الخشاب أن (إن) تعمل الجزم عملاً إعرابياً، وهي بهذا تخالف بقية الجوازم عنده لأنها تعمل في فعلين هما الشرط وجزاؤه حيث قال^(١): "وأما إن الشرطية فإنها وإن كانت حرفاً جازماً فإنها مخالفة في الحكم بقية الجوازم، وذلك أنها تعمل في فعلين هما الشرط وجزاؤه، في قول كثير من الناس، وذلك إذا كانا مستقبلي اللفظ، فإنه يظهر جزمهما فهي عاملة فيهما عند هؤلاء".

وأسند ابن الخشاب عملها بنفسها لفعل الشرط إلى البصريين، كما نسب إليهم بأنها ترفده، أي تقويه فيجزم بها وبه. وذكر أن حجتهم هي أن عوامل الجزم ضعيفة، وبسبب ضعفها لم تجزم الجزاء بدون مقو أو وسيط.

وفند ابن الأنباري مذاهب النحاة في عمل (إن) وبين وجه الضعف فيها وذهب إلى أن يكون العامل هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط لا أنه عامل معه. قال^(٢): "فأما من قال إن حرف الشرط يعمل فيهما وحده، فاعترض عليه بأن حرف الشرط حرف جزم والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها. وأما قول من قال : إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب فلا يخلو عن ضعف، وذلك لأن الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير، لا تأثير له، وأما قول من قال: إنه مبني على الوقف لأنه لم يقع موقع الاسم، ففاسد أيضاً... والصحيح عندي أن يكون العامل هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط لا أنه عامل معه".

ورد ابن يعيش ما ذهب إليه المازني حيث يرى أن سكون الفعلين بناءً لا إعراب بقوله^(٣): "وهذا القول ظاهر الفساد وبأدنى تأمل يتضح، وذلك لأنه لو وجب له البناء بدخول (إن) عليه لوجب له البناء بدخول النواصب، وبقية الجوازم، لأن الأسماء لاتقع فيها فاعرفه".

(١) المرتجل / ابن الخشاب / ٢٢١.

(٢) أسرار العربية، الأنباري / ٢٩٧.

(٣) شرح المفصل / ابن يعيش / ٤٢/٧.

وذهب إلى أن (إن) عاملة في الشرط والجواب، وعملها في الجزاء يكون بواسطة الشرط، قال (١): "واعلم أنك إذا قلت في الشرط إن تكرمني أكرمك مثلاً فالفعل الأول مجزوم بأن بلا خلاف فيما أعلم وهو الشرط". والذي عليه الأكثر أن (إن) هي العاملة في الشرط وجوابه لأنه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء، إلا أن عملها في الشرط بلا واسطة وفي الجزاء بواسطة الشرط، فكان فعل الشرط شرطاً في العمل لاجزاءاً من العامل وكذلك تقول في المبتدأ والخبر أن الابتداء عامل في المبتدأ بلا واسطة".

واعتبر أبو حيان رأي المازني شاذاً، كما أورد له رأياً آخر وهو أن فعل الشرط معرب وفعل الجزاء مبني، والمختار عنده أن الأداة هي الجازمة لفعل الجواب (١).

ونسب السيوطي إلى ابن إياز قوله (٢): "إن قيل: حرف الجزم أضعف من حرف الجر، وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت (إن) في شيئين؟ قيل: الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما".

وبعد فقد قدمنا في الصفحات الماضية جملة الأفكار التي طرحها النحو العربي فيما يتعلق في عمل (إن) الشرطية في فعل الشرط وجوابه، وقد تبين لنا من خلال العرض إجماع النحاة على عمل (إن) الشرطية في فعل الشرط، إلا المازني فقد ذهب إلى أن فعل الشرط وجوابه مبنيان، في أحد رأيه كما تبين لنا تعدد مذاهب النحاة في عمل (إن) في جواب الشرط ويبدو لي من استعراض المذاهب المختلفة في هذه المسألة أن القول بأن (إن) الشرطية وحدها هي العامل في فعل الشرط وجوابه هو القول الراجح.

فنحن إذا تجاوزنا قول أبي عثمان المازني وما انطوى عليه من ضعف ظاهر، ورفضنا قول ابن الأنباري الذي تضمن أن (إن) تعمل بوساطة فعل الشرط لما فيه من تكلف ظاهر، وتركنا رأي من قال من البصريين إن العامل هو فعل الشرط

(١) انظر ارتشاف الضرب / أبو حيان / ٥٥٧.

(٢) الأشباه والنظائر / السيوطي / ٤ / ١٧٥-١٧٦.

وحده، والاصل فيه ألا يكون عاملاً لم يبق لنا إلا أن نأخذ بما ذهب إليه أكثر البصريين وهو أن (إن) هي العامل في فعل الشرط وجوابه ولا تحتاج لوساطه حتى تجزم الفعلين.

فحرف الشرط (إن) يحتاج إلى فعل شرط وجوابه، وهو متصل بهما لفظاً، لأنه مسلط عليهما وجازم لهما، وهو رابطة ما بينهما من حيث المعنى إذ لولاه لما كانت علاقة الشرطية. أو علاقة الملزوم باللازم ولكانت كل جملة من فعله وجوابه جملة مستقلة قائمة بذاتها.

فحرف الشرط إذن يوجب حاجة الجملة الاولى إلى جملة أخرى لأجل التعليق، بحيث لو اقتصرت على إحداهما لم يكن الكلام تاماً، والذي أراه أن فعل الشرط وجوابه لم يكونا مجزومين قبل دخول الحرف (إن) وانقلب الوضع بعد دخوله عليهما، فأصبحا مجزومين فدل ذلك على أن الحرف هو العامل. والله اعلم.

إن الشرطية دلالتها على الاستقبال:

إن الشرطية أداة شرط جازمة قاطعة على استقبال الفعل بعدها، ولا تتعلق إلا بمستقبل؛ لأن معنى الشرط يقتضي ذلك وهي ذات تأثير فاعل في فعل الشرط والجواب معاً، إذ تخلص زمنهما للمستقبل، سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً. نحو قولك: "إن تكرمني أكرمك" و"إن أكرمتني أكرمتك".

ففي الجملة الأولى: "إن تكرمني أكرمك" يرى النحاة أن زمن هذه الأفعال هو الاستقبال، وذلك لأن معنى الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، بل إنه لا يجوز أن تكون (إن) هذه تخلص من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل^(١)؛ ولأن (إن) الشرطية لا تستعمل إلا في المعاني المحتملة كان جوابها معلقاً على ما يحتمل أن يكون وألا يكون، فيفضل أن يكون جوابها بلفظ المضارع المحتمل للوقوع وعدمه.

أما الجملة الثانية: "إن أكرمتني أكرمتك" وبناءً على القاعدة بأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، فإن هذه الصورة قد أثارت إشكالاً بين النحاة لاختلافها عن الصورة الأساسية للجملة الشرطية. وقد حاول النحاة حل هذا الإشكال بالقول: إن

(١) انظر الأصول في النحو/ ابن السراج ١٩١/٢.

اللفظ ماضٍ والمعنى مستقبل. فهذه الجملة وما يماثلها وإن كانت ماضية من حيث اللفظ إلا أنها مستقبلية من حيث المعنى، وعليه فمعنى الجملة يكون: إن تكرمني أكرمك.

هذا وفي دلالة الفعل الماضي بعد (إن) الشرطية على الاستقبال مذاهب نجلها بمايلي:

فسيبويه يعتبر مايقع بعد (إن) الشرطية من الماضي في معنى المستقبل لأنها مجازاة يقول في نقل له عن أستاذه الخليل^(١): "وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وَلَنُؤَمِّرَنَّكُمْ عَلَى الْمَنَافِعِ﴾ (الروم/٥١) فقال: هي في معنى لَيَفْعَلَنَّ، كأنه قال لَيُظَلَّنَّ، كما تقول: والله لا فعلتُ ذاك أبداً، تريد معنى لا أفعل. وذلك عائد إلى أن (إن) من حروف المجازاة، وحروف المجازاة من شأنها أن تحيل الماضي إلى الاستقبال، كما أن لم تدخل على المستقبل فيصير في معنى الماضي نحو: "لم يقع زيد".

ورغم أن (كان) كما يقول الفراء^(٢): "إنما خلقت للماضي إلا في الجزاء فإنها تصلح للمستقبل". رغم ذلك نجدها في هذه الجملة: "إن كنت زرتني أمس أكرمك اليوم".

ماضية اللفظ والمعنى. وهذا هو الاشكال الذي طرحه المبرد وحاول حلّه حيث قال^(٣): "وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع: فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب،..."

وعلى ذلك بقوله^(٤): "...فإن قال قائل: فكيف أزال الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لما مضى في الأصل؟

(١) الكتاب/ سيبويه ١٠٨/٣.

(٢) معاني القرآن/ الفراء ١٨٠/١، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور - بيروت.

(٣) المقتضب/ المبرد ج ٥٠/٢.

(٤) المصدر نفسه.

قيل له: الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني، ألا ترى أنك تقول: زيد يذهب يافتي فيكون لغير الماضي. فإن قلت: لم يذهب زيد كان بـ(لم) نفيًا لما مضى، وصار معناه: لم يذهب زيد أمس، واستحال لم يذهب زيد غدًا.

وذهب المبرد كذلك إلى أن فعل الشرط إذا كان لفظ (كان) بقي على حاله من الماضي؛ لأن (كان) جردت عنده للدلالة على الزمن الماضي فلم تغيّرهما أدوات الشرط قال^(١): "مما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، فقد صار مابعد (إن) يقع في معنى الماضي فيقال للسائل عن هذا، ليس هذا من قبل (إن) ولكن لقوة (كان). وأنها أصل الأفعال وعبارتها، جاز أن تقلب (إن) فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافيك، فلا يكون ذلك إلا ماضيًا، كقول الله عز وجل: ﴿إِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَيُعَذِّبْكَ اللَّهُ﴾ (المائدة/ ١١٦) والدليل على أنه كما قلت، وإن هذا لقوة (كان) أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد إن غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال، لاتقول إن جئتني أمس أكرمتك اليوم،...".

لكن ماذهب إليه المبرد، كان موضع خلاف بين النحاة وتأولوا فيه واختلفوا في هذا التأويل، ولذا فقد ردّ ابن السراج قول المبرد وعده غير جائز، والتأويل في هذه الجملة في رأيه "إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم". إن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم.

قال ابن السراج^(٢): "وهذا الذي قاله أبو العباس رحمه الله لست أقوله ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل، لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام فالتأويل عندي... إن تكن ممن زارني أمس أكرمتك اليوم، وإن كنت زرتني أمس زرتك اليوم، فدلّت (كنت) على (تكن) وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَيُعَذِّبْكَ اللَّهُ﴾ (المائدة/ ١١٦) أي إن أكن كنت أو إن أقل كنت قلته، أو أقر بهذا الكلام".

(١) الأصول في النحو/ ابن السراج ج ٢/ ١٩٠-١٩١.

(٢) المصدر نفسه.

وأوضح السيرافي ماذهب إليه سيبويه في اعتبار الفعل الماضي بعد (إن) على معنى المستقبلية فذكر أن المجازاة مبينة على يمين في الآية الكريمة: ﴿وَكُنْ أَمْرًا مَرْحَافًا وَأَوْهْ مُصْنَفًا لِّظُلُومٍ بَعْدَهُ يَكْفُرُونَ﴾ (الروم/ ٥١) وذلك لأن القسم يعتمد على جواب الشرط، وجواب الشرط إذا كان فعلاً فهو فعل مستقبل، فوجب الاستقبال لأنه مجازاة، ووجبت له اللام لأنها جواب القسم، فصار حق اللفظ ليظن ثم نقل إلى لفظ الماضي لأن حروف المجازاة تسوّغ نقل لفظ الماضي إلى الاستقبال، وكذلك نقل لفظ الفعل بعد ما التي للمضي وهو في معنى الاستقبال في قولك لئن فعلت، تريد ما هو فاعل وما يفعل، كما كان لظنوا في معنى ليظن^(١).

وذكر ابن يعيش أن (إن) إذا وقع بعدها الماضي أحوالت معناه إلى الاستقبال كما نصّ على وجوب ولاية (إن) الشرطية المستقبل من الأفعال حيث قال^(٢): "وحق (إن) الجزائية أن يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره فإن وليها فعل ماضٍ أحوالت معناه إلى الاستقبال وذلك إن قمت قمت والمراد إن تقم أقم".

وتحدث الرضي عن استعمالات (إن) في الماضي وذهب إلى أنها على ثلاثة أوجه^(٣):

الأول: أن يُجوز المتكلم وقوع الجزاء وعدم وقوعه، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلُ فَصَدَقْتَ﴾ (يوسف/ ٢٦).

الثاني: أن يقطع بعدم وقوعه في الماضي وتستخدم لهذه الوظيفة (لو) ومثال استخدام (إن) قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ تُحِبُّهُ فَيَلْبَسْهُ فَنُفِثْ فِيهِ فَنُفِثْ فِيهِ فَنُفِثْ فِيهِ﴾ (المائدة/ ١١٦).

الثالث: أن يقطع بوجوده نحو: زيد وإن كان غنياً لكنه بخيل.

(١) انظر حاشية الكتاب/ سيبويه ١٠٨/٣.

(٢) شرح المفصل / ابن يعيش ١٥٦/٨.

(٣) انظر شرح الكافية/ الرضي ١٠٩/٢.

وذكر في موضع آخر أن الأغلب في (إن) أن يكون فعل الشرط فيها مستقبلاً من حيث المعنى، ولكن إن أريد معنى الماضي جعل الفعل لفظ (كان)، ونَبّه إلى أن ذلك خاص بـ(كان) لأن فائدتها في الكلام هو الزمن الماضي فقط فهي تدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث، فمعنى: كان زيد قائماً: في الزمن الماضي زيد قائم وفي هذه الحالة لا يمكن استعادة الاستقبال، وهذا من خصائص (كان) دون سائر الأفعال الناقصة^(١).

وبين ابن قيم الجوزية أن الشرط لا يتعلق إلا بمستقبل، فإن كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى وللنحاة في ذلك تقديران: الأول: أن الفعل يُغَيَّر لفظاً لامتني فكان الأصل في جملة "إن مت على الإسلام دخلت الجنة" "إن تَمَتَّ مسلماً تدخل الجنة" فغَيَّر اللفظ من المضارع إلى الماضي لأنه منزلة المحقق.

الثاني: أنه تغير معنى، وأن حرف الشرط بدخوله على الفعل قلب معناه إلى الاستقبال وبقي لفظه على حاله، واختار ابن قيم التقدير الأول وعدّه أفقه في العربية. لموافقته تصرف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل. وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع المتيقن^(٢).

وناقش بعد هذا القضية الخلافية التي كانت بين المبرد وابن السراج وقد دارت على دلالة (كان) الزمنية، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ﴾ وذكر أن الأداة دخلت على ماضي اللفظ، وأنه من حيث المعنى ماضٍ قطعاً، لأن عيسى إِمّا أن يكون قال ذلك بعد رفعه إلى السماء أو حكاية قوله يوم القيامة. وعلى الحالين فزمن الفعلين في الجملة ماضٍ. وقد أخطأ من فهم أن القول وقع في الدنيا قبل الرفع وأوّل الآية على ذلك بأن أقول هذا فإنك تعلمه. وهذا تحريف للآية، لأن هذا الجواب جاء بعد سؤال الله له عن ذلك والله لم يسأله وهو بين قومه وهم لم يتخذوه وأمه إلهين إلا بعد رفعه. فلا يجوز تحريف الآية إنتصاراً لقاعدة نحوية.

(١) انظر شرح الكافية/ الرضي ٢٦٤/٢

(٢) انظر بدائع الفوائد/ ابن قيم ج ١/ ٤٢-٤٣.

أما مذهب ابن السراج وقد أولها: إن ثبت في المستقبل أنني قلت في الماضي يثبت أنك علمته، وكل شيء تقرر في الماضي كان ثبوته في المستقبل، وهذا القول ضعيف ولا يدل عليه اللفظ.

وخلص بعد ذلك إلى القول^(١): "وإذا ظهر فساد الجوابين فالصواب أن يقال جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقاً محضاً غير متضمن جواباً لسائل: هل كان كذا، ولا يتضمن لنفي قول من قال: قد كان كذا، فهذا يقتضي الاستقبال، وتارة يكون مقصوده ومضمونه جواب سائل: هل وقع كذا، أورد قوله قد وقع كذا، فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلاً لالفاظاً ولا معنى، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجل: هل اعتقت عبدك؟ فيقول: إن كنت اعتقته فقد اعتقه الله. فما للاستقبال هنا معنى،... فقد عرفت أن هذه المواضع كلها مواضع ماض لفظاً ومعنى ليطابق السؤال الجواب، ويصح التعليق الخبري لا الوعدي، فالتعليق الوعدي يستلزم الاستقبال، وأما التعليق الخبري فلا يستلزمه".

وبهذا فقد دلل ابن قيم من خلال ما ذكر من أقواله^(٢) على فساد المقولة النحوية وما وقع فيه المبرّد وابن السراج من خطأ في قوليهما معاً، وخرج الينا بتقسم جديد قسم فيه الجملة الشرطية إلى نوعين، تعليق وعدي وتعليق خبري، وذكر أن التعليق الوعدي لا بد لزمه أن يكون مستقبلاً، أما الخبري فلا يجب أن يكون زمنه مستقبلاً بل ماضياً.

أما موقف المحدثين من هذه المسألة، فقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي^(٣): "أن استعمال (إن) مع الماضي كثير وغالب أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبْلِ فَصَدَّقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (يوسف ٢٦-٢٧) وقال أيضاً^(٤): "إن الفعل الذي يلي أدوات الشرط خلو من الدلالة

(١) بدائع الفوائد / ابن قيم ٤٢/١ - ٤٣

(٢) انظر بدائع الفوائد / ابن قيم ٤٣/١

(٣) في النحو العربي - نقد وتوجيه / د. مهدي المخزومي (٢٩٥-٢٩٧)

(٤) المصدر نفسه ٢٩٥-٢٩٧.

على الزمان سواء أكان على (يفعل) أم على (فعل) والماضي المستعمل مع (إن) و (إذا) و (لو) ماض غير حقيقي ماض في اللفظ فقط وهو بعد (لو) أوضح دلالة على ما أزعم لأن (لو) تستعمل للتعبير عن البعيد التحقق أو الممتعة والشرط بـ (لو) إنما يعبر عن أمنية من الأماني أو عما لا رجاء في تحقيقه ولاطمع في وقوعه".

وذهب هذا المذهب الدكتور محمد صلاح الدين حيث قال^(١): "وإذا كان الفعل بعد هذه الأدوات ماضياً من حيث الصيغة فانه مضارع من حيث السياق لأن الزمن مستقبل لماض لأن تعليق شيء بشيء وإعلان الجزاء عنه لا يأتي إلا في الزمن المستقبل فقله "إن أحسنتم" بمعنى تحسنوا و "إن عدتم بمعنى "تعودوا".

وهكذا ينفصل المدلول الزمني للفعل عن صيغته لأن الزمن هنا مأخوذ من السياق وليس من صورة الفعل".

وبعد هذه الجولة بين مذاهب النحاة وما قيل من آراء في دلالة إن الشرطية على الاستقبال يمكن القول أن أصل التركيب الشرطي يستلزم أن تكون أفعاله مضارعه لأن يعربها، ولدلالة المضارع على الاستقبال. وهو ما يتفق والمعنى المراد في التركيب الشرطي. وإن كانت الأفعال ماضية فهي على معنى المستقبلية وتكون مواضعها مجزومة لعدم ظهور حركات الإعراب على الماضي.

أما استثناء الفعل (كان) من هذه القاعدة وأن (إن) الشرطية لا تغير معناه بل يبقى على مدلوله من المعنى لقوة (كان) ولأنها أصل الأفعال، ومذهب إليه النحاة من تأويلات، واختلافهم في التقدير والتأويل فإني أعتقد جازماً أن هذا تكلف لا يحتاج إليه ولا داعي إلى كثرة التقدير والتأويل، فكنت وإن كانت ماضية في اللفظ فهي مستقبلية في المعنى.

العدول عن المستقبل إلى الماضي :

قد يقول قائل، مادام الأصل في الأفعال التي تلي (إن) الشرطية أن تكون ذات دلالة على الاستقبال، فلماذا نعدل عن المستقبل إلى الماضي؟! لماذا تقول: إن حدثتني استمعت إليك ولم تقل: إن تحدثتني استمع إليك؟ هل استخدام هذه الأفعال الماضية

(١) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم / د. محمد صلاح الدين ١٨٨/١ - ١٨٩.

مكان الأفعال المضارعة يؤدي نفس الغرض المرجو منه؟ والإجابة عن ذلك لابد أن تكون بالنفي، ولابد من سبب لهذا العدول.

وقبل التعرف على أسباب هذا العدول فلنتأمل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّقَوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتُهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ (الممتحنة/٢).

فالناظر في هذه الآية الكريمة يجد أن فعل الشرط (يتقوكم)، هو فعل مضارع أما جواب الشرط، فسيجده جملاً ثلاثاً: الأولى (يكونوا لكم أعداء) والثانية (يبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء) والثالثة: (ودوا لو تكفرون).

ففي الجملة الثالثة عدل عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي فلم يقل (ويودوا لو تكفرون). وإنما قال (ودوا) والقياس المضارع؛ لأن المعطوف على الجواب جواب، ولكنه لم يحتمل ودادتهم لكفرهم من الشك فيها ما يحتمله أنهم إذا تقفوه صاروا لهم أعداء. وبسطوا أيديهم إليهم بالقتل وألسنتهم بالشتم أي فيه بلفظ الماضي. لأن ودادتهم في ذلك مقطوع بها وكونهم أعداء وبسطي الأيدي والألسن بالسوء مشكوك لاحتمال أن يعرض ما يصدتهم عنه، فلم يتحقق وقوعه^(١).

قال الزمخشري^(٢): "والماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فإن فيه نكتة، كأنه قيل: "وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم، يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعاً، من قتل الأنفس، وتمزيق الأعراض، وردكم كفاراً أسبق المضار عندهم وأولها، لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم، لأنكم بذالون لها دونه، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه".

ويعقب الخطيب القزويني على ما قاله الزمخشري بقوله^(٣): "هذا كلامه وهو حسن دقيق، لكن في جعل "وودوا لو تكفرون" عطفاً على جواب الشرط نظر؛ لأن ودادتهم

(١) انظر البرهان في علوم القرآن / الزركشي ج ٢/ ٣٧٧

(٢) الكشف / الزمخشري ٤/ ٥٠٠، رتبة وضبطه محمد عبد السلام شاهين - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط ١/ ١٩٩٥.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة / الخطيب القزويني ٢/ ١٢٠، شرح وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي / مجلد ١ دار الجليل - بيروت - ط ٣/ ١٩٩٣ .

أن يرتدوا كفاراً حاصلة وإن لم يظفروا بهم، فلا يكون في تقييدها بالشرط فائدة، فالأولى أن يجعل قوله: "وودوا لو تكفرون" عطفاً على الجملة الشرطية كقوله تعالى: "وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون".

وعالج الخطيب القزويني هذه المسألة العدول عن المضارع إلى الماضي، على هدى من الذوق البلاغي والجمال الفني فيقول معللاً ذلك لاعتبارات بلاغية كـ(إبراز غير الحاصل في صورة الحاصل، إما لقوة الأسباب المتأخية في وقوعه كقولك: "إن اشتريناكدا حال انعقاد الأسباب في ذلك" وإما لأن ما هو لموقع كالواقع كقولك: إن مت كان كذا وكذا كما سبق.

وإما للتفاؤل، وإما لإظهار الرغبة في وقوعه، نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام. فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوّره إياه، فربما يخيل إليه حاصلاً وعليه قوله تعالى: ﴿لَا تُكْرِهُوا قِتْيَاكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ (النور/٣٣).

وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب حتى إذا وجدحكم الحسن بخلاف حكمه غلطه تارة، واستخرج له محملاً أخرى، وعليه قول أبي العلاء المعري:

ماسرت إلا وطيف منك يعجبني سرى أمامي وتأويباً على أثري

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي، فأعدك بين يدي مغلطاً للبصر بعلّة الظلام إذا لم يدركك ليلاً أمامي وأعدك خلفي إذا لم يتيسر لي تغليطه حين لا يدركك بين يدي نهراً...^(١).

وبعد فإن فعل الشرط يجيء ماضياً لأسباب نذكر منها:

- ١- قوة الأسباب الداعية إلى الفعل ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وودوا لو تكفرون﴾ (المتحنة/٢) وقوله سبحانه: ﴿لَا تُكْرِهُوا قِتْيَاكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ (النور/٣٣) ولم يقل إن يردن لقوة الأسباب الدالة إلى التحصن.

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة / القزويني ١/٢٢ - ١٢٣، البرهان في علوم القرآن / الزركشي ٢/٣٧٢-٣٧٣، انظر البلاغة فنونها وأفنانها / د. فضل حسن / ٣٤٩، دار الفرقان للنشر والتوزيع ط ١٩٨٧.

٢- التفاؤل: كما تقول لمن ترى فيه النباهة والذكاء: إن عشت؛ كان لك شأن، وإن اجتهدت نجحت.

٣- الرغبة في حصول الشيء نحو قولك: إن ظفرت بالجائزة: بلغت مرادي وقد جيء بالماضي لإبراز ما ليس بحاصل منزلة الحاصل.

٤- التعريض: نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَ بِمَحَبَّتِ عَمَلِكِ﴾ (الزمر/٦٥) وقوله سبحانه: ﴿وَلَنْ أَتَّبِعَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة/١٤٥) قال الزمخشري في هذه الآية الكريمة^(١): "...بعد الإفصاح عن حقيقة حالهم المعلومة عنده في قوله: "وما أنت بتابع قبلتهم" كلام وارد على سبيل الفرض والتقدير، بمعنى: ولئن اتبعتهم -مثلاً- بعد وضوح البرهان، والإحاطة بحقيقة الأمر، (إنك إذا لمن الظالمين) المرتكبين الظلم الفاحش. وفي ذلك لطف للسامعين، وزيادة تحذير واستفطاع لحال من يترك الدليل بعد إنارته ويتبع الهوى، وتهيج وإلهاب للثبات على الحق".

(١) الكشف/ الزمخشري ١/٢٠٢.

دلالة (إن) الشرطية والأصل في استعمالها:

أود قبل الحديث عن (إن) الشرطية و الأصل في استعمالها، الإشارة إلى أن كل كلمة في اللغة العربية؛ إسمًا كانت أو فعلاً أو حرفاً، تأتي لتتلائم مع المقام الذي ذكرت فيه، دالة على المعنى أفضل دلالة، ولتؤدي رسالة خاصة بها لا يؤديها غيرها من الكلمات. وأعتقد أن معرفة الفرق بين الأدوات واستعمالها، أمرٌ لابد منه لدراس العربية، وأن استعمال هذه الأدوات بعضها مكان بعض، لا يكون إلّا لغرض في نفس المتكلم يبغي الوصول إليه. أمّا الجهل في استعمال هذه الأدوات؛ فقد يكون سبباً من أسباب عجز الأداة عن إيصال المعنى المراد من هذه الأداة، وهو بالإضافة إلى ذلك أمر معيب عند ذوي الفصاحة والبلاغة.

وفي معرض الحديث عن (إن) و (إذا) الشرطيتين يسوق الزمخشري لنا مثلاً عن الجهل في التفريق بين موقع (إن) و (إذا)، وكيف أدى استخدام كلٍّ منهما مكان الأخرى إلى وجود خلل في المعنى المراد إيصاله. يقول الزمخشري^(١): "وللجهل بموقع (إن) و (إذا) يزيغ كثير من الخاصة عن الصواب، فيغلطون ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها:

ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتي	تولى سواكم أجرها واصطناعها
أبى لك كسب الحمد رأي مقصر	ونفس أضاق الله بالخير باعها
إذا هي حثتة على الخير مرة	عصاها وإن همت بشر أطاعها ^(٢)
فلو عكس لأصاب".	

فالشاعر في البيت الثالث أراد ذم صاحبه، فاستعمل (إذا) لحت النفس على فعل الخير، واستعمل (إن) لحثها على فعل الشر، وكأنه يؤكد أن نفسه تأمره بالخير

(١) الإيضاح في علوم البلاغة- الخطيب القزويني ١١٨/٢-١١٩

(٢) ورد في حاشية الإيضاح للقزويني ١١٩/٢ نقلاً عن البيان ص ١١٣ ج ٣: أتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان أبا بكر بن محمد عامل سليمان بن عبد الملك فسأله أن يكلم سليمان في حاجة له فوعده أن يقضيهما له فلم يفعل، وأتى عمر بن عبد العزيز فكلّمه فقضى حاجته فقال سعيد: هذه الأبيات فهي إذا لسعيد بن عبد الرحمن، لالعبد الرحمن... وفي الأمالي الأبيات منسوبة إلى عبد الرحمن وكذلك في العقد الفريد.

ويشكك في أمرها له بالشر، والمراد غير هذا؛ لأن المقام مقام ذم، فكان عليه أن يشكك في أمر النفس بالخير، ويؤكد أمرها بالشر، أي كان عليه أن يستعمل (إذا) في موضع (إن) و(إن) في موضع (إذا) وبذا يستقيم المعنى وتتحقق الفائدة.

فالأصل إذا أن (إن) الشرطية تستعمل فيما هو مشكوك فيه عكس (إذا) التي تدل على اليقين وتستعمل فيما هو محقق الوقوع. وقد اشترط فيما تدخل عليه (إن) الشرطية أن يكون مشكوكاً فيه، لأنها تفيد الحث على الفعل المشروط لاستحقاق الجزاء، ويمتنع فيه لامتناع الجزاء، وإنما يُحَثُّ على فعل مايجوز ألا يقع، أما ما لا بُدَّ من وقوعه فلا يُحَثُّ عليه^(١).

وهذا ما اشتملت عليه عبارة كل من سيبويه والمبرد وابن الشجري في الحديث عن هاتين الأداتين.

قال سيبويه^(٢): "إذا تجيء وقتاً معلوماً، ألا ترى أنك لو قلت: أتيتك إذا احمر البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت أتيتك إن احمر البُسْرُ كان قبيحاً، فإن أبدأً مبهمه وكذلك حروف الجزاء".

وقال المبرد^(٣): "وإن إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر... ونقول: أتيتك إذا احمر البُسْرُ. ولو قلت: أتيتك إن احمر البُسْرُ كان محالاً، لأنه واقع لامحالة". وقال ابن الشجري^(٤): "...ولاتقول إن جاء الصيف، ولا: إن انصرم الشتاء، لأن الصيف لأبداً من انصرامه، وكذا لاتقول: إن جاء شعبان كما تقول: إذا جاء شعبان. ونقول: إن جاء زيد لقيته، فلانقطع بمجيئه، فإن قلت: إذا جاء قطعت بمجيئه".

فهذه النصوص الثلاثة تشير بوضوح إلى أن الأصل في استعمال (إن) الشرطية، هو ورودها فيما كان مشكوكاً في حدوثه وليس محققاً وجوده، خلاف (إذا)

(١) انظر البرهان في علوم القرآن/ الزركشي ٣٧٤/٢.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٦٠/٣.

(٣) المقتضب، المبرد، ٥٦/٢.

(٤) الأمالي، الشجري، ٢٤٣/١، دار المعرفة/بيروت.

التي تستعمل لليقين وللمقطوع بحدوثه. فاحمرار البُسْرِ أمرٌ واقع، ولا بُدَّ أن يقع في وقت معين، وليس ثمة إمكانية أخرى.

وأرى أن سيبويه وابن الشجري كانا أكثر توفيقاً مما ذهب إليه المبرد في استخدام (إن) محل (إذا) فقد عدَّ سيبويه مثل هذا الاستخدام قبيحاً ولم يصل عنده إلى درجة الاستحالة كما ذكر المبرد، وذلك لأن (إن) قد تستخدم وبعدها ما هو مقطوع بحدوثه أو ما هو مستحيل كما سيتبين لنا في مابعد لأغراض بلاغية سنذكرها إن شاء الله تعالى في هذا الباب.

وذكر الرضي أن (إن) الشرطية ليست للشك بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها^(١) ويبدو لي أن عدم القطع في الأشياء يكاد يكون هو الشك بعينه وإن اختلفت العبارة وتغير اللفظ.

وذكر ابن قيم الجوزية أن المشهور عند النحاة والأصوليين والفقهاء أن (إن) لا يعلّق عليها إلا محتمل الوجود والعدم، أما محقق الوجود فلا يعلّق عليها ومثل لذلك بقوله: تقول: "إن تأتني أكرمك" ولا تقول: "إن طلعت الشمس أتيتك"^(٢).

وأشار إلى ورود (إن) في القرآن الكريم فيما كان معلوم الوقوع قطعاً واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ (البقرة/٢٣) وقوله عز وجل: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ (البقرة/٢٤) ومعلوم قطعاً انتفاء فعلهم.

قال ابن قيم^(٣): "... فكل ما كان شأنه أن يكون في العادة مشكوكاً فيه بين الناس حسن تعليقه بإن من قبل الله ومن قبل غيره، سواء كان معلوماً للمتكلم أو للسامع أم لا...، وأما ما يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع فهو الذي يعلّق بها، وإن كان بعد وقوعه متعلق الوقوع...".

واستشهد ابن قيم بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مَرَحَةً فَرَحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ (الشورى/٤٨) قال: "كيف أتى في تعليق الرحمة

(١) انظر شرح الكافية / الرضي ٥٣/٢.

(٢) انظر بدائع الفوائد / ابن قيم الجوزية ٤٤/١.

(٣) المصدر نفسه.

المحققة إصابتها من الله تعالى بـ(إذا) وأتى في إصابة السيئة بـ(إن) فإن مايعفو الله تعالى عنه أكثر، وأتى في الرحمة بالفعل الماضي الدال على تحقيق الوقوع؟ وفي حصول السيئة بالمستقبل الدال على أنه غير محقق ولا بد وكيف أتى في وصول الرحمة بفعل الإذاقة الدال على مباشرة الرحمة لهم، وأنها مذكوة لهم، والدوق هو أخص أنواع الملابس وأشدها وكيف أتى في الرحمة بحرف ابتداء الغاية مضافة إليه؟

فقال (منا رحمة) وأتى في السيئة بباء السببية مضافة إلى كسب أيديهم؟ وكيف أكد الجملة الأولى التي تضمنت إذاقة الرحمة بحرف (إن) دون الجملة الثانية، وأسرار القرآن أكثر وأعظم من أن يحيط بها عقول البشر".

ودلل على ماذهب إليه بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ، صَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا يَأْتِهِ﴾ (الاسراء/٦٧) وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُنْمِئَتْ عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَاضٌ وَمُنَىٰ بِجَانِبِهِ، وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوسًا﴾ (الاسراء/٨٣).

فقد أتى بإذا في الآية الكريمة الأولى لما كان مسّ الضر لهم في البحر محققاً، وأتى بـ(إذا) بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَوَدَّعَاءَ عَرِضٍ﴾ (فصلت/٥١). فإنه بقلّة صبره، وضعف احتماله، متى توقع الشرّ أعرض وأطال في الدعاء، فإذا تحقق وقوعه كان يؤوساً.

وقرّر أنّ مثل هذه الأسرار لايتوصل إليها إلا بموهبة من الله، وفهم يؤتية عبداً في كتابه^(١).

ونسب الزركشي إلى ابن الضائع قوله^(٢): "ولذلك إذا قيل: "إذا احمرّ البسرُ فأنت طالق" وقع الطلاق في الحال عند مالك؛ لأنه شيء لا بدّ منه وإنما يتوقف على السبب الذي قد يكون وقد لا يكون، وهذا هو الأصل فيهما".

(١) انظر بدائع الفوائد/ ابن قيم ٤٤/١-٤٥.

(٢) البرهان في علوم القرآن الزركشي، ٣٧٥/٢.

مما تقدم يتبين لنا أن (إن) الشرطية تقتضي تعليق شيء على آخر ولا تستلزم تحقيق وقوعه ولا إمكانه، وأن أكثر استعمالها في الأمر الممكن والمحتمل وقوعه أو عدم وقوعه، عكس (إذا) التي تدخل على الأمر المقطوع بحدوثه. وهذا هو الأصل في استعمالها. ولذا فإن (إن) الشرطية لا تدخل إلا على جملتين فعليتين، فتعلق أحدهما بالآخرى، وتربط كل واحدة منهما بصاحبتهما، حتى لا تنفرد أحدهما عن الأخرى، وإنما يجب أن تكون الجملتان فعليتين من قبل أن الشرط إنما يكون بماليس في الوجود، ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد كما ذكرنا.

أما ورودها في غير ذلك فمرده إلى السياق والمقام وبمعونة القرائن الدالة التي تعين اليقين أو الشك، أو الاستحالة. ومن ذلك دخولها على المحقق وجوده من مثل قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ (الأنبياء/ ٣٤) وعللوا لذلك بتنزيله منزلة المشكوك فيه لإبهام زمن الموت. وقد تدخل على المستحيل عقلاً نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكَدُّ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف/ ٨١) قال الزمخشري معلقاً على هذه الآية الكريمة ومبيناً المراد من هذا الاستخدام^(١): "إن كان للرحمن ولد، وصح ذلك وثبت ببرهان صحيح يوردونه، وحجة واضحة يبذلونها فأنا أول من يعظم ذلك الولد، وأسبقكم إلى طاعته والانقياد له، كما يعظم الرجل ولد الملك لعظم أبيه، وهذا كلام وارد على سبيل العرض والتمثيل لغرض وهو المبالغة في نفي الولد والإطئاب فيه، وأن لا يترك الناطق به شبهة إلا مضمحلة مع الترجمة عن نفسه بثبات القدم في باب التوحيد وذلك أنه علق العبادة بكيونه الولد وهي محال في نفسها، فكان المعلق بها محالاً مثلها فهو في صورة إثبات الكينونة والعبادة، وفي معنى نفيها على أبلغ الوجوه وأقواها".

ومن دخول (إن) الشرطية على المستحيل قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ فِي شكٍّ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ (يونس/ ٩٤) وقد بين الفراء أن هذا الأسلوب القرآني ليس غريباً في اللغة بل له نظيره في العربية، وهو شائع الاستخدام في اللغة الدارجة. ومثال ذلك في

(١) الكشف/ الزمخشري، ج ٤/ ٢٥٨.

العربية أنك تقول لغلामك. والذي لا يشك في ملكك إياه، إن كنت عبدي فاسمع وأطع. واستدل الفراء على ما ذهب إليه قوله سبحانه لعيسى عليه السلام: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (المائدة/ ١١٦) وهو عالم بأنه لم يقله، فقال الموفق المعتذر بأحسن العذر: ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسٍ وَلَا أَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (المائدة/ ١١٦) (١)

وذكر الزمخشري أن بين قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ﴾ (يونس/ ٩٤). وقوله سبحانه في الكفرة ﴿وَأَنَّهُمْ لَفِي شكٍ مِنْهُ مُرِيبٌ﴾ (هود/ ١١٠) فرق عظيم ففي الآية الأولى بمعنى الفرض والتمثيل وقدره الزمخشري بقوله (٢): "فإنه وقع لك شك مثلاً وخيل لك الشيطان خيالاً منه تقديرًا" فاسأل الذين يقرؤون الكتاب والمعنى في الآية الثانية إثبات الشك لهم على سبيل التأكيد والتحقيق، وقد قدم عز وجل ذكر بني إسرائيل وهم قرأة الكتاب ووصفهم بأن العلم قد جاءهم، لأن أمر رسول الله ﷺ مكتوب عندهم في التوراة والانجيل، وهم يعرفونه. فأراد أن يؤكد علمهم بصحة القرآن الكريم وصحة نبوة محمد ﷺ ويبالغ في ذلك، فقال (٣): "فإن وقع لك شك فرضاً وتقديرًا وسبيل من خالجه شبهة في الدين أن يسارع إلى حلها وإمالتها، إما بالرجوع إلى قوانين الدين وأدلتها، وإما بمقابلة العلماء المنبهين على الحق. فسل علماء أهل الكتاب، يعني: أنهم من الإحاطة بصحة ما أنزل إليك وقتلها علماء بحيث يصلحون لموافقة مثلك ومساءلتهم فضلاً عن غيرك. فالغرض وصف الأخبار بالرسوخ في العلم بصحة ما أنزل إلى رسول الله ﷺ، لا وصف رسول الله ﷺ بالشك فيه".

(١) معاني القرآن/ الفراء ٤٧٩/١.

(٢) الكشاف/ الزمخشري ٣٥٦-٣٥٧/٢.

(٣) المصدر نفسه.

وأوضح الآلوسي المراد في الآية الكريمة بأنه على سبيل الفرض والتقدير
وعلى ذلك الاستعمال بأن الشك لا يمكن أن يتصور منه عليه السلام لانكشاف الغطاء
له (١).

واستدل لذلك بقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكَدٌّ﴾ (الزخرف/٨١) وقوله
سبحانه: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ (الانعام/٣٥).

كما نسب إلى الزجاج (٢) قوله بأن (إن) نافية وقوله سبحانه: ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَشْرُونَ
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (يونس/٩٤) جواب شرط مقدر أي ماكنت في شك مما أنزلنا إليك
فإن أردت أن تزداد يقيناً فاسأل، وهو خلاف الظاهر وفيما ذكر غنى عنه. ومثله
ما قيل: إن الشك بمعنى الضيق والشك بما يعانیه من تعنت قومه وأذاهم، أي إن خفت
ذرعاً بما تلقى من أذى قومك فاسأل أهل الكتاب كيف صبر الأنبياء عليهم السلام على
أذى قومهم وتعنتهم فاصبر كذلك بل هو أبعد جداً من ذلك. وقيل الخطاب له والمراد
به أمته أو لكل من يسمع، أي إن كنت إتيها السامع في شك مما أنزلنا على لسان نبينا
إليك فاسأل...."

إذا فقد تدخل (إن) الشرطية على ما هو محال ومستحيل عقلاً وعادة، ومثل هذا
الاستخدام كان ميداناً أدلى فيه النحاة والمفسرون بدلوهم وذهبوا في ذلك مذاهب
متعددة. وقد ارتأيت الاكتفاء بنماذج محدودة على هذا الاستعمال لأن في الصفحات
التالية ذكراً لأهم المعاني المستفادة من مثل هذا الاستعمال وهو استعمالها في مقام
القطع والجزم.

استعمال إن الشرطية في مقام الجزم:

تستخدم (إن) الشرطية في مقام القطع والجزم لأغراض نذكر منها:
أولاً: تنبيه المخاطب وتهيبه نحو قوله تعالى ممتناً على عباده: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۖ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (البقرة/١٧٢)

(١) روح المعاني / الآلوسي مجلد ٧/ ٢٧٨، قرأه وصححه محمد حسين العرب / دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.

(٢) المصدر نفسه / وانظر معاني القرآن وأعرابه / الزجاج ٣/ ٣٣

فالخطاب في هذه الآية الكريمة موجه للجماعة المؤمنة، والدليل على ذلك مخاطبتهم في صدر الآية بالإيمان، فقال يا أيها الذين آمنوا، فكيف يناديهم بالإيمان ثم تظل (إن) تحمل معنى الشك في إيمانهم؟ والإجابة عن ذلك أن التعبير القرآني استخدم (إن) دون (إذا) وأدخلها على الأمر المتيقن، لأن المراد من ذلك تنبيه هؤلاء المؤمنين وإثارة نفوسهم لتبلغ الكمال في صفة الإيمان، وتهيجها ليخلصوا العبادة لله عز وجل.

يقول ابن قيم الجوزية^(١): "الذي حسن مجيء (إن) ههنا الاحتجاج والإلزام فإن المعنى: إن عبادتكم تستلزم شكركم له بل هي الشكر نفسه، فإن كنتم ملتزمين لعبادته، داخلين في جملتها، فكلوا من رزقه، واشكروه على نعمه، وهذا كثيراً ما يورد في الحجاج كما تقول للرجل: إن كان الله ربك وخالفك فلا تعصه، وإن كان لقاء الله حقاً فتأهب له، وإن كانت الجنة حقاً فتزود إليها، وهذا أحسن من جواب من أجاب بأن (إن) هنا قامت مقام (إذا) وكذا قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام: ١١٨) وكذا قولهم إن كنت ابني فأطعني".

ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة/٢٧٨) فالمخاطبون لاشك في كونهم مؤمنين لأن الله عز وجل خاطبهم بالإيمان، لكن الاستعمال القرآني اختار (إن) دون (إذا) تنبيهاً لهؤلاء الناس وإثارة لنفوسهم حتى يذروا كل صور الربا.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة/٥٧) فإذا كانت (إن) بمعناها، فكيف يتقون الله وإيمانهم مشكوك فيه،

و قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران/١٣٩) فكيف يكونون في علو على أعدائهم، وفي إيمانهم الشك والريب؟

إن ورود مثل هذا الاستعمال القرآني لهذه الأداة إنما جاء على سبيل تنبيه المخاطبين وإثارة نفوسهم.

(١) بدائع الفوائد- ابن قيم ٤٦/١.

ثانياً: التغليب: وهو باب واسع من أبواب اللغة العربية، ومعناه أن يغلب على الشيء ما غيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط، وهو أمر يجري في كل متناسبين ومختلطين بحسب المقامات، فهو يعطي أحد الشئيين وصف الآخر، كالقمرين للشمس والقمر، والأبوين للأب والأم^(١).

ومما جاء في هذا الباب قوله سبحانه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ﴾ (الحج/٥) وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدَنَا﴾ (البقرة/٢٣).

والسبب في دخول (إن) على الأمر المتيقن في الآيتين الكريمتين، هو أنهم لم يكونوا كلهم من المرتابين، فالذين خوطبوا بها منهم المرتاب في هذا الكتاب العزيز الشاك فيه، ومنهم المؤمن غير المرتاب، فغلب جانب غير المرتابين على المرتابين. لأن صدور الارتياب من غير الارتياب مشكوك في كونه فلذلك استعمل (إن)^(٢). ومن باب التغليب أيضاً قوله تعالى في قصة شعيب عليه السلام: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ (الأعراف/٨٨).

فقوله لتعودن في ملتنا خطاب لشعيب عليه السلام ومن معه وشعيب عليه السلام لم يكن في ملتهم سابقاً حتى يعود إليها، لكن الأسلوب القرآني أثر تغليب قوم شعيب على شعيب فغلب الجميع على الواحد.

وجاءت الإجابة على لسان شعيب أيضاً على طريقة التغليب ﴿إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ﴾ (الأعراف/٨٩) فغلب نفسه على قومه وأثر التعبير القرآني (إن) الشرطية لهذا السبب^(٣).

ثالثاً التوبيخ: ويقصد به التوبيخ على فعل الشرط، واستعمال (إن) في مقام التوبيخ، إنكار لحدوث الفعل من فاعله مثل قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكَ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ

(١) انظر البلاغة فنونها وأفنانها - د. فضل عباس / ٣٤٥.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن الزركشي ٣٧٦/٢.

(٣) انظر الإيضاح في علوم البلاغة الخطيب القزويني ١٢٠/٢.

كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ (الزخرف/٥) فيمن يكسر (إن) استعملت (إن) في مقام القطع والجزم، لكونهم مسرفين لتصور أن الإسراف ينبغي لذلك مجرى المحتمل المشكوك. والمعنى إن كنتم مسرفين نترككم وشأنكم، فاستعملت (إن) مع تحقق إسرافهم^(١). وقريب من هذا قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْمَلُوا وَلَنْ تَعْمَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (البقرة/٢٤).

فعدم إثباتهم بسورة مثل القرآن، أمر متحقق، ولكنه عبر بـ(إن)؛ إما مجازاة لهم، حيث راعى حالهم، وأرعى لهم العنان، وإما على سبيل التهكم. قال الزمخشري^(٢): "فإن قلت انتفاء إثباتهم بالسورة واجب، فهلا جيء بـ (إذا) الذي للوجوب دون (إن) الذي للشك قلت فيه وجهان: أحدهما: أن يساق القول معهم على حسب حسابانهم وطمعهم، وأن العجز عن المعارضة كان قبل التأمل كالمشكوك فيه لديهم لاتكالمهم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام.

والثاني: أن يتهكم بهم كما يقول الموصوف بالقوة الواثق من نفسه بالغلبة على من يقاويه: إن غلبتك لم أبق عليك وهو يعلم أنه غالبه ويتقينه تهكماً به"^(٣). أما قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ (الأعلى/٩) فقد اختلف في المراد بالشرط فيها، فقليل: المعنى: وإن لم تنفع، فاقصر على القسم الواحد لدلالته على الثاني، وقيل (إن) بمعنى قد^(٤).

وذهب أبو حيان إلى أن الشرط في هذه الآية سيق لنكتة بلاغية وهي التوبيخ والاستبعاد فالمراد ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم كقولك: "عظ الظالمين إن سمعوا منك"^(٥).

(١) انظر البلاغة فنونها وألفانها د. فضل عباس/ ٣٤٥.

(٢) الكشف الزمخشري، ١/١٠٧.

(٣) الكشف الزمخشري، ١/١٠٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر تفسير البحر المحيط أبو حيان ٨/٤٥٢.

ومما جاء على هذا النمط أيضاً وقصد به السخرية والاستهزاء قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوَارِثَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (آل عمران/ ٩٣)، قال أبو حيان معلقاً على هذه الآية^(١): "وخرج (إن كنتم صادقين) مخرج الممكن، وهم معلوم كذبهم، وذلك على سبيل الهزاء بهم، كقولك: إن كنت شجاعاً فالقني، ومعلوم عندك أنه ليس بشجاع، ولكن هزأت به، إذ جعلت هذا الوصف مما يمكن أن يتصف به".

٤- تجاهل المتكلم: وذلك أن المتكلم قد يعلم أمراً ما؛ لكنه حين يُسأل عن هذا الأمر يتجاهل معرفته به. مثل تجاهل العبد عندما يُسأل عن سيده إن كان في الدار أم لا وهو يعلم أنه فيها فيقول: إن كان فيها أخبرك، خوفاً من سيده. فيأتي بـ (إن) دون (إذا) في هذا المجال على تجاهل المتكلم^(٢).

٥- عدم جزم المخاطب بما يجزم به المتكلم مثل قولك لمن يكذبك فيما تخبر: إن صدقت فقل لي ماذا تفعل، وقولك للمريض الذي يشك في فائدة الدواء: إن لم تستعمله؛ فخذ أي دواء.

٦- انزال العالم بالشيء منزلة الجاهل؛ لأنه لم يعمل بمقتضى علمه، كما تقول لمن يؤدي أباه: إن كان أباك فلاتؤذه، وقولك لمن يعق والديه، فتقول له: إن تعرف أنهما والداك، فلاتعصهما وهل هناك من يجهل والديه؟

إن مقتضى الظاهر أن يقال: إذا عرفت أنهما والداك... ولكننا نزلناه منزلة الجاهل، فجعلناه كأنه يجهل هذه المعرفة.

٧- تصوير أن المقام لا يصلح إلا بمجرد فرض الشرط كفرض الشيء المستحيل، كقوله تعالى: ﴿وَكُوسَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ (فاطر/ ١٤) والضمير للأصنام. ويحتمل منه ما سبق في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ (الزخرف/ ٨١)^(٣).

(١) تفسير البحر المحيط أبو حيان ٥/٣.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة الخطيب القزويني ١١٩/٢-١٢٠.

(٣) المصدر نفسه.

٨- أن تأتي على طريقة وضع الشرطي المتصل الذي يوضع شرطه تقديراً لتبيين مشروطة تحقيقاً: "كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ﴾ (الاسراء/٤٢).

٩- أن تأتي على طريقة تبين الحال على وجه يأنس به المخاطب، واطهاراً للتناصف في الكلام كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَّيْنَا أَمْضَلٌ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾ (سبا/٥٠).

الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية - إعرابه وعامل الرفع فيه

(إن) الشرطية وماتضمن معناها من أسماء الشرط، من الأدوات التي تطلب الأفعال وتختص بها، ولا تدخل إلا عليها، وهي مبنية على فعل شرط وجوابه، وقد اتخذت الكلمات في الصورة الأساسية للجملة الشرطية ترتيباً معيناً هو الآتي: "الأداة، يليها فعل الشرط، فالفاعل، ففعل الجواب، فالفاعل" ^(١) هذا من حيث النظرية، أما من حيث التطبيق، فقد صادف النحاة بعض النصوص التي تخالف هذا النظام ولا تتقيد بهذا الترتيب للجملة الشرطية وقد تمثلت هذه المخالفة في صور من تقديم بعض أجزاء الجملة الشرطية على بعضها أو حذفها. نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة/٦) وقوله سبحانه: ﴿إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَكْدٌ﴾. (النساء/١٧٦). ولما كان الفصل بين أداة الشرط والفعل بالاسم أمر لا يستحسنه أكثر النحاة، فإن ماورد من أمثلة تخرج عن هذا الترتيب للجملة الشرطية، قد احتاجت إلى توضيح لمعالجة تلك المخالفة ولذا فقد لجأ النحاة إلى وسيلتين هما: التقدير والحذف.

يقول سيبويه ^(٢): "واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا".

فالفصل بين الأداة والفعل بالاسم أمر غير مرغوب فيه عند سيبويه ولذلك فقد عبّر عنه بقوله: "يقبح" ومعنى ذلك أن هذا الأمر لم يصل إلى درجة المنع وعدم الجواز. ثم يمضي سيبويه بعد ذلك ويبين أن هذه الظاهرة جائزة في مستوى معين من الاستخدام وهو الشعر. معللاً ماذهب إليه أن أداة الشرط تختلف عن أدوات الجزم الأخرى نحو لم من جهتين: الأولى: أن الفعل بعدها قد يكون مضارعاً أو ماضياً، بينما لا يجوز أن يكون بعد لم إلا مضارعاً. والثانية: أن الأدوات غير (إن) الشرطية قد تفارق الجزم عكس (إن) التي تلازم الشرط ولا تعدل عنه إلى باب آخر ومن ثم

(١) الجملة الشرطية / إبراهيم الشمان ٣١٦ الطبعة الأولى ١٩٨١ / مطابع الدجوى عابدين.

(٢) الكتاب / سيبويه ج ٣ / ١١٢.

فقد عدّها سيبويه الأداة الوحيدة التي يجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالاسم في الشعر والكلام، مشروطاً لذلك أن يكون الفعل ماضياً.
يقول سيبويه^(١): "يجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله^(٢):

عاود هراً وإن معمورها خرباً

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يشبه بلم، وإنما جاز في الفصل ولم يشبه لم لأن لم لا يقع بعدها فعل، وإنما جاز هذا في إن لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: "إن خيراً فخير" وإن شراً فشر".
وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام، لأنها ليست كإن، فلو جاز في إن وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فعل، ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير إن قول عدي بن زيد:

فمتى واغل ينبتهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقى

وفي مسألة فتح همزة (إن) في قول الفرزدق يقول سيبويه^(٣): "وسألت الخليل عن قول الفرزدق:"

أتغضب إن أذننا قتيبة حرّاً جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم

فقال: لأنه قبّح أن تفصل بين أن والفعل، كما قبّح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبّح ذلك ولم يجر حمل على (إن)، لأنه قد تقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال".
ومن إجابة الخليل عندما سأله سيبويه يتبين لنا أن (إن) في البيت لا يصح فتح همزتها لأنه يقبح أن يلي (أن) المفتوحة الهمزة اسم يفصل بينها وبين الفعل، كما يقبح أن يفصل بين كي والفعل فاصل سواء كان الفاصل اسماً مثل: أذاكر لكي النحو أتعلم، حتى ولو كان الفاصل حرفاً.

فقد ضعفوا قول الشاعر جميل بن معمر حينما قال:

(١) الكتاب/ سيبويه ١١٢/٣-١١٣.

(٢) هذا صدر بيت لشاعر من أهل هراء قيل عند افتتاح عبد الله بن خازم هراء سنة ٦٦ هـ وعجز البيت:

"وأسد اليوم مشغولاً إذا طرباً" انظر حاشية الكتاب سيبويه ج ١١٢/٣.

(٣) الكتاب سيبويه ١٦١/٣-١٦٢.

فَقَالَتْ أَكُلُ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا^(١)

ومن أجل هذا، أو بعبارة أخرى، من أجل إزالة هذا القبح تكسر همزة (إن) على أن تكون أداة شرط، وهذه يجوز دخولها على الأسماء بشرط أن يكون ما بعدها فعل مفسر للفعل المقدر أو المحذوف قبل الاسم، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة/٦)، وما يماثلها من الأقوال. وعلى هذا يُقدَّر في البيت فعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور، ويكون التقدير "أغضب إن حزت أدنا قتيبة حُرّنا".

أما الفراء فيرى أنَّ التفريق بين الجازم والمجزوم أمر سهل وخاص في (إن) الشرطية وحدها. دون سائر أدوات الشرط. يقول الفراء^(٢): "...وإن أحدًا من المشركين استجارك فأجره." (التوبة/٦)، في موضع جزم، وإن فُرِّق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد) وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء، لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب. فأما المنصوب فمثل قولك: إن أخاك ضربت ظلمت. والمرفوع مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء/١٧٦).

ولا يجيز القيسي حذف فعل الشرط مع شيء من حروف الشرط إلا مع (إن) الشرطية وحدها معللاً ذلك لقوة (إن) وأنها أصل حروف الشرط^(٣).

وذهب أبو حيان إلى عدم جواز تقدم الاسم إلا في (إن) خاصة واشترط لذلك أن يكون الفعل ماضياً^(٤). إذن فمجيء الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مرتبط بالأداة التي تسبقه أما ما يتعلق بالاسم المرفوع الواقع بعد (إن) الشرطية، وعامل الرفع فيه

(١) شرح شذور الذهب، ابن هشام، ٢٨٩.

(٢) معاني القرآن / الفراء ١/٤٢٢.

(٣) انظر المشكل في اعراب القرآن المكي ٢/٣١٦.

(٤) ارتشاف الضرب / أبو حيان ١/٥٥٢.

فإنّ تخريجات النحاة لهذا الاسم المرفوع قد انحصرت في ثلاثة اتجاهات ذهبوا إليها في تخريجهم لهذا الاسم: فمنهم القائل بأنّ هذا الاسم المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وهم جمهور نحاة البصرة، ومنهم من يراه فاعلاً مقدّماً للفعل الذي بعده وهم الكوفيون، وذهب آخرون إلى أنّ هذا الاسم مبتدأ. وهم الأخفش من البصريين، كما نسب هذا إلى الكوفيين أيضاً^(١) وهذه جملة الأقوال في عامل الرفع في هذا الاسم.

قال سيبويه^(٢): "واعلم أنّ قولهم في الشعر: إن زيدا يأتك كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إن زيدا رأيتك يكن ذلك؛ لأنه لا يتبدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها".

فالاسم بعد (إن) الشرطية كما يرى سيبويه هو فاعل لفعل مضمر يفسره الفعل المذكور. وقد اشتهر هذا الرأي وذهب إليه جمهور نحاة البصرة وتابعوا سيبويه في هذه المسألة.

فالمبرّد يجيز الفصل بين (إن) والفعل، ويعلل لذلك بإضمام فعل بين الأداة والاسم، قال^(٣): "وأما (إن) إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز بالاسم، وذلك قوله: إن أمكنني من فلان فعلت، وإن زيدا أتاني أكرمته.

كما قال الشاعر: عاود هراة وإن معمورها خرباً

وإنما تفسير هذا: أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم، فتقديره، إن أمكنني من زيد، وإن خرب معمورها، ولكنه أضمر هذا، وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر، ولو لم يضم لم يجز لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل وإنما احتملت (إن) هذا في الكلام لأنها أصل الجزاء".

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن/ العكبري ٣٩٥/١، شرح و تحقيق علي محمد البجاوي /دارا لجليل بيروت

ط٢/١٩٨٧، شرح الكافية الرضي ٢٠٥/٢.

(٢) الكتاب/ سيبويه ١١٣-١١٤

(٣) المقتضب/ المبرّد ٧٤/٢.

ورجح الرّماني إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) فاعلاً لفعل مضمر وأنه لا يجوز إظهاره، وتعليل ذلك عنده أن (إن) من الأدوات المختصة التي تطلب الفعل من أجل الشرط.

قال^(١): "ولايلى (إن) إلا الفعل مظهراً أو مضمراً، فالمظهر نحو ما ذكرناه، والمضمر نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤُاهُكَ﴾ (النساء/١٧٦) والمعنى إن هلك امرؤ هلك".

واعتبار الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فاعل للفعل المذكور هو ماذهب إليه الكوفيون فهم يرون أن الاسم بعد (إن) الشرطية في نحو: إن زيداً أتاني آتاه، يرتفع بماعاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. لأن الضمير المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل. وحجة الكوفيين لذلك قوة (إن) خاصة، ولأنها الأصل في باب الجزاء، وهم بهذا التخريج يستغنون عن التأويل والتقدير اللذين يفرضهما المذهب البصري^(٢).

ومع أن الفراء لم يكن ممن ذكروا رفع هذا الاسم بفعل مضمر بنص صريح الدلالة، فإننا نجد المصادر تنسب إليه وإلى الكوفيين القول بأن الاسم بعد الأداة هو فاعل الفعل المظهر. قال ابن يعيش^(٣): "وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن الاسم من نحو: "إن امرؤ هلك، ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجاركَ﴾ يرتفع بالضمير الذي يعود إليه من هلك واستجاركَ كما يكون في قولك زيد استجاركَ وأما (لو) فإذا وقع بعدها الاسم وبعده الفعل فالاسم محمول على فعل قبله مضمر يفسره الظاهر وذلك لاقتضائها الفعل دون الاسم كما كان ذلك في إن كذلك وهذا محقق لها شبيهاً بأداة الشرط...".

ولأبي الحسن الأخفش في هذه المسألة رأيان: الأول وهو ما اشتهر عنه أن هذا الاسم بعد الأداة مبتدأ، والثاني أنني يكون هذا الاسم مرفوعاً بفعل مضمر، ثم إنه

(١) معاني الحروف/ الرّماني/ ٧٤-٧٥.

٢ الانصاف ٦١٦/٢

(٣) شرح المفصل/ ابن يعيش ١٠/٩.

يرجح الإعراب الثاني و يصفه بأنه أقيس الوجهين وفيما يلي نص الأخفش^(١):
وقال: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ (التوبة/٦)".

فابتدأ بعد (إن)، وأن يكون رفع (أحداً) على فعل مضمر أقيس الوجهين، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ، كما قال:
عاود هراة وإن معمورها خرباً

وقال:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وقد زعموا أن قول الشاعر:

أتجزعُ إن نفس أتاها حماؤها فهلاّ التي عن بين جنبك تدفع

لا ينشد إلا رفعا وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد (إن) وإن شئت جعلته رفعا بفعل مضمر".

إذن فقد عدّ الأخفش هذا الاسم بعد (إن) مبتدأ، معتمداً في ذلك على تمكن (إن) الشرطية وتفردها من بين سائر أخواتها من حروف المجازاة بمرور الاسم بعدها. لكن تمكن (إن) الشرطية وإن كان مسوغاً لمجيء الاسم بعدها، فإنه ليس مسوغاً لإعرابه مبتدأ، يضاف لذلك أن (إن) من الأدوات المختصة بالدخول على الفعل وتختص به دون غيره، وإذا ماتلاها اسم، فلا بد من تقدير فعل يكون هو عامل الرفع في هذا الاسم^(٢).

ونسب العكبري للكوفيين قولهم: إن الاسم المرفوع بعد (إن) مبتدأ وما بعده خبر، ومثل لذلك بقوله تعالى: "وإن امرأة" فامرأة مرفوع بفعل محذوف أي وإن خافت امرأة، واستغنى عنه بـ(خافت) المذكور واعتبر ما ذهب إليه الكوفيون في اعتبار هذا

(١) معاني القرآن / الأخفش ٣٢٧/٢، تحقيق د. فائز فارس، دار البشير الأردن

(٢) انظر الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ٦١٦/٢ مسألة (٨٥)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد /

دار الفكر .

الاسم مبتدأ ومابعد الخبر خطأ؛ لأن حرف الشرط لامعنى له في الاسم فهو مناقض للفعل؛ ولذلك جاء الفعل بعد الاسم مجزوماً في قول عدّي^(١):

ومتى واغُلُّ يَنْبُهُمْ يُحْيَوْه وتعتطف عليه كأسُ الساقِي

ويعدُّ الرضي القول برفع الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية، أنه مبتدأ شاذاً وذلك بوصفه لمن ذهب هذا المذهب بأنه شاذ، ويظهر ذلك في قوله^(٢): "واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره مابعد قياساً على المرفوع في نحو "إن امرؤاً هلك" مع أنه قد ذهب شاذ منهم إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لفاعل كما تقدم في باب الفاعل (ولا يجوز للكوفي أن يرتكب أن ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر، لأن الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله".

ويرى أبو حيان الأندلسي أن الأداة الشرطية إذا وليها اسم مرفوع فهو على إضمار الفعل الذي يفسره الفعل المذكور. لكنه بعد ذلك ينسب إلى الكسائي قوله إن الاسم المرفوع بعد (إن) في قول الشاعر:

لا تجزعي إنْ مُنِفسُ أهلكته

مرتفع على الابتداء والجملة في موضع جزم. كما نسب إلى السهيلي قوله بانتصاب أنت الواقع بعد إنْ في قول الشاعر^(٣).

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبَ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ

ويبدو من حديث ابن هشام عن المسألة أنه يرجح مذهب جمهور البصريين في المسألة وهو يُعبر عن ذلك بقوله^(٤): "ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ﴾ (النساء/ ١٢٨) ﴿وَأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة/ ٦) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق/ ١): إن المرفوع

(١) انظر التبيان في اعراب القرآن/ العكبري ٣٩٥/١.

(٢) شرح الكافية/ الرضي، ١٦٣/١.

(٣) انظر ارتشاف الضرب/ أبو حيان/ ٥٥٢/١.

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام، ٥٨١/٢.

مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وإذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعدُّ ذلك الإعراب خطأ، لأن هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهواً عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير.

وبين البغدادي أنه لا يصح رفع الاسم الواقع بعد إن الشرطية على الابتداء لأن أدوات الشرط مختصة بالدخول على الأفعال، وهي تطلب الأفعال لتعمل، ولا يجوز أن يليها الاسم، فإذا وليها فاعل فيه محذوف يدل عليه الفعل المذكور، فكلمة (أحد) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة/ ٦) فاعل لفعل محذوف تقديره من لفظ ما بعده ومعناه. وتقدير الفعل في الآية: "وإن استجار أحد استجارك وحذف الفعل واجب إذا فسرهُ المذكور، ولذلك فجملة استجارك بعد الاسم تفسيريهِ لا محل لها من الإعراب، ولا يكون هذا الاسم فاعلاً لما بعده، ولأن الفاعل لا يتقدم، وإذا تقدم ارتفع على الابتداء والابتداء ههنا ممنوع لمقام أداة الشرط للفعل^(١).

مَجْمَلُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

بعد هذه الجولة بين آراء النحاة نستطيع القول أن الخلاف حول ماهية هذا الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية وعامل الرفع فيه قد انحصر في ثلاثة اتجاهات: فالبصريون يرفعونه بفعل مقدر، والكوفيون يرفعونه بماعاد إليه من الفعل، والأخفش وبعض الكوفيين يرفعونه على الابتداء. والنظر في هذه الآراء يرى أن ماذهب إليه البصريون هو الرأي الراجح ولا داعي إلى العدول عنه.

فإعراب هذا الاسم مبتدأ كما يقول الأخفش ومن معه من الكوفيين يعارض كثيراً من القواعد المقررة، إذ يؤدي إلى دخول أداة الشرط على ما يفيد الثبوت وهو يضاد التعليق الذي تفيدُه أداة الشرط. فما دامت (إن) الشرطية من الأدوات التي تطلب الفعل ولا تدخل إلا عليه فالابتداء بعدها غير مطلوب ولا متوقع، وإعراب هذا

(١) انظر خزائن الأدب، البغدادي، ١٦٧/٢، تحقيق وشرح عبد السلام هارون/ مكتبة

الخانجي/ القاهرة/ ط ٣/ ١٩٨٩.

الاسم الواقع بعد (إن) مبتدأ ينطوي على عيب وهو الانتهاء إلى أن جملة الشرط يمكن أن تكون اسميه وهذا مخالف لطبيعتها، كما يترتب عليه دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية التي تدل على الثبات في غالب الأحيان. وهذا مخالف لطبيعة (إن) الشرطية والأصل في استعمالها. فإن لا تدخل إلا على المحتمل المشكوك في كونه ويحتمل أن يكون وألاً يكون، ولا تدخل على الثابت المتيقن حدوثه في الغالب. يضاف لذلك إن إعراب هذا الاسم مبتدأ يؤدي إلى الفصل بين الأداة وفعلها، وهو أمر غير مرغوب فيه عند النحاة.

كما أن اعتباره فاعلاً كما هو معنى كلام جمهور الكوفيين، يترتب عليه مخالفة قواعد تتعلق بالضمائر المتصلة بالفعل المتأخر، وعودتها، ومطابقتها للفعل المتقدم وعدم مطابقتها.. إلخ. ويؤدي إلى اختلاط الأمر في كثير من الأساليب، ذلك أن الجملة المبدوءة باسم هي عندهم جملة إسمية مكونة من مبتدأ وخبر أي أن جاء محمد، ومحمد جاء هما جملتان مختلفتان الأولى فعلية والثانية اسمية.

ولم يبق إلا الرأي البصري وهو إعراب الاسم المتقدم فاعلاً لفعل مضمّر يفسره السياق. معتمدين في تخریجهم هذا على (قبح) الفصل بين الأداة والفعل، وولاية العامل للمعمول.

وأرى أن مذهب البصريين هو الأرجح لأن الإعراب في قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ (التوبة/ ٦) وما يماثلها يكون كالاتي : إن أداة الشرط، وأداة الشرط تتطلب فعلاً وتتطلب جواباً، وكلاهما في المستقبل، فالمفهوم عربياً، أن الفعل إذا لم يحصل، لم يحصل الجواب، في حين أننا لو قلنا: الطالب مبتدأ في جملة (إن الطالب نجح) والجملة بعده خبر لوقعت بعد أداة الشرط جملة اسمية تفيد الثبوت. وهنا يقع التناقض. فمنعاً لهذا التناقض قالوا لا يصح أن يكون، الطالب مبتدأ، وما بعده خبر.

للخروج من هذا قالوا: إنه فاعل لفعل محذوف، هذا ما قاله النحاة، وهو مقبول وغير ذلك لا يقبل إلا إذا غيّرنا الضوابط الأصلية ولم نجعل (إن) للشرط، ولم نجعل الجملة الاسمية تفيد الثبوت كما قرر علماء العربية.

وختاماً فإذا أنعمنا النظر وحاولنا تلمس الفرق بين الجملتين التاليتين وما يماثلهما في العربية وهما: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ (التوبة/٦) وقول المتحدث: "وإن استجار أحد من المشركين". فهل تتساوى قيمة الجملتين في التعبير؟ وهل تؤدي كل جملة منهما نفس الغرض الذي تؤديه الأخرى؟ أكاد أجزم أن كل جملة منهما تؤدي غرضاً معيناً، وإن كان المعنى يبدو واحداً، إلا إنَّ العرب كما يقال إذا أرادت العناية بشيء قدمته، ولهذا فإن تقدم معمول الفعل على عامله كان لهذا التقدم فائدة عند النحويين والبلاغيين معاً هي إفادة الاختصاص وهذه الخاصة من فائدة التقديم نبّه إليها الزمخشري في تفسيره للبسملة من سورة الفاتحة ولم يعترض عليه غير أبي حيان، قال أبو حيان^(١): "والتقديم على العامل عنده - أي الزمخشري - يوجب الاختصاص، وليس كما زعم، قال سيبويه وقد تكلم على ضرب زيداً مانصه: "إذا قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك" يعني تأخيره عربياً جيداً، وذلك قولك: "زيداً ضربت والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في "ضرب زيد عمراً" و"ضرب عمراً زيداً".

فأبو حيان يرى أن التقديم لا يفيد اختصاصاً ولكن عناية به واهتماماً، ولا يريد أبو حيان أن يتسع في مدلول التقديم اتساع الزمخشري بل يفضل التقييد بما وعي من كلام سيبويه إذ أشار في مثاله "ضرب زيد عمراً" أن تقديم الفاعل على المفعول يفيد العناية والاهتمام. وإذا كان تقديم المفعول على الفاعل يجعله موضع الاهتمام فإن تقديمه على الفعل. يضاعف العناية والاهتمام به، ولا فرق بين المعنيين إلا بالدرجة والقوة أي في التقديم على الفعل مزيد من الاهتمام.

(١) تفسير البحر المحيط، أبو حيان، ١/١٢٧.

حذف (إن) الشرطية حذف جملة الشرط وجملة الجواب بعدها

الحذف عند العرب من آيات الفصاحة، وأينما وجد الحذف في لسانهم، فإنه مؤثر لجمال في الأسلوب، وقوة في المعنى، لذا فإنهم يميلون في لغتهم إلى الإيجاز والاختصار وحذف بعض العناصر المكررة في الكلام، لاسيما إذا وجد دليل على المعنى.

يقول سيبويه^(١): "...ومثل ذلك قولهم: "إمّالا، فكأنه يقول: إفعل هذا إن كنت لاتفعل غيره، ولكنهم حذفوا ذا لكثرة استعمالهم إياه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا".

وقد وقع الحذف في كلّ أجزاء الكلام من اسم وفعل وحرف وهو عند ابن جني قد يكون حذف جملة أو فعل أو حرف أو حركة قال^(٢): "وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته".

والتركيب الشرطي واحد من أساليب العربية التي تتعرض لحذف بعض أجزائها، كما تتعرض للتوسيع، فقد تحذف جملة الشرط، وقد تحذف جملة الجواب، وقد تحذفان معاً. وقد اهتم النحاة العرب بهذه المسألة، فأكثر الكتب التي تناولت الجملة الشرطية بالدراسة لم تغفل جانب الحذف في التركيب الشرطي وكان لهم في ذلك مذاهب متعددة. وفيما يلي عرض موجز لمايجوز حذفه من أركان الجملة الشرطية المشتملة على (إن) ومذاهب النحاة في ذلك.

أ- حذف (إن) الشرطية:

يكاد النحاة يتفقون على أنّ أداة الشرط لاتحذف ولو كانت (إن) الشرطية. ومع أنّ أبا حيان لايجيز حذف (إن) ولاغيرها من أدوات الشرط، وهذا مذهب إليه جمهور النحاة فإنه قد أورد رأياً لبعض النحاة أجاز فيه حذف (إن) قال أبو حيان^(٣): "ولايجوز حذف أدوات الشرط لا (إن) ولاغيرها، وقدّ جوز ذلك بعضهم في (إن)

(١) الكتاب/ سيبويه، ١/٢٩٤-٢٩٥.

(٢) الخصائص/ ابن جني ٢/٣٦٢.

(٣) ارتشاف الضرب/ أبو حيان، ٥٦١.

قال: " ويرتفع الفعل بحذفها صفة أو تقدرها لاتعمل مثاله صفة قوله تعالى: ﴿أَوْ آخِرَٰنِ مِنْ غَيْرِكُمْ تَحْبِسُونَهُمَا﴾^(١) (المائدة/١٠٦) ومثاله مقدرة لاتعمل قوله :
وإنسان عيني يَحْسُرُ الماءَ تارة...

أي إن يحسر الماء، وهذا قول ضعيف ولاتبني القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة.

وردد ابن عقيل والسيوطي ماذكره أبو حيان في عدم جواز حذف أدوات الشرط وذكر اماذهب إليه بعض النحاة في جواز ذلك^(٢).

و أكاد أجزم أن (إن) وغيرها من أدوات الشرط لاتحذف وإذا ماحذفت (إن) الشرطية. فإن التركيب الشرطي يخل ويقتد عنصراً هاماً من عناصره، وليس هناك استخدام لغوي يؤيد حذف (إن) دون بقية عناصر التركيب الشرطي غير ماذكره أبو حيان ومن تبعه ونسبتهم جواز مثل هذا الحذف لبعض النحاة الذين لم يكشف عن هويتهم.

٢- حذف جملة الشرط بعد (إن)

أجاز النحاة حذف الشرط بعد (إن) المدغمة في لا النافية إن دلّ عليه دليل، أو فسره مابعد، وكانت (إن) والفعل المفسر ماضياً لفظاً ومعنى.

يقول ابن الشجري^٣: "وتقول افعل هذا وإلا هجرتك، فتحذف جملة الشرط، وجاء في شعر للأحوص بن محمد الأنصاري:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكِ الْحُسَامُ

أراد وإن لاتطلقها يعل، وقال أيضاً: " ومثل بيت الأحوص في حذف جملة الشرط قول الآخر:

أَقِيمُوا بَنِي النِّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤْسَا

التقدير: وإن لا تقيموا صدوركم تقيموا الرؤس.

(١) نص الآية: "أو آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الْصَّلَاةِ".

(٢) انظر المساعد على تسهيل الفوائد/ ابن عقيل ، ١٧١/٣ ، مع الهوامع /السيوطي ، ٦٢/٢.

(٣) الأمالي اشجربة /ابن اشجري ٣٤١/١.

وتابعه في ذلك ابن مالك حيث قال^(١): "وكذا الشرط المنفي بـ (لا) تالية (إن)...".

وذكر أبو حيان أنه لا يحفظ مثل هذا الحذف إلا في (إن) وحدها. ونسب إلى ابن عصفور وشيخه أبي الحسن الأبدى القول بعدم جواز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف. ورد ذلك^(٢).

كما ونسب إلى الفراء والحوافي إجازتهما أن تكون (ما) شرطية في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (النحل/٥٣) قال^(٣): "وأجاز الفراء والحوافي أن تكون (ما) الشرطية، وحذف فعل الشرط، قال الفراء: والتقدير وما يكن بكم من نعمة، وهذا ضعيف جداً، لأنه لا يجوز حذفه إلا بعد إن، وحدها في باب الاشتغال، أو مثلوة بما النافية مدلولاً عليه بما قبله نحو قوله:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعلُ مَفْرَقَكِ الحَسَامُ

أي: وإلا تطلقها، حذف تطلقها لدلالة طلقها عليه، وحذفه بعد (إن) مثلوة بلا مختص بالضرورة، نحو قوله:

قَالَتْ بَنَاتُ العِمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيْرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

أي: وإن كان فقيراً معدماً، وأما غير إن من أدوات الشرط فلا يجوز حذفه إلا مدلولاً عليه في باب الاشتغال مخصوصاً بالضرورة، نحو قوله: "أينما الريح تُميلها يمل"

والتقدير: أينما تميلها الريح تميلها تمل...".

واشترط ابن هشام لحذف ما عُلِمَ من شرط أن تكون الأداة (إن) من قبل أنها أم أدوات الشرط، وأن تكون الأداة مقترنة بـ (لا) النافية يقول^(٤): "ويجوز حذف ما علم من شرط، إن كانت الأداة (إن) مقرونة بـ (لا) كقوله: "وإلا يعلُ مفرقك الحسام" أي وإلا تطلقها يعلُ".

(١) التسهيل/ ابن مالك / ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) ارتشاف الضرب/ أبو حيان/ ٥٦١/٢.

(٣) تفسير البحر المحيط / أبو حيان / ٤٨٦/٥.

(٤) أوضح المسالك، ابن هشام / ١٩٤/٤، المكتبة العصرية - بيروت / ١٩٩٤.

٣ حذف الأداة والشرط معاً:

اشتراط النحاة لهذا أن يتقدم عليهما طلب أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض كقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُونِي يَحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ فالتقدير إن تتبعوني يحببكم الله، والدليل على هذا التقدير ورود الجواب مجزوماً.

وقد أرجع الخليل الجزم إلى ماضن في هذه الأوائل من معنى (إن) أي معنى الشرط، ففي نقل لسيبويه عن أستاذه الخليل يقول^(١): "وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال أنتني آتتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتيتك، وإذا قال: أين بيتك، فكأنه قال إن أعلم بيتك أزرع، لأن قوله أين بيتك يريد به: أعلمني وإذا قال ليتة عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا،...".

وأشار ابن السراج إلى أن ثمة جزء محذوف إذ يقول^(٢): "وأما الثالث الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ماعمل فيه وفيما بقي من الكلام دليل وذلك إذا كان الفعل جواباً للأمر أو الاستفهام أو التمني أو العرض، تقول: أنتني آتتك، فالتأويل: أنتني فإنك إن تأتني آتتك.

وتابع الفارسي ماذهب إليه ابن السراج بالتصريح بحذف العبارة الشرطية^(٣). وكذلك فعل العكبري^(٤).

وذكر ابن يعيش أن جواب الأمر وماشابهه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة، لأن الجمل الطلبية غير مفتقرة إلى الجواب والكلام بها تام^(٥). واشترط ابن هشام لحذف الأداة والشرط معاً أن يتقدم عليهما طلب بلفظ الشرط ومعناه أو بمعناه فقط، فالأول نحو: أنتني أكرمك، تقديره انتني فإن تسأني أكرمك، فأكرمك: مجزوم في جواب شرط محذوف دل عليه فعل الطلب المذكور. هذا هو

(١) للكتاب/ سيبويه ٩٤/٣.

(٢) الأصول في النحو/ ابن السراج ١٦٨/٢.

(٣) الإيضاح/ الفارسي/ ٣٢٢.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٦٥/١.

(٥) شرح المفصل/ ابن يعيش ٤٧/٧.

المذهب الصحيح نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام/ ١٥١) أي تعالوا فإن تأتوا أتل، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا، لأن الفعل تعال فعل جامد لامضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل^(١) ويرى الأشموني أن حذف الشرط مع الأداة كثير نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ (الأنفال/ ١٧) تقديره "إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم"^(٢).

٤- حذف الشرط والجزاء معاً:

قد يحذف الشرط والجزاء معاً بعد (إن) الشرطية. يقول ابن مالك^(٣): "ويحذفان بعد (إن) في الضرورة."

وينسب أبو حيان إلى ابن الأنباري قوله بأن (إن)^(٤) إنما صارت أم الجزاء لأنها بغلبتها عليه تنفرد، وتؤدي عن الفعلين فيقول الرجل: لأقصد فلاناً لأنه لا يعرف حق من يقصده، فنقول له: زره وإن، يراد: وإن كان كذلك فزره، فتكفي إن من الشينين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط. انتهى، وقال بعض أصحابنا يقال: أتفعل هذا فتقول: أنا أفعله وإن، أي وإن لم تفعله أفعله.

واستدل ابن هشام بقول رؤبة:

قالت بنات العم ياسلمى وإن كان فقيراً مُعْدِماً قالت وإن

على حذف الكلام بعد (إن) الشرطية. وتقدير الكلام في البيت: "أي وإن كان كذلك رضيته"^(٥).

(١) شرح شذور الذهب/ ابن هشام/ ٣٤١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني/ ٢٦/٤.

(٣) التسهيل/ ابن مالك/ ٢٣٨ وانظر المساعد على تسهيل الفوائد/ ابن عقيل/ ١٧٠/٣.

(٤) ارتشاف الضرب/ أبو حيان، ٥٦١/٢.

(٥) مغني اللبيب/ ابن هشام، ٦٤٩/٢.

وردد السيوطي ما ذكره أبو حيان في اعتبار (إن) أم الجزاء وجواز حذف الشرط والجزاء بعدها دون سائر أدوات الشرط واختصاصها بذلك لأنها أم الباب ولأنه لم يرد ذلك في غيرها.

ومثل لذلك بقول رؤية الذي سبق ذكره، كما نسب القول إلى ابن مالك بالضرورة^(١)

وذكر أن أبا حيان قال: بأن ابن مالك تبع في ذلك ابن عصفور، وأنه لم ينص أحد غيرهما على أن ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى. أما الأشموني فقد اشترط لحذف الجزئين معاً أن تكون الأداة (إن) ولم يجز ذلك مع غيرها من أدوات الشرط^(٢).

٥- حذف جملة الجواب بعد (إن)

صدارة أداة الشرط مسألة خلافية بين النحويين لترتب كثير من الأحكام حول الجملة الشرطية عليها. وخاصة ما يتعلق بتقديم الجواب على أداة الشرط أهو جواب الشرط أم لا؟.

فجمهور البصريين لا يجيزون تقديم جواب الشرط على الأداة، ويعتبرون الكلام المتقدم على أداة الشرط ساداً مسد الجواب وليس الجواب نفسه، ولا بُدَّ للجواب أن يلي جملة الشرط. وذلك لاستحالة تقدم المسبب على المسبب^(٣).

ويجيز الكوفيون تقدم جواب الشرط على الأداة ويذهبون إلى أن هذا الكلام الذي يرد قبل الأداة هو الجواب وأن الأصل في الجزاء عندهم أن يكون مقدماً، فقولنا: إن تضرب أضرب أصله عندهم أضرب إن تضرب، ففعل الجزاء مرفوع على الأصل، ولكنه لما تأخر عن أداة الشرط وفعلها جزم على الجوار^(٤).

(١) انظر معجم الهوامع ٦٢/٢-٦٣ الأشباه والنظائر في أصول النحو/٣/٢٤٩، للسيوطي.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦/٤.

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح/ الجرجاني/٢/١١٢٠.

(٤) انظر الانصاف/ الأنباري/ مسألة رقم ٨٧.

وذهب الأخفش مذهب الكوفيين في إجازة تقديم جواب الشرط، ماضياً كان الفعل أو مضارعاً. وأجاز المازني تقديم الجواب إن كان مضارعاً، ومنعه إن كان ماضياً، لأن المضارع هو الأصل^(١).

والصحيح أن الجواب قد يتقدم على الشرط لوروده في أفصح اللغات، لغة القرآن الكريم. يقول سيبويه^(٢): "وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمَا وَكُتِبَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر/٧٣) أين جوابها... فقال إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام".

ونص الفراء على أن العرب قد تحذف الجواب في كل موضع يكون فيه معنى الجواب معلوماً^(٣) وقرر المبرد عدم جواز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال^(٤).

وذكر ابن السراج أن (إن) التي للجزاء لا تكون إلا صدرأ في الكلام، وإن تقدمها فعل فإنها تستغني عن جواب الجزاء، وهو لا يجوز حذف الجواب مع غير (إن) يقول^(٥): " ويجوز أن تقول آتيك إن تأتني فتستغني عن جواب الجزاء، بما تقدم، ولا يجوز إن تأتني آتيك إلا في ضرورة شاعر على إضمار الفاء، وأما ما كان سوى (إن) منها فلا يحسن أن يحذف الجواب".

وقال^(٦): "ومن ذلك (إن) التي للجزاء، لا تكون إلا صدرأ... فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها".

وقال ابن خالويه عن جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿فَذَكَرَ إِن نَّعَتَ الذَّكَرِ﴾ (الأعلى/٩)^(٧): " فإن قيل لك: فأين جواب الشرط؟ فقل معنى الآية

(١) انظر مع الهوامع/ السيوطي ٣٣٣/٤.

(٢) الكتاب لسيبويه/ ١٠٣/٣.

(٣) معاني القرآن الكريم/ الفراء ٣٣١/١.

(٤) المقتضب/ المبرد ٨٢/٢.

(٥) الأصول في النحو/ ابن السراج ١٦١/٢.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ٥٩ / ابن خالويه/ مطبعة دار الكتب المصرية.

التقديم والتأخير: (إن نفعت الذكرى فذكر).

وذكر ابن جني أن المتقدم ليس جواباً، وإنما هو دال على الجواب، يقول^(١): "ألا تراك لاتقول: "أقم إن تقم، وأما قولك: أنت ظالم إن فعلت...فإنك حذف (ظلمت) ودلّ قولك: " (أنت ظالم) عليه، إذ الأصل (إن فعلت ظلمت) ، وذلك لأن الجواب مجزوم بنفس الشرط، ومحال أن يتقدم المجزوم على جازمه".

وأجاز عدد من النحاة حذف الجواب إذا كان ما تقدمه دالا عليه منهم ابن الخشاب، وابن يعيش، وابن مالك، والمالقي، وأبو حيان، وابن هشام، وابن عقيل والسيوطي^(٢).

الخلاصة:

قدمنا في الصفحات القليلة الماضية جملة الأفكار التي طرحها النحو العربي فيما يتعلق بحذف أركان العبارة الشرطية. ونستطيع بعد تطوافنا بآراء النحاة أن نخلص إلى الأمور التالية:

١- أن للقرينة والسياق دوراً فاعلاً في حذف أجزاء الجملة الشرطية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمتنع حذف فعل الشرط إلا مع أداة الشرط (إن) في الغالب، وقد تحذف جملة الشرط مع بقاء الأداة بعد (إن) الشرطية التي تتبعها لا النافية المسبوقة بما يدل على الشرط المحذوف. وقد تحذف كذلك بعد حرف الجواب إذن وتقدم مايدل عليها. وبمتنع حذف الجواب إلا إذا دلّ عليه دليل وهو غير صالح لأن يكون جواباً فإنه حينئذ يسوغ حذفه.. وهكذا.

٢- أن حذف أركان العبارة الشرطية قد ورد في القرآن الكريم بنسب متفاوتة، فالناظر في كتاب الله العزيز يلحظ بوضوح اطراد حذف جملة الجواب حسب مايراه البصريون فقد وردت آيات كثيرة وقد تقدم جواب الشرط فيها على أداة الشرط وفعل الشرط من مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾

(١) الخصائص/ ابن جني ٣٨٨/٢، ٢٨٣/١.

(٢) انظر / المرتجل/ ابن الخشاب/ ٢٢٢، شرح المفصل/ ابن يعيش ٩٣/٩، التسهيل/ ابن مالك/ ٢٣٨، رصف المباني/ المالقي/ ١٠٦، ارتشاف الضرب/ أبو حيان ٥٦٠/٢، شرح شذور الذهب/ ابن هشام ٢٤١/ شرح ابن عقيل ٤١/٤، همع الهوامع/ السيوطي ٦٢/٢-٦٣.

(آل عمران/٩٣)، وقوله تعالى: ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ﴾ (النساء/١٤٧)...وفي آيات كثيرة في القرآن الكريم بلغت نحو مائة واثنين وسبعين موضعاً. وجاء فعل الشرط محذوفاً في خمسة مواضع أما حذف الأداة وحدها دون فعل الشرط وجوابه، أو حذف فعل الشرط وجوابه دون الأداة فلا ورود لذلك في القرآن الكريم.

٣- يبدو لي أن القول بمنع تقديم جواب الشرط متأثر بنظرية العامل، وهذا المنع أت من قولهم إن أدوات الشرط الجازمة عوامل في جملة الشرط وجوابه وقد يكون متأثراً بالمنهج المنطقي، لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسبب ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب.

٤- تعدد المذاهب النحوية في حذف أركان العبارة الشرطية بين مجيز لهذا الحذف وبين مانع له.

وقبل أن أختتم الحديث عن الحذف لأركان الجملة الشرطية لي وقفصة مع حذف جملة جواب الشرط بعد (إن) والتي اطردها حذفها في القرآن حسب المذهب البصري الذي لا يجيز تقدم جواب الشرط على الأداة.

وأتساءل: على أي أساس حكم برجحان المذهب البصري في هذه المسألة أو بأنه وحده هو المذهب الصحيح فيها؟

قد يقال إن أساس هذا الحكم هو أن ذلك الشبيه الذي تقدم على أداة الشرط لا يمكن أن يلحقه الأثر الاعرابي الذي تتطلبه هذه الأداة حسبما تقضي به الصناعة النحوية، فإذا كانت الأداة من الجوارم فلا يمكن أن تعمل الجزم في ذلك المتقدم إذا كان فعلاً مضارعاً، على حين أنه إذا تأخر عن الأداة كان الأصل فيه أن يجزم بها.

وقد يقال أيضاً: إذا كان ذلك المتقدم جملة اسمية فإنها تكون بالضرورة خالية من الفاء الرابطة، مع أنها إذا وقعت بعد الشرط وكانت جواباً لها فإنها تحتاج إلى الربط بالفاء أو مايقوم مقامها، ومادام الأمر كذلك فلا يصلح ذلك المتقدم أن يكون جواب للشرط^(١).

(١) انظر في هذا شرح التصريح على التوضيح/ خالد الأزهرى ٢/ ٢٥٢-٢٥٣، دار إحياء الكتب العربية/ عيسى البابي وشركاه.

ويجاب عن الوجه الأول بأن الأثر الاعرابي الذي تقتضيه الصناعة النحوية في جواب الشرط المتأخر لا يلزم أن يُجرى على ذلك المقدم الذي هو في معنى الجواب، فإن كل حالة لها أحكامها ومقتضياتها، وذلك أن الأداة إذا كانت قوية على العمل في الجواب الذي يأتي بعدها فتؤثر فيه الجزم فإنها قد تضعف عن العمل فيما يكون قبلها فلا تؤثر فيه هذا التأثير.

وعن الوجه الثاني بأن ارتباط ذلك المقدم في معناه بالشرط الذي بعده ارتباط وثيق لا يقبل مجادلة ولا مدافعة، هو ارتباط يفيد ترتب معنى ذلك المقدم على معنى الشرط بعده، ومن أجل ذلك كان بإجماع النحاة موجبا أن يكتفى بذلك المقدم، ويستغنى به عن ذكر جواب للشرط بعد ذلك؛ ولا شك أنه حينئذ يكون مغنياً عن ربط ذلك المقدم بالشرط بالفاء أو غير الفاء. ذلك أن المقدم الذي اتفق النحاة جميعاً، من غير تفرقة بين بصريين وغير بصريين على أنه في معنى جواب الشرط - هو من غير شك مترتب معناه على ما بعده ترتب الجواب على الشرط، ولا شك أن الكلام يكون به تام المعنى مستوفي الأركان، وأنه ليس هناك ما يدعو إلى تقدير شيء بعده، بل إن التقديرات التي يريدونها البصريون ويلتزمون بها هي تقديرات من باب التكرار الذي لا يؤدي خدمة لغوية للنص.

ومن هذه الآيات مدار الحديث أي ما حذف فيها جواب الشرط قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (البقرة/ ١٧٢) فهي آية ظاهرة المعنى، لكنها في التقدير البصري تصير إلى: واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا الله. وقوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ (البقرة/ ٢٢٨).

وهذه الآية الكريمة مع وضوحها تصير بالتقدير وبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إن ارادوا إصلاحاً فبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ. وقوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ﴾ (هود/ ٣٠) فتصير بالتقدير: وياقوم من ينصرني من الله إن طردتهم فمن ينصرني من الله.

وبذا يتبين أن التقديرات البصرية لم تستطع أن تأتي بشيء تجعله جواباً للشرط في تلك الآيات القرآنية وما يماثلها سوى أن تعيد ذلك الذي تقدم على أداة الشرط. تأتي به بجوهر لفظه ومعناه، وهي بذلك لا تحقق في جانب المعنى فائدة ما تزيد على ما يستفاد من الكلام، إذا قطع النظر فيه عن تلك التقديرات وما تتضمنه من تكلفات. وكذلك الحال في سائر الآيات القرآنية التي اشتملت على جمل شرطية تقدم فيها على أداة الشرط ما هو في معنى الجواب، وهي آيات كثيرة تبلغ مائة واثنين وسبعين آية أو نحو ذلك.

وإذا كان البصريون يحاولون دائماً في كل شرط تقدم عليه ما هو في معنى الجواب أن يقدروا له جواباً غير ذلك المتقدم فما أظن أن هذا يتم لهم في سهولة ويسر في كل موطن على ما يريدون.

فطريقتهم هذه تقتضي الفصل في الإعراب بين الشرط وذلك الذي تقدم عليه فإنه واجب عندهم أن يقدر لذلك الشرط ما يكون جواباً له. وهنا تكون الصعوبة كل الصعوبة في عزل ذلك المتقدم وفصله عن الشرط الذي بعده فصلاً تاماً يقطع ارتباطه به بأي رباط إعرابي، ونضرب لذلك بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر. ماورد في بعض أحكام الميراث من مثل قوله تعالى:

﴿وَلَا بَوِّهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَكَدَّ﴾. (النساء / ١١).

فهذه الآية تقرر أن المتوفى، إذا كان له ولد وترك أيضاً أباه وأمه كان لكل من أبيه وأمه سدس تركته، فهل يمكن فصل قوله سبحانه: ﴿وَلَا بَوِّهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ عن الشرط الذي بعده؟

إن استحقاق كل واحد من الأبوين سدس التركة ليس حكماً مطلقاً من القيود، وإنما هو مقيد بالحالة الخاصة التي بينها الآية، وهي أن يكون للمتوفى ولد، ومادام الأمر كذلك فلا يمكن فصل العبارة المتقدمة على الشرط وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا بَوِّهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾ عن هذا الشرط الذي هو قيد في استحقاق كل من الأبوين سدس التركة. فإذا كان لابد من تقدير جواب لهذا الشرط، على ما يقول البصريون، فلا بد أيضاً أن يقدر لذلك المتقدم على الشرط شرط آخر تتم به جملة،

وحيث يصير الكلام إلى شيء لا يستقيم في لغة جادة، ومثل هذا يقال في آيات آخر من آيات المواريث، مثل قوله تعالى:

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَنْزَوَا جُكُمُ إِن لَّمْ يَكُنْ لَّهِنَّ وَكِدٌ﴾ (النساء/ ١٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَ كُتُمُ إِن لَّمْ يَكُنْ لَّكُم وَكِدٌ﴾ (النساء/ ١١٢)

هذه الآيات نصوص بيّنة تؤيد الكوفيين في مذهبهم أن جواب الشرط يمكن لاعتبارات خاصة أن يتقدم على أداة الشرط وبذلك يصبح مذهب البصريين في هذا الباب مذهباً أقل ما يقال فيه إنه لا ينبغي التزامه في تفسير مثل هذه الآيات من كتاب الله العزيز.

ومن هنا نجد أن مذهب الكوفيين في المسألة أرجح من مذهب البصريين وأن أداة الشرط التي تقدم عليها ما هو في معنى الجواب لا تحتاج في رأيهم إلى شيء بعد، مما يدعى أنه تستوفي به أركان الجملة أو يتم معنى الكلام. ومن ثم فإنه يبعدنا عن التقدير، ويؤقر على المعرب تقديرات لأمسوخ لها. ويجعل المتكلم في حلٍّ من قيود النحاة، وأكثر حرية في التعبير عن مراده إذا كان الموقف يقتضي تقديم جواب الشرط على الأداة^(١).

(١) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي/ عفيف دمشقية/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ١٠٠-١٠١.

إن الشرطية وهمزة الاستفهام

تدخل همزة الاستفهام على كلمات الشرط حروفاً وأسماء، وقد دخلت على (إن) الشرطية في ثلاث آيات من كتاب الله العزيز هي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ (آل عمران/ ١٤٤).
ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾. (الأنبياء/ ٣٤).

ثالثاً: قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَائِفُكُمْ مَعَكُمْ أَنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ (يس/ ١٩)

أما تأثيرها فيما تدخل عليه، فقد اختلف سيبويه ويونس فيما إذا اجتمع استفهام وشرط أيهما يجاب؟ فذهب سيبويه إلى أن الهمزة لاتحدث أي تغيير على الجملة الشرطية، مثال ذلك: أ إن تأتني آتيك^(١).

ويعمل سيبويه عدم تغيير الجملة الشرطية بقوله^(٢): وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عمل بعضه في بعض فلم يغيره وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك لا تغير الكلام عن حاله، وليس كإذ وهل وأشبهاهما.

وذهب يونس إلى إجابة الشرط وكأنه يستغني به عن إجابة الاستفهام وتقدير مصب له وقد نقل لنا سيبويه عن يونس أن همزة الاستفهام تغير الجملة الشرطية بحيث يصبح الفعل الثاني مرفوعاً، والذي يفترض أن يكون مجزوماً على أنه فعل جواب الشرط.

قال سيبويه^(٣): "وأما يونس فيقول: "أ إن تأتني آتيك" ويعلق سيبويه على ذلك بقوله: "وهذا قبيح يكره في الجزاء و إن كان ليس موضع جزاء قبح فيه (إن)، كما يقبح أن تقول: أتذكر إذ إن تأتني آتيك فلو قلت: إن آتيني آتيك على القلب كان حسناً".

(١) الكتاب/ سيبويه ٨٢/٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

إذن فقد ردّ سيبويه قول يونس معتمداً في ذلك أمرين:

أحدهما أنّ وجه القبح هو وجود (إنّ) وفعل الشرط المجزوم وهذا يستلزم وجود جواب مجزوم، ولكنه الفعل الموجود مرفوع ولذلك يخرج على التقديم.

ثانيهما: هو الاستشهاد بالآية الكريمة فقد جاءت بعد همزة الاستفهام جملة شرطية تامة ولولا أنه موضع يصلح ورود الجملة الشرطية فيه لكان استخدام (إنّ) فيه قبيحاً، وهذا القبح لا ينطبق على هذا الاستخدام.

وذهب الفراء إلى أنّ فعل جواب الشرط وإن كان مجزوماً فإن ذلك لا يجعله جواباً للشرط وإنما للاستفهام المقدمة أداته على أداة الشرط، قال^(١): "كُلُّ استفهام دخل على جزاء فمعناه الرفع لمجيئه بعد الجزاء، كقول الشاعر:

حلفت له إنْ تُدَلِّجَ اللَّيْلَ لَا يَزُلْ أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بِيوتِي سَائِرُ

فلأيزال في موضع رفع؛ إلا أنه جُزِمَ لمجيئه بعد الجزاء وصار كالجواب، فلو كان "أفإن مات أو قتل تنقلبون" جاز فيه الجزم والرفع.

وذكر النحاس أنّ: "أفإن مات" شرط، أو قتل عطف عليه وانقلبتم الجواب وكلّه استفهام، وأنّ ألف الاستفهام لم تدخل في انقلبتم لدخولها في الشرط. والشرط والجواب بمنزلة شيء واحد وكذا المبتدأ وخبره، ومثال ذلك: أريدُ مُنْطَلَقاً^(٢)؟ و تقول: أريدُ مُنْطَلَقاً.

أما قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ فقد جيء بالفاء في فهم عند الفراء حتى تدل على الشرط لأنه جواب قولهم: ستموت، ويجوز أن يكون جيء بها لأن التقدير فيها: أفهم الخالدون إن مت. قال الفراء^(٣): ويجوز حذف الفاء وإضمارها لأن هم لا يتبين فيها الإعراب، أو لأن المعنى أفهم الخالدون إن متّ.

ورد ابن الأنباري مذهب إليه يونس باستحالة تقدير الآية: "أفإن متّ فهم الخالدون" على: أفهم الخالدون فإن متّ متّ^(٤).

(١) معاني القرآن/ الفراء ٢٣٦/١.

(٢) انظر اعراب القرآن/ النحاس ٤٠٩/١-٤١٠، ط ١٩٨٨/٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر البيان في غريب القرآن/ الأنباري ١٦١/٢.

وبين العكبري أن مذهب سيبويه هو الحق، لأنك لو قدمت الجواب لم يكن للفاء وجه، إذ لا يصح أن تقول: أتزورني فإن زرتك ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ ولأن الهمزة لها صدر الكلام، وكذلك (إن) وقد وقعا في موضعهما، والمعنى يتم بدخول الهمزة على جملة الشرط والجواب لأنها كالشيء الواحد^(١).
 أما ابن عصفور فقد عامل أدوات الاستفهام معاملة واحدة في دخولها على الجملة الشرطية، وذهب إلى أنه إذا اجتمع الاستفهام والشرط. فإن الجواب مبني على الشرط. والاستفهام داخل على فعل الشرط وجوابه معاً، ومثل لذلك بـ "هل إن قام زيدٌ يقيم عمرو"^(٢).

وتابع الرضي سيبويه في أن الجزء لكلمة الشرط، والاستفهام داخل على الجملتين الشرطية والجزاء كونهما كجملة واحدة، وذكر أن يونس لا يذهب إلى رفع الجزء في غير الهمزة، لأن الهمزة هي الأصل في باب الاستفهام، والتقدير في أ إن أتيتني أتيتك بتقدير أ أتيتك إن أتيتي^(٣).

وعلى الكلبي دخول همزة الاستفهام في قوله "أإن ذكرت" على حرف الشرط أن في الكلام حذف تقديره أظيرون إن ذكرت^(٤) أما قوله تعالى: "أ فإن مت" فقد دخلت ألف التوبيخ على جملة الشرط والجزاء ودخلت الفاء لتربط الجملة الشرطية بما قبلها. والمعنى إن موت رسول الله ﷺ أو قتله لا يقتضي انقلاب أصحابه على أعقابهم^(٥).

وتحدث أبو حيان عما ذهب إليه سيبويه ويونس مرجحاً ما ذهب إليه سيبويه ونقل لنا بعضاً مما قاله النحاة حول أدوات الاستفهام فقد نسب للفراء إجازته الجزم

(١) انظر للتيان في إعراب القرآن/ العكبري ٢٩٦/١.

(٢) انظر المصنف/ ابن عصفور ٢٧٦/١، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة لعاني بغداد ط ١٩٧١.

(٣) انظر شرح الكافية/ الرضي ٣٩٤/٢.

(٤) انظر التسهيل لعلوم التنزيل/ ابن جزي الكلبي ٢٢٢/٢ دار الكتب العلمية، بيروت ط ١٩٩٥.

(٥) المصدر نفسه ١٦٠/١.

والرفع في الجواب نحو: هل إن تزرنني أزورك وأزرك وللكسائي دخول الفاء
فتقول: فأزورك^(١).

أما الزركشي فقد ذكر أن الفعل الثاني الذي هو جزاء الشرط ليس جزاء
للشرط، وإنما هو المستفهم عنه والهمزة داخلة عليه تقديرًا والنية به التقديم. وحينئذ
فلا يكون جواباً، بل الجواب محذوف، والتقدير عنده: "أ أنقلبتم على أعقابكم إن مات
محمد ﷺ" لأن الغرض إنكار انقلابهم على أعقابهم بعد موته^(٢).

ونسب ليونس قوله^(٣): "قال كثير من النحاة، إنهم يقولون: ألف الاستفهام دخلت
في غير موضعها؛ لأن الغرض إنما هو: "أنتقلبون إن مات محمد".

وقد ردّ النحويون على يونس في قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ
الْخَالِدُونَ﴾ لا يجوز في فهم أن ينوي به التقديم، لأنه يصير التقديم، "أفهم الخالدون
فإن مت؟" وذلك لا يجوز لئلا يبقى الشرط بلا جواب، إذ لا يتصور أن يكون الجواب
محذوفاً يدل عليه ما قبله؛ لأن الفاء المتصلة بإن تمنعه من ذلك؛ ولهذا يقولون: "أنت
ظالم إن فعلت"، ولا يقولون: "أنت ظالم فإن فعلت" فدل ذلك على أن أدوات الاستفهام
إنما دخلت لفظاً وتقديراً على جملة الشرط والجواب".
ونذكر الألوسي أن الفاء الأولى في قوله تعالى: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ

خالدون﴾ (الأنبياء/٣٤) لتعليق الجملة الشرطية بما قبلها، والهمزة لإنكار جزائها^(٤).

ومجمل القول وبناءً على رأي سيبويه ومن ذهب مذهبه يكون مصب الاستفهام
ومورده هو جملة الشرط والجواب معاً، وعلى رأي يونس بن حبيب يكون مصب
الاستفهام ومورده هو جواب الشرط وإن لم يسمه يونس جواباً.

وما أخلص إليه أن الهمزة قد تدخل على جملة شرطية جزائية وأكاد أجزم أن
لا تأثير لها في حركة أفعالها. أما القول بدخول همزة الاستفهام على الجملة الشرطية

(١) انظر ارتشاف الضرب / أبو حيان، ٥٥٦.

(٢) البرهان في علوم القرآن / ٣٨٠/٢.

(٣) المصدر نفسه

(٤) انظر تفسير روح المعاني / الألوسي ١٠/٢٦.

فيكون الجواب على حالة مجزوما على رأي، ومرفوعاً على رأي آخر فإن مثل هذا القول لا يستقيم، لأنه لا يمكن التعبير بتركيبين مختلفين عن معنى واحد وذلك لأن المبنى والمعنى شيئان متلازمان لانفصام بينهما. وأي اختلاف أو زيادة في اللفظ يتبعه زيادة في المعنى واختلاف فيه كذلك.

ومما يلحظ في هذه المسألة أيضاً أن أقوال العلماء ابتداءً بسيبويه ومن تبعه، أو من ذهب مذهب يونس فإن مجمل تلك الأقوال كانت تهتم بالجانب اللفظي وتهمل الجانب الدلالي لدخول الاستفهام على الشرط.

(إن) النافية

(إن) النافية من حروف النفي الأصلية في العربية، ويبدو أنها ذات جذور تاريخية، وصلات منشأية تشترك فيها معظم اللغات السامية^(١). وقد كثرت الآراء في التطورات الصوتية التي اعترت هذه الأداة منذ أقدم الأزمنة. فمنهم من يرى أنها تطورت عن أين الاستفهامية شأنها في ذلك شأن أين العبرية والأكدية والبابلية، ومنهم من يرى أن (إن) هي تطوير لـ (إن) الشرطية واستدلوا على ذلك بالآية الكريمة: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكَدُّ فَاَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف/ ٨١) وقد اختلف في تفسير هذه الآية على معنى (إن) أهى نافية أم شرطية؟^(٢)

فأرى من قال إنها شرطية أنه لايجوز أن تكون (إن) بمعنى ما النافية، لأنه يوهم أنك إنما نفيت عن الله الولد فيما مضى دون ما هو آت وهذا محال ومن قال بأنها نافية فسّر العابدين بمعنى الجاحدين^(٣).

وإن النافية إذا ما دخلت على جملة معينة قامت بتحويل معناها من الإثبات إلى معنى النفي، أو لتوكيد معنى النفي. وتعاذل في هذه الوظيفة (ما) النافية. وقد يكون فيها شيء إضافي على مجرد النفي وهو إفادتها النفي على وجهه من القوة لا يستفاد من (ما) النافية وحدها. والذي يبدو أنها أكد من (ما) في النفي انها تستعمل كثيراً في الإنكار، قال تعالى على لسان النسوة في يوسف عليه السلام: ﴿هَذَا بَشَرٌ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف/ ٣١).

فنفي مرة بـ(ما) ومرة بـ (إن)، ولما أريد إثبات صورة الملك ليوسف وهو أمر في حاجة إلى توكيد النفي والإثبات قال: "إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ"، وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُكُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَكَدْهُمْ﴾ (المجادلة/ ٢) فنفي مرة بـ(ما) وذلك في الجملة الاسمية.

(١) انظر دراسات في فقه اللغة العربية/ د.سيد يعقوب بكر/ (٦٤-٦٨)،

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر تفسير البحر المحیط/ أبو حیان/ وانظر: الانصاف/ الأنباري ٦٣٧/٢ مسألة (٨٩).

ومرة ب (إن) فإنه لما أراد الإنكار على هؤلاء المظاهرين من الرجال وأراد أن يرجعهم إلى حقيقة كأنهم جهلوا قال منكراً عليهم: "إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم".

وقال تعالى: ﴿ مَا أَتَمُّ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾

(يس/١٥)، فإن نفي الثاني أقوى فجاء ب (إن) فإن الأول إثبات البشرية والثاني إثبات الكذب وهم بشر لا شك في ذلك فجاء ب (ما). والثاني الكذب للرسول عليهم السلام وإنكارهم أن يكونوا صادقين وهو يحتاج إلى تأكيد أكثر فجاء ب (إن)

قال مجاهد^(١): "كل شيء في القرآن (إن) فهو إنكار"

ودلل الدكتور أحمد البزرة على أن (إن) النافية تفيد نفي الحكم نفيًا فيه تأكيد حيث قال^(٢): "والدليل على أن (إن) تنفي الحكم على جهة التأكيد هو أنها تدخل على جملة ذات مضمون متحقق أو في حكم المتحقق. والتحقق هو بالنسبة للقاتل لا بالنسبة للواقع والحقيقة وحدها، وهو أن يكون المتكلم ممثلًا يقينًا بحقيقة الحكم. ودليل هذا التحقق أن الجملة المنفية ب (إن) تسبق بما يوجب ويهيئ لوروده على صيغة التحقق". استعمالاتها اللغوية

الكثير أن تأتي (إن) هذه وبعدها إلا، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ (الكهف/٥) وقوله تعالى: ﴿ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾ (الملك/٢٠) ويكتسب التركيب بها شحنة جديدة من التوكيد عما كانت عليه قبل دخول (إلا) وهي في هذا تماثل الباء مع الخبر عند دخول ليس أو ما على الجملة الاسمية.

وقد تأتي أيضاً وبعدها لما المشددة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (الطارق/٤) لأن لما المشددة بمعنى إلا. ولما وحدة لغوية كما هي وليست مكونة من اللام وما الزائدة، وإنما استعمالها بدلالة من إلا في الاستعمال اللغوي راجع إلى لهجات القبائل ليس غير. يقول الفراء^(٣): "وقرأها العوام (لما) وخففها بعضهم

(١) الإتيان في علوم القرآن/ السيوطي / ٣٢٨/١.

(٢) أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم د. أحمد البزرة/ ١٠١، ط١/ مؤسسة علوم القرآن، دمشق ١٩٨٢.

(٣) معاني القرآن/ الفراء ٢٥٤/٣

الكسائي كان يخففها، ولا يعرف جهة التثقيب، ونرى أنها لغة في هذيل، يجعلون إلا مع (إن) المخففة (لما) ولا يجاوزون ذلك. كأنه قال: "ماكل نفس إلا عليها حافظ". وقد تأتي (إن) النافية بدون إلا، ولما. كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تَعْدُونَ﴾ (الجن/٢٥). وقد وردت وليس بعدها إلا ولما في ستة مواضع من القرآن الكريم.

ورأى بعض النحاة من البصريين أن (إن) هذه قد تأتي زائدة بعد ما. وذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى ما، وإن جمعتا فلتأكيد النفي، كالجمع بين (إن) واللام لتأكيد الإثبات، نحو قولك: ما إن زيد قائم. يقول ابن الأنباري^(١): قولهم: جمع بينها وبين ما لتوكيد النفي كما جمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات قلنا: لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً؛ لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، لأن نفي النفي إيجاب" ويعلق محمد محي الدين على هذا بقوله^(٢): "هذه مغالطة ظاهرة، لا يجوز أن تأخذ بها، ولا أن تجدها صحيحة في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون، وذلك لأن النفي إذا دخل على النفي لا يكون الكلام إيجابياً على الإطلاق، وبيان هذا أن النفي الداخل على النفي يكون على أحد وجهين، الأول أن يكون المراد به نفي النفي الأول، وحينئذ يكون الكلام إثباتاً وإيجاباً؛ لأن نفي النفي إيجاب، والوجه الثاني أن يكون المراد بالنفي تأكيد النفي الأول وحينئذ يكون الكلام نفياً مؤكداً، ولا يكون الكلام إثباتاً أصلاً وذلك وارد في التوكيد اللفظي، فإنه إعادة اللفظ الأول بنفسه أو بمرادفه. مثل قول جميل:

لا، لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي موثقاً وعهوداً

ويبدو لي أن القول بأنه نفي مؤكد أمر مقبول في هذه الجملة وما يماثلها وذلك لأن كل لفظ في العربية إنما جاء ليؤدي معنى ما، وزيادة الأداة أو الكلمة في جملتها لا يعني طرحها أو الاستغناء عنها أو تجريدها من معناها. يضاف إلى هذا إن قول الكوفيين بأن (إن) بعد (ما) تتجرد من معنى النفي؛ لأن (ما) نافية، ونفي النفي إثبات

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/ الأنباري، ٦٣٩/٢، مسألة (٨٩).

(٢) المصدر نفسه.

مخالف لما ورد في شواهد العربية، وإن هذه المقولة كما يراها الأنباري، مغالطة ظاهرة.

أمّا استعمال (إن) النافية في العربية المعاصرة فهو قليل كما أشار لذلك الدكتور مصطفى النحاس بقوله: "وقد قلّ استخدام هذه الأداة في عربيتنا المعاصرة" وقال أيضاً^(١): "وتستخدم اللغة الحديثة أدوات نفي غير (إن) في مثل هذا التركيب، نحو: "لست أدري أنقرأ هذا الكتاب الطويل أم تضيق به" و"لست أدري أيسوءك هذا أم لايسوءك" كما شاع في العربية عبارات مثل: "لا أدري إن كان نجح أم لا" في مقابل (لا أدري أنجح أم لم ينجح" . ويميل الاستعمال الحديث الآن إلى استخدام بعض أدوات الاستفهام لتقوم مقام النفي في سياقات لغوية معينة.. والى مثل هذا المذهب الدكتور إبراهيم السامرائي فذكر أن استعمال (إن) في النفي قد هجر في العربية الحديثة. ويرد على ماذهب إليه الدكتور إبراهيم بأن هذا الأمر ليس على إطلاقه. فالرافعي وقد تأثر بلغة القرآن الكريم ورد في كتاباته استعمال (إن) مع (إلا) في أكثر من موضع من كتابه وحي القلم^(٢).

(١) أساليب النفي في العربية/ د. مصطفى النحاس (٦٨، ٦٤، ٦٢)

(٢) المصدر نفسه.

عمل إن النافية:

(إن) النافية نوعان: عاملة، وغير عاملة. فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وسمّاها النحاة "إن" المشبهة بـ (ليس) في المعنى والعمل. وقد اشترط لإعمالها عمل ليس شرطين:

الأول: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، والثاني: ألا ينتقض نفيها بـ (إلا).

وقد جاءت (إن) النافية عاملة عمل ليس في القرآن الكريم في قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أُمثُلُكُمْ﴾. (الأعراف/ ١٩٤).

أما كلام العرب فقد سمع من أهل البادية قولهم: "إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية"، وقولهم: "إن ذلك نافعك ولاضارك"، وسمع الكسائي أعرابياً يقول (إنّا قائماً)، فأنكرها عليه وظن أنها إن المشددة وقعت على قائم، قال: فاستثبته فإذا هو يريد: (إن أنا قائماً) فترك الهمزة وأدغم^(١).

ومن الشعر فقد استدل النحاة ببيتين من الشعر لم ينسبا إلى قائليهما وهما:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْعَفِ الْمَجَانِينِ

وقول الآخر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِضَ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأْنٍ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وفي إعمال (إن) هذه خلاف بين النحاة فمنهم المجيز ومنهم المانع، فسيبويه لا يرى الإعمال لأنها مشبهة بـ (ما) وإعمال (ما) في القياس كما هو معلوم ضعيف لعدم اختصاصها بالأسماء و (إن) كذلك غير مختصة، قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِحَّةً وَاحِدَةً﴾ (يس/ ٢٩)، وقال تعالى: ﴿إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ (يوسف/ ٤٠) وإذا كان إعمال (ما) ضعيف مع أنها أظهر في النفي، كان أن لا يعمل في (إن) أجدر^(٢).

(١) انظر مع الهوامع/ السبوطي ١١٧/٢.

(٢) انظر الكتاب/ سيبويه ٢٢٢/٤.

وذهب المبرد إلى جواز إعمالها. قياساً على (ما) العاملة عمل ليس. حيث قال^(١): "وتكون-إن- في معنى (ما). نقول إن زيد منطلق، أي: مازيد منطلق. وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيّر. وذلك كمذهب بني تميم في (ما)...". كما أشار إلى أن غير سيبويه يجيز نصب الخبر بها تشبيهاً بليس كما فعل في (ما) ورجح هذا القول لأنه لفصل بينهما وبين (ما) في المعنى.

وإلى هذا القول ذهب ابن السراج حيث قال^(٢): "قال أبو العباس وغيرها نجيز نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك في ما، قال أبو بكر: وهذا هو القول، لأنه لفصل بينهما وبين (ما) في المعنى.

وقرر الرماني أن كل (إن) بعدها إلا فهي نفي، وقد تأتي وليس معها إلا ومثل لها بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَكَانَهُمْ فِي إِنْ مَكَانَكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف/٢٦) والمعنى في الذي مكناكم فيه^(٣).

أما ابن جني فأجاز إعمالها وأخذ بمذهب المبرد وحمل عليه قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ (الأعراف/١٩٤) وهي القراءة الوحيدة التي حملها ابن جني على ذلك، قال^(٤): "ينبغي والله أعلم أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: ما الذي تدعون من دون الله عبادةً أمثالكم، فأعمل (إن) أعمال "ما". ورغم ذلك فهو يرى أن إعمالها ضعيف، وذلك أن (إن) هذه لا تختص لنفي الحاضر كما تختص (ما) به، فتجري مجرى ليس في العمل^(٥).

وذكر الهروي أحوال الجملة المشتملة على (إن) النافية. ويبيّن أنها تأتي على ثلاثة أوجه هي: (٦)

(١) المقتضب/ المبرد/ ٢/ ٣٦٢.

(٢) الأصول في النحو/ ابن السراج ٢/ ٢٣٧.

(٣) انظر معاني الحروف/ الرماني ٧٥.

(٤) المحتسب في شواذ القراءات / ابن جني ١/ ٢٧٠، تحقيق علي النجدي ناصف و د. عبد الفتاح شلبي .

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الألفية / الهروي ٤٢-٤٥

الأول: أن تقول إن زيداً قائم، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تَعْدُونَ﴾ (الجن/ ٢٥) أي ما أدري.

الثاني: أن تدخل (إلا) في الخبر فتقول: "إن زيداً إلا قائم تريد مازيداً إلا قائم. ومثاله لذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (الملك/ ٢٠).

الثالث: أن تدخل (لما) بتشديد الميم موضع (إلا) ويكون معناها (إلا) كقولك: إن زيد لما قائم تريد مازيد إلا قائم" قال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق/ ٤).

وذكر المالقي أن (إن) من الأدوات التي تدخل على الأفعال والأسماء ولا تؤثر فيهما، وقد علل منع إعمالها بأنها غير خاصة بالاسم، وما هو غير خاص بالأسماء فقياسه ألا يعمل فيها، ولولا ورود السماع بأعمال (ما) في اللغة الحجازية لما أجز فيهما الإعمال لأنها غير مختصة، لكن ورود السماع بأعمالها دل أنهم شبهوها في ذلك بليس.

وأنشد قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعف المجانين

ووصفه بالشذوذ وأنه لا يقاس عليه إذ لا نظير له^(١).

وأفرد أبو حيان حديثاً مطولاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَالِكُمْ﴾ (الأعراف/ ١٩٤) قال^(٢): "وقرأ ابن جبير (إن) خفيفة (وعباداً أمثالكم) ... واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أن (إن) هي النافية، أعملت عمل (ما) الحجازية، فرفعت الاسم ونصبت الخبر، و (عباداً أمثالكم) خبر منصوب. قالوا والمعنى بهذه القراءة تحقير شأن الأصنام ونفي مماثلتهم للبشر.

(١) انظر رصف المباني/ المالقي / ١٠٧.

(٢) تفسير البحر المحيط ، أبو حيان ٤/ ٤٤٤.

وإعمال (إن) إعمال (ما) الحجازية فيه خلاف، أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ومن البصريين: ابن السراج والفارسي وابن جني، ومنع من إعماله الفراء وأكثر البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد.

والصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم وقال النحاس: هذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها لثلاث جهات:

أحدها: أنها مخالفة للسواد، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: "إن زيد منطلق"، لأن عمل (ما) ضعيف، و(إن) بمعناها فهي أضعف منها. الثالثة: أن الكسائي رأى أنها في كلام العرب لا تكون بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب.

وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية، وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة. أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يضر...

وأما ما حكي عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إن)، وأما ما حكاه الكسائي، فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها، وليس بعدها إيجاب. والذي يظهر لي أن هذا التخريج الذي خرجوه من أن (إن) للنفي ليس بصحيح لأن قراءة الجمهور تدل على إثبات كون الأصنام عبادة أمثال عابديها. وهذا التخريج يدل على نفي ذلك.

وقد خرجت هذه القراءة في شرح التسهيل على وجه غير مذكروه، وهو أن (إن) هي المخففة من الثقيلة، وأعملها عمل المشددة، وقد ثبت أن (إن) المخففة يجوز إعمالها عمل المشددة في غير المضممر بالقراءة المتواترة، (وإن كلاً لما) وينقل سيبويه عن العرب، لكنه نصب في هذه القراءة خبرها...

وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار (إن) وأخواتها، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم وتأولها المخالفون... وهذه القراءة الشاذة تخرج على هذه اللغة، أو تتأول على تأويل المخالفين لأهل هذا المذهب وهو أنهم تأولوا المنصوب على إضمار فعل تقديره: "إن الذين تدعون من دون الله تدعون عبادة أمثالكم" وتكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد..."

وبعد فأبو حيان يرد كلام النحاس بأن هذه القراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية. ثم يخرجها هو على أن تكون (إن) المخففة من الثقيلة، ولكن جاء خبرها منصوباً على لغة جماعة من النحاة تذهب إلى ذلك، ثم يقول فهذه القراءة الشاذة تتخرج على هذه اللغة .. وذلك كلام متناقض فهو يذكر أنها قراءة مروية عن تابعي جليل ثم يحكم عليها بأنها شاذة ويخرجها على التأويل أو على لغة قليلة في الاستعمال مع أنه ذكر في أول كلامه أن هذه القراءة لها وجه في العربية. وهذه اللغة القليلة لم يذكرها قائلوها إلا مع التشديد لا التخفيف.

ورد ابن هشام والزركشي^(١) قول من ذهب من النحاة إلى أن شرط (إن) النافية مجيء (إلا) في خبرها أو (لما) التي بمعناها ومثلاً لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْمِىَ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تَوْعَدُونَ﴾ (الأنبياء/١٠٩). وقوله تعالى: ﴿بِسْمِ أَمْرُكُمْ بِهِ إِيْمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة/٩٣) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْمِىَ لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ (الأنبياء/١١١).

(إن) النافية في القرآن الكريم

وردت (إن) النافية في القرآن الكريم في مائة وسبعة عشر موضعاً، وتأتي في المرتبة الثانية بعد (إن) الشرطية من حيث اطراد ورود (إن) في القرآن الكريم وجاء ورودها على أنماط نذكر منها :

١- جاءت وبعدها جملة اسمية، تقدم فيها المبتدأ مقصوراً على الخبر نحو قوله تعالى: ﴿فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (المائدة/١١٠) في ثلاثة وستين موضعاً.

٢- جاءت وبعدها جملة إسمية تقدم فيها أيضاً المبتدأ مقصوراً على الخبر وهي مقترنة بالواو نحو ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة/٧٨) في ثمانية مواضع.

(١) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٣/١، البرهان، و الزركشي ٢٤١/٤-٢٤٣.

٣- وردت وبعدها الجملة الاسمية وقد تقدم فيها الخبر مقصوراً على المبتدأ في موضعين نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ﴾ (غافر/٥٦).

٤- وردت وبعدها مبتدأ مجرور بمن الزائدة مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ (الحجر/٢١) في خمسة مواضع.

٥- وردت (إِنْ) النافية وبعدها صفة لمبتدأ محذوف نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (النساء/١٥٩) في موضعين.

٦- وردت وبعدها فعل مضارع مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾ (النساء/١١٧) في سبعة وعشرين موضعاً.

٨- وردت (إِنْ) النافية وليس بعدها (إِلَّا) أو (لَمَّا) في مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَّا تَوَعَّدُون﴾ (الأنبياء/١٠٩) في ستة مواضع.

٩- يضاف إلى هذه المواضع أربعة مواضع أخرى تحتمل (إِنْ) فيها معنى النفي والشرط أو هكذا ذكر العلماء فيها. وهذه المواضع هي:

١- ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (يونس/٩٤).

٢- ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ (الزخرف/٨١).

٣- ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (الاحقاف/٢٦).

٤- ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ آلًا تَتَّخِذُهُمْ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (الأنبياء/١٧).

الخلاصة

إن النافية واحدة من أدوات النفي القديمة في اللغة العربية بل هي صوت النفي في كثير من اللغات البشرية. وتشارك مع (لا) و(ما) النافيتين في الدخول على الأسماء والأفعال. إلا أنها إذا دخلت على الأسماء ففي علمها خلاف بين النحاة منهم من يجيز الإعمال ومنهم من يعارض ذلك. والصواب: أنها قد تعمل، لكن أعمالها يبدو وكأنه قليل، فهي لم تقع في القرآن الكريم إلا في قراءة سعيد بن

جبرير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين.

أما الشعر فلم تقع إلا في بيتين من الشعر لم يعرف قائلهما ورددهما النحاة واستشهدوا بهما في حديثهم عن إعمال (إن) النافية.

وإن هذه في حالتها الإعمال والإهمال تفيد نفي معنى الخبر في الزمن الحالي، مالم تقع قرينة على غيره. وهي في كل حالات دخولها على الجملة الفعلية المضارعة أو الماضية تخلص الفعل المضارع للحال، ولا تعمل في الفعل بعدها، كما هي (ما).

ويبدو لي أن إعمال هذه الأداة أو إهمالها راجع إلى المتكلم نفسه فهو صاحب الاختيار في ذلك.

أما معيار التفرقة بين (إن) النافية و (إن) الشرطية فهو المعنى، غير أن ظواهر لغوية قد تعين على التحديد، منها:

١- أن (إن) النافية لها فعل واحد لا تؤثر فيه إعرابياً مثل (ما) أما (إن) الشرطية فلها إعلان تجزئتهما ويقترن جوابها بالفاء بشروط. قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُّدُّ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنهَاجُكُمْ عَنْهُ إِنْ أُمِرُّدُّ إِلَّا إِصْلَاحُ﴾ (هود/٨٨).

٢- غالباً ما يأتي بعد (إن) النافية الأداة (إلا) فهي بذلك تفيد الحصر أو القطع على عكس (إن) الشرطية التي تفيد الشك والتردد قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً وَاحِدَةً فِإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس/٥٣) وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا مَرْجُلًا مَسْحُورًا﴾ (الفرقان/٨).

٣- لا يؤكد فعل الشرط باللام كما يؤكد الفعل بعد (إن) النافية أحياناً فيما يذكر الكوفيون.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ، وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ (القلم/٥١-٥٢) وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُوكَ عَنِ الَّذِي

أوحينا إليك﴾ (الإسراء/٧٣) فاللام بمعنى (إلا) غير أن البصريين احتجوا بأن إن إنما خففت من الثقيلة واللام للتأكيد.

(إن) المخففة

وردت لـ (إن) في لغة القرآن الكريم عدة معانٍ بحسب استعمالها ومن هذه المعاني أن تكون مخففة من (إن) الثقيلة. فقد ذكر النحاة أن قسماً من الأحرف المشبهة بالفعل تخفف أو آخرها وهي: إن، أن، لكن، كأن. وذلك بأن تحذف النون الثانية منها. وهذا الحذف للتخفيف كما هو واضح من تسميتها المخففة من الثقيلة، غير أنهم لم يبينوا الغرض من هذا التخفيف ولا فائدته.

أما معنى (إن) المخففة من الثقيلة، فهو: التأكيد كالثقيلة^(١) ومع أن الثقيلة أقوى في التأكيد من الخفيفة، إذ كما أن زيادة المبني زيادة في المعنى، يكون نقصان البناء نقصاناً في المعنى. والذي يدل على ذلك أن تخفيف نونها يشير إلى تخفيف توكيدها مشبهة في ذلك نون التوكيد الخفيفة. حيث ذكر النحاة أن نون التوكيد الثقيلة أكثر توكيداً من الخفيفة وهذه نظيرة تلك.

لكن قد يقول قائل: إذا كانت (إن) مخففة من الثقيلة فيها معنى التأكيد وكذلك اللام الداخلة في خبرها. فعلام إذن كان التخفيف مادام التوكيد مطلوباً؟

يبدو لي أن الإجابة عن ذلك أن يقال: إن العرب قد تخفف اللفظ وتريد المعنى الأول^(٢)، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العرب إنما يخففون من الأحرف المشبهة لغرض يرمون إليه وفائدة يطلبونها وهو توسيع دائرة الاستعمال للحرف المخفف بعد أن كان منحصراً في قسم من الجمل الإسمية، فإنهم إذا خففوا الحرف اتسع استعماله، فأصبح يشمل الجملة الفعلية والإسمية (فإن) المخففة من الثقيلة تدخل على الجملة الفعلية والإسمية، وذلك أنه قد يراد توكيد الحدث الفعلي فيؤتى بإن المخففة، بخلاف (إن) التي لا تؤكد إلا الجمل الإسمية وذلك نحو:

(١) انظر دلائل الإعجاز، الجرحاني، ٢٥٠، صححه محمد عبدة ومحمد التركي وقف على تصحيحه محمد

رشيد رضا - دار الكتب العلمية، شرح المفصل ابن يعيش ٨١/٧، اللباب في علل البناء والإعراب/ العكبري ٢٠٥/١.

(٢) انظر الخصائص/ ابن جني ٢٨٥/١، الأشباه والنظائر/ السيوطي ٣٢٤/٢.

(وإن كنا لفاعلين) و(إننا كنا فاعلين)، فأنت تلحظ أن الأولى أكدت الحدث الفعلي بخلاف الثانية فإن الاهتمام منصب على فاعل الحدث وصاحبه لا على الحدث الفعلي.

إن (إن) المخففة، تمكننا من إيقاع الجملة الفعلية في حيز التوكيد كما تفعل (إن) مع الجمل الاسمية ولذلك فهي تختلف عنها في استعمالها، وذلك حسب الحاجة والقصد، فإن كنت ترمي إلى توكيد الحدث الفعلي جئت بـ (إن)، وإن أردت توكيد الجملة الاسمية جئت بـ (إن).

إن المخففة من الثقيلة إعمالها وإهمالها:

أجمع النحاة على أن (إن) الثقيلة تدخل على الجملة الاسمية، فتتصبب المبتدأ، لكنهم اختلفوا في خبرها. فذهب البصريون ومن تبعهم إلى أنها رافعة له، وأما أهل الكوفة ومن تبعهم فهم ينكرون عملها بالخبر، ومنهم من يرى أنها ناصبة للإسم والخبر^(١).

أما إذا خففت (إن) فيبطل اختصاصها بالاسماء ويجوز فيها إذا دخلت على الجمل الاسمية وجهان الإهمال والإعمال. وللنحاة في ذلك مذاهب شتى نجلها فيما يلي:

يقول سيبويه^(٢): "واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهاب، وإن عمروٌ لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن حيث خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها".

فهي إذن غير عاملة عند سيبويه، وقد استدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْ تُمْسِكْكُمْ أَنْفُسُكُمْ عَلَيْهَا حَافِظًا﴾ (الطارق/٤) ولكنها عاملة عند من يثق به سيبويه لسماحه من العرب من يقول: "إن عمراً لمنطلق"، ولقراءة أهل المدينة ﴿وَأِنْ كُنَّا لَيُؤْفِقُنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود/١١١) فهم يخففون وينصبون بها تشبيهاً لها بكان.

(١) انظر الإنصاف/ ابن الأثير ج ١/ ١٧٦ مسألة (٢٢).

(٢) الكتاب ١٣٩/٢.

وقد علل سيبويه هذا الإعمال بأن الفعل حين يحذف منه شيء لا يغيّر عمله فكذلك ما كان بمنزلة الفعل. ونص كذلك على أن أكثر العرب على الإهمال كما فعلوا بها حين أدخلوا عليها ما، قال سيبويه^(١): "وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عمل لم يك ولم أبّل حين حُذف. وأمّا أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حيث حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حيث ضمّوا إليها ما".

ونفى الفراء عملها إذا كانت مخففة، ولم يسمع عن العرب إعمالها مخففة إلاّ مع المكنّي لأنه لا يتبين فيه إعراب. كما نسب له السيوطي ذلك حيث قال^(٢): "وذهب الفراء إلى أنّ (إنّ) المخففة بمنزلة قد إلاّ أنّ قد تختص بالأفعال وإن تدخل عليها وعلى الأسماء، وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو: "وإن كلّاً لمّا ليوفينهم..".

وبيّن المبرد أنّها إذا خففت ورفع مابعدهما لزم أن تدخل اللام خبرها وإلاّ كانت النافية، وشاهده قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق/٤) وإنّ نصب الاسم بها فيرى أنّه لا حاجة إلى اللام إلاّ أن تدخل للتوكيد، والأقيس عنده الرفع فيما بعدها لأنها شبه الفعل باللفظ لا بالمعنى فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه^(٣).

وجوّز ابن السراج الإعمال والإهمال لـ (إنّ) و(أنّ) إذا خففتا وأورد حجة من يعمل (إنّ) ومن يهملها حيث قال^(٤): "أما من لم يعملها، فالحجة له: أنّه أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة فلما خففت زال الوزن والشبه. والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل. فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف. فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً، وذلك قولك: لم يك زيد منطلقاً".

(١) الكتاب، سيبويه، ١٤٠/٢.

(٢) همع الهوامع / السيوطي ج ٢/١٨٤.

(٣) انظر المقتضب/ المبرد ٥٠/١.

(٤) الأصول في النحو/ ابن السراج ٢٣٠/١.

ونسب النحاس إلى الكسائي إنكاره تخفيف (إن) وإعمالها حيث قال^(١): " وأنكر الكسائي أن تُخفف (إن) وتعمل وقال: ما أدري على أي شيء قرأ. " وإن كُلاً، وقال الفراء: نصب كُلاً بقوله: لَيُوفِينَهُمْ. وهذا من كثير الغلط، لا يجوز عند أحد زيدا لأضربن، والقراءة الثالثة بتشديدهما جميعاً عند أكثر النحويين لَحْنٌ".

وعَلَّ ابن خالويه عمل (إن) مخففة لأنها مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى. أما إلغاؤها مخففة فعَلَّه بأن المشبهة بالشيء أضعف من الشيء، فلما خففت عاد الاسم بعدها إلى الابتداء والخبر لأنها فقدت الشبه بالفعل^(٢).

أما حجة من خففها ونصب بها فإنه جعلها مخففة من الثقيلة فأعملها عمل المشددة لأنها مشبهة بالفعل، فلما كان الفعل يحذف منه فيعمل عمله تاماً كذلك أنه جاز تخفيفها وإعمالها^(٣).

وإن لزمّت اللام خبرها فالأكثر عند صاحب الأزهية إبطال عملها مخففة وإذا نصب بها على معنى التثقيل لا يحتاج إلى اللام لأنّ النصب قد أبان أنها الموجبة ولا تدخلها إلا توكيداً. واستدل بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُوفِينَهُمْ﴾^(٤).

وبيّن الزمخشري في حديثه عن حكم (إن) و(أن) المخففتين أن يبقى معنى كل منهما كما هو وهو التأكيد، أما عملهما فيختلف عنهما مشددتين، يقول الزمخشري^(٥): "وتخفان فيبطل عملهما، ومن العرب من يعملهما، والمكسورة أكثر إعمالاً، ويقع بعدها الاسم والفعل".

ومذهب الكوفيين أن (إن) لا تخفف و (إن) الخفيفة هذه (إنما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلا^(٦) فقولك: إن محمد لقائم معناه: ما محمد إلا قائم. واحتجوا لعدم الإعمال مخففة

(١) اعراب القرآن/النحاس/ ٣٠٥/٢.

(٢) انظر الحجة لابن خالويه ص ١٩٠.

(٣) الحجة لابن خالويه ١٩٠، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط ٥ / ١٩٩٠.

(٤) الأزهية في علم الحروف/ الهروي/ ٤٦-٤٧.

(٥) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ٧١/٨.

(٦) انظر مغني اللبيب/ ٣٧/١٠، شرح المفصل ٧١/٨، شرح الكافية الرضي ٣٩٧/٢.

بأن المشددة تعمل؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثة أحرف وهي كذلك مبينة على الفتح كالفعل الماضي، وحينما خففت وآلت إلى (إن) فقدت الشبه اللفظي بالفعل، فلم تعد على ثلاثة أحرف، كما لم يعد آخرها يشبه الفعل الماضي، ولذا أهملت العرب إعمالها عمل الفعل في جلّ كلامها. ويبدو لي أنّ ما احتج به الكوفيون مردود، بما نقل عن سيبويه، بأن الفعل قد يحذف من نفسه شيء ولم يتغير عمله، فذلك إن المخففة أما إن المشددة من عوامل الأسماء، والمخففة من عوامل الأفعال، فإن هذه هي مخففة من الثقيلة وهي من عوامل الاسماء وليست (إن) الخفيفة التي هو من عوامل الأفعال، وبينهما فرق^(١).

وذهب المالقي^(٢) والمرادي^(٣) إلى التخيير بين الاعمال والإهمال عند تخفيف (إن) وأجاز ابن هشام كذلك الإهمال والإعمال^(٤)، الإهمال لزوال اختصاص (إن) وإعمالها استصحاباً للأصل^(٥).

وجاء في لسان العرب عن أبي زيد^(٦): "وتجيء (إن) في موضع (لقد) ضرب قولہ تعالى: "إن كان وعد ربنا لمفعولاً" المعنى: لقد كان من غير شك ومثله (وإن كادوا ليفتنوك) (الإسراء/٧٣).

وأظن أن المقصود بقولهم إنها بمعنى (قد) أنها تفيد تأكيد الجمل الفعلية إذا دخلت عليها لا أنها بمعنى (قد) تماماً وذلك لأنها تختلف عنها.

فإنّ قد فيها معنى تقريب الفعل والتوقع وهذه لمحض التوكيد ليس فيها توقع أو تقريب. ثم إن الأكثر في (قد) إذا دخلت على المضارع أن تفيد التقليل بخلاف

(١) انظر الكتاب ١٤٠/٢، المقتضب ٣٦٢/٢/ تفصيل المسألة الإنصاف الأنباري ج ١/١٩٥ مسألة (٢٢)

(٢) انظر رصف المباني/ المالقي ١٠٨.

(٣) انظر الجنى الداني/ المرادي ٢٠٨

(٤) انظر مغني اللبيب ٢٤/١، أوضح المسالك ٣٢٧/١، شرح شذور الذهب ٢٨١-٢٨٢، شرح قطر الندى

وبل الصدى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد/ دار إحياء التراث العربي - بيروت - ط ١/١٩٦٣.

(٥) انظر أوضح المسالك ٣٢٧/١.

(٦) لسان العرب/ ٢٤٦/١، مادة (أنن) .

هذه التي لاتنفيد غير التوكيد وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَالْيُنُورُ يُقْوَىٰ﴾^(١) بأبصارهم﴾ (القلم/ ٥١).

قال الليث^(١): " إذا وقعت إن على الأسماء والصفات فهي مشددة وإذا وقعت على فعل أو حرف لايمكن في صفة أو تعريف فخففها، نقول: بلغني أن قد كان كذا وكذا وتخفف من أجل (كان) لأنها فعل...وهي مع الصفات مشددة إن لك وإن فيها وإن بك وأشباهها".

وورد في الهمع أن (إن) المكسورة الخفيفة تخفف فيبطل عملها غالباً ويبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية وإعمالها قليل. وفي حال الإهمال تلزم اللام خبرها.^(٢)

اجتماع (إن) المخففة واللام في لغة القرآن الكريم

تجيء اللام مع (إن) الثقيلة كثيراً في القرآن الكريم، وفائدة هذه اللام مع (إن) زيادة التوكيد في الجملة، فإن للتوكيد واللام للتوكيد، فإذا خففت (إن) بحذف نونها. بقي فيها معنى التوكيد على ما ذكرنا، ولزمتها اللام، وقد ذكر العلماء أنها تلزمها للفرق بينها وبين (إن) النافية، وفي ذلك تفصيل:

قال سيبويه^(٣): " وإن توكيد لقوله: زيدٌ منطلق. وإذا خففت فهي كذلك تؤكد مايتكلم به ولثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها".

وعلى المبرّد دخول اللام في خبر (إن) المخففة بقوله^(٤): " فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما)، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية، وذلك قولك: إن زيد لمنطلق، وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ لَآتِ بِهَاجًا﴾ (الطارق/ ٤)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا لَا يُفْقَهُونَ﴾ (الصافات/ ١٦٧)".

(١) لسان العرب/ ١/ ٢٤٣ مادة (ائن)

(٢) انظر همع الهوامع، ١٨١/٢.

(٣) الكتاب/ سيبويه ٢٣٣/٤.

(٤) المقتضب/ المبرّد ٣٦٣/٢.

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً، كما تقول: إن زيداً لمنطلق" وذهب أبو علي الفارسي وابن جني وجماعه إلى أن اللام التي تصحب (إن) المخففة من الثقيلة ليست لام الابتداء^(١).

ويرى جمهور الكوفيين أن هذه اللام بمعنى (إلا) هنا وأن (إن) ليست مخففة من الثقيلة بل هي نافية وتكون الجملة جملة حصر، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ فَاسِقِينَ﴾ (الأعراف/١٠٢)، يكون المعنى على رأيهم: وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ (البقرة/١٤٣)؛ أي وما كانت إلا كبيرة.

وهذا القول وإن بدا في ظاهره بما قدم من شواهد مستقيماً إلا أننا لاناخذ به لأن في القرآن الكريم آيات جاءت فيها إلا مع (إن) نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبَاحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ (يس/٢٩) وقوله تعالى: ﴿إِنْ أُنْزِلَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (الأعراف/١٨٨) وقوله سبحانه: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا﴾ (هود/٥٤).

ولم يوضح لنا القائلون بأن اللام التي مع (إن) بمعنى (إلا) والنكتة البلاغية التي من أجلها تحول أسلوب القرآن الكريم عن إلا التي استخدمها مع (إن) النافية إلى اللام التي زعموا أنها بمعناها. ومن ثم فلاموجب لصرف اللام عن معناها إلى معنى (إلا). كما أن التأويل إذا استقام في الآيات التي أوردوها، فإن جعل إلى اللام بمعنى إلا في مواضع أخرى لا يكون إلا بتكلف. وأخيراً ومما ينفي أن تكون اللام بمعنى إلا ما ذكره ابن الأنباري حيث قال^(٢): "قلت إن اللام لام التأكيد، لأن لها نظيراً في كلام العرب، وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر لكثرتة فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأما كون اللام بمعنى (إلا) فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ماله نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ماله ليس له نظير".

(١) انظر مغني اللبيب / ١/ ٢٣٢، خزائن الأدب / البغدادي ١٠/ ٣٧٥.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف / ابن الأنباري ٢/ ٦٤٢ مسألة (٩٠).

ورد ابن يعيش مذهب إليه الكوفيون، قال^(١): "فإنه لاعهد لنا باللام تكون بمعنى إلا ولو ساغ ذلك هنا لجاز أن يقال قام القوم لزيداً على معنى إلا زيداً وذلك غير صحيح فاللام هنا المؤكدة دخلت لمعنى التأكيد ولزمت الفصل بينها وبين (إن) التي للجحد، والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الاعمال في نحو: إن زيداً لقائم " وإن لم يكن.."

وذكر الرضي أن الكسائي يقول بتخفيف (إن) من الثقيلة إذا كانت مع اللام في الأسماء وهو بهذا ينفرد عن الكوفيين. أمّا في الأفعال فمذهبه كمذهبهم، قال^(٢): "وفرق الكسائي بين (إن) مع اللام في الأسماء وبينها معها في الأفعال فجعلها في الأسماء المخففة وأما في الأفعال فقال (إن) نافية واللام بمعنى إلا لأن المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصله والنافية بالفعل أولى لأن معنى النفي راجع إلى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا إنها نافية مطلقاً دخلت في الفعل أو في الاسم واللام بمعنى إلا".

هذا وحديث أكثر النحاة متقارب، وكله دائر حول الغرض من استخدامها وهو التفريق إن المخففة وبين إن النافية^(٣).

أمّا حركة هذه اللام التي تجيء مع (إن) المخففة، فإنها مفتوحة في كل المواضع التي وردت في القرآن الكريم إلا في موضع واحد حيث جاءت مكسورة على القراءة المشهورة وهو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَرُولٍ مِنْهُ لَبْئَالٌ﴾ (ابراهيم/٤٦).

وبعد فقد اختلف في تحديد ماهية هذه اللام أهى لام الابتداء التي تأتي مع (إن) فتزحلق إلى الخبر؟ أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ أم هي بمعنى (إلا) كما يرى الكوفيون. وتعرفنا كذلك إلى ماحكاه العلماء عن إعمال إن مخففة أو إهمالها

(١) شرح المفصل/ ابن يعيش ٧٢/٨.

(٢) شرح الكافية/ الرضي ٣٥٩/٢.

(٣) انظر في هذا رصف المباني/ المالقي / ١٠٨، الجنى الداني/ المرادي / ٢٠٨، أوضح المسالك لابن هشام

٣٢٧/١، شرح ابن عقيل ج ١/ ٣٨٠ همع الهوامع/ السيوطي ١٨١/٢.

وخلو الخبر بعدها من اللام إذا ظهر المقصود ولم تلتبس بالنافية. ورأينا كذلك إلزام النحاة المتكلم إذا أراد أن يكون كلامه موافقاً لكلام العرب أن يهمل (إن) المخففة وأن يلزم خبرها اللام. أمّا لزوم اللام فقد علّوه بمنع اللبس قالوا: وتلزمها فارقته بين (إن) المخففة وبين (إن) النافية، فلو قلت: إن زيد مسافر كان المعنى نفي السفر لزيد مع التأكيد، ومن أجل ذلك قالوا إذا جاءت عاملة لم تلزمها اللام لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية؛ لأن النافية لاتعمل النصب ومثلوا لذلك بقولهم: إن زيدا قائم وإذا امتنعت النافية لقرينة لم تكن اللام لازمة أيضاً. من ذلك قول الطرمّاح:

ونحن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

إذ لا يتصور أن يفخر الإنسان بقومه ثم ينفي عنهم كرم المعدن.

الفعل بعد (إن) المخففة من الثقيلة

ذكر النحويون أن (إن) المخففة من الثقيلة إذا دخلت على الجملة الفعلية أهملت وجوباً، ولا يليها من الأفعال إلا النواسخ، والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ (البقرة/١٤٣). وقوله ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَنَافِلِينَ﴾ (الأأنعام/١٥٦) ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (الشعراء/١٨٦).

يقول المالقي ^(١): "ولا يجوز دخولها أعني إن الخفيفة على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون ذلك قياساً على قول الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ.

وقول بعض الفصحاء: "إِنْ قَنَعْتَ كَاتِبَكَ لِسُوطًا" وهما من الشذوذ بحيث لا يقاس عليهما".

(١) رصف المباني/ المالقي/ ١٠٨.

وذكر ابن هشام أن (إن) المكسورة المخففة يكثر بعدها وقوع الفعل ماضياً ناسخاً أما كون الفعل مضارعاً ناسخاً فهو أقل من الأول، ونادر وقوع الفعل ماضياً غير ناسخ وأندر منه لاماضياً ولاناسخاً^(١).

وبين ابن عقيل أنه لا يلي (إن) المخففة إلا الأفعال الناسخة للابتداء نحو: كان وأخواتها، وظن وأخواتها. ويقل أن يليها غير الناسخ^(٢).

ولم يأت الفعل بعد (إن) المخففة في لغة القرآن إلا ناسخاً. " فقد وليت الجملة الفعلية (إن) المخففة في القرآن، وكان الفعل ماضياً ناسخاً، إلا في موضعين جاء مضارعاً ناسخاً، حيث دخلت على كان في ستة عشر موضعاً وعلى كاد في خمسة مواضع وعلى وجد في موضع واحد، ودخلت على المضارع الناسخ في موضعين.

ومن مجيء (إن) المخففة وبعدها فعل مضارع ناسخ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ (القلم/٥١) أما مجيء الفعل ماضياً بعد (إن) المخففة فنحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ (الأنعام/١٥٦).

الخلاصة:

نستطيع بعد تجوالنا بآراء النحاة أن نقول: إن (إن) المخففة من الثقيلة حرف توكيد يجوز دخوله على الجمل الفعلية وعلى الجمل الاسمية، ولا يجوز إعمالها في الحالة الأولى، أما في الثانية فيجوز إعمالها ويجوز إهمالها كقول الله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ (طه/٦٣) ومن الإعمال قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِكُنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود/١١١).

ولاحتياج العاملة إلى لام، وإن وجدت فهي لام التوكيد، أما في حالة الإهمال فإن اللام تلزمها، وتسمى الفارقة لأنها فارقة بينها وبين إن النافية، نحو ﴿وَإِنْ كُنَّا لَيُؤْفِكُنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (الزخرف/٣٥).

(١) انظر أوضح المسالك/ابن هشام/ ٣٢٩/١ - ٣٣٠.

(٢) انظر شرح ابن عقيل/ ٣٨٢/١.

وقد يغني عن اللام قرينة لفظية كـ (لا) نحو " إن الحَقَّ لا يخفى على ذي بصيرة" فالقرينة هنا: لا النافية، لأن اللام لا تدخل على النفي.
والأكثر دخولها على فعل ماض ناسخ و يكون مضارعاً ناقصاً ونادر أن يأتي الماضي غير ناسخ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(إن) الزائدة

هي (إن) مكسورة الهمزة، ساكنة النون، أحد الأحرف الستة التي يُعبر عنها النحويون بحروف الصلة (الزيادة)، و هي : إن وأن وما ولا ومن والباء، في نحو قولك: ما إن رأيت زيدا، الأصل ما رأيت. ودخول إن صلته أكدت معنى النفي.

أما سبب التسمية بحروف الصلة والزيادة فقد بيّن صاحب الفوائد الضيائية ذلك بقوله^(١): "وإنما سميت هذه الحروف زوائد، لأنها قد تقع زائدة، لا أنها لا تقع إلا زائدة. ومعنى كونها زائدة: أن أصل المعنى بدونها لا يخل، لا أنها لافائدة لها أصلاً. فإن لها فوائد في كلام العرب، إما معنوية وإما لفظية. فالمعنوية: تأكيد المعنى... وأما اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح،... ولا يجوز خلوها من الفائدةين معاً، وإلا لعدت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى".

وسميت حروف صلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك^(٢).

وحيث اجتمعت (ما) و(إن) فإن تقدمت (ما) فهي نافية و(إن) زائدة، وإن تقدمت (إن) فهي شرطية و(ما) زائدة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيانَةٍ﴾ (الأنفال/٥٨) في الغالب .

ولا تزداد (إن) بقياس إلا بعد ما النافية، نحو قولك: ما إن زيداً قائم قال سيبويه^(٣): "وتَصَرَّفُ -أي إن- الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك (إنما) وذلك قولك:

ما إن زيد ذاهب، وقال فروة بن مُسيك:

(١) الفوائد الضيائية- شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي.

(٢) انظر شرح الكافية / الرضي ٢/٣٨٤.

(٣) الكتاب/ سيبويه، ٣/١٥٣.

وما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن مَنَانَا ودَوْلَةُ آخِرِنَا

فقد استشهد سيبويه في هذا البيت على أنَّ (إنَّ) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل، كما تكف (ما) عن العمل في قولك: (إنما).

وقال المبرِّد^(١): "إنَّ تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء، كما تدخل (ما) على (إنَّ) الثقيلة فتمنعها عملها. وتردها إلى الابتداء في قولك: (إنما زيد أخوك، وذلك قولك: (ما إن يقوم زيد) و (ما إن زيد منطلق) لا يكون الخبر إلا مرفوعاً لما ذكرت لك....".

وبين الهروي أنَّ (إنَّ) تكون زائدة مع (ما) لتوكيد النفي وأنَّ عملها يبطل في لغة أهل الحجاز، أما في لغة تميم فتكون (إنَّ) مع (ما) لغواً وتأكيذاً لأنهم لا يعملون (ما)^(٢).

ومن المستغرب أن ينسب الرضي إلى المبرِّد بأنه يرى إعمال (ما) النافية مع زيادة (إنَّ) بعدها. حيث يقول^(٣): "وقد جاءت (إنَّ) بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرِّد قياساً".

هذا والقول بأنَّ (إنَّ) تكون زائدة إذا وردت هكذا بعد (ما) النافية، هو رأي الجمهور. ماعدا الفراء فقد خالف النحاة في هذا قال^(٤): "إنَّ (ما) و (إنَّ) جميعاً للنفي، فليست إنَّ بعد (ما) النافية زائدة -وأورد عليه- كما يحكي ابن يعيش في شرح المفصل - أنَّ المعنى في مثل قول دريد بن الصَّمَّة:

ما إنَّ رأيتُ ولا سمعتُ به كاليوم هانئاً أينقي جُرْب

على النفي من غير شك، ولكن رأي الفراء في ذلك يؤدي إلى قلب المعنى؛ لأن اجتماع (ما) و (إنَّ) النافيتين معناه نفي النفي وذلك حكم إثبات".

ويبدو لي أنَّ هذا لا يرد على الفراء إلا إذا كان يقول: إنَّ (إنَّ) تفيد نفيّاً أصلياً بعد (ما) النافية، فأما إذا كان يقول عنها (إنَّ) النافية أتى بها لتعاون على إفادة

(١) المقتضب، المبرِّد، ٣٦١/٢.

(٢) الأزهية/ الهروي، ٥١.

(٣) شرح الكافية/ الرضي ٢٤٦/١.

(٤) شرح المفصل/ ابن يعيش، ١٢٩/٨ - ١٣٠.

النفي فلا يكون ذلك حينئذ من قبيل نفي النفسي حتى يكون مؤدياً إلى قلب المعنى المراد.

المواضع التي تزداد فيها (إن)

وقد تأتي (إن) زائدة في عدة مواضع منها:

الموضع الأول: زيادتها بعد ما النافية بكثرة نحو ما إن زيداً قائم سواء بعد ما النافية للجمل الفعلية، أو النافية للجمل الاسمية، فمن زيادتها بعد (ما) النافية للجمل الفعلية:

قول النابغة الذبياني: (١)

ما أن أتيت بشيء أنت تكرهه
إذن فلا رفعت سوطي إلي يدي

وقول زهير بن أبي سلمى: (٢)

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم
تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وقول الشاعر (٣)

فما إن كان من نسب بعيد
ولكن أدركوك وهم عضاب

فجاء بـ (إن) في (ما إن أتيت) و (ما إن يكاد) و (فما إن كان) زائدة لأن المعنى ما أتيت وما يكاد. ومن زيادتها بعد ما النافية للجمل الاسمية.

قول فروة بن مسيك: (٤)

وما إن طبنا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا

(١) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٥/١، الأزهية الهروي/ ٥٢.

(٢) انظر المقتضب/ المبرد ٣٦٣/٢ / الخصائص ابن جني ١١١/١.

(٣) معاني الحروف الرمانى / ٧٦ لم ينسب لأحد ولم أعثر عليه في مكان ثان.

(٤) انظر الكتاب/ سيبويه : ١٥٣/٣، المقتضب، ٥٠/١-٣٦٢/٢ معاني الحروف / ٧٦. الأزهية الهروي/ ٥١

رصف المباني/ المالقي / ١١١ شرح الكافية، الرضي / ٢٦٦.

وقول الشاعر: (١)

بني غدانة ما إن أنتم ذهبُ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ

جاءت (إن) زائدة في ما إن طبناً وفي ما إن أنتم ذهب والمعنى ما طبناً وما أنتم ذهب.

الموضع الثاني:

وقد تزايد (إن) في الشعر بعد (ما) غير النافية كالموصولة والمصدرية وبعد ألا الاستفاحية، ولا النافية، ولما. ولم يذكر الزمخشري في مفصله. زيادة (إن) هذه إلا بعد ما النافية، قال (٢): وقد يقال انتظرني ما إن جلس القاضي، أي ما جلس بمعنى مدة جلوسه.

وصرح ابن الحاجب بقلتها إذ يقول (٣): "أما إن فتزاد مع ما النافية كثيراً لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل... وقلت زيادتها مع (ما) المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَانَهُمْ﴾ فيما إن مَكَانَهُمْ فيه (الأحقاف/ ٢٦) وكذا بعد ألا الاستفاحية". ومن المواضع التي تزايد فيها (إن) بعد (ما) غير النافية.

١- زيادتها بعد (ما) الموصولة والمصدرية تزايد (إن) بعد (ما) الموصولة و(ما) المصدرية حملاً على (ما) النافية من ناحية اللفظ وهذا ما صرح به ابن هشام في المغني حيث يقول (٤): "...ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة... أحدهما زيادة (إن) بعد ما المصدرية الظرفية؛ وبعد (ما) التي بمعنى الذي لأنهما بلفظ ما النافية".

(١) انظر شرح الكافية/ ٢٦٧/١، شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت/ ابن مالك/ ٢١٤، تحقيق عبد المنعم احمد

هريدي.

(٢) المفصل في علم اللغة/ الزمخشري، ٣٧٢.

(٣) انظر شرح الكافية/ الرضي ٣٨٤/٢.

(٤) مغني اللبيب/ ابن هشام/ ٦٧٩/٢.

ومن ذلك قول الشاعر^(١):

يُرْجَى المرءُ ما إنَّ لا يَراهُ وَتَعْرَضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ

أي يرجى المرء الذي لا يراه و (إن) زائدة بعد (ما) الموصولة. و بعد ما المصدرية الظرفية كقول الشاعر^(٢):

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ ما إنَّ رَأَيْتَهُ على السَّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ.

أي ورج الفتى للخير في حين رؤيتك إياه يزداد خيراً مع كبر سنه و (إن) فيه زائدة.

٣- بعد (ألا) الاستفاحية:

كقول الشاعر^(٣):

أَلا إن سَرى ليلي فبتَ كَثِيباً أحاذر أن تنأى النوى بغضوباً

المعنى (ألا سرى ليلي) و (إن) فيه زائدة.

٤- بعد (لما) قد تزداد (إن) بعد لما وهذا ما أورده الزجاجي في حروف المعاني

حيث يقول^(٤): " وتكون زائدة كقولك: لما إن جاء زيدا أحسن إليه، ومعناه: لما جاء زيد". وتابعه في ذلك صاحب الفوائد الضيائية^(٥).

٥- زيادة (إن) بعد (لا) النافية وقد ذكر ذلك الهروي كما في قول الشاعر^(٦):

يا طائرَ البَيْنِ لا إنْ زِلْتَ ذا وَجَلٍّ مِنْ الْمُقَنَّصِ وَالْقَنَاصِ مَحْجُوباً

أي لا زلت ذا وجلٍ و (إن) زائدة.

(١) قيل البيت لجابر بن رلان، وقيل لإياس بن الأرت. / الجني الداني / المرادي، ٢١١، مغني اللبيب/ لابن

هشام، ٢٥/١، همع الهوامع، السيوطي/ ١١٧/٢.

(٢) انظر الكتاب ٢٢٢/٤، الجني الداني/ ٢١١، همع الهوامع ١١٨/٢.

(٣) انظر مغني اللبيب/ ٢٥/١ وانظر همع الهوامع، ١١٨/٢، البيت لم ينسب لقائله.

(٤) حروف المعاني/ الزجاجي، ٥٧.

(٥) انظر الفوائد الضيائية/ الجامي ٣٧١/٢.

(٦) الأزهية في علم الحروف/الهروي، ٥٢/ لم ينسب الهروي البيت لصاحبه.

٦- قبل مدة الإنكار. قد تزداد (إن) في موضع آخر غير ماسبق وهو قبل مدة الإنكار وهذا مذهب إليه سيبويه حيث يقول^(١): "سمعنا رجلاً قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إني منكر أن يكون رأيي على خلاف أن يخرج". وعلق المالقي على ذلك بقوله^(٢): "فيلزم على هذا كسر نونها لأجل الياء، وإنما زيدت (إن) محافظة على آخر الكلمة، وقد تقدم معنى الإنكار، ومن العرب من يزيد (إن) في آخر المعربات، فيقولك أزيد إني، ومنهم من يكسر التثوين ويستغني عنها فيقول أزيدني، وقد ذكر فاعلمه".

وبعد أن تعرفنا إلى المواضع التي تأتي فيها (إن) زائدة. قد يقول قائل: كيف يؤتى في الكلام الفصيح بكلمة زائدة لاتدل على معنى تفيد في التركيب فائدة، وإنما هي كما يقول العلماء، دخولها في الكلام وخروجها منه على سواء.

ويجاب عن ذلك: إن الكلمة التي تزداد في التركيب لا يحكم بزيادتها فيه إلا لأنها قد جردت من معانيها الوضعية، فلا تدل على شيء منها دلالة أصلية، أي دلالة لا تكون مكتسبة من غيرها، لكنها مع ذلك لأبد أن تفيد في التركيب فائدة يقصد إليها أهل الشأن في فصيح الكلام، كتقوية المعنى المستفاد من غيرها وتأكيد، أو تميحصة وإزالة ما قد يشوبه من لبس أو إبهام، ولا يمكن قبول كلمة في كلام فصيح لا يكون لها فيه فائدة ما، حتى التقوية والتأكيد.

وعلى هذا قد يقال على سبيل المثال لا الحصر: ما الفائدة التي حققتها زيادة (إن) بعد أداة النفي في قول دريد بن الصمة:

ما إن رأيت ولا سمعت به كالיום هاني أئني جرب

أو في قول فروة بن مسيك:

وما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

والجواب: أن هذه الفائدة هي تقوية النفي الذي أفادته (ما) وتوكيده من حيث ما تلمح إليه، من بعض معانيها الوضعية وهي النفي، وذلك أنها إذا كانت كما قلنا

(١) انظر الجني الدائي/ ٢١١، شرح المفصل ٩/٥٠/رصف المباني، ١١١، مع الهوامع ١١٨/٢.

(٢) رصف المباني/ المالقي/ ١١١.

قد جُرِّدت من معانيها كلها حتى من معنى النفي، لأنها لاتفيده حينئذ إفادة أصلية غير مكتسبة من غيرها فإنها لابد أن تشير إلى هذا النفي إشارة ما، وتشعر به إشعاراً يحقق ما يُراد من التقوية والتوكيد، فيكون التوكيد بها بعد (ما) النافية كما يكون بتكرير اللفظ في مثل: لا، لا وهذا شيء لابد من مراعاة تحققه في كل حرف يُحكم بزيادته في الكلام، وبدون ذلك يكون اللفظ لغواً وعبثاً يجب أن يجنبه الكلام الفصيح.

وإذا كانت (إن) قد وقعت زائدة في بعض الكلام الفصيح، فهل وقعت كذلك في بعض آيات الكتاب العزيز، كما وقع غيرها من حروف الزيادة؟ قال بعض العلماء: "نعم" واستندوا في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (الاحقاف/٢٦).

قالوا: إن (إن) في قوله (فيما إن) زائدة والمعنى: مكناهم فيما مكناكم فيه أي في الذي مكناكم فيه.

لكننا نقول لماذا زيدت (إن) هذه مادام المعنى لا يستقيم إلا على لزوم إسقاطها من الكلام؟ إنه لا يكون في زيادتها حينئذ شيء من الحكمة، والقرآن الكريم مُبرأ من أن يقع فيه شيء لغو مجرد من الحكمة، لا بل إن زيادتها تكون شيئاً مخالفاً للحكمة، بل شيئاً تقضي الحكمة بعدمه.

وللإجابة عن ذلك أقول إن مثل هذه الزيادة لاتأتي عبثاً، وإنما تحمل في زيادتها معاني جليلة كالتوكيد والتعميم، والتخصيص، بجوار ماتحملة من جمال الأسلوب وبلاغته، ولو أننا سقنا الأسلوب مع حذف هذه الزيادات لكان المعنى الأصلي متحققاً، ولكن بدون ما كان يحمله الحرف الزائد من تلك المعاني الجانبية في حال ذكره.

يقول مصطفى صادق الرافعي أثناء عرضه لقضية الزوائد وبعد أن خلص إلى القول بأن ما يسمى زائداً من حيث الإعراب له من جمال الإيقاع وروعة النظم والزيادة. في المعنى ما لا يتم حسن الكلام ورونق اللفظ إلا به يقول (١):

(١) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية/ مصطفى الرافعي، ٢٣١-٢٣٢ دار الكتاب العربي/ بيروت ط ٢.

"وعلى هذا يجري كل ماظن أنه في القرآن مزيد: فإن اعتبار الزيادة فيه وإقرارها بمعناها، إنما هو نقص يجلب القرآن عنه، وليس يقول بذلك إلا رجل يعتسف الكلام ويقضي فيه بغير علمه أو بعلم غيره.

فما في القرآن حرف واحد إلا ومعه رأي يسنح في البلاغة من جهة نظمه أو دلالاته أو وجه باختياره بحيث يستحيل البتة أن يكون في موضع قلق، أو حرف نافر، أو جهة غير محكمة أو شيء مما تنفذ في نقده الصنعة الإنسانية من أي أبواب الكلام إن وسعها منه باب".

ونظراً لتعدد الآراء في زيادة (إن) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَانَهُمْ فِيما إِنْ مَكَانَهُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف/٢٦) رأيت من الأهمية بمكان ذكر بعض مذاهب النحاة والمفسرين في ذلك.

فالفرء يعتبرها في هذه الآية الكريمة نافية مثل (ما) النافية، حيث قال^(١):

"وإن بمنزلة ما في الجحد". وإلى هذا ذهب المبرد والنحاس^(٢).

وصرح الرمانى: أن كل (إن) بعدها إلا فهي نافية وقد تأتي وليس معها إلا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَانَهُمْ فِيما إِنْ مَكَانَهُمْ فِيهِ﴾، والمعنى: في الذي مكانكم فيه. وأشار كذلك إلى أن (إن) غير عاملة عند سيبويه أما المبرد فقد أجاز إعمالها عمل (ما) لأنها لا تمتنع أن تقع موقعها في كل موضع من الكلام^(٣).

وذهب الزمخشري إلى أن (إن) في هذه الآية الكريمة نافية. وأن استخدام (إن) في هذه الآية أفضل من استخدام ما تجنباً للتكرار المستكره يقول الزمخشري^(٤): "إن نافية، أي فيما ما مكانكم فيه، إلا أن (إن) أحسن في اللفظ، لما فيه مجامعة (ما) مثلها من التكرير المستبشع. ومثله مجتبى، ألا ترى أن الأصل

(١) معاني القرآن، الفرء ٥٦/٣.

(٢) انظر إعراب القرآن، النحاس ١٧٠/٤.

(٣) انظر معاني الحروف، الرمانى ٧٥.

(٤) الكشف، الزمخشري، ٣٠٠/٤.

في مهما: (ما ما) فلبشاعة التكرير: قلبوا الألف هاء " ويقول أيضا^(١): " وتؤول باننا مكناهم في مثل ما مكناكم فيه: والوجه هو الأول "

هذا وبمناسبة ورود (إن) في الآية مكان (ما) النافية، عرض الزمخشري للمتنبى بنقد شديد لتكريره (ما) في بيت من قصيدته التي يمدح بها (طاهر بن الحسين العلوي) وهو البيت الذي يقول فيه:

لعمرك ما ما بان منك لضارب بأقتل مما بان منك لعائب

يقول الزمخشري^(٢): " ولقد أغث أبو الطيب في قوله " لعمرك ما ما بان منك لضارب " وما ضربه لواقته بعبودية لفظ التنزيل، فقال: لعمرك ما إن بان منك لضارب؟ وقد جعلت إن صلة... ".

ويبدو لي أنه لم يكن في استطاعة المتنبى ولا كان يصح له أن يضع (إن) مكان (ما) الثانية في البيت حتى يكون على ما يهوى صاحب الكشف، وحتى لا يقع في الغثاثة التي رماه بها.

إن (إن) في الآية الكريمة حلت محل (ما) التي لم يُصرَّح بها، كراهة التكرار المستثقل كما علمنا: أما في بيت المتنبى فلا يمكن أن يُؤتى بكلمة: (إن) بدلاً من (ما) الثانية، وأن يقال: " وما إن بان منك لضارب " كما يريد الزمخشري لأن (ما) الثانية هذه ليست نافية حتى يصح أن تحل محلها (إن)، وإنما هي اسم موصول، والنافية هي (ما) الأولى وهو مضطر إلى تكرير (ما) ولا يسعه أن يقول: " ما إن بان منك ".

ورد الفخر الرازي على المبرد و ابن قتيبة بقوله^(٣): " قال المبرد: (ما) في قوله: (فيما) بمنزلة الذي، و(إن) بمنزلة (ما) والتقدير: "ولقد مكناهم في الذي مامكناكم فيه" والمعنى: أنهم كانوا أقوى منكم قوة، وأكثر منكم أموالاً " ثم قال الرازي: وقال ابن قتيبة: إن كلمة (إن) زائدة، والتقدير: ولقد مكناهم فيما مكناكم فيه. قال وهذا غلط لوجوه:

(١) الكشف، الزمخشري ٤/ ٣٠١.

(٢) المصدر نفسه، ٤/ ٣٠٠.

(٣) التفسير الكبير/ الرازي، ٧/ ٤٩٥-٤٩٦.

الأول : أن الحكم بأن حرفاً من كتاب الله عبث لايقول به عاقل والثاني : أن المقصود من هذا الكلام أنهم كانوا أقوى منكم قوة، ثم أنهم مع زيادة القوة مانجوا من عقاب الله فكيف يكون حالكم؟ وهذا المقصود إنما يتم لو دلت الآية على أنهم كانوا أقوى قوة من قوم مكة. والثالث: أن سائر الآيات تفيد هذا المعنى قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاً وَرِثَاً﴾ (مريم/٧٤).

ونصّ الرضي على زيادتها بقوله^(١): "وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي ومع ما الإسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف/٢٦).

وبين النيسابوري وجه الضعف في القول أنها زائدة، بقوله^(٢): وقال ابن قتيبة إن زائدة وهذا فيه ضعف لأن الأصل حمل الكلام على وجه لايلزم منه زيادة في اللفظ، ولأن المقصود فضل أولئك القوم على هؤلاء حتى يلزم المبالغة في التخويف، وعند تساويهما يفوت هذا المقصود. وقيل إن للشرط والجزاء مضمير أي في الذي إن مكناكم فيه كان بغيكم أكثر." و ذكر السيوطي أن (إن) تكون زائدة وخرج عليه الآية الكريمة "فيما إن مكناكم فيه"^(٣).

وبعد هذه الجولة بين مذاهب النحاة والمفسرين والقول في ماهية (إن) الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (الأحقاف/٢٦).

يبدو لي أن هذه الآية مثل غيرها من الآيات الكريمة في كتاب الله زيدت فيها حروف لا تحتل التأويل، و لأن وجود الزيادة فيها أوضح من أن ينكر، لكن وقوع مثل هذه الأحرف الزائدة في كتاب الله العزيز لا يكون اعتباطاً أو جزافاً، لأن الأسلوب يقتضيها، حقا إن زيادتها من مقتضيات المعنى ولكن وجودها أيضا من مقتضيات الأسلوب وفرق بين المقتضى في مجال المعنى والمقتضى في مجال

(١) شرح الكافية/ الرضي ٣٨٤/٢.

(٢) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان/ النيسابوري ١٢٤/٦، دار الكتب العلمية - بيروت ط١/١٩٩٦.

(٣) انظر الإتقان في علوم القرآن السيوطي ٣٢٨/١.

الأسلوب فالأسلوب هو نسق العربية والعربية لاتنكر مثل هذه الأساليب التي تزداد في الحروف ولانستطيع أن نقول: إِنَّ القرآن الكريم جاء على أساليب لم يعرفها العرب، وإلا فما الداعي للتحدي إذا كان أسلوبه مختلفاً ونمطه متبايناً وطريقته في التعبير على غير نسق تعبيرهم.

وأخيراً من الذي يسعه أن يحكم على القرآن بالزيادة التي لافائدة ترجى منها: فيقول: إِنَّ المعنى في الآية على "وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِي الَّذِي مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ" حتى يكون ذلك مقتضياً لجعل (إِنَّ) زائدة. إن هذا هو نقيض المعنى الذي ينبغي أن يفهم في الآية، والذي تشهد به آيات أخر من القرآن الكريم تُقرّر أن الله تعالى قد منح أمماً من السابقين من القوة وشدة البأس وكثرة الأموال وبسطة الأجسام أكثر مما منحه كفار مكة. وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْأًا وَرِثْيَا﴾ (مريم/٧٤).

(إن) بمعنى (إذ)

وردت (إن) في كتاب الله العزيز وفي كلام العرب في مواطن لا تحتل الشك، جرياً على استعمالها في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ونتيجة ذلك فقد وقف النحاة والمفسرون أمام هذه المواطن التي وردت فيها (إن) غير حاملة معنى الشك مواقف متباينة.

فقد ذهب الكوفيون إلى أن (إن) قد تكون بمعنى (إذ) وحجتهم في ذلك أن (إن) لا تستعمل إلا في الشرط المشكوك في وقوعه واستندوا في ذلك إلى عدد من الأدلة التي وردت في كتاب الله الكريم وفي كلام العرب. ومن الأدلة التي وردت في القرآن الكريم.

١- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ (البقرة/٢٣) أي: وإذا كنتم، فلاشك أنهم كانوا في شك وريب على حد تعبير ابن الأنباري في إنصافه^(١). ولو بقيت (إن) في هذه الآية الكريمة حاملة معنى الشك، لاختل المعنى، ولما كان هناك فائدة في التعبير لأنهم كانوا في شك ودليل ذلك قوله تعالى: "وإن كنتم في ريب" وقد وضّح الكوفيون ما ذهبوا إليه بأنه لا يجوز القول: إن قامت القيامة كان كذا) لأن ذلك يقتضي الشك في قيام الساعة، وقيام الساعة كما هو معلوم أمر محقق لا يحتمل الشك أو الريب. ولتبرير ذلك كان لابد من أجل استقامة المعنى وصحته أن تفسر (إن) بمعنى (إذ) فمن الجائز، القول: إذ قامت القيامة كان كذا لأن (إذ) لا تحتل معنى الشك.

٢- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة/٢٧٨) فهم لاشك في كونهم مؤمنين، فقد خاطبهم الله عز وجل في صدر الآية بالإيمان بقوله: "يا أيها الذين آمنوا" وبقاء (إن) حاملة لمعنى الشك في

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري/٢/٦٣٢-٦٣٣، مسألة (٨٨).

إيمانهم ومخاطبتهم بالإيمان أمر فيه تناقض بيّن ولذا قالوا إن (إن) بمعنى (إذ)
لأن ذلك لا يتنافى والمعنى المرجو في الآية الكريمة.

٣- قوله تعالى: ﴿وَأَتُّمُّوا الْأَعْلُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران/١٣٩)

فكيف تكون هذه الجماعة المؤمنة في علو على أعدائهم وفي إيمانهم الشك والريب؟
٤- قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (المائدة/٥٧) فكيف يتقون الله وإيمانهم
مشكوك فيه؟

٥- قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ﴾ (الفتح/٢٧). فدخلهم المسجد
الحرام أمر مؤكد لا جدال فيه ولا شك، فكيف يؤكد هذا الدخول ثم يشك فيه
بالتعبير إن شاء الله.

ومن الحديث النبوي الشريف:

قول الرسول ﷺ حين دخل المقابر: "سلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا
إن شاء الله بكم لاحقون" ف (إن) في هذا الحديث بمعنى (إذ) فاللاحق بمن مات أمر
محقق لا يجوز التشكيك فيه.
ومن الشواهد الشعرية:

قول الشاعر^(١):

وَسَمِعْتَ حَلَفَتَهَا الَّتِي حَلَفْتَ إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرُ ذِي وَقْرٍ

وجه الاستشهاد بهذا البيت قوله: "إن كان سمعك غير ذي وقْرٍ" فالكوفيون
يرون أن (إن) هاهنا بمعنى (إذ) التعليلية وتقدير الكلام: سمعت حلفتها لأن سمعك
سليم غير ذي وقْرٍ.

ومذهب البصريين أن (إن) شرطية في هذه المواضع كلها، وحجتهم في أنها لا
تقع بمعنى (إذ): أن (إن) الأصل فيها الشرط، كما أن الأصل في (إذ) الظرف،
والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل^(٢).

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف / ٢/ ٦٣٢-٦٣٦ مسألة (٨٨).

(٢) انظر الإنصاف / مسألة (٨٨) مغني اللبيب / ١/ ٢٦، مع الهوامع ٢/ ٢٦٠١/ ٢٦٠١.

وقد عرض ابن الأنباري لأدلة نقد البصريين التي وجهوها نحو أدلة الكوفيين حيث قال^(١): "أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ فلاحجة لهم فيه، لأن (إن) فيه شرطية، وقولهم: إن (إن) الشرطية تفيد معنى الشك قلنا وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شك، جرياً على عادتهم في إخراجهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك على ما بينا قبل، ومنه قولهم: "إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا، وإن كنت ابني فأطعني، وإن كان لا يشك في أنه إنسان وأنه ابنه، ومعناه أن من كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه، فخطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات، إلا قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ﴾ (الفتح/٢٧).

فقد وقف البصريون أمام هذه الآية الكريمة محتارين، فإن إخراج الكلام هنا مخرج الشك. وإن لم يكن هناك شك لا يتلاءم مع المعنى المراد في الآية الكريمة وقد حاولوا الخروج من هذه الحيرة فأجابوا عن هذه الآية من وجهين ذكرهما صاحب الإنصاف حيث قال^(٢): "أحدهما: أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين والنقد فيهم: لتدخلن المسجد الحرام آمنين إن شاء الله. ثانيهما: أن يكون ذلك عن طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولْنَ لشيءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (الكهف/٢٣-٢٤).

كما ذكر أبو حيان في البحر جوانب هذه الحيرة إذ يقول^(٣): "وتعليقه على المشيئة قيل: لأنه حكاية قول الملك للرسول ﷺ قال ابن كيسان: وقيل هذا التعليق تأدب بأداب الله تعالى، وإن كان الموعود به متحقق الوقوع، حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولْنَ لشيءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾، وقال ثعلب: استثنى فيما يعلم ليستثني الخلق فيما لا يعلمون، وقال الحسن بن الفضل: كان الله علم أن بعض الذين كانوا بالحديبية يموت فوقع الاستثناء لهذا المعنى، وقال أبو عبيدة

(١) انظر الإنصاف/ مسألة (٨٨) ٦٣٤/٢.

(٢) الإنصاف/ مسألة (٨٨) ٦٣٤/٢.

(٣) تفسير البحر المحيط، أبو حيان/ ١٠٠/٨ وانظر تفسير روح المعاني للألوسي المجلد الرابع عشر ص ١٨٢.

وقوم: إن بمعنى (إذ) كما قيل في قوله وأنا إن شاء الله بكم لاحقون، وقيل: هو تعليق في قوله (آمنين) لا لأجل إعلامه بالدخول، فالتعليق مقدم على وضعه، وهذا القول لا يخرج التعليق عن كونه معلقاً على واجب، لأن الدخول والأمن أخبر بهما تعالى، ووقعت الثقة بالأمرين، وهم الدخول والأمن الذي هو قيد في الدخول وآمنين حال مقارنة للدخول.

ويقول ابن الأنباري في الحديث النبوي الشريف الذي استدلل به الكوفيون^(١): "وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه " وإنا وإن شاء الله بكم لا حقون" لأنه لما أدبه الحق تعالى بقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكْ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ تمسك بالأدب، وأحال على المشيئة فقال: " وإنا إن شاء الله بكم لاحقون".
أما قول الشاعر الذي احتج به الكوفيون:

وَسَمِعْتُ حَلَفَتَهَا الَّتِي حَلَفْتُ إِنْ كَانَ سَمِعَكَ غَيْرُ ذِي وَقَرٍ

فقد رد الأنباري على ذلك بقوله^(٢): " فلا حجة فيه، لأن (إن) فيه حرف شرط، لا بمعنى (إذ)، واستغنى بما تقدم من قوله " وسمعت" عن جواب الشرط لدلالته عليه، على ما بينا فيما تقدم"

وذهب الرضي الى أن (إن) ليست للشك بل لعدم القطع في الأشياء يقول الرضي^(٣): "وعند الكوفيين يجيء (إن) بمعنى (إذ)، قالوا في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنْهُ﴾ إنها بمعنى: (إذ) لأن إن مفيدة للشك تعالى الله عنه - والجواب: أن (إن) ليست للشك، بل لعدم القطع في الأشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك. ولو سلمنا ذلك أيضاً، قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى: " ليبلوكم" لما كان التكليف من حيث التحقير في صورة البلاء وقال: " لعلمكم تتقون" لما كانوا في صورة

(١) الإنصاف، مسألة (٨٨)، ٦٣٢/٢ - ٦٣٥

(٢) المرجع السابق.

(٣) شرح الكافية/ الرضي ٢٥٣/٢

من يرتجي فهم ذلك : وقال " يُضل من يشاء " أي يترك الإلطاف لمن يَعْلَم أنه لاينفعه ذلك، فكذا قال تعالى: " إن كنتم مؤمنين"، " وإن كنتم في ريب".

وأورد المالقي^(١) والمرادي^(٢) وابن هشام^(٣) ماذهب إليه الكوفيون في اعتبار (إن) بمعنى (إذ) حيث ذكر ابن هشام أن الكوفيين يزعمون أن (إن) تأتي بمعنى (إذ) ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ومنه أيضاً قول الشاعر^(٤) :

أَتَغْضِبُ أَنْ أَذْنا قَتِيبة حُرّاً جِهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم
وقالوا ليست شرطية لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت أمّا ابن هشام فيرى أن البيت محمول على وجهين^(٥):

أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مقام المسبّب، والأصل : أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزّ أذنى قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب ومسبباً عن الحزّ.

والثاني: أن يكون على معنى التبيين أي: أتغضب إن تبين في المستقبل أنّ أذنى قتيبة حُرّاً فيما مضى، كما قال الآخر:

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من أن تقرّي به بداً
أي يتبين أنني لم تلدني لئيمة .

وبعد أن أورد السيوطي الآيات الكريمة مدار البحث، ذكر أن الشرط في هذه الآيات إنما جيء به لغرض بلاغي وهو التهيج والإثارة والإلهاب.

يقول السيوطي في الإتيان^(٦): "وأجاب الجمهور عن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، وبأن أصل ذلك الشرط صار يذكر للتبرك، وأن المعنى لتدخلن جميعاً إن شاء الله تعالى أن لايموت منكم أحد قبل

(١) انظر رصف المباني/ المالقي/ ١١٠.

(٢) انظر الجنى الداني/ المرادي/ ٢١٢.

(٣) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٦/١.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الإتيان في علوم القرآن/ السيوطي، ٣٢٨/١.

الدخول. وعن سائر الآيات بأنه شرط جيء به للتهيج والإلهاب كما تقول لابنك، إن كنت ابني فأطعني"

كما قرر السيوطي أيضا في الهمع أن (إن) لا ترد بمعنى (إذ)^(١) وبعد هذه الجولة بين آراء النحاة والمفسرين وما ذهبوا إليه في تعيين المراد من (إن) الواردة في الشواهد السالفة الذكر فإنه يبدو لي أن مذهب الكوفيين كان أدنى إلى الصواب من غيره في هذه المسألة. لخلوه من التعقيد وبعده عن التأويل عكس المنهج البصري الذي يلتزم منهج الحرفية، حينما قالوا: إن (إن) الأصل فيها الشرط، والأصل في (إذ) الظرف، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ماوضع له في الأصل^(٢).

ومن ثم أرى أنه لا ضير في أن تكون (إن) في هذه الشواهد السابقة بمعنى (إذ) ويصبح الأمر أكثر مرونة وقبولاً.

(١) انظر همع الهوامع/ السيوطي، ٣٢٠/٢.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف/ مسألة ٨٨.

إِنْ بِمَعْنَى قَدْ

تكون (إِنْ) بمعنى (قَدْ) ذكر ذلك قطرب^(١) وقيل الكسائي^(٢) وخرج عليه قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ (الأعلى/٩) وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ (الإسراء/١٠٨) إنها بمعنى قَدْ^(٣).

وفي تحديد المراد بـ (إِنْ) في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ خلاف بين المفسرين والنحاة، فقول: المعنى وإن لم تنفع، فاقترصر على القسم الواحد لدلالته على الثاني وقيل (إِنْ) بمعنى (قَدْ)، وقيل: (إِنْ) بمعنى (مَا)، وقيل: (إِنْ) بمعنى (إِذَا) وفيما يلي مجمل أقوال المفسرين والنحاة في المراد بالشرط في هذه الآية الكريمة. فالنحاس يرى أن في هذه الآية قولين^(٤): أحدهما: فذكر في كل حال إن نفعت الذكرى وإن لم تنفع، وثانيهما نفع الذكرى بكل حال وعلى هذا يكون التقدير فذكر إن كنت تفعل ما أمرت به".

ويجيب الزمخشري عن معنى اشتراط النفع في هذه الآية مع أن الرسول ﷺ مأمور بالذكرى نفعت أو لم تنفع بأمرين، أحدهما: "أن الرسول ﷺ قد استفرغ مجهوده في تذكيرهم ومازادهم ذلك إلا عتوا وطغياناً، والرسول ﷺ يزداد جداً في تذكيرهم وحرصاً عليه فقول له: ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾.

والأمر الثاني أن يكون ظاهره شرطاً، ومعناه ذمّاً للمذكرين، واستبعاداً لتأثير الذكرى فيهم، وتسجيلاً عليه بالطبع على قلوبهم كما تقول للواعظ عظم الكاسين إن سمعوا منك قاصداً بهذا الشرط استبعاد ذلك وأنه لن يكون"^(٥).

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن / القرطبي / ١٥/١٠، لسان العرب / ابن المنصور (٢٤٧/١) مادة (أَنَّ) مغني اللبيب / ابن هشام ٢٦/١، البرهان / الزركشي ٢٤٤/٤، الإتيان ٣٢٩/١ معترك الأقران ٦٨/٢، للسيوطي.

(٢) انظر لسان العرب ٢٤٧/١، الجنى الداني ٢١٤-٢١٥.

(٣) انظر الجنى الداني / المرادي / ٢١٥.

(٤) إعراب القرآن / النحاس ٢٠٦/٢.

(٥) الكشف / الزمخشري ٧٢٧/٤.

وذكر الفخر الرازي أن في تفسير هذه الآية سؤالان^(١):

أحدها: ما المراد من تعليقه على الشرط في قوله: "إن نفعت الذكرى" مع أنه عليه السلام كان مبعوثاً إلى الكل ويجب عليه تذكيرهم سواء نفعتهم الذكرى أو لم تنفعهم، وأجاب الرازي عن ذلك بأن المعلق بـ (إن) على الشيء لا يلزم أن يكون عُدماً عند عدم ذلك الشيء. واستدل لذلك بآيات منها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا قِتْيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ (النور/ ٣٣) ونص على أن لذكر هذا الشرط فوائد.

أحدها: أن من باشر فعلاً لغرض فلا شك أن الصورة التي علم فيها إفضاء تلك الوسيلة إلى ذلك الغرض، كان إلى ذلك الفعل أوجب من الصورة التي علم فيها عدم ذلك الإفضاء فلذلك قال ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾.

وثانيها: أنه تعالى ذكر أشرف الحالتين، ونبه على الأخرى كقوله: ﴿سَرَابِيلٌ تُمَيِّكُمُ الْحَرَّ﴾، والتقدير: فذكر إن نفعت الذكرى أو لم تنفع.

وثالثها: أن المراد منه البعث على الانتفاع بالذكرى، كما يقول المرء لغيره إذا بين له الحق: قد أوضحت لك إن كنت تعقل فيكون مراده البعث على القبول والانتفاع به.

ورابعها: أن هذا يجري مجرى تنبيه الرسول ﷺ أنه لا تنفعهم الذكرى كما يقال للرجل ادع فلاناً إن أجابك، والمعنى وما أراه يجيبك.

وخامسها: أنه عليه السلام دعاهم إلى الله كثيراً، وكلما كانت دعوته أكثر كان عتوهم أكثر، وكان عليه السلام يتحرق حسرة على ذلك ف قيل له: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدَ﴾ (ق/ ٤٥) إذ التذكير العام واجب في أول الأمر، فأما التكرير فلهذا إنما يجب عند رجاء حصول المقصود فلهذا المعنى قيده بهذا الشرط.

والسؤال الثاني مادام التعليق بالشرط يحسن في حق من يكون جاهلاً بالعواقب فكيف يليق ذلك بعلام الغيوب. ويجب الرازي عن ذلك أنه روي في الكتب أن الله سبحانه كان يقول لموسى عليه السلام: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَهُ يَذْكَرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه/ ٤٤)

(١) انظر التفسير الكبير/ الرازي، ١٢١/٣١/١٦.

وأنا أشهد أنه لا يتذكر ولا يخشى فأمر الدعوة والبعثة شيء وعلمه تعالى بالمغيبات وعواقب الأمور غير ولا يمكن بناء أحدهما على الآخر.

والسؤال الثالث: التذكير المأمور به هل مضبوط مثل أن يذكرهم عشرات المرات، أو غير مضبوط، وحينئذ كيف يكون الخروج عن عهدة التكليف؟ ويجيب الرازي عن ذلك بأن الصرف هو الضابط في ذلك.

وذكر القرطبي بعض أقوال العلماء في الشرط الوارد في هذه الآية فنسب للجرجاني القول: بأن التذكير واجب وإن لم ينفع والمعنى فذكر إن نفعت الذكرى أو لم ينفع، فحذف ونسب لابن شجرة القول بأن (إن) بمعنى (ما) لا بمعنى الشرط لأن الذكرى نافعة بكل حال ونسب لبعض أهل العربية قولهم (إن) (إن) بمعنى (إذ) وقيل إنها بمعنى (قد)^(١).

وذكر صاحب اللسان أن (إن) هذه قد تأتي بمعنى (قد) ونسب لأبي العباس قوله^(٢):

"العرب تقول إن قام زيد بمعنى قد قام زيد قال: وقال الكسائي سمعته يقولونه فظننته شرطاً، فسألته فقالوا: نريد قد قام زيد ولا نريد ما قام زيد".

وذهب الكلبي^(٣) وأبو حيان إلى أن الشرط في هذه الآية الكريمة قد سيق لنكتة بلاغية وهي التوبيخ والاستبعاد، فالمراد ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم. نحو قولك: "عظ الظالمين إن سمعوا منك" ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر^(٤):

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

وذكر المرادي في نقل له عن الكسائي قوله بأن (إن) تأتي بمعنى (قد) وقد حكى ذلك عن الكسائي، قال^(٥): "إن التي بمعنى (قد) حكى عن الكسائي في قوله تعالى: ﴿فذكر إن نعت الذكرى﴾ أنه جعل إن بمعنى (قد) أي قد نفعت الذكرى.

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٥/١.

(٢) لسان العرب/ ابن منظور/ ٢٤٧/١ مادة أن.

(٣) انظر التسهيل لعلوم التنزيل/ الكلبي ٥٦٤/٢، تفسير البحر المحيط، أبو حيان ٤٥٤/٨.

(٤) انظر تفسير البحر المحيط/ أبو حيان/ ٤٥٤/٢.

(٥) الجنى الداني/ المرادي/ ٢١٥.

كما ذكر أن بعضهم يرى أنّ (إن) في قوله تعالى: "إن كان وعد ربنا لمفعولاً" إنها بمعنى قد. ويعلق على ذلك بأن هذا ليس صحيحاً وأنّ (إن) في هذه الآية مخففة من الثقيلة وفي الآية الأولى شرطية^(١).

ونسب ابن هشام والزركشي والسيوطي والآلوسي إفادتها معنى (قد) إلى قطرب^(٢) ونفى السيوطي أن تكون (إن) في الآية الكريمة هذه شرطية لأنه مأمور على كل حال.

هذا بإيجاز مجمل أقوال النحاة والمفسرين في المراد بالشرط الوارد في هذه الآية الكريمة.

وأرجح القول بأن يكون (إن) هذه ظاهرها الشرط، ومعناها الاستبعاد لنفع التذكير فيهم وذمهم كقول القائل: "عظ الظالم إن سمع منك" يريد بذلك الاستبعاد لا الشرط.

ومثل هذا الأسلوب مستخدم في لهجاتنا الحديثة، فقد تطلب من شخص ما أن يذهب إلى (زيد) من الناس ليعيره شيئاً ما، فيقول ثالث (بس إن رضي) لاستبعاد أن يكون زيد ممن يقدم المساعدة.

(١) انظر الجنى الداني / المرادي / ٢١٥.

(٢) انظر / مغنى اللبيب / ابن هشام ٢٦/١، البرهان / الزركشي ٢٤٤/٤، الإتيان في علوم القرآن ٣٢٩/١،

ومعترك الأقران ٦٨/٢. للسيوطي، تفسير روح المعاني / الآلوسي ١٩٣/١٦.

إن بمعنى إما

ذكر النحاة أنَّ من المعاني التي تخرج لها (إن) أن تكون بمعنى (إما) ذكر ذلك
سيبويه مستنداً بقول دُرَيْد بن الصَّمَّة (١):

لقد كَذَبْتَكَ نَفْسَكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرًا

(فإن) هذه على (إما) وليس (إن) التي تفيد الجزاء، ودليل ذلك أنها لو جعلت للجزاء
لاحتيج إلى جواب، لأن جواب (إن) فيما بعدها إذا ألحقها الفاء، ولا يجوز أن يكون
ما قبلها جواباً لها مع الفاء على رأي البصريين. فلو قلت: أنت ظالم إن فعلت، لسدَّ
ما تقدّم حرف الشرط مسد الجواب، ولو ألحقت الفاء فقلت: أنت ظالم فإن فعلت، فلا
بُدَّ حينئذ من ذكر الجواب.

ولذا بطل أن يكون (فإن جَزَعًا) على معنى المجازاة، وصار بمعنى (إما).

وقد قاس سيبويه ذلك على قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد/٤) كما أجاز
سيبويه الرفع في قول دريد، فلو قيل فإن جَزَعًا وإن إجمالاً صَبْرًا كان جائزاً عنده
وكأنه قيل: فإمّا أمري جَزَعًا وإمّا إجمالاً صَبْرًا (٢).

وقدّر سيبويه أيضاً أن أصل الكلام في بيت النمر من قوله:

سَقَتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَئْتِدَمَا.

إمّا من صيف وإما من خريف، فحذفت إمّا الأولى كلها للضرورة، وحذفت
(ما) من (إما) الثانية وبقيت (إن) منها، قال سيبويه (٣): "وإنما يريد: وإمّا من
خريف ومن أجاز ذلك في الكلام دَخَلَ عليه أن يقول مررت برجل إن صالح وإن
طالح، يريد إمّا وإن أراد الجزاء فهو جائز، لأنه يُضْمَرُ الفعل، و(إمّا) يجري ما
بعدها هاهنا على الابتداء وعلى الكلام الأول، ألا ترى أنك تقول: قد كان ذلك إمّا
صالحاً وإمّا فساداً، كأنك قلت: قد كان ذلك صالحاً وإن فساداً

(١) الكتاب/ سيبويه ٢٦٦/١

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

كان النصب على كان أخرى ويجوز الرفع على ما ذكرنا.
وخالف المبرد سيبويه في قول النمر بن تولب. واعتبر (إن) الواردة في البيت المذكور شرطية، قال^(١): " فإذا قلت ضربت إمّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشك، وزعم أن (إمّا) هذه إنما هي (إن) ضُمَّت إليها (ما) لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يضطر إلى ذلك شاعر، فإن اضطر جاز الحذف؛ لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها، قال:

لقد كذبتك نفسك فاكذبنيها فإن جَزَعاً وإن إجمال صبر

وذكر الفارسي اختلاف النحاة في تقدير (إن) الواردة في بيت النمر. فذكر أن سيبويه حمله على (إمّا) المكسورة والتقدير عند سيبويه إمّا من صيف وإمّا من خريف، ونظير ذلك في حذف (إمّا) منه في الشعر قول الفرزدق^(٢):

تَهاضُ بدارٍ قد تَقادم عهدُها وإمّا بأموالٍ أَلَمَ خيالُها

فحذف (إمّا) والتقدير: تهاض إمّا بدار وإمّا بأموال. فكذا سقته الرواعد إمّا من صَيِّف وإمّا من خريف، فحذف (إمّا).

ونسب الفارسي لأبي عبيدة قوله بأن (إن) زائدة، والتقدير: سقته الرواعد من صَيِّف ومن خريف ونظير ذلك في نحو " ما إن فعلت " وكذا القول: ضرب القوم زيدا من داخل ومن خارج

كما نسب للأصمعي قوله بإفادتها معنى الجزاء، والتقدير سقته الرواعد من صيف وإن سقته من خريف، فحذف الفعل بعد (إن) لأن (إن) قد يحذف بعدها الفعل وإن لم يجر له في الكلام ذكر، فإذا جرى له ذكر كان حذفه أقوى وأبين^(٣).

واكتفى ابن جني في الخصائص بالقول^(٤): "مذهب صاحب الكتاب أنه أراد: وإمّا من خريف وقد خولف فيه".

(١) المقتضب/ المبرد، ٢٨/٣.

(٢) انظر إيضاح الشعر / الفارسي، ١٠٠-١٠١ / تحقيق د. حسن هندأوي - دار القلم .

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الخصائص / ابن الجني ٤٤٣/٢.

وتابع ابن يعيش سيبويه في مذهب إليه، ودلل على أن أصل (إمّا) هو (إن) ضمت إليها (ما) ولزمتها للدلالة على المعنى أن الشاعر لما اضطر إلى إلغاء (ما) منها عادت إلى الأصل وهو (إن) ومثل لها بقول دريد^(١).

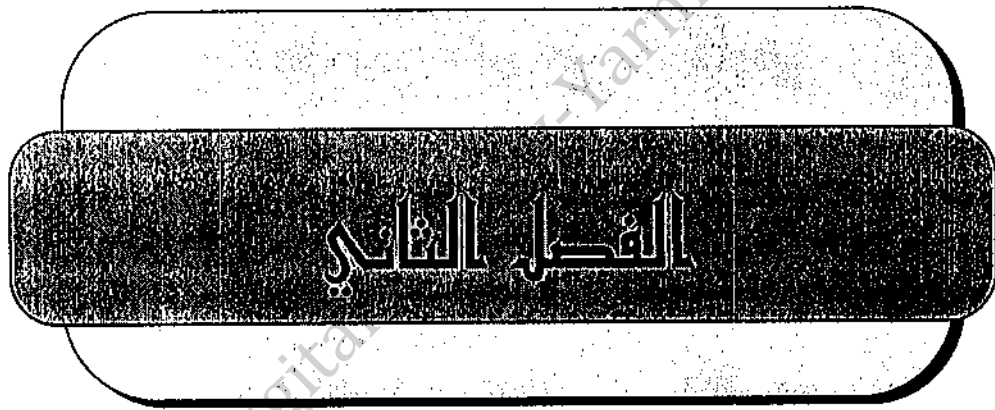
وذكر المرادي مذاهب النحاة في (إن) هذه، وعلق على مذهب إليه المبرّد وغيره باعتبار (إن) في بيت النمر شرطية: أنه أظهر في الكلام لعدم التكرار، ونسب لابن مالك القول بأن (إمّا) مركبة من (إن) و(ما) وقد يكتفي بـ(إن)^(٢).

مما تقدم تبين لنا اختلاف النحاة في تقدير (إن) بمعنى (إمّا) في بيت النمر بن توبل حيث حملها سيبويه على أنها (إمّا) المكسورة، ولكنه خولف في ذلك، وحملها عدد من النحاة على أنها (إن) الجزائية، أمّا أبو عبيدة فقد رجع القول بزيادتها.

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الرأي الراجح وأدنى للصواب من غيره لما فيه من عموم الري في كل وقت من صيف وخريف، ولا يتوافق هذا مع قول الأصمعي لأنه جعل ريه لسقي الخريف له خاصة. أمّا استعمال (إن) هذه بمعنى (إمّا) فهو قليل في كلام العرب ولا ورود له في القرآن الكريم.

(١) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ٨/ ١٠١.

(٢) انظر الجنى الداني، المرادي ٢١١-٢١٢.



أول الخفيفات المفضوحة الهمزة الساكنة اللون
أحكامها ومخارجها

معاني أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون

إحدى الأدوات التي تعددت معانيها الوظيفية، ولهذا تفاوت تأثيرها تبعاً للوظيفة التي تنهض بها وتؤديها. فهي ذات تأثير في اللفظ الذي يليها حينما تكون مصدرية ناصبة، وهي حرف مهمل لا تأثير له من ناحية الشكل وإنما التأثير يتعلق بالمعنى والمضمون حينما تكون مفسرة أو زائدة.. إلخ، وقد تنتقل من الأداة إلى الضمير في لغة بعض العرب نحو قول بعضهم: "أَنْ فَعَلْتُ" بمعنى: أنا فعلت، فهي لغة في أنا. وقد جاءت (أن) في كلام العرب على أوجه، حصرها كثيرٌ من النحاة بأربعة أوجه هي:

- ١- (أن) المصدرية الناصبة^(١): حرف مصدري ينصب الفعل المضارع ويؤول مع الفعل بعده بمصدر يُعرب بحسب موقعه. كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة/١٨٤) والتقدير: صومكم خيرٌ لكم. وهي حرف مصدري وحسب إذا دخلت على فعل ماضٍ، وتؤول مع الماضي بمصدر له محل من الإعراب. نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ (القصص/٨٢)، والتقدير: لولا المنُّ من الله.
- ٢- (أن) التفسيرية^(٢): حرف تفسير غير عامل ومعناه التفسير والتبيين مثل (أي) التفسيرية ولها في ذلك شروط سنتعرف إليها في باب لاحق إن شاء الله. وتكون (أن) تفسيرية نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ (ص/٦).
- ٣- (أن) المخففة من الثقيلة^(٣): نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْصًى﴾ (المزمل/٢٠)، على أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً. والتقدير علم أنه

(١) انظر: الكتاب/ سيبويه ٥/٣، المقتضب/ المبرد، ٤٩/١ ٣٠/٢ ٣٦٢/٢، حروف المعاني/ الزجاجي/ ٥٨، معاني الحروف/ الرّماني ٧٣/ الأزهية / الهروي/ ٥٩، المخصص/ ابن سيده ٥٥/١٤/٤، شرح المفصل / ابن يعيش ١٥/٧.

(٢) انظر الكتاب/ سيبويه ١٦٢/٣، المقتضب ٤٩/١، معاني الحروف/ ٧٣، الأزهية/ ٦٩، المخصص ٥٥/٤، شرح المفصل ١٤٠/٨، شرح الكافية/ ٣٨٥/٢، رصف المباني/ ١١٦، الجني الداني ٢٢٠، المغني، لابن هشام ٣١/١، البرهان/ الزركشي ٢٤٧/٤.

(٣) انظر الكتاب/ ٧٣-٧٤، المقتضب ٤٨/١، حروف المعاني/ ٧٤، الأزهية/ ٦١-٦٣، الجني الداني/ ٢١٧، المغني ٣١/١، همع الهوامع ١٨٤/٢.

سيكون منكم مرضى. وقد يذكر للضرورة، أما خبره فلا بد أن يكون جملة اسمية كانت أم فعلية.

٤- (أن) الزائدة للتأكيد^(١): وتأتي زائدة في عدة مواضع منها: "بعد لما الجنبية، وبين القسم ولو، وقد تقع بعد إذا، وبين الكاف ومجرورها شذوذاً. وهي في هذه المواقع كلها زائدة ولا عمل لها غير التوكيد، خلاف الأخفش الذي يرى أنها تنصب المضارع.

٥- (أن) بمعنى (لئلاً) نحو^(٢): ربطت الفرس أن تفلت بمعنى لئلا تفلت. قال تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل/١٥) والتقدير لئلا تميد بكم.

٦- (أن) بمعنى (إذ) ^(٣): تكون (أن) بمعنى (إذ) نحو قوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ (ص/٤) أي إذ جاءهم.

٧- أن نافية بمعنى لا^(٤): قال بها بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ (آل عمران/٧٣). أي: لا يؤتى.

ومذهب الجمهور أن (أن) مصدرية.

٨- أن تكون شرطية^(٥) مساوية لـ (إن) المكسورة: ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة/٢٨٢) من دخول الفاء في الجواب.

(١) انظر الكتاب ١٥٢/٣، المقتضب ٣٦٢/٢، حروف المعاني/٥٩، معاني الحروف/٧٣، الأزهية/٦٨، المخصص ٥٥/١٤/٤، رصف المباني/١١٦، البرهان ٢٥٣/٤، معترك الأقران ٧٠/٢، والإتقان ٣٣٠/١ للسيوطي.

(٢) انظر معاني القرآن الفراء ٢٩٧/١، معاني القرآن الزجاج ١٣٧/٢، الأزهية/٧١، الجنى/ ٢٢٤، البرهان ٢٥٣/٤ معترك الأقران ٧١/٢، روح المعاني / الآلوسي ٦٧/٦/٤.

(٣) انظر الأزهية/ ٧٢-٧٣، الجنى/ ٢٢٥، المغني ٣٦/١، البرهان ٢٥٣/٤، معترك الأقران ٧١/٢.

(٤) معاني القرآن / الزجاج ٤٣٠/١، الأزهية/٧٤، الجنى/ ٢٢٤، البرهان ٢٥٣/٤، معترك الأقران ٧٠/٢، الإتقان ٣٣١/١.

(٥) الكتاب/ ٥٣/٣، معاني القرآن/ الفراء ١٧٨/١-١٨٠ و١٨٤، معاني القرآن/ الزجاج ٣٦٣/١ إعراب القرآن/ النحاس ٣٤٥/١، الكشاف/ الزمخشري ٣٢١/١، شرح المفصل ٩٩/٢، شرح الكافية ٢٣٥/٢ الجنى/الداني/٢٢٣.

٩- أن تكون بمعنى (إن) المخففة من الثقيلة. وقد ذكر المرادي هذا الرأي حيث قال^(١):

" تقول أن كان زيداً لعالمأ، بمعنى: إن كان زيد لعالمأ. ولو دخل عليها فعل ناسخ لم تعلقه اللام بعدها، بل تُفتح. ذهب إلى ذلك أبو علي، وابن أبي العافية في قوله في الحديث: "وقد علمنا أن كنت لمؤمناً" فعندهما أن (أن) لا تكون في ذلك إلا مفتوحة، ولا تلزم اللام وذهب الأخفش الأصغر وابن الأخرس^(٢) إلى أنه لا يجوز فيها إلا الكسر، وتلزم اللام. وعليه أكثر نحاة بغداد."

١٠- (أن) بمعنى (لقد): ذكر هذا المعنى ابن فارس في الصحابي حيث قال^(٣): "وزعم ناس أنها تكون بمعنى (لقد) في قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ

لَكُمْ﴾ (البقرة/١٨٤) بمعنى والصوم خير لكم"

١١- (أن) بمعنى (إذا) ذكر هذا المعنى الرّماني إذ نسب للكوفيين زعمهم أن (أن) بمعنى (إذا)، قال^(٤): "وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذا)، قالوا ذلك في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عبس ١-٢) زعموا أن معناه: إذا جاءه الأعمى."

وذكر ابن منظور أيضاً في نقل له عن ثعلب أن (أن) تأتي بمعنى (إذا)، قال^(٥): وحكى ثعلب أيضاً: أعطيه إلا أن يشاء أي لا تعطيه إذا شاء ولا تعطيه إلا أن يشاء، معناه إذا شاء فاعطيه."

هذه أهم المعاني التي يفيدها الحرف (أن) أما كون (أن) اسماً فإنه يكون في موضعين أحدهما في قولهم: أن فعلت، بمعنى (أنا) فعلت فهي هنا ضمير للمتكلم

(١) الجني الداني / ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الإشبيلي، توفي سنة ٥١٤، انظر الجني الداني / المرادي / ٢٢٦.

(٣) الصحابي في فقه اللغة / ابن فارس / تحقيق د. عمر فاروق الطباع / ١٣٥.

(٤) معاني الحروف / الرّماني / ٧٣.

(٥) اللسان / ابن منظور ٢٤٨/١ مادة (أن).

وهي لغة في أنا. ذكر ذلك ابن منظور في نقل له عن ابن سيده قوله^(١): "وَأَنْ اسم المتكلم، فإذا وَقَفْتَ أَلَحَقْتَ أَلْفًا لِلسكوت، مَرُوءِي عن قطرب أَنَّهُ قَالَ: "في أَنْ خمس لغات: أَنْ فعلتُ، وأنا فعلتُ، وَأَنْ فعلتُ، وَأَنْ فعلتُ، وَأَنْ فعلتُ، حكى ذلك عنه ابن جني، قال : وفيه ضعف كما ترى..."

ثانيهما: (أَنْ) هي ضمير المخاطب مثل: "أنت" على لغة من يرى في أنت (أَنْ) هي الضمير وحدها والتاء هي حرف يدل على الخطاب وبعضهم يرى أنت كلها هي ضمير المخاطب.

قال ابن منظور^(٢): "وأنت ضمير المخاطب، الاسم (أَنْ) والتاء علامة المخاطب والأنثى أنت وتقول في التثنية أنتما.." ومذهب الجمهور (أَنْ) الاسم هو (أَنْ) والتاء حرف خطاب^(٣).

(أَنْ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

(أَنْ) الخفيفة واحدة من الأدوات التي تعددت معانيها الوظيفية، واطرد وجودها في القرآن الكريم، أكثر من غيرها من الأدوات الناصبة. فقد وردت في القرآن الكريم في ستمائة وتسعة عشر موضعاً وجاءت موزعة على النحو الآتي:

١- (أَنْ) المصدرية وهي أكثر أخواتها وروداً في القرآن فقد وردت في خمسائة وسبعة عشر موضعاً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَكَلَامًا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (البقرة/٢٦).

٢- (أَنْ) المفسرة وقد وردت في اثني عشر موضعاً مثل قوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ (البقرة/١٢٥).

٣- (أَنْ) المخففة وقد وردت في ثلاثة وثلاثين موضعاً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا لَاحِلًا مِنَ اللَّهِ إِلَٰهًا﴾ (التوبة/١١٨).

(١) اللسان/ ابن منظور / ٢٤٩/١ مادة (أَنْ).

(٢) اللسان/ ابن منظور / ٢٤٩/١ مادة (أَنْ).

(٣) انظر الجنى الداني/ المرادي / ٢١٦.

٤- (أن) الزائدة للتوكيد وقد وردت في ثلاثة مواضع مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَن جَاءَتْ

رُسُلَنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ (العنكبوت/٣٣).

٥- (أن) محتملة للمصدرية أو التفسيرية وجاءت في ثمانية وثلاثين موضعاً نحو

قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي كُفٌّ عَنِ الْكُفْرِ وَالْشُرْكِ كَوَابِهِ شَيْئًا﴾

(الأنعام/١٥١).

٦- (أن) محتملة للمخففة أو التفسيرية في ستة عشر موضعاً نحو قوله تعالى: ﴿

فَإِذْ مَوْذَنُ بِسَيِّئِهِمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (الأعراف/٤٤).

٧- أما بقية المعاني التي تخرج لها (أن) الخفيفة وهي: أن الشرطية، أن نافية

بمعنى (لا) أن بمعنى لئلا، أن بمعنى إذ أن بمعنى لقد، أن بمعنى إن المخففة.

ففيها خلاف بين النحاة حول تحديد المراد منها، وقد أخذت في تصنيف هذه

الأداة بالرأي البصري وهو اعتبارها في هذه الحالات المذكورة في البند السابع

مصدرية تجنباً للتقدير والتأويل.

أن المصدرية

حرف ثنائي وضعاً، مبني على السكون، وإحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أم نواصب الأفعال^(١) وأم الحروف في هذا الباب والغالبة عليه^(٢)، لإعمالها ظاهرة مضمرة وليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمراً إلا (أن) ولجواز الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور^(٣).

وهي حرف مصدري ونصب واستقبال، مصدري لأنه يجعل مابعدده في تأويل المصدر نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة/١٨٤) والتقدير صومكم خير لكم.

وحرف نصب ينصب الفعل المضارع وكذلك جميع نواصب الفعل المضارع، وهي حرف استقبال لأنه يخلص الفعل للاستقبال المحض بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال كما يدخل على الفعل الماضي فيكون حرفاً مصدرياً وحسب، ويدخل أيضاً على فعل الأمر، وعندئذ يحتمل الدلالة التفسيرية إضافة إلى المصدرية.

ذكر أبو حيان في رده على ابن عطية الذي يرى أن (أن) قد تجيء في مواضع لا يلحظ فيها الزمن نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِ﴾ (الروم/٢٥)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (النحل/٤٠).

وقوله: (ولكن أن مع الفعل يعني المضارع، وقوله: في أغلب أمرها ليس بجيد^(٤))، قال أبو حيان^(٥): "بل تدل على المستقبل في جميع أمورها، وأما قوله: وقد تجيء إلى آخره فلم يفهم ذلك من دلالة (أن)، وإنما ذلك من نسبة قيام السماء والأرض بأمر الله، لأن هذا لا يختص بالمستقبل دون الماضي في حقه تعالى، فكان

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه/ السيرافي ٧٨/١، تحقيق رمضان عبد التواب. رصف المبانئي/ الماقي/ ١١٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه/ السيرافي ٧٨/١، مع الهوامع ٨٨/٤، الأشباه والنظائر ٢٤٤/٣ للسيوطي.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تفسير البحر المحيط/ أبو حيان، ٤٧٧/٥.

(٥) المصدر نفسه.

تدل على اقتران مضمون الجملة بالزمن الماضي، وهو تعالى متصف بهذا الوصف ماضياً وحالاً ومستقبلاً، وتقييد الفعل بالزمن لا يدل على نفيه عن غير ذلك الزمن".
وذكر السيوطي في نقل له عن الباقلاني قولاً زعم فيه أن كون (أن) تخلص إلى الاستقبال، يؤدي إلى القول بخلق القرآن في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (النحل/ ٤٠) لأن (أن يقول) في معنى سيقع وهو عين الكفر على رأي الباقلاني^(١).

وأرى أن هذه التسمية حرف مصدري ونصب و استقبال تكشف عن دقة التفكير ومنهجية البحث لدى النحاة وكأنهم يشيرون بذلك إلى تعدد الوظائف المختلفة التي ينهض بها الحرف (أن) من حيث الشكل والمضمون، فهي حينما تدخل على المضارع تؤثر فيه النصب من الناحية الشكلية، كما تؤثر فيه من حيث الدلالة الزمنية، فتجعله خالصاً متعيناً للمستقبل، وماذهب إليه الباقلاني - أن كون (أن) تخلص إلى الاستقبال يؤدي إلى القول بخلق القرآن فإن أقل مايقال فيه أن الباقلاني قد جانبه التوفيق في هذا القول لأن الاستعمال اللغوي لـ (أن) يرد ماذهب إليه الباقلاني.

(١) انظر الاشباه والنظائر / السيوطي ٢٢/٥ - ٢٣.

أَنْ) المصدرية ناصبة للمضارع:

ينصب المضارع إذا سبقته إحدى النواصب، وهو ينصب إما لفظاً، أو محلاً إن كان مبنياً، ونواصب المضارع كما ذكر معظم النحاة أربعة تعمل بنفسها وهي: "أَنْ، لَنْ، إِذَنْ، كَيْ" أما بقية الحروف فقد ذهب أكثر النحاة إلى النصب بإضمار (أَنْ) بعدها وهي: الفاء، الواو، أو، حتى، اللام المكسورة.

ونصب المضارع بـ (أَنْ) الناصبة قد يكون بـ (أَنْ) ظاهرة كما هو الحال في جميع الشواهد الواردة في القرآن الكريم وكلام العرب، وقد يكون بـ (أَنْ) مضمرة تقدر تقديرًا في حالات معينة تمارس فيها وظيفتها مع إضمارها على سبيل الوجوب أحياناً وأحياناً أخرى على سبيل الجواز.

قال سيبويه^(١): "اعلم أَنْ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لاتعمل في الأسماء، كما أَنْ حروف الأسماء التي تتصبها لا تعمل في الأفعال، وهي (أَنْ) ذلك قولك: أريد أَنْ تفعل..."

وذكر المبرد أَنْ (أَنْ) المصدرية تدخل على الفعل المضارع فتتصبه، وتخلصه للاستقبال ومثل لذلك بقوله: يسرني أَنْ تقوم والمعنى يسرني قيامك^(٢). وهي عنده من أمكن الحروف في نصب الأفعال، قال^(٣): "و (أَنْ) هي أمكن الحروف في نصب الأفعال، وكان الخليل يقول: لاينتصب فعلٌ البتة إلا بأن ظاهرة أو مضمرة، وليس القول كما قال..."

وبيّن ابن السراج أَنْ الأفعال المنصوبة ثلاثة أقسام تتنصب بحروف منها ما يجوز إظهاره وإضماره وهو (أَنْ)^(٤).

وقد أخذ بهذا الرأي نصب الأفعال المضارعة وتخليصها للاستقبال جماعة من النحاة

(١) الكتاب/ سيبويه ٥/٣.

(٢) انظر المتقضب/ المبرد ٣٠/٢.

(٣) المصدر نفسه ٦/٢.

(٤) انظر الأصول في النحو / ابن السراج ١٤٦/٢.

نذكر منهم: الهروي، وابن يعيش، المالقي، والمرادي، وابن هشام والسيوطي^(١)
إهمال أن ورفع الفعل بعدها أو جزؤه:

إذا كانت (أن) مصدرية ناصبة فهي لازمة للعمل في الفعل المضارع لكن بعض القبائل تهملها، فيرد المضارع بعدها مرفوعاً، رغم استيفائها شروط نصبه. كقراءة مجاهد وابن محيصن، لقوله تعالى: ﴿لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَنْتَهِىَ الرَّصَاعَةُ﴾ (البقرة/٢٣٣) برفع يتم ونحو قول الشاعر^(٢):

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِ السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا.

وقد أثارت هذه القضية الجدل بين العلماء وسأحاول في إيجاز عرض هذه الآراء لنقف على حقيقة القضية:

يقول ابن جني^(٣): "فأما قول الآخر:

أَنْ تَهْبُطِينَ بِلَادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

فيجوز أن تكون (أن) هي الناصبة للاسم مخففة، غير أنه أولاها الفعل بلا فصل؛ كما قال الآخر:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ - وَيَحْكُمَا - مَنِ السَّلَامَ وَأَلَّا تُعْلِمَا أَحَدًا

سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال: هي مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أنكما تقرآن، إلا أنه خفف من غير تعويض. وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: شبه (أن) بـ (ما) فلم يعملها كما لم يعمل ما، وذكر الزمخشري أن رفع الفعل بعدها لغة عند بعض العرب، قال^(٤): "وبعض العرب يرفع الفعل بعد أن تشبيهها بما...".

(١) انظر: الأزهية/ الهروي/ ٥٩، شرح المفصل/ ابن يعيش ١٥/٧، رصف المباني/ ١١٢، الجنى الداني/ المرادي/ ٢١٧ مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٧/١-٢٩، الأشباه والنظائر ٢٤٤/٣، وجمع الهوامع ٨٨/٤ للسيوطي.

(٢) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٠/١، ٦٩٧/٢ وهو بيت مجهول القائل.

(٣) الخصائص/ ابن جني/ ٣٩٠-٣٩١.

(٤) شرح المفصل/ ابن يعيش ١٤٣/٨.

وبيّن ابن الأنباري أن (أن) قد أهملت في أن يتم وفي أن تقرأ ونحوهما حملاً على ما المصدرية وعدّ ذلك دليل ضعف على عمل (أن) الخفيفة^(١).
أمّا الرضي فقد حمل مجيء (أن) المصدرية مع عدم إعمالها على (أن) المخففة أو تشبيهاً بـ (ما) المصدرية^(٢).

واعتبر المالقي رفع الفعل بعد (أن) الناصبة ضرورة لمشابتها (ما)^(٣).
ونسب أبو حيان قراءة الرفع أن يتم لمجاهد، وذكر مذاهب النحاة في عدم الإعمال فهي عند البصريين مشبهة (بما)، وعلى أنها المخففة عند الكوفيين، كذا قال ابن مالك وقال ابن الأنباري. كما ذكر أن الكسائي والفراء متفقان على أن ذلك لا يقاس عليه ولا يحتل في الكلام.

وخلص أبو حيان بعد ذلك إلى القول بأن إثبات النون في (أن تقرأ) ضرورة شعرية ولا يحفظ (أن) غير ناصبة إلا في هذا الشعر. والقراءة المنسوبة لمجاهد، وما كان كذلك لا تبني عليه قاعدة^(٤).

ورجح ابن هشام مذهب البصريين في حملها على اختها (ما) المصدرية، ونسب قراءة (أن يتم) إلى ابن محيصن، قال^(٥): "وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن... والصواب قول البصريين إنها (أن) الناصبة أهملت حملاً على ما وقال في موضع آخر^(٦): "من ملّح كلامهم تعارض اللفظين ولذلك أمثلة منها إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) في الإهمال كقوله: "أن تقرأ...".

وأشار ابن عقيل إلى أن (أن) المصدرية في الآية ملغاة ولا عمل لها يقول شارحاً كلام ابن مالك: وإن ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا، رفع على

(١) انظر الإنصاف / ابن الأنباري / ٥٦٣/٢.

(٢) انظر شرح الكافية / الرضي / ٢٣٤/٢.

(٣) انظر رصف المباني / المالقي / ١١٢.

(٤) انظر ارتشاف الضرب / أبو حيان / ٣٩٠/١.

(٥) مغني اللبيب / ابن هشام / ٣٠/١، أوضح المسالك / ابن هشام / ١٤٢/٤.

(٦) مغني اللبيب / ابن هشام / ٦٩٧/٢.

النفي - نحو : أشرت إليه أن لا يفعل، فإن تفسيرية، وتحتل المصدرية وألغيت كما في قراءة : "لمن أراد أن يتم الرضاعة". بالرفع^(١).

وقد خرج جماعة من النحاة قراءة ابن محيص السابقة على أن أصلها "لمن أراد أن يتموا الرضاعة" وعلى هذا فهو منصوب بحذف النون والجميع بالنظر إلى معنى (من) وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين لفظاً، ثم استتبع ذلك في الكتابة^(٢).

ومثلما ورد الرفع بعد (أن) المصدرية، ورد الجزم كذلك في لغة بعض القبائل وقد نقل اللحياني ذلك عن بعض بني صُبَّاح من بني خبة، وأنشدوا عليه قول:
إِذَا مَاغَدُونَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ
وقوله:

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدُّهَا فَتَتْرَكُهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيََا

واعتماداً على هذه اللغة ذهب أبو عبيدة واللحياني، وبعض الكوفيين إلى أنها تكون جازمة، وذكر الرؤاسي أن فصحاء العرب ينصبون بـ (أن) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها^(٣).

وفي الجزم بـ (أن) المصدرية يقول أبو حيان^(٤): "والجزم بها - أي أن - لغة لبني صُبَّاح" ورد ابن هشام على ذلك بقوله^(٥): "وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة، لامجوز".

وبعد هذه الجولة بين مذاهب النحاة في رفع الفعل بعد (أن) المصدرية وجزمه، أميل إلى أن الأفضل في هاتين الحالتين الرفع والجزم ترك هذه اللغة دفْعاً للبس والخلط والاقتصار على الأعمال، ولا داعي للتأويل والتقدير في مثل هذه الشواهد. وأن ما ذهب إليه النحاة من تقديرات وتأويلات فيه نظر ففي إنعام نظر في البيت

(١) المساعد على تسهيل الفوائد/ ابن عقيل ١١٤/٣.

(٢) انظر خزائن الأدب/ البغدادي ٢٣٢/٥.

(٣) انظر الجني الداني/ المرادي ٢٢٦، مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٠/١.

(٤) ارتشاف الضرب/ أبو حيان ٣٩٠/١.

(٥) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٠/١.

الذي استدل به النحاة على رفع الفعل بعد (إن) نجد أن هذا البيت مجهول القائل.
ويمكن أن يعد ذلك عيباً في صحته. يضاف إلى هذا أن الشاعر في هذا البيت قد
أهمل (أن) في صدر البيت وأعملها في عجز البيت، حيث قال:
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّْي السَّلَامَ وَأَلَا تُعْلِمَا أَحَدًا
وفي هذا الإهمال والإعمال في بيت شعري واحد . خلل آخر يضاف إلى
الجهل بقائله ودعوة للتأكد من صحة روايته كما يبدو لي.
تبقى القراءة (يتمُّ) بالرفع وهي الشاهد الوحيد على إهمال أن المصدرية والتي
لا يمكن تعميم القاعدة على أساسها والقياس عليها.
لذا أرى أن من الأرجح أن تحفظ مثل هذه الشواهد في العربية ولا تتخذ أساساً
لتعميم القواعد عليها. وكذلك يقال بالنسبة لجزم الفعل بعد أن الناصبة للفعل فإنه من
الأفضل ترك لغة الجزم للسبب الذي ذكر.

أن المصدرية وصلها بالفعل الماضي والأمر

تدخل (أن) المصدرية على الأفعال باختلاف دلالتها الزمانية وتكون والفعل اسماً بمعنى المصدر. وإذا دخلت (أن) على الفعل الماضي، تركته على معناه من الماضي ولم تؤثر فيه لأنه مبني، وتكون معه أيضاً بتأويل المصدر.

يقول المبرد^(١): "فإن وقعت على الماضي، نحو سرتني أن قمت، وساءني أن خرجت كان جيداً. قال الله عز وجل: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ (الأحزاب/٥٠)، أي لأن كان هذا فيما مضى. فهذا كله لا يلحقه الحال لأن الحال لما أنت فيه".

ووصل (أن) المصدرية بالماضي متفق عليه بين النحاة، أما وصلها بالأمر فالقائل به سيبويه وأكره غيره قائلًا: "إن دخولها على فعل الأمر وتأويلها معه بمصدر يفوت معنى الأمر^(٢)".

يقول سيبويه^(٣): "وأما قوله: كتبت إليه أن افعل، وأمرته أن قم، فيكون على وجهين:

على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال وصلتها بحرف الأمر والنهي كما تفعل الذي بد تفعل إذا خاطبت حيث تقول أنت الذي تفعل، فوصلت أن تقم لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بد تقول وأشباهها إذا خاطبت".

ودلل على ذلك بقوله^(٤): "والدليل على أنها تكون أن التي تنصب، أنك تدخل الباء فتقول: أو عزت إليه بأن افعل، فلو كانت أي لم تدخلها الباء كما تدخل في الأسماء".

(١) المقتضب/ المبرد ٣٠/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٨/١.

(٣) الكتاب/ سيبويه ١٦٢/٣.

(٤) المصدر نفسه.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أي...".

وذهب ابن طاهر إلى أن (أن) الموصولة بالماضي والأمر غير الموصولة بالمضارع واستدل لذلك بدليلين^(١):

الأول: أن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، فهما يخلصان المضارع للاستقبال ولا يدخلان على غيره.

والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية ولا قائل به فثبت بهذين الدليلين عند ابن طاهر أن الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع.

ورده ابن هشام بقوله^(٢):

فدليله الأول: "أنه منتقض بنون التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق".

والثاني: "أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه".

وذهب أبو حيان إلى أنها لا توصل بالأمر، وأن كل شيء سمع من ذلك فإن فيه تفسيريه، واستدل على قوله بأمرين^(٣).

أحدهما: أنهما إذا قُدرَا بالمصدر فات معنى الأمر.

والثاني: أنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح أعجبنى أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع.

ورد ابن هشام مذهب أبي حيان بأن (أن) إذا وصلت بالماضي نحو: أعجبنى أن قمت أو بالمضارع نحو: أعجبنى أن تقوم، وأولت فيهما بالمصدر قلت: أعجبنى قيامك. فات معنى المضي والاستقبال، كما أنك إذا أولت بالمصدر في قولك: كتبت

(١) ينظر مغني اللبيب/١/٣٠.

(٢) مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٩/١.

(٣) تفسير البحر المحيط، أبو حيان ٢٦٢/١ و٥٥٣/١.

إليه بأن قم، فقلت: كتب إليه بالقيام فات معنى الأمر فكما لا يضر فوات ما دلت عليه في الأول، كذا لا يضر في الثاني.

وعن الثاني أجاب ابن هشام^(١): "أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لامعنى لتعليق الإعجاب والكرهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية كي، لأنها لاتقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيويه: "كتبت إليه بأن قم" وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَارَبَاتٍ أَحْمِرَةٍ سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

وهذا وهم فاحش لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لاتدخل إلا على الاسم أو مافي تأويله".

وأرى أن ماذهب إليه سيويه في وصل (أن) بالأمر هو الرأي الراجح وأن ماذهب إليه أبو حيان في عدم وصلها بفعل الأمر فيه نظر للأمرين التاليين:

أولاً: إذا احتكنا للواقع اللغوي كما هو مبين في الآيات القرآنية لوجدنا الحق يقف إلى جانب سيويه ويعضده، فالناظر في كتاب الله الكريم يجد أن (أن) المصدرية قد وصلت بفعل الأمر في آيات قاربت الأربعين.

والأمر الثاني أن أبا حيان قال^(٢): "وتوصل بالماضي المتصرف، وذكروا أنها توصل بالأمر". وقال في موضع آخر^(٣): "وقد تقدم لنا الكلام مرة في وصل أن بفعل الأمر، وأنه نص علي ذلك سيويه وغيره، وفي ذلك نظر، لأن جميع ما ذكر من ذلك محتمل، ولا أحفظ من كلامهم عجت من أن أضرب زيدا، ولا يعجبني أن أضرب زيدا فتوصل بالأمر، ولأن انسباك المصدر يحيل معنى الأمر ويغيره مستنداً إليه وينافي ذلك الأمر،".

(١) مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٩/١

(٢) تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ٢٦٣/١.

(٣) المصدر نفسه ٥٥٣/١.

وفي تتبع لما قاله أبو حيان في تفسيره يوقفنا على أنه قد تحول عن رأيه هذا وقال بمصدرية (أن) الداخلة على فعل الأمر وإقراره بكونها مصدرية لا غير في قوله تعالى : ﴿وَأَكْنَا كَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ﴾ (سبأ ١٠-١١).

قال^(١) : "و (أن) في أن اعمل مصدرية، وهي علي إسقاط حرف الجر أي : ألناه لعمل سابغات وأجاز الحوفي وغيره أن تكون مفسرة ولا يصح ، لأن من شرطها: أن يتقدمها معنى القول و (أن) ليس فيه معنى القول...".

وفي هذا التحول عن رأيه السابق إقرار بأنها توصل بفعل الأمر. لهذين الأمرين ولما قاله ابن هشام في رده على أبي حيان فإني أميل إلى ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه في وصل أن المصدرية بفعل الأمر.

الفصل بين (أن) وبين معموليها:

اتصال (أن) بالفعل بعدها اتصالاً مباشراً وعدم جواز الفصل بينهما من المسائل النحوية التي دار فيها خلاف بين النحاة، فقد ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز فصل (أن) الناصبة عن الفعل لا بظرف ولا بمجرور ولا قسم ولا غير ذلك. وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور^(٢).

قال سيبويه^(٣) : "وسألت الخليل عن قول الفرزدق :

أَتَغْضَبُ إِنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُرَّتَا جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ

فقال : لأنه قبيح أن تفصل بين أن والفعل، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل ، فلما قبح ذلك ولم يجر حمل علي (إن) لأنه قد تقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال".

وقال الطبري^(٤) : "وأنت تقول في الكلام : أتيت أن حرمتني ، تريد: إذ حرمتني ويكسر إذا أردت : أتيت إن تحرمني .. قال والعرب تنشد قول الفرزدق:

أَتَجْزَعُ أَنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُرَّتَا جِهَاراً وَلَمْ تَجْزَعْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ

(١) تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ٢٥٣/٧ وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ محمد عزيمة ١/٣٥٠-٣٥١.

(٢) انظر الكتاب/ سيبويه ١٦١/٣.

(٣) المصدر نفسه

(٤) تفسير الطبري ١١/١٦٧-١٦٨.

قال : وينشد:

أَتَجَزَعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمُدَّعُ وَحَبْلُ الصَّفا من عَزَّة الْمُتَقَطَّعُ

قال: وفي كل واحد من البيتين ما في صاحبه من الكسر والفتح.

والصواب من القول في ذلك عندنا: أن الكسر والفتح في الألف في هذا الموضع قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار صحيحتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، وذلك أن العرب إذا تقدم (أن) وهي بمعنى الجزاء فعل مستقبل كسروا ألفها أحياناً، فمحضوا لها الجزاء، فقالوا: أقوم إن قمت، وفتحوها أحياناً، وهم ينوون ذلك المعنى، فقالوا: أقوم أن قمت، بتأويل لأن قمت، فإذا كان الذي تقدمها من الفعل ماضياً لم يتكلموا إلا بفتح الألف من (أن) فقالوا: قمت أن قمت، وبذلك جاء التنزيل، وتتابع شعر الشعراء.

ولضعف (أن) المصدرية ولتأويلها والفعل بمعنى المصدر، يرى الرضي عدم الفصل بينها وبين الفعل. مستثنياً من ذلك الفصل بينها وبين الفعل بـ(لا) معللاً ماذهب إليه بكثرة دورانها في الكلام.

يقول الرضي^(١): " وذلك لأن (أن) المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة مع الفعل بتأويل المصدر معنى، فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بلى قد يفصل (لا) بين المصدرية والفعل لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها...".

واعتبر المالقي عدم الفصل بين (أن) وبين معمولها ضرورة، قال^(٢): " وعدم الفصل بينها وبين ما تدخل عليه ضرورة" ومثل لذلك بقول الشاعر:

أَنْ تَهْبُطِينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَحِ

(١) شرح الكافية/ الرضي ٢/ ٢٣٣.

(٢) رصف المباني/ المالقي ١١٣.

وذكر السيوطي أن من النحاة من يجوز الفصل بين أن ومعمولها بالظرف وشبهه نحو: أريد أن عندي تقعد، وأريد أن في الدار تقعد، قياساً على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل.

ونسب للكوفيين جواز الفصل بالشرط نحو: أردت أن إن تترني أزورك بالنصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً، وجزم أزرك جواباً^(١).

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من النحاة هو القول الراجح ولا بد من اتصال (أن) بمعمولها الذي تدخل عليه اتصالاً مباشراً ولا يجوز الفصل بينهما. وهذا حكم من أحكامها، إلا أن الفصل يكون مقتصراً إذا كان الفاصل (لا) النافية أو الزائدة فالأولى نحو قول الشاعر:

وإن افتقادي واحداً بعد واحدٍ دليلٌ على ألا يدوم خليل
والثانية نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَتَدْرُسُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الحديد/٢٩)، أي لأن يعلم أهل الكتاب... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسد.

ووقع لابعدها لا يغير عمل (أن) كما صرح سيبويه بذلك حيث قال^(٢): "ألا ترى أنك تقول: خفت أن لاتقول ذاك وتجري مجرى خفت أن تقول".
أمّا الفصل بينها وبين الفعل الذي يليها بالظرف أو الجار والمجرور أو الشرط فإن في ذلك تمحلاً في الكلام وصنعة لا داعي لهما.

عمل (أن) النصب في الفعل المضارع محذوفة من غلله بدل:

اختلف الكوفيون والبصريون في عمل (أن) النصب في المضارع محذوفة من غير بدل فأجاز الكوفيون هذا العمل محتجين بقراءة ابن مسعود: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ (البقرة/٨٣) فنصب (تعبدون) بـ (أن) مقدرة، واستدلوا أيضاً بقول طرفة بن العبد:

(١) انظر مع الهوامع/ السيوطي ٩١/٤، والأشباه والنظائر ٢٤٤/٣ للسيوطي .

(٢) الكتاب/ سيبويه ٧٣/٣.

ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي
وقول الشاعر:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ
فنصب (أحضر) بـ (أن) مقدرة دون بدل ونصب (أفعله) بتقدير (أن) في البيت
الثاني كذلك.

وذهب البصريون إلى أنها لاتعمل مع الحذف، بل يجب رفع الفعل بعدها كقوله
تعالى:

﴿ قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ نَامِرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ (الزمر/ ٦٤) وحجة البصريين في ذلك أن
(أن) حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة، ولذا لاتعمل مع
الحذف من غير بدل واستدلوا لذلك بـ (أن) المشددة التي تنصب الأسماء لاتعمل مع
الحذف. وإذا كانت (أن) المشددة لاتعمل مع الحذف (أن) المخففة أولى أن لا تعمل،
وذلك لوجهين^(١):

الأول: أن (أن) المشددة من عوامل الأسماء وأن الخفيفة من عوامل الأفعال.
وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال. وإذا كانت أن المشددة لاتعمل مع الحذف
وهي الأقوى، فإن لاتعمل (أن) الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف، كان ذلك من
طريق الأولى.

والثاني: أن (أن) إنما عملت النصب لأنها أشبهت أن وإذا كان الأصل المشبه
به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف، لأنه يؤدي إلى
أن يكون الفرع أقوى من الأصل، وذلك لا يجوز.

وردوا على حجج الكوفيين أن قراءة ﴿لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ (البقرة/ ٨٣) شاذة
(تعبدوا) فيها مجزوم بـ (لا) الناهية. وأمّا بيت طرفة السابق فالرواية الصحيحة ترفع
الفعل (أحضر) من رواه بالنصب، فقد توهم أنه أتى بـ (أن) فتتصب على طريق
الغلط وكذلك القول في قول الشاعر في البيت الثاني^(٢).

سبب إعمال أن المصدرية

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٩/٢-٥٧٠ مسألة (٧٧)، وانظر خزانة الأدب البغدادي ١١٩/١-١٢٠.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٩/٢-٥٧٠ مسألة (٧٧).

جعل النحاة (أن) المصدرية ناصبة للمضارع لاختصاصها به ومشابهتها (أن) الثقيلة المشددة العاملة في الأسماء. فقد عزا سيبويه^(١) وقوع (أن) الناصبة على الأفعال المضارعة ونصبها، لأن (أن) من الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال قياساً على الأدوات الناصبة للأسماء^(٢)، وذكر السيرافي علة نصبها للأفعال، حيث قال^(٣): "فأما علة نصبها، فمن قبل أن أن وما بعدها من الفعل بمنزلة المصدر، كما أن (أن) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد، فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل".

وتابعهما ابن الأنباري فيما ذهباً إليه وأضاف أن (إن، إذن، كي) قد حملت على أن لأنها تشبهها ووجه الشبه أن (أن) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال وهذه الحروف تخلص المضارع للاستقبال ولاشترأكما في المعنى فقد حملت عليها. وذكر العكبري سبب نصبها و هو مشابهتها (أن) المشددة الثقيلة من أربعة أوجه ذكرها وهي^(٤):

- ١- تقاربهما في اللفظ عند تخفيف (أن) المنقلة.
- ٢- أنهما وما عملتا فيه بمنزلة المصدر.
- ٣- أن لها وما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقلية.
- ٤- دخولهما على الجملة.

وردد السيوطي مذهب إليه النحاة في سبب إعمالها وذكر قولاً لأبي حيان جاء فيه^(٥): "قال علي بن عيسى: إنما عملت أن في المضارع ولم تعمل (ما) لأن أن نقلته نقلين إلى معنى المصدر والاستقبال و(ما) لم تنقله إلا نقلاً واحداً إلى معنى المصدر فقط. وكل ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه.

(١) انظر الكتاب/ سيبويه ٥/٣.

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه/ السيرافي ٧٨/١.

(٣) أسرار العربية/ الأنباري/ ٢٨٨.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب/ العكبري ٣٠/٢.

(٥) الأشباه والنظائر/ السيوطي ٤/٣٩-٤٠.

مجمل القول في هذه المسألة أن (أن) المصدرية أصل في أدوات النصب وبقيّة الأدوات الناصبة للأفعال المضارعة محمولة عليها. أما سبب إعمالها فيمكن حصره في ثلاثة أمور هي:

١- اختصاصها بالدخول على الأفعال المضارعة ونصبها لها:

٢- أن (أن) وأخواتها من الأدوات التي تخلص الفعل للاستقبال.

٣- مشابهتها أن الثقيلة في أمور أربعة ذكرها العكبري كما تقدم.

وقوع أن الناصبة للمضارع بعد العلم:

تقع أن المصدرية الناصبة للمضارع في موضعين^(١):

أحدهما: في الابتداء، فتكون في موضع رفع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة/١٨٤).

والثاني: وقوعها بعد الأفعال المتوقعة لا الثابتة فهي لا تقع بعد فعل بمعنى العلم واليقين الجازم.

يقول سيبويه^(٢): "وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذاك، كأنه قال: أنه لا يقول وأنت لا تفعل... وليس أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب...".

ويقول^(٣): "قأما ظننت وحسبت وخلصت ورأيت فإنّ (أن) تكون فيها على وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أن الثقيلة...".

وضعف سيبويه القول: علمت أن تفعل ذاك وعلل ذلك بعدم وجود الفاصل بين أن والفعل وقد أجاز وقوع (أن) بعد العلم إذا كان العلم بمعنى الإشارة، قال^(٤): "وتقول ما علمت إلا أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد

(١) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٢٧/١-٢٨

(٢) الكتاب/ سيبويه ١٦٥/٣-١٦٦

(٣) المصدر نفسه ص ١٦٧

(٤) المصدر نفسه/ ١٦٨

علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقدم..".

وذهب المبرد إلى أن العبرة باللفظ، فكلما كان اللفظ موضوعاً لليقين كانت (أن) بعده مخففة من الثقيلة وكلما كان اللفظ موضوعاً للتردد كانت (أن) مصدرية ناصبة ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن، ولا إجراء الظن مجرى العلم، كما كان الأمران جائزين عند سيبويه.

كما قرّر أن (أن) الناصبة لاتقع بعد كل الأفعال، إنما تلحق إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون توقعا لايقيناً لأن اليقين ثابت وماوقع بعد العلم فإن (أن) لا تكون بعده إلا ثقيلة، وعقب على ما ذكره سيبويه بقوله^(١): "وأجاز سيبويه أن تقول: ما أعلم إلا أن تقوم، إذا لم يرد علماً واقعاً، وكان هذا القول جارياً على باب الإشارة، أي: أرى من الرأي، وهذا في البعد كالذي ذكرنا قبله..".

وذكر ابن الشجري أن استبعاد المبرد لما أجاز به سيبويه في قوله: ما أعلم إلا أن تقوم، استبعاد في غير حقه؛ لأنهم كثيراً ما يستعملون معنى بلفظ معنى آخر؛ فقد يستعملون (علم الله بمعنى: أقسم بالله، وكذلك استعمالهم العلم بمعنى المشورة فيما ذهب إليه سيبويه^(٢)).

ورجح أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه، ودلل على صحة ما ذكره سيبويه من أن علمت قد يعمل في (أن) إذا أريد بها غير العلم القطعي، واستدل لذلك بقول جرير:

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ

فقد أتى (بأن) الناصبة للفعل بعد (علمت)^(٣).

وذكر ابن عقيل ما ذهب إليه الفراء و ابن الأنباري إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه بل يجوز أن تقع (أن) المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقي معناه في مثل قولنا: علمت أن يخرج مع عدم تأويل علمت ومنه قراءة من

(١) المقتضب/ المبرد ٨/٣.

(٢) انظر أمالي الشجري ٢٥٣/١.

(٣) انظر تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٢١٣/٢.

قرأ قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ الْآيَاتِ﴾ (طه/٨٩) بالنصب، وردَّ عليهما بأن الناصبة للمضارع تدل على ما ليس بثابت، ولا يقع معمولها لما يقتضي الثبوت^(١).

وتابع البغدادي ابن عقيل فيما نسب إلى الفراء وابن الأنباري وإجازتهما وقوع (أن) بعد فعل علم غير مؤول بالظن كما في قول الشاعر:

فلما رأى أن ثمر الله ماله وأثل موجوداً وسدَّ مفارقة

فإن رأى في البيت فيه علمية ويجوز أن تكون فيه مخففة. دون فاصل بينهما وبين ثمر على الشذوذ^(٢).

مجمل القول في هذه المسألة: أن (أن) الناصبة لاتقع في كلام يدل على اليقين والتحقق ولا في كلام يدل على الرجحان. وقد امتنع وقوعها بعد أفعال اليقين لأن هذه الأفعال إنما تتعلق بالمحقق، فلا يناسبها ما يدل على غير محقق، فلذا وجب أن تكون أن الواقعة بعدها مخففة من الشديدة للتوكيد.

وإن تقدم عليها ما يدل على اليقين والتحقق والعلم صارت مخففة وتؤدي وظيفة تختلف اختلافاً بيناً عن (أن) المصدرية، فتدخل على المركب الإسمي لأنها من أخوات (إن).

فالمعول عليه في اعتبار (أن) المصدرية أو المخففة من الثقيلة وقوعها، بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم، فإذا جيء بلفظ علم وأريد منه معناه وهو اليقين كانت أن مخففة من الثقيلة وإن أريد معنى الشك كانت (أن) مصدرية وعلى العكس من ذلك إذا جيء بلفظ ظن وأريد منه معناه كانت أن مصدرية، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت (أن) مخففة، وهذا هو مذهب سيبويه وهو الرأي الراجح كما يبدو لي.

نون (أن) من حيث إظهارها نطقاً وكتابةً أو إدغامها:

يجب إظهارها نطقاً وكتابةً إذا كانت مع غير (لا) ويجب إدغامها ومنع ظهورها نطقاً وكتابةً إن كانت (أن) المصدرية ناصبة للمضارع المسبوق (بلا)

(١) انظر المساعد على تسهيل الفوائد/ ابن عقيل ٦٣/٣-٦٥.

(٢) خزنة الأدب/ البغدادي/ ٤١٤/٨.

النافية، أو: الزائدة ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف/١٢) وقوله تعالى: ﴿آيَتِكَ آلَا تَكْلِمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ (مريم/١٠).

ويجب إبرازها كتابة لانطقاً إن كانت غير ناصبة للمضارع المسبوق بـ(لا) سواء أكان بعدها اسم أم فعل نقول: اعتقدت أن لاتخلف الموعد وأشهد أن لا إله إلا الله. فتظهر فيهما كتابة وتدغم في (لا) عند النطق^(١).

حذف الجار مع أن المصدرية

يكثر ويترد حذف الجار مع (أن) المصدرية نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا﴾ (الشعراء/٥١) أي في أن... .

قال سيبويه^(٢): "وأعلم أن اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تحذف من (أن) كما حُذِفَتْ من أن، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذلك حَذَرَ الشرِّ، أي لحذر الشرِّ. ويكون مجروراً على التفسير الآخر، ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه".

وأشار ابن هشام إلى اطراد حذف الجار مع (أن) و (أن) ومثل لذلك بعدد من الشواهد القرآنية منها قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ (الحجرات/١٧) أي بأن^(٣).

وفي نقل للسيوطي عن ابن إياز وابن القواس قولاً جاء فيه^(٤): "وقال ابن إياز: يجوز حذف حرف الجر مع (أن) وأن كثيراً، ولا يجوز مع المصدر، لانقول رغبت لقاءك، يريد: في لقاءك؛ إذ المسوّغ للحذف معهم طول الكلام بصلتها، ولا طول هنا. وقال ابن القواس: يجوز في باب التحذير مع أن من حذف حرف الجر، وحذف حرف العطف ما لا يجوز في غيرهما مصدراً كان أو غيره".

(١) انظر النحو الوافي/ عباس حسن ٢٩٨/٤.

(٢) الكتاب/ سيبويه ١٥٤/٣-١٥٥.

(٣) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٦٤٠/٢.

(٤) الأشباه والنظائر/ السيوطي ٦٥/٤.

تقديم معمول معمول (أن) المصدرية عليها:

ذهب أكثر النحاة إلى أنه لايجوز تقديم معمول معمول أن المصدرية عليها وذلك لأنها حرف مصدري ومعمولها صلة لها. ولايصح أن يتقدم عليه شيء من صلتها.

يقول المالقي^(١): " ولايتقدم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية، وكل حرف مصدرية فلايصح أن يتقدم عليه شيء من صلتها لأنه معه كالدال من زيد... "

وأورد أبو حيان ماقاله النحاة قبله وأجمل ذلك بقوله^(٢): " وذهب المبرد إلى أنه لايجوز أن يتقدم معمول معمولها عليها نحو: يعجبني زيداً أن تضرب: قال ابن مالك خلافاً للفرّاء فأطلق. وقال ابن كيسان أجاز الكوفيون الكسائي والفرّاء وهشام وغيرهم من الكوفيين تقديم بعض هذا في أماكن، فأجازوا: طعامك أريد أن أكل، وطعامك عسى أن أكل وكان أن عندهم مجتلبة بأريد".

وذكر السيوطي عدم جواز تقديم معمول معمول (أن) الناصبة عليها، ونسب للفرّاء تجويز ذلك ومثل لذلك بـ " كان جزائي بالعصا أن أجلداً" كما ذكر لابن كيسان نقله عن الكوفيين الجواز في نحو: طعامك أريد أن أكل. وطعامك عسى أن أكل"^(٣) ثم صرح في الأشباه والنظائر أنه لايتقدم معمول (أن) عليها وذلك باتفاق إلا الفرّاء^(٤). وبين علة ذلك بقوله^(٥): " إنّ (أن) حرف مصدري موصولة، ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لايتقدم صلتها عليها، كذلك لايتقدم معمول صلتها".

(١) رصف المباني/ المالقي / ١١٢.

(٢) ارتشاف الضرب/ أبو حيان ٣٨٩/١.

(٣) انظر مع الهوامع/ السيوطي ٩٠/٤.

(٤) انظر الأشباه والنظائر/ السيوطي ١٦٧/٤.

(٥) الأشباه والنظائر/ السيوطي ١٦٧/٤.

مذاهب النحاة في المصدر المؤول من أن والفعل:

تدخل (أن) على الفعل المتصرف ماضياً كان أو مضارعاً، وتسبك مع مدخولها سبكاً خاصاً، فيترتب على هذا السبك إيجاد مصدر مؤول يغني عن أن وما دخلت عليه، ويعرب حسب حاجة الجملة وما يقتضيه السياق.

قال سيبويه^(١): "وتقول أن تأتيني خير" لك، كأنك قلت: الإتيان خير" لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة/ ١٨٤) يعني الصوم خير" لكم. قال الشاعر، عبد الرحمن بن حسان:

إني رأيت من المكارم حَسْبكم أن تلبسوا حرَّ الثياب وتشبعوا.
كأنه قال: رأيت حسبكم لبس الثياب".

وتابعه المبرد في ذلك وذكر أنها إذا دخلت على الفعل المضارع نصبته وخلصته للاستقبال وكانت معه بتأويل المصدر، قال^(٢): "اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها وهي صلاتها، ولانفع مع الفعل حالاً لأنها لما لا يقع في الحال، ولكن لما يستقبل".
وتابعهما في ذلك جماعة من النحاة منهم ابن السراج، والهروي، وابن الأنباري وابن قيم والزركشي والسيوطي وغيرهم^(٣).

موقع المصدر المؤول من الإعراب:

يكون المصدر المتكون من (أن) ومن الفعل في موضع رفع ونصب وخفض. فإن وقعت (أن) في أول الكلام كان المصدر المؤول مبتدأ، وإن وردت أثناء الكلام أخذت حكمها الإعرابي في التراكيب. وقد وردت (أن) و الفعل بعدها في مواضع إعرابية متعددة من كتاب الله العزيز نذكر منها:

(١) الكتاب/ سيبويه ١٥٣/٣.

(٢) المقتضب/ المبرد ٣٠/٢.

(٣) انظر الأصول في النحو/ ابن السراج ٢/٢٠٧، الأزهية/ الهروي ٥٩/، أسرار العربية / الأنباري/ ٢٨٨ بدائع الفوائد/ ابن قيم ٨٤/١، البرهان في علوم القرآن، الزركشي ٤/٢٤٧-٢٤٨، مع الهوامع/ السيوطي ٨٨/٤.

١- ورد المصدر في محل رفع مبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة/١٨٤).

٢- وقع المصدر المؤول خبراً للمبتدأ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ (المائدة/٣٣).

٣- وقع المصدر المؤول اسماً لـ (كان) نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ (البقرة/١١٤).

٤- جاء المصدر المؤول اسماً لـ (ليس) نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (البقرة/١٧٧).

٥- جاء المصدر المؤول خبراً لـ (ليس) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ (البقرة/١٨٩).

٦- جاء المصدر المؤول خبراً لـ (عسى) نحو قوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِ بِأَسِ الذِّنِّ كَفَرُوا﴾ (النساء/٨٤).

٧- ورد المصدر المؤول اسماً لـ (إن) نحو قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ (مريم/٩٧).

٨- جاء المصدر المؤول خبراً لـ (إن) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ (البقرة/٢٤٨).

٩- جاء المصدر المؤول فاعلاً نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدِّكُمْ رَبُّكُمْ ثَلَاثَةَ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ (آل عمران/١٢٤).

١٠- وقع المصدر المؤول من أن والفعل مفعولاً به ﴿وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ (البقرة/٢٨٢).

١١- جاء المصدر المؤول من أن والفعل ساداً مسد المفعولين في الأفعال التي

تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بعد (ظن). قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ

عَلَيْهَا أَنْ يَسَرَ جَمْعًا إِنْ ظَنَّ أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ (البقرة/٢٣٠).

وهذا وقد يأتي أن والمصدر المؤول في وظائف نحوية أخرى يتطلبها السياق والمقام وما يفتقر إليه الترتيب.

الفرق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح

ومع أن المصدر المؤول يقع في مواقع اعرابية متعددة إلا أنه يفترق عن المصدر الصريح بأشياء نذكر منه^(١):

١- لزوم حرف التعليل المصدر إذا لم يشارك المصدر المعلن في الفاعل والزمان معاً نحو: جئتكَ لرغبتكَ فيّ، أو جئتكَ الساعة لوعدي لِيَاكَ أُمس. ولا وجود لذلك في (أن وصلتها) فيجوز أن يقال: جئتكَ أن رغبت فيّ.

٢- أن وصلتها لا يؤكد بهما الفعل، لا تقول: ضربت أن تضرب ولا ضربت أن ضربت، لكننا نقول ضربت زيدا ضرباً.

٣- (أن وصلتها) لا يؤتى معها بالوصف، خلاف المصدر الصريح، لا تقول يعجبني أن قمت السريع، تريد قيامك السريع، ولا تقول أيضاً: "عجبت من أن تخرج السريع: أي من خروجك السريع. وتقول: ضربت ضرباً شديداً سريعاً،..... إلخ

٤- نيابة المصدر الصريح عن الظرف نحو قولك: جئتكَ قدوم الحاج، وانتظرتك حلب الناقة ولا نيابة في أن وصلتها.

٥- جواز حذف حرف الجر مع أن وصلتها ولا يجوز ذلك مع المصدر. لا تقول رغبت لقاءك، وانت تريد: في لقاءك. إذ المسوغ معهما طول الكلام بصلتها، ولا طول هنا-أي في المصدر.

٦- الفرق بين كَرِهْتُ خروجك، وكَرِهْتُ أن تخرج: أن الأول مصدر مؤقت، لأنه يبين فيه الوقت. ذكر السيوطي في نقل له عن أبي حيان قوله^(٢): "الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين:

أحدهما: ذكره علي بن عيسى: أن ذكر المصدر بمنزلة المَجْمَل، لأنه يحتمل الفعل الذي نُسبَ إلى فاعله، والفعل الذي فَعَلَ، والفعل الذي فَعَلَهُ. وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذلك: أعجبني ضرب زيد، وأن ضرب زيد، وأن تضرب، وأن يضرب زيد.

(١) النظر الأشباه والنظائر/ السيوطي ٦٦/٤.

(٢) الأشباه والنظائر/ السيوطي، ٦٧/٤، ٦٨.

والآخر: إن ذكرَ المصدر لا يدل على زمان بعينه، وذكر أن مع الفعل يدل على أن الفعل وقع من فاعله، فيما مضى، أو يقع فيما يأتي.
 وفرق ثالث: وهو أن (أن) وصلتْها له شبه بالمضمر في أنه لا يوصف ولذلك اختار الجرمي في (البر) من قوله تعالى "ليس البر أن تولوا" النصب، لأنه إذا اجتمع مُضْمَرٌ ومظهر فالوجه أن يكون المضمر الاسم لأنه أذهب في الاختصاص.
 وختاماً فقد ذكر ابن قيم الجوزية أن في دخول (أن) على الفعل دون اكتفاء بالمصدر ثلاث فوائد: (١).

أحدها: أن المصدر قد يكون فيما مضى. وفيما هو آت وليس في صيغته ما يدل عليه فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع أن يجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن (أن) تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصن من الإشكال، وتخليص له من شوائب الإجمال.

(أن) المصدرية في القرآن الكريم

وردت (أن) المصدرية في القرآن كما سبق وأن ذكرت في خمسمائة وسبعة عشر موضعاً. وأكثر مواضعها وردت مقترنة بالفعل المضارع، فقد وردت وبعدها فعل مضارع في ثلاثمائة وأربعة وأربعين موضعاً من مثل قوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ (البقرة/٢٧).

بينما اقترنت على نحو أقل بكثير بالفعل الماضي، حيث وردت في ثلاثة وأربعين موضعاً مثل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَّتْهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾ (الحشر/٣).

(١) بدائع الفوائد/ ابن قيم ٨٤/١.

أما المواضع التي اقترنت فيها بفعل الأمر فتحمل فيها مع المصدرية معنى التفسيرية وجاءت في ثلاثة وعشرين موضعاً، مثل قوله تعالى: ﴿وَفَصَّالَةٌ فِي عَمِينَ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ (لقمان/١٤).

وقد وردت (أن) الناصبة كذلك في صور أخرى منها أنها جاءت مسبوقة بحرف جرّ وبعدها فعل مضارع في ثمانية عشر موضعاً، مثل قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ (الإسراء/٩٩).

وجاءت (أن) مسبوقة بظرف وبعدها فعل مضارع في سبعة وعشرين موضعاً نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيَكُمُ طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا بَأْتِكُمْ بَأُولِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمُ﴾ (يوسف/٣٧).

وردت أن مقترنة مع (لا) في ثلاثة وأربعين موضعاً نحو قوله تعالى: ﴿أَمَرَ آلَ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (يوسف/٤٠).

وجاءت وبعدها فعل مضارع ناقص في اثنين وثلاثين موضعاً، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ (الحجرات/١١).

(إضمار أن):

اختصت (أن) من بين أخواتها أنها تنصب الفعل ظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ (النساء/٢٨) ومقدرة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ (البقرة/٢١٤) وقد علل النحاة إعمالها مقدرة لأسباب منها^(١)

أولاً: أن (أن) هي الأصل في العمل لمشابهتها (أن) المشددة.
ثانياً: أن (أن) لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها، فهي تدخل على الفعل الماضي والمستقبل خلاف أخواتها فإنها لا يليها إلا المستقبل، فإذا وجد فيها ميزة على سائر أخواتها في حالة الإظهار كانت أولى بالإضمار.

(١) انظر أسرار العربية/ الأنباري/ ٢٩١، شرح المفصل/ ابن يعيش ٢٠/٧.

ثالثاً: ليس لـ (أن) معنى في نفسها، ولتقصان معناها خلاف لن، وإذن، وكى. كان تقديرها أولى من سائر أخواتها.

هذا وينصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد خمسة أحرف وهي: "حتى، وأو، والواو، واللام والفاء في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء والتخضيض" و (أن) في ذلك لها أحوال منها: أن يجوز فيها الاضمار والإظهار وذلك في:

١- أن تقع بعد أو نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسَلْ رَسُولاً﴾ (الشورى/٥١) وفي قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك بإضمار (أن) والتقدير أو أن يرسل رسولاً.

٢- أن تقع بعد الفاء أو بعد ثم. بعد الفاء نحو قول الشاعر:

-لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أُوتِرُ أُرَاباً عَلَى تَرَبِّ

وبعد ثم نحو قول أنس بن مدركة الختيمي (١):

-إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيكاً ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

٣- أن تقع بعد الواو وذلك نحو قول ميسون بنت بحدل زوج معاوية:

-وَلُبْسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ومنها مواضع تضرع فيها ولا تظهر وهي:

١- بعد حتى التي بمعنى إلى أو لام التعليل أو بمعنى إلا، فالأول نحو قوله تعالى:

﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه/٩١).

والثاني نحو قولنا: أطع الله حتى تفوز برضاه والثالث نحو قول الشاعر:

لَيْسَ الْعِطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

ويشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمرة، أن يكون مستقبلاً، إما بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها.

(١) المقدمة الجزولية في النحو/ ٣٦ تحقيق د. شعبان محمد مراجعة د. حامد أحمد نبيل، د. فتحي جمعة.

٢- بعد لام الجحود نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (آل عمران/١٧٩).

٣- بعد فاء السببية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضِي﴾ (طه/٨).
وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (الأعراف/٥٣).

٤- بعد واو المعية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ (آل عمران/١٤٢).

وقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنُزِدُوكُنَّا نَزْدُ وَلَا تَكْذِبُ بَيِّنَاتٍ رَبَّنَا وَمَا كُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام/٢٧).

٥- بعد كي الجارة نحو قولك جئت كي تكرمني.
مذاهب النحاة في إعمال (أن) المضمرة.

١- إضمار (أن) بعد حتى

ينتصب الفعل بعد حتى وفي ناصب هذا الفعل خلاف بين النحاة، فقد ذهب جُلُّ النحاة وخاصة البصريين إلى أن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى. أما حتى فجارة للمصدر المؤول من أن المضمرة وجوباً وما دخلت عليه. وعلل البصريون ما ذهبوا إليه أن حتى من الأدوات العاملة في الأسماء الخفض، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال وكذلك العكس.^(١)

ويرى الكوفيون أن الفعل المضارع منصوب بحتى بدون تقدير (أن) فهي ناصبة بنفسها مباشرة. وأجازوا إظهار (أن) بعدها تأكيداً. وحجتهم في ذلك أنها تنصب الفعل إذا كانت بمعنى (كي)، أو بمعنى إلى (أن) فجعلوها تقوم مقام (كي) و (أن) في النصب كما أن واو القسم تقوم مقام الباء وتعمل عملها، وتنوب واو ربّ فتجر بدلها أيضاً. ينظر في هذا ما ذهب إليه سيبويه والفراء والأخفش والمبرد... وغيرهم من النحاة^(٢).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف/ الأتباري مسألة (٨٣)، ٥٩٨/٢.

(٢) انظر الكتاب/ سيبويه، ١٦/٣، معاني القرآن/ الفراء ١٣٤/١، معاني القرآن/ الأخفش ١٢٠/١، المقتضب/ المبرد ٣٨/٢، وانظر كذلك معاني القرآن للزجاج ٢٠١/١، معاني الحروف للرماني ١١٩، الخصائص/ ابن جني ٢٠٥/١، المفصل/ الزمخشري ٢٩٥.

وإذا احتكنا للواقع اللغوي وجدنا الرأي البصري أكثر واقعية مما ذهب إليه الكوفيون لالتزامه بمسألة اختصاص الأدوات العاملة. فحتى من الأدوات التي تعمل الخفض في الأسماء وما كان مختصاً بالأسماء لا تأثير له في الأفعال. ومن ثم فإن ولاية الفعل (حتى) لا يمنح (حتى) حق نصب الفعل بعدها وهو ما ذهب إليه الكوفيون. لذا لا بد من البحث عن عامل النصب لهذا الفعل ويبدو لي أن البصريين قد أصابوا في تخريجهم عامل النصب هذا وهو تقدير أن مضمرة بعد حتى. وأن المصدر المنسبك من (أن) المضمرة وجوباً بعدها وفعلها في محل جر بـ (حتى) وبذا يستقيم المعنى والله أعلم.

٢- إضمار (أن) بعد فاء السببية.

فاء السببية حرف يفيد أن ما قبله سبب لما بعده، وأن ما بعده مسبب عما قبله. نحو قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضِي﴾ (طه/٨)، وقد يأتي الفعل المضارع بعدها منصوب. وفي تخريج النحاة لهذا النصب خلاف حيث ذهب سيبويه وتابعه جمهور البصريين إلى أن الناصب لهذا الفعل (أن) المضمرة وجوباً بعد فاء السببية.

يقول سيبويه^(١): "اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)، ومالم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه...". وبين كذلك أنه لا يجوز إظهار (أن) بعد الفاء معللاً ذلك بأنه لو كانت الفاء والواو أو ينصبن بأنفسهن الفعل لأدخل عليهن حروف العطف الفاء والواو أو لذا وجب إضمار أن بعدها. ومثاله لذلك:

قوله تعالى: ﴿لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا﴾ (فاطر/٣٦)، وإلى هذا ذهب طائفة من النحاة أذكر منهم المبرد والأنباري، وابن يعيش والعكبري والمالقي وأبو حيان... وغيرهم^(٢).

(١) الكتاب/ سيبويه ٢٨/٣.

(٢) انظر المقتضب/ المبرد ج ٢/ ١٤، الإنصاف مسألة (٧٦)، ٥٥٧/٢، شرح المفصل/ ابن يعيش ٢١/٧، اللباب/ العكبري/ ٣٧/٢. رصف المباني/ ٣٧٩، ارتشاف الضرب/ أبو حيان ٤٠٧/١.

وخالف أبو عمر الجرمي نحاة البصرة ورأى أن فاء السببية ناصبة للفعل بنفسها لاعتقاده أنها خرجت عن باب العطف^(١) وهو بهذا يذهب مذهب الكوفيين الذين يرون أن الفعل المنصوب بعد (فاء) السببية منصوب بها من غير إضمار (أن) وحجتهم في ذلك: "أن الجواب مخالف لما قبله، فلم يكن أمراً أو نهياً أو استفهاماً، فعدوه مخالفاً لما قبله، فأوجبوا له النصب على الخلاف^(٢)."

وبهذا الرأي أخذ ابن مضاء القرطبي وأكر على البصريين ما ذهبوا إليه بقوله^(٣): "ومما قالوا فيه مما لم يفهم وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل أبواب نصب الفعل وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو ليستدل بها على غيرها ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب".

ويبدو أن ما ذهب إليه سيبويه والنحاة الذين تابعوه في أن العمل بعد فاء السببية (بأن) مضمرة بعدها لابها-كما ذهب إليه الجرمي وبعض الكوفيين- هو الرأي الراجح. أما النصب على الخلاف فقد رفضه أغلب النحاة. وعدّوا ذلك عيباً على من قال به من الكوفيين كالفرّاء.

إضمار أن بعد واو المعية:

وهي حرف يرد الفعل بعدها منصوباً، وتدل على حصول المعنى السابق واللاحق في وقت واحد؛ ولذا أطلق عليها واو المعية لاصطحاب المعنيين السابق واللاحق عند حصول مدلولهما.

والفعل بعدها عند جمهور البصريين ينتصب في غير الواجب بإضمار (أن) وأنها تنصب في كل موضع تنصب فيه بعد الفاء. وحجة البصريين في ذلك أن الواو كالفاء حرف عطف لا يمكن أن يعمل بنفسه، أو بالصرف كما ادعى الكوفيون

(١) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ٢٠/٧.

(٢) انظر الإنصاف/ الأنباري مسألة ٧٦/ ج ٥٥٧.

(٣) الرد على النحاة/ ابن مضاء القرطبي/ ١٢٣، تحقيق شوقي ضيف- دار المعارف مصر ط ٢.

وبالخلاف كما زعم بعض الكوفيين أيضاً. تفصيل هذا نجده فيما ذكره المبرد والأنباري ومكي والعكبري وابن يعيش والرضي وابن هشام وغيرهم^(١).

وهي عند الفراء واو الصرف، والفعل بعدها منصوب على الصرف الذي عرفه بقوله^(٢): "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أدلة جدد أو استفهام ثم ترى ذلك الجدد أو الاستفهام ممتنعاً أن تُكرّر في العطف، ذلك الصرف".

وهذا ماذهب إليه جمهور الكوفيين، محتجين في أن الثاني مخالف الأول ولا يحسن تكرير العامل فيه^(٣). وتابعهم النحاس في تسمية الواو هذه واو الصرف^(٤). وذكر ابن خالويه نصب الفعل، وجزمه بعد الواو في قوله تعالى: ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّاحِينَ﴾ (المنافقين/ ١٠) فيقرأ الفعل بآثبات الواو ونصب الفعل، وب حذفها وأكد أن الإجماع على جزم الفعل، أما النصب فقد انفرد به أبو عمرو وحده^(٥).

والصحيح أن هذه الواو واو العطف، وهو مذهب البصريين وهي كالفاء حرف عطف لا يمكن أن يعمل النصب بنفسه، أو بالصرف أو بالخلاف وأن الناصب لهذا الفعل أن مضمرة بعد الواو. إضمار أن بعد أو

وتضمير بعدها (أن) إذا صلح في موضعها إلى أو (إلا) الاستثنائية، نحو قول الشاعر^(٦):

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فما انقادت الآمالُ إلا لصابرٍ

(١) انظر المقتضب/ المبرد ٢٥٠/٢، الإنصاف / الأنباري ٥٥٥/٢ مسألة ٧٥، المشكل في اعراب القرآن ١٦٠/١، اللباب/ العكبري ٤٠/٢، شرح المفصل/ ابن يعيش ٢٤/٧ شرح الكافية الرضي ٢٤٩/٢، المغني / ابن هشام ٣٥٩/٢.

(٢) معاني القرآن/ الفراء ٢٣٥/١.

(٣) انظر الإنصاف/ الأنباري ٥٥٥-٥٥٧.

(٤) انظر التفاحة في النحو/ أبو جعفر النحاس/ ٣٣، تحقيق د. ماهر عبد الغني كريم ط ١ ١٩٩١.

(٥) انظر الحجة/ ابن خالويه/ ٣٤٦.

(٦) انظر أوضح المسالك ١٥٧/٤ مغني اللبيب / ١٦٧ لابن هشام، شرح شواهد المغني السيوطي ٢٠٦/١.

أي إلى أن أدرك المنى، والثاني كقول الآخر^(١):

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُتُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا
أي: إلا أن تستقيم

والبصريون يرون أن الناصب بإضمار (أن)، ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل، لأنها حرف عطف^(٢)، وأسند إلى الجرمي والكسائي أنهما يريان أنهما ناصبة للفعل بنفسها^(٣) وذهب جماعة من الكوفيين إلى أن النصب بالمخالفة أي مخالفة الثاني للأول، وقيل: إن النصب بمعنى ما وقع موقعه، لأنه وقع موقع إلى أن أو إلا فانتصب كنصبه^(٤).

وذكر الزجاج^(٥) كما ذكر ابن الأنباري مثله أيضاً أن النصب في يتوب من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (آل عمران/١٢٨). على ضربين: أولاهما: يكون عطفاً على قوله: ﴿لَيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتُمُهُمْ﴾ (آل عمران/١٢٧) ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ (آل عمران/١٢٨).

ثانيهما: فعلى النصب بأو إذا كانت بمعنى (إلا أن) فيكون المعنى للآية هو "ليس لك من الأمر شيء أي ليس يؤمنون إلا أن يتوب الله عليهم، أو حتى يتوب الله عليهم". وأرجح أن يكون النصب بأن مضمرة بعد أو لا بها ولو كانت ناصبة بنفسها في كل موضع، لكان مذهب إليه الكوفيون صواباً ولكن عدم اطراد ذلك يدل على فساد مذهبهم.

(١) انظر شرح شواهد المغني/ السيوطي ٢٠٥/١.

(٢) انظر: الكتاب/ سيبويه ٤٦/٣، معاني الحروف/ الرماني/ ٧٩، أسرار العربية/ الأنباري/ ٢٩١، اللباب/ العكبري ٤٣/٢.

(٣) انظر رصف المباني/ المالقي/ ١٣٣، الجني الداني / المرادي ٢٣١.

(٤) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ٢١/٧، الجني الداني/ المرادي ٢٣٢.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج ٤٦٨/١، والبيان/ ابن الأنباري ٢٢١/١.

إضمار أن بعد لام : الجحود، التعليل، العاقبة أو الصيرورة.

١- لام الجحود: وهي الواقعة بعد كان الناقصة الماضية لفظاً أو معنى نحو: ما كان زيد ليذهب ولم يكن ليذهب، وسميت لام الجحود لاختصاصها بالنفي، وهي عند البصريين حرف جر أصلي، والمضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً، والمصدر المكون من (أن) وما دخلت عليه من المضارع وفاعلها في محل جر (بلام الجحود) والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب خبر للفعل الناسخ. (١)

٢- لام التعليل: تفيد، التعليل، واختلف في هذه اللام على مذاهب الأول: مذهب البصريين: أن اللام جارة والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وأن مع الفعل في تأويل مصدر مجرور باللام. الثاني: مذهب الكوفيين أنها ناصبة بنفسها.

الثالث: مذهب ثعلب أنها ناصبة لقيامها مقام أن، وابن كيسان والسيرافي جوزاً أن أو كي ومذهب الجمهور أن كي لا تضر. (٢)

٣- وكذلك فقد اختلف البصريون والكوفيون حول إضمار (أن) بعد لام العاقبة أو الصيرورة، أو عدمه كاختلافهم في لام التعليل كما تقدم وأشارنا إلى المذاهب النحوية ولا داعي لتكرير ماذكر.

ونختم هذه الأحرف بما ذهب إليه النحاة في عمل كي النصب، فمذهب سيبويه أنها ناصبة بنفسها ومذهب الأخفش أن (أن) بعدها مضمرة، ومذهب الكوفيين أنها مختصة بالفعل فلاتجر الاسم. (٣)

(١) انظر رصف المباني/ الماقي/ ٢٢٥، الجني الداني/ المرادي/ ١١٥، مغني اللبيب/ ابن هشام/ ٢١١/١.

(٢) انظر الجني الداني/ المرادي/ ١١٤-١١٥، مغني اللبيب/ ابن هشام/ ٢١٠/١.

(٣) الجني الداني/ ٢٦٤، مغني اللبيب/ ابن هشام/ ١٨٢/١.

أن المفسرة

حرف غير عامل ولا يتأثر بعامل، يفيد التبيين والتفسير مثل (أي) المفسرة، ولهذا يصح إحلال (أي) محلها، فكلاهما حرف تفسير، وعلامتها أن تقع بين جملتين تتضمن الأولى منهما معنى القول دون أحرفه كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ (المؤمنون/ ٢٧) ونحو قولنا: كتبت إليه أن أحضر.

وهي عند الخليل بمنزلة (أي) كقوله تعالى: "أَنْ امشُوا واصبرُوا" قال سيبويه^(١): "زعم الخليل أنه بمنزلة (أي)، لأنك إذا قلت: انطلقت بنوفلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي".

ونصّ سيبويه على أن مثل هذا في القرآن الكريم كثير، و يرى في قوله: كتبت إليه أن افعل وأمرته أن قم فيه وجهان:

الأول: أن تكون (أن) الناصبة للأفعال موصلة بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي بصلته. ولكنه دلل على أنها الناصبة لدخول الباء عليها، ومثاله لذلك هو: أوعزت إليه بأن افعل". وقال^(٢): "فلو كانت (أي) لم تدخلها الباء".

والثاني جعلها بمنزلة (أي) لابتداء الأسماء بعدها، ومثاله له قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصافات/ ١٠٤)^(٣).

وذكر المبرد أنها تقع في موضع (أي) الخفيفة للعبارة والتفسير بعد كلام تام لأنه إنما يفسر بعد تمامه. ومثل لها بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا نَمْلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امشُوا واصبرُوا عَلَى الْهَيْكَلِ﴾ (ص/ ٦) معناه: أي امشوا^(٤).

وأشار الرماني إلى أنها تكون مفسرة وتقديرها تقدير (أي) ومثل لها بقوله: كتب إليه أن افعل كذا وكذا^(٥).

(١) الكتاب/ سيبويه ١٦٢/٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر المقتضب/ المبرد، ٤٩/١.

(٥) معاني الحروف/ الرماني/ ٧٣.

ونبه الهروي إلى أنها إذا كانت بمعنى (أي) فهي للعبارة، والتفسير لما قبلها ويرى أنها لاموضع لها من الأعراب لأنها حرف يعبر به عن المعنى^(١). وذكر ابن يعيش أنها وأي للتفسير ويقال لهما حرفا العبارة أما أي فهي أعم من (أن) المفسرة لأنها يفسر بها المفرد والجملة والقول الصريح خلاف (أن) فهي تقع بعد جملة فيها معنى القول دون لفظه. ويحتاج إلى التفسير إذا كان في الكلام غرابة أو إبهام أو حذف شيء وما بعد (أي) عطف بيان على ما قبلها أو بدل منه^(٢). وفرق الرضي بين (أن) المفسرة و(أي) وذكر أن (أي) يفسر كل مبهم من المعنى نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله، والجملة كقول الشاعر^(٣):

ترمينني بالطرف أي أنت مذنب وتقلينني لكن إياك لا أقلى

سواء كانت بعد صريح القول أو معناه عند البصريين وهي أعم من (أن). وذكر المالقي أنها تكون عبارة وتفسيراً^(٤) وعدّها المرادي مفسرة^(٥) وذكر الزركشي أنها بمعنى (أي) كقوله تعالى: ﴿وَبَادِيَا أَنْبِيَاءِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (الصافات/ ١٠٤) ونسب للسيرافي قوله^(٦) "ليست (أن) تفسيراً للقول بل للأمر، لأن فيه معنى القول" وأنكر الكوفيون مجيء (أن) حرفاً للتفسير. وهو متجه عند ابن هشام وعلل لذلك^(٧) "بأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم، لم يكن قم نفس كتبت كما أن الذهب نفس العسجد في قولك: هذا عسجد أي ذهب. ولهذا لوجئت بأي مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع".

(١) انظر الأزهية/ الهروي/ ٦٩.

(٢) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ١٤٠/٨.

(٣) انظر شرح الكافية/ الرضي ٣٨٥/٢.

(٤) انظر رصف المباني/ المالقي/ ١١٦.

(٥) الجنى الداني/ المرادي/ (٢٢٠-٢٢١).

(٦) البرهان/ الزركشي، ٢٤٧/٤.

(٧) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣١/١.

وما ذهب إليه الكوفيون وابن هشام مردود، لأنه مبني على أن ما بعد (أن) تفسير
لنفس ما قبلها، مع أن من قال بالتفسيرية لم يقل ذلك، وإنما المراد أن مضمون
الجملة بعدها مفسر لمعمول ما قبلها^(١).

أن بمنزلة أي:

لكي تكون (أن) مفسرة بمنزلة (أي) فلا بد لها من شروط عند مثبتها:
الأول^(٢): أن تسبق بجملة، فلهذا رد قول من جعل (أن) في قوله تعالى:
﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (يونس/١٠) مفسرة، لأن (وآخر دعواهم) مبتدأ
وليس جملة تامة ويكون تمامها بـ (الحمد لله رب العالمين) وعلى هذا فإن (أن) هنا
مخففة من الثقيلة.

الثاني^(٣): أن تتأخر عنها جملة، فلا يجوز: أهديته عسجداً أن ذهباً، بل يجب
الإتيان بأي، لأنها لا يشترط فيها هذا الشرط، أو ترك حرف التفسير. ولا فرق في ذلك
بين الجملة الفعلية كما في المثال السابق والاسمية نحو قولنا: كتبت إليه أن ما أنت
وهذا.

الثالث^(٤): ألا تفسر إلا مفعولاً مقدر اللفظ دالاً على معنى القول مؤدياً معناه،
نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنِ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (الصافات/١٠٤) فقوله تعالى: "يا إبراهيم"
تفسير لمفعول (ناديناه) المقدر أي: ناديناه بشيء، وبلفظ هو قولنا يا إبراهيم، وكذلك
قولك: كتبت إليه أن قم" أي كتبت إليه شيئاً هو قم، فإن حرف دال على أن قم تفسير
للمفعول المقدر.

وإن سبقت (أن) بجملة مستقلة وتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ولم يدخل عليها
جار كانت (أن) مفسرة لمفعول الفعل الذي قبلها، إن كان متعدياً سواء أكان المفعول
ظاهراً أو مقدراً فالظاهر نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا دُوحِينَا إِلَى أُمَمٍ مَّيُوحِي﴾ أن اقذفه في التابوت

(١) انظر شرح الكافية/ الرضي ٣٨٥/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٢/١، النحو الوافي، عباس حسن ٢٩٤/٤.

(٣) المصدر السابق نفسه.

(٤) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٢/١، النحو الوافي، عباس حسن ٢٩٤/٤.

فاقذفيه في الميم ﴿ (أن اقذفيه) تفسير لـ (مايوحي)، الذي هو المفعول الظاهر:
لـ (أوحينا).

وإلى هذا ذهب الزمخشري في تفسيره للآية الكريمة حيث قال ^(١): "أن هي
المفسرة لأن الوحي بمعنى القول".
وأجاز أبو حيان أن تكون (أن) مفسرة وأن تكون مصدرية حيث قال بعد ذكر
ما ذهب إليه الزمخشري ^(٢): "وقال ابن عطية: (وأن) في قوله (أن اقذفيه) بدل من
(ما) يعني أن (أن) مصدرية، فلذلك كان لها موضع.
وبذلك فإنهما يردان قول الكوفيين، ومن اتبعهم بإنكار (أن) المفسرة في نحو:
كتبت إليه أن قم.

وقوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ﴾
(المائدة/ ١١٧) فقوله (أن اعبدوا الله) تفسير للضمير في (به) وفي أمرت معنى
القول وليست أن تفسيراً لـ (ما) في قوله ما أمرتني لأنه مفعول لصريح القول، ولا
يصح أن يكون (اعبد الله ربي وربكم) مقولاً لله تعالى. ولا أنها مفسرة لـ : قلت،
فحروف القول تأباه.

وجوزه الزمخشري على تأويل القول بالأمر قال ^(٣): "يحمل فعل القول على
معناه، لأن معنى (ما قلت لهم إلا ما أمرتني): ما أمرتهم إلا بما أمرتني به، حتى
يستقيم تفسيره "أن اعبدوا الله ربي وربكم".

وجوز أيضاً أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر عطف بيان للهاء، لا بدلاً.
وقال أبو حيان ^(٤): "قال الحوفي وابن عطية، وأن في أن اعبدوا مفسرة،
لاموضع لها زاد ابن عطية أنه يصح أن يكون في محل خفض على تقدير: "بأن
اعبدوا".

(١) الكشف/ الزمخشري/ ٦٠/٣.

(٢) تفسير البحر المحيط، أبو حيان ٢٢٦/٦.

(٣) الكشف/ الزمخشري ٦٨٠/١.

(٤) تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ٦٤/٤.

وأجاز أبو البقاء الجر على البذل من الهاء، والرفع على إضممار هو والنصب على إضممار أعني، أو بدلاً من موضع به. قال: "ولا يجوز أن تكون بمعنى (أن) المفسرة، لأن القول قد صرح به، و(أن) لا تكون مع التصريح بالقول".
ورد ابن هشام ماذهب إليه الزمخشري بأن الصواب خلاف ما ذكره لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان، قال ابن هشام^(١): "وهم الزمخشري فأجاز ذلك ذهولاً منه عن هذه النكتة، وممن نصر عليها من المتأخرين" أبو محمد بن السيد" و(ابن مالك) والقياس معهما".

الرابع: ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، إلا والقول مؤول بغيره كما ذكر ابن هشام^(٢) فلا يقال: قلت له أن افعل.
الخامس: ألا يدخل عليها جار، فلو قلت: كتبت إليه بأن افعل، كانت (أن) مصدرية عند سيبويه^(٣).

السادس: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول، كما رأينا أي بفعل متقرر في معنى القول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَانْطَلَقْ مَلَأْمُهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ (ص/٦) إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، وقوله سبحانه ﴿أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ تفسيراً لذلك الكلام الذي انطلقوا فيه. وكأنه قال: "امشوا واصبروا على الهتك".

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ (النحل/٦٨).
ذكر الزمخشري أن (أن) في (أن اتخذي) مفسرة؛ لأن الإحياء فيه معنى القول^(٤).

وأجاز أبو حيان أن تكون (أن) في الآية الكريمة تفسيرية، لتقدم معنى القول

(١) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٢/١.

(٢) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٢/١.

(٣) انظر الكتاب/ سيبويه ١٦٢/٣.

(٤) انظر الكشف الزمخشري ٥٩٤/٢.

وهو (أوصى) أو مصدرية، أي باتخاذ ونسب لأبي عبد الله الرازي القول^(١):
"إنّ (أن) هي المفسّرة لما في الوحي من معنى القول. هذا قول جمهور المفسرين،
وفيه نظر لأن الوحي هنا بإجماع منهم هو الإلهام، وليس في الإلهام معنى القول".

الفعل المضارع بعد أن التفسلية

يجوز في الفعل المضارع الواقع بعد أن التفسيرية وبعدها (لا) نحو "أشرت
إليه أن لا تفعل الرفع على أن (أن) فيه تفسيرية ولانافية. وجزمه على جعل (لا)
ناهية وأن تفسيرية ونصبه على جعل (أن) مصدرية، و(لا) نافية.

ويجوز في الفعل المضارع المثبت المسبوق بأن نحو: "أشرت إليه أن يفعل"
الرفع على أن (أن) حرف تفسير ويجوز النصب على أن (أن) حرف مصدري
ناصب^(٢).

أن محتملة المصدرية الناصبة أو المفسرة أو الزائدة أو المخففة من الثقيلة:

ورد في القرآن الكريم آيات كريمة اشتملت على أن وكانت (أن) هذه مثار
خلاف بين المفسرين هل هي مصدرية ناصبة أم زائدة أو مخففة من الثقيلة. ومن
هذه الآيات:

١- قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا

اللَّهَ﴾ (هود/١-٢) ذكر الزمخشري أن (أن) في (أن لا تعبدوا) مصدرية أو

مفسرة^(٣) وعند الفخر الرازي مفسرة^(٤) وعند العكبري محتملة لثلاثة أوجه^(٥):

أحدها: المخففة من الثقيلة، الثاني: الناصبة للفعل، وعلى الوجهين موضعها
رفع تقديره: أن لا تعبدوا. ويجوز أن يكون التقدير: بأن لا تعبدوا فيكون موضعها جرّاً
أو نصباً.

(١) تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ٤٩٦/٥.

(٢) انظر النحو الوافي / عباس حسن / ٤ / ٢٩٦-٢٩٧.

(٣) انظر الكشف/ الزمخشري ٣٦٤/٢.

(٤) انظر التفسير الكبير/ الفخر الرازي مجلد ٩/ ج ١٧/ ١٤٤.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن العكبري/ ٦٨٩/٢.

والوجه الثالث: أن تكون (أن) بمعنى (أي) فلا يكون لها موضع من الإعراب ولا تعبدوا نهى.

وتحتل عند أبي حيان أن تكون حرف تفسير لأن في تفصيل الآيات معنى القول، وهذا أظهر لأنه لا يحتاج إلى إضمار، وقيل التقدير: لئلا تعبدوا أو بأن لاتعبدوا فيكون مفعولاً لأجله، ووصلت أن بالنهي.. وقيل (أن) هي المخففة من الثقيلة^(١).

٢- قال تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا﴾ (الإسراء/٢).

يرى الزمخشري أن (أن) في (أن لاتتخذوا) زائدة^(٢). أمّا الفخر الرازي فقد نسب لأبي علي الفارسي أنها تحتل ثلاثة أوجه: (٣)

أحدها: أن تكون أن ناصبة للفعل فيكون المعنى وجعلناه هدى لئلا تتخذوا.

ثانيها: أن تكون (أن) بمعنى أي التي للتفسير.

ثالثها: أن تكون (أن) زائدة ويجعل تتخذوا على القول المضمر. والتقدير وجعلناه هدى لبني إسرائيل فقلنا لاتتخذوا من دوني وكيلًا. وهي مصدرية أو مفسرة عند الكلبي وأبي حيان^(٤).

٣- قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ (النمل/٨)

أجاز الزمخشري أن تكون أن في (أن بورك) مفسرة، ولم يجر أن تكون مخففة من الثقيلة، وعلل ذلك بقوله^(٥): "فإن قلت هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة وتقديره بأنه بورك. والضمير الشأن؟ قلت لا، لأنه لا بد من (قد) فإن قلت: فعلى إضمارها؟ قلت لا يصح، لأنها علامة لا تحذف".

(١) انظر تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ٢٠٢/٥.

(٢) انظر الكشف/ الزمخشري ٦٢٣/٢.

(٣) انظر التفسير الكبير/ الرازي مجلد ١٠ / ١٢٣/٢٠.

(٤) انظر التسهيل لعلوم التنزيل/ ابن جزي الكلبي / ٤٨١/١، البحر المحيط / أبو حيان ٧/٦.

(٥) الكشف/ الزمخشري ٣٣٨/٣.

وعند العكبري وأبي حيان محتملة ثلاثة أوجه^(١): أحدها بمعنى (أي) لأن في النداء معنى القول. والثاني مصدرية والفعل صلة لها والتقدير لبركة من في النار أو ببركة: أي أعلم بذلك. والثالث هي مخفة من الثقيلة، وجاز ذلك من غير عوض لأن بورك دعاء والدعاء يخالف غيره في أحكام كثيرة.

٤- قال تعالى: ﴿أَن أَدُؤَا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ (الدخان/١٨)

(أن أدوا) مفسرة أو مخفة عند الزمخشري والرازي^(٢). أما العكبري فيقول^(٣): "أي أدوا إلى ماوجب عليكم، وقيل هو مفعول أدوا أي خلوا بيني وبين من آمن بي" وذكر أبو حيان أنها تحتمل أن تكون أن التفسيرية، لأنه تقدم مايدل على معنى القول وهو رسول كريم، وأن تكون مخفة من الثقيلة، أو الناصبة للمضارع فإنها توصل بالأمر^(٤).

وجاءت (أن) محتملة للمصدرية والتفسيرية أو المخفة والمفسرة حسب مايراه المفسرون في الآيات التالية:

١- قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ (الأنعام/١٥١) أن لاتشركوا مصدرية أو تفسيرية^(٥): عند كل من

الزمخشري، والفخر الرازي، و العكبري، والكلبي، وأبي حيان. ٢- قال تعالى: ﴿أَكَاَنَّ لِلنَّاسِ عِجَابًا أَن أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَن أَنذِرِ النَّاسَ﴾ (يونس/٢) أن أنذر أن مفسرة؛ لأن الإيحاء فيه معنى القول. ويجوز أن تكون المخفة من الثقيلة وأصله أنه أنذر الناس على معنى: أن الشأن قولنا أنذر الناس هكذا يراها

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن/ العكبري/ ٢/ ١٠٠٤/ البحر المحيط/ أبو حيان ٥٣/٧.

(٢) انظر الكشاف/ الزمخشري ٤/ ٢٦٥، التفسير الكبير/ الرازي، مجلد ١٤/ ٢٧/ ٢١٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن/ العكبري/ ٢/ ١١٤٦.

(٤) انظر تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ٨/ ٣٥.

(٥) انظر الكشاف/ ٢/ ٧٦، التفسير الكبير ٧/ ١٣/ ١٩٠، التبيان ١/ ٥٤٨، التسهيل ١/ ٢٩١، البحر ٤/ ٢٥٠.

الزمخشري والرازي وأبو حيان^(١) وزاد أبو حيان عليهما أن تكون المصدرية
الثنائية الوضع أي الناصبة للفعل^(٢).

٣- قال تعالى: ﴿وَوَدُّوا أَنْ تَلَكُمُ الْجَنَّةُ أَوْ تَمُوتُوا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف/٤٣).
(لأن تلكم) مخففة من الثقيلة أو تكون بمعنى أي لأن المناداة من القول و كأنه قيل
لهم: أي تلكم الجنة أو تدموها، هذا ما ذهب اليه الزمخشري والعبري والنيسابوري
والكلبي وأبو حيان والآلوسي^(٣).
٤- قال تعالى: ﴿يَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾
(النحل/٢).

(أن أنذروا) (أن) إما مفسرة أو مخففة عند الزمخشري^(٤) وهي تفسيرية
ومصدرية عند العبري^(٥).

ويرى أبو حيان أنها مصدرية ناصبة للفعل وصلت بالأمر كما وصلت قولهم:
كتبت إليه بأن قم. وهذا بدل من الروح أو على إسقاط الخافض بأن أنذروا فيجري
الخلاف فيه أهو في موضع نصب أو في موضع خفض^(٦).

وبعد هذه بعض الآيات الكريمات وردت (أن) فيها محتملة للمصدرية أو
المخففة أو التفسيرية أو الزائدة وقد كانت ومايمثلها من الآيات الكريمة الأخر في
كتاب الله ميداناً خصباً أدلى فيها المفسرون والنحاة بدلوهم، كانت مصدراً من مصادر
ثراء العربية، كيف لا وقد كان ومازال القرآن الكريم المنبع الثر الذي

(١) انظر الكشف ٣١٦/٢، تفسير الكبير، ٧/١٧، تفسير البحر المحيط، ١٢٧/٢.

(٢) تفسير البحر، ١٢٧/٢.

(٣) انظر الكشف ١٠١/٢، التبيان ٥٦٩/١، جرائب القرآن /النيسابوري، ٢٥٣/٣، التسهيل /الكلبي، ٣٠١/١،

البحر، ٣٠٢/٤، روح المعاني /الآلوسي ١٨٠/٥.

(٤) انظر الكشف ٥٧٠/٢.

(٥) انظر التبيان، ٧٨٨/٢.

(٦) انظر تفسير البحر المحيط /أبو حيان، ٤٥٩/٥.

لا تنضب وارده إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وقد اكتفيت بهذه النماذج المحدودة حتى لا يتسع أمد البحث ويطول مداه .

(أن) المخففة من الثقيلة:

إعمال (أن) المخففة:

(أن) المخففة حرف تأكيد ونصب، مخففة من (أنّ) الثقيلة، تقع بعد أفعال العلم واليقين وهذه الأفعال هي الضابط المميز بين (أن) المخففة وبين الناصبة للفعل فإن دلّ الفعل على الشك، كانت (أن) الواقعة بعده هي أن المصدرية الناصبة، ولم يجر أن تكون المخففة من الثقيلة، نحو: توهمت وخفت واشتبهت، نقول: توهمت أن يقوم زيد، ولا يجوز أن نقول: توهمت أن سوف يقوم زيد؛ لأن التوهم من أفعال الشك. وإذا كان الفعل من أفعال اليقين ودالاً على الثبات والاستقرار. كانت (أن) مخففة وبإضمار ضمير. وأمّا إن كان الفعل من قبيل الظن فجازر الوجهان نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (المائدة/ ٧١).

وقد اختلف النحاة في إعمال (أن) وإهمالها، فأجازه قوم ومنعه آخرون. فهي عند الجمهور إذا خففت لاتلغى ولا يظهر اسمها إلا للضرورة كقول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

ومذهب الكوفيين أنها لاتعمل شيئاً^(١).

أمّا عن سبب إعمال (أن) المخففة وإهمال المكسورة غالباً، فالجواب كما ذكره الأشموني قال^(٢): "أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصوداً به الماضي أو الأمر. والمكسورة لاتشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت (أن) المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها

(١) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣١/١.

(٢) حاشية الصبّان، على شرح الأشموني ٢٩١/١.

لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة
ماتعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف
المفتوحة".

وفيما يلي ذكر لما ذهب إليه النحاة في إعمال (أن) المخففة:

قال سيبويه في باب ما تكون فيه (أن) مخففة^(١): " وذلك قولك: قد عملت أن
لايقولُ ذاك، وقد تيقنتُ أن لاتفعلُ ذاك، كأنه قال: أنه لايقولُ وأنتك لاتفعلُ، ونظير
ذلك قوله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْصًى﴾ (المزمل/٢٠) وقوله: ﴿أَفَلَا
يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه/٨٩)، وقال أيضاً: ﴿لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا تَقْدِرُونَ عَلَى
شَيْءٍ﴾ (الحديد/٢٩) ... وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأن ذا
موضع يقين وإيجاب ... فأما ظننت وحسب وخلصت ورأيت، فإن (أن) تكون فيها على
وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أن الثقيلة.

وذكر أيضاً أن (أن) إذا خفت وورد بعدها اسم وجب أن يكون اسمها ضمير
الشان محذوفاً والجملة بعده خبرها، وقد مثل لذلك بقول عدي بن زيد^(٢):

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ
وقول الأعشى:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

وما ذهب إليه سيبويه مخالف لما نسب إليه السيوطي بأنها مهملة عنده، حيث
قال في إعمالها^(٣): "أحدها: أنها لاتعمل شيئاً لافي ظاهر، ولا في مضمر وتكون حرفاً
مصدرياً مهماً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون".

(١) الكتاب/ سيبويه ١٦٥/٣.

(٢) انظر الكتاب/ ٧٣-٧٤.

(٣) همع الهوامع/ السيوطي ج ٢/ ١٨٤.

وفي حديث الفراء عن قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه/٨٩) فإنه لا يذكر في الآية الكريمة إلا وجهاً واحداً هو الرفع^(١)، وتابعه في ذلك المبرد حيث يرى أن (أن) هنا ليست الناصبة للفعل المضارع بل المخففة من الثقيلة والتقدير عنده أنه لا يرجع، يقول متحدثاً عن هذه الآية^(٢): "فإن الوجه فيه الرفع لأن المعنى فيه أنه لا يرجع إليهم قولاً، لأنه علم واقع".

ونذكر الزجاج أن الفعل يرتفع بعد (أن) إن كان هذا الفعل دالاً على إثبات الحال والتحقيق نحو: علمت أن تقوم (أن) هنا هي المخففة ولا يجوز غير الرفع لهذا الفعل أما وقوع الظن قبلها فإن ذلك يجيز الرفع والنصب فيما بعد أن^(٣)

ويرى ابن السراج أنه إذا وقعت (أن) الخفيفة بعد علم فهي مخففة من الثقيلة ولا بد معها من السين أو سوف. وأما (أن) التي تنصب الفعل فإنها تقع بعد رجوت وخفت، وأما إن وقعت بعد حسب وظن فإنها على ضربين والذي يحدد ذلك المعنى، فإن كان الحسبان والظن قد استقرا كانت مخففة من الثقيلة وإن حملا على الظن كانت الخفيفة^(٤).

وأجاز ابن جني إعمالها وحمل عليه عدداً من القراءات القرآنية، منها: "أن لَعْنَةُ الله" (الأعراف/٤٤) فإن هذه لا تكون بالتخفيف حرف ابتداء، وإنما تلك (أن)، وأوجب إعمالها بقوله^(٥): "فلما خففت أضمر اسمها وحذف، ولم يكن من إضماره بُدْ، لأن المفتوحة-إذا خففت- لم تصر بالتخفيف حرف ابتداء وإنما تلك إن المكسورة".

وقد علل رأيه هذا : أن المكسورة لا يجوز تأويلها بمصدر، بينما تؤول المفتوحة بمصدر يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً.. إلخ ووجه الدلالة في ذلك أنه لا بد من إعمالها بعد تخفيفها إذ لا بد من تأويلها، لقوة اتصالها باسمها وخبرها، وليست كذلك

(١) انظر معاني القرآن/ الفراء ١٦٢/٢.

(٢) انظر المقتضب/ المبرد ٨/٣.

(٣) انظر الجمل في النحو/ الزجاجي/ ٢٠٦.

(٤) انظر الأصول في النحو/ ابن السراج ٢٠٩/٢.

(٥) المحتسب في شواذ القراءات/ ابن جني ١٠٣/٢.

(إن) ولذلك كانت (أن) في هذه القراءة المخففة من الثقيلة وخبرها الجملة الإسمية بعدها^(١).

وذكر الهروي إعمالها وإهمالها ويرى أن الإعمال من وجهين:

أحدهما: نصب اسمها على نية التثقيب ومثال ذلك قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
وَقَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ:
فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

بَأَنَّكَ رُبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فيرى أنها عاملة النصب بالكاف وهي مخففة.

ثانيهما: يرى أنه من الأجود أن يرفع الاسم بعد المخففة ويراد بها الثقيلة، فيضمر اسمها، ومابعدا جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر لها، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس/١٠).

فقدّر "أنه الحمد لله" كما قدّر في قوله سبحانه ﴿أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (الأعراف/٤٤) بـ "أنه لعنة الله" في قراءة من قرأها بالرفع وتخفيف (أن). وبهذا يكون الهروي متفقاً مع سيويه والمبرد بأنها عاملة على شرط أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً^(٢).

وبين ابن يعيش أن الفعل الذي يتقدم (أن) يجب أن يكون مطابقاً لمعنى (أن) في التأكيد والتحقيق، وذلك بأن يكون من أفعال العلم واليقين ومما يدل على الثبات والاستقرار. وأشار إلى أنه قد يقع بعده أفعال الظن والمحسبة وفسر دخول مثل هذه الأفعال على (أن) بأن معنى الظن^(٣): "أن يتعارض دلائل ويترجح أحدهما على الآخر وقد يقوى المرجح فيستعمل بمعنى العلم واليقين". واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَطُنُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (البقرة/٤٦).

^(١) المحتسب في شواذ القراءات/ ابن جني ١٠٣/٢.

^(٢) الألفية في علم الحروف/ الهروي ٦١-٦٣.

^(٣) شرح المفصل/ ابن يعيش ٧٧/٨.

وجعل العكبري (لا) تعويضاً عن الاسم المحذوف في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ﴾ يرجع (طه/٨٩) وهو يرى أن (أن) هنا مخففة من الثقيلة وأما القراءة بالنصب فذكر العكبري بأنها ضعيفة لأن المعنى هنا يرجع إلى أفعال اليقين^(١).

وقال الرضي^(٢): "إذا خففت المشددة - أي (أن) - تقاصرت خطاها فلا تقع مجرورة الموضع.. ولا تقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبيين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والإيحاء والنداء ونحو ذلك وبعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظناً غالباً متأخياً للعلم..".

وعلل المالقي تقدم أفعال اليقين على (أن) المخففة لاختصاصها بالاسم ودلالاتها على التوكيد كالثقيلة ودليل ذلك أنها لا تدخل على الأفعال إلا أن يفصل بين أن والفعل بأحد الفواصل مثل قد، حرف التنفيس، لم... إلخ، و شرطه في عملها أنها لاتعمل إلا في ضمير الأمر والشأن وللضرورة^(٣).

وأجاز بعض النحويين بروز اسمها في غير الضرورة، ونسب المرادي ذلك للبصريين، بقوله^(٤): "وأجاز بعضهم بروزه في غير الضرورة. ونقل عن البصريين ولا يلزم كون اسمها المنوي ضمير شأن، خلافاً لقوم ومن الشواهد على ظهور اسمها قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

ومنع الكوفيون إعمالها في ظاهر أو مضمّر، ونسب إجازة ذلك إلى سيبويه يقول المرادي^(٥): "مذهب الكوفيين في (أن) المخففة أنها لا تعمل، لا في ظاهر ولا مضمّر وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظاً، وتقديراً، فلا يكون لها عمل".

(١) انظر التبيان/ العكبري ٩٠١/٢.

(٢) شرح الكافية/ الرضي ٢٣٢/٢-٢٣٣.

(٣) انظر رصف المباني / المالقي/ ١٢٧.

(٤) الجنى الداني/ المرادي ٢١٧.

(٥) المصدر نفسه ص ٢١٩.

ونصّ ابن هشام على أنها عاملة إذا خفت حيث قال^(١): "وتخفف (أن) بالاتفاق فيبقى عملها".

وأجاز ابن عقيل إعمالها وأوجب أن يكون اسمها ضمير الشأن ولم يجزه اسماً ظاهراً إلا في ضرورة شعرية^(٢).

وذكر السيوطي ثلاثة مذاهب في إعمال (أن) المخففة^(٣):
أحدها: أنها لا تعمل شيئاً لافي ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفاً مصدرياً مهماً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون.
والثاني: أنها تعمل في المضمر، وفي الظاهر نحو: علمت أن زيدا قائم، وقرئ: ﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (النور/٩) وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر وعليه الجمهور.
وذكر امتناع وقوع أن الناصبة بعد العلم إذا بقي على موضعه الأصلي دون تأويل أمّا إذا أول استعماله فإنه يجوز فيه ذلك واستدل على ذلك بقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ (المتحنة/١٠) وذكر أن المراد بالعلم في هذه الآية الظن القوي، إذ القطع بايمانهن غير متوصل إليه^(٤).

ونسب لابن مالك تعليله تقدير اسم (أن) المحذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبر، يقول ابن مالك^(٥): "فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة. وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل. ثم لا يلتزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عوده إلى حاضر، أو غائب معلوم كان أولى، ولذا قدر سيبويه في: ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا﴾ (الصافات/١٠٤-١٠٥) أنك".

(١) مغني اللبيب/ ابن هشام ٤٠/١.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣٨٣/١.

(٣) مع الهوامع/ السيوطي ١٨٤/٢-١٨٥.

(٤) المصدر نفسه ١٨٥/٢.

(٥) المصدر نفسه ١٨٥/٢.

ومن المحدثين فقد ذكر الدكتور سيد يعقوب بكر أن (أن) عندما تخفف تصبح (أن) ولها ثلاثة استعمالات في العربية: (١)

١- مخففة من الثقيلة: فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً، وخبرها جملة، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه/٨٩).

٢- أن المفسرة: وهي الآتية بعد جملة فيها معنى القول لآخروفه كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ (مريم/١١).

٣- أن مصدرية: وهي الداخلة على الماضي نحو بلغني أن جاء زيد أو المضارع: أريد أن تفعل.

وذهب إلى أنها في الاستعمالات الثلاثة إشارية بمعنى هذا:

١- فالتقدير في الاستعمال الأول: أفلا يرون هذا: لا يرجع إليهم قولاً.

٢- والتقدير في الاستعمال الثاني: فأوحى إليهم هذا: سبحوا بكرة وعشيّاً.

٣- والتقدير في الاستعمال الثالث: بلغني هذا: جاء زيد وأريد هذا: تفعل.

والصواب أنها قد تعمل. وماورد على لسان الكوفيين أنها لاتعمل شيئاً مردود وفيه نظر ودعوة للتفكير. وأن ماذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الرأي الراجح لورود ما يؤيد الأعمال في شواهد عديدة في كتاب الله العزيز وقد خرجت هذه الآيات تخريجاً حسناً تستريح إلي النفس نحو قوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ والمعنى أنه الحمد لله، وكذا قوله تعالى: ﴿وَنَادِيَاهُ أَنِ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا﴾ (الصافات/١٠٤-١٠٥) كأنه قال عز وجل: ناديناك أنك قد صدقت الرؤيا.

ويضاف إلى هذه الشواهد القرآنية ماورد من مآثور كلام العرب من شعر أو نثر. وقد أتينا على ذكر بعضها في هذا الباب. وبذا نستدل من خلال ذلك كله على صحة ماذهب إليه الجمهور من إعمالها مع التخفيف.

(١) دراسات في فقه اللغة/ د. سيد يعقوب بكر / ٥٤.

أن المخففة اسمها وخبرها

تخفف أن كما تخفف (إن) غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة. والسبب في تقديره، أن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهتها المكسورة. والجملة المفسرة لضمير الشأن خبر لها. فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الأصل^(١). وربما ثبت اسم أن المفتوحة المخففة ومن ذلك قول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني

وذلك مختص بالضرورة على الأصح، وقيل إعمالها في البارز شاذ^(٢) وقال ابن هشام^(٣): "وشرط خبرها أن يكون جملة ولا يجوز إفراده، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قوله:

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

وإذا خففت (أن) كان خبرها جملة اسمية أو جملة فعلية، فإذا دخلت على الجملة الفعلية، وكان الفعل متصرفاً، فلا بُدَّ من الفصل بينها وبينه بفواصل حتى لا يكون هنالك لبس بين (أن) المخففة وبين أن الناصبة للفعل وليكون الفاصل كالعوض من النون المحذوفة^(٤).

قال سيبويه^(٥): "والدليل على أنهم إنما يخففون على إضمار الهاء أنك تستقبح: قد عرفت أن يقول ذلك، حتى تقول أن لا، أو تدخل سوف أو السين أو قد". وتابعه في ذلك طائفة من النحاة^(٦).

واشترط المالقي لدخول (أن) المخففة على الفعلية وجود الفاصل بينها وبين الفعل، فإذا كانت الجملة موجبة كان الفاصل قد أو السين أو سوف. أما إذا كانت

(١) الفوائد الضيائية في شرح الكافية/ نور الدين الجامي بتصرف ٣٤٧/٢.

(٢) انظر شرح الكافية/ الرضي ٢٩/٢.

(٣) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣١/١.

(٤) انظر الفوائد الضيائية/ نور الدين الجامي ٣٤٨/٢.

(٥) الكتاب/ سيبويه ١٦٥/٣.

(٦) ينظر في هذا المقتضب/ المبرد ٣٠/٢، الأصول/ ابن السراج ٢٠٩/٢، الجنى/ المرادي ٢١٨ وغيرهم.

الجملة منفية يكون الفاصل بـ (لا) مالم يكن الفعل لا يتصرف كنعم وبئس وليس وعسى، فعندئذ لاداعي لوجود الفاصل لشبه هذه الأفعال الجامدة بالأسماء^(١).

هذا وقد يفصل بين (أن) والفعل بأحد الأمور التالية:

١- قد، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَّقْنَا﴾ (المائدة/ ١١٣)

وقول الشاعر:

شَهِدْتُ بَأَنَّ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ

٢- حرف التنفيس: "السين أو سوف" السين من مثل قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ

مِنْكُمْ مَرَضًى﴾ (المزمل/ ٢٠). وقول الشاعر جرير:

زَعَمَ الْفَزْدَقُ أَنَّ سَيُقْتَلُ مَرْبَعًا أَبْشَرُ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَامَرْبَعُ

وسوف كقول الآخر:

وَأَعْلَمُ، فَعِلِمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنَّ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرًا

٣- حرف نفي: "لن، لم، لا"، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾

(القيامة/ ٣). وقوله سبحانه: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ (البلد/ ٧) وقوله سبحانه: ﴿

أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه/ ٨٩).

٤- أداة الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ

يُكْفَرُ بِهَا وَيَسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ (النساء/ ١٤٠)

وقوله سبحانه:

﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِيَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (الجن/ ١٦).

٥- رُبَّ، نحو قول الشاعر:

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ أَمْرِي، خَيْلَ خَائِنًا أَمِينٌ، وَخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِينًا

(١) انظر رصف المباني/ المالقي/ ١١٤.

أما إذا كان الفعل غير متصرف أو دعاء فلا حاجة إلى فاصل نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (النجم/٣٩)، وقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (النور/٩).

ويجوز أن لا يفصل بين (أن) والفعل بفاصل، إن كان مما يدل على العلم اليقيني نحو قول الشاعر:

عَلِمُوا أَن يُؤْمَلُونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَن يَسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة إذا وقعت بعد فعل يقيني، ولم يجر أن تكون هي الناصبة للمضارع سهل ترك الفصل بينها وبينه، لأن الفاصل إنما يكون لتمييز إحداهما عن الأخرى، للايذان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع، وإنما هي المخففة.

ووصف السيوطي خلو (أن) من وجود الفاصل بينها وبين الفعل بالندرة.

قال^(١): "ويندر خلوها من جميع ما ذكر. وخرج عليه قراءة: "لمن أراد أن يتم"

الرضاعة" (البقرة/٢٣٣) بالرفع، وكذا ندر إعمالها في بارز...".

(١) همع الهوامع/ السيوطي ١٨٥/٢.

الخلاصة:

يتضح لنا مما تقدم أن (أن) المخففة حرف يفيد التحقيق والتوكيد يؤكد الجمل الفعلية والإسمية بخلاف الثقيلة فإنها مختصة بتأكيد الجمل الإسمية، فإن كان الاهتمام منصّباً على صاحب الحدث يوتى بـ (أن) الثقيلة في الغالب. وقد يراد بالكلام توكيد الحدث الفعلي فيجاء بالمخففة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَظَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقِينَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (الجن/١٦) فإن الأولى ثقيلة أكدت صاحب الحدث فالكلام على الله سبحانه. والثانية أكدت الحدث الفعلي وأوقعته موقع المفرد. وهي في ذلك نظيرة (إن) تؤكد الحدث الفعلي والجمل الإسمية إذا خففت.

والذي يدل على أنها للتأكيد اقتران أفعال العلم واليقين بها أو ما نزل منزلته نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ (المزمل/٢٠) أو مما يشاكلها في التحقيق.

وهي غير مقيدة بزمن فقد تكون للماضي كقوله تعالى: ﴿وَعَلِمَ أَنْ قَدْ صَدَقْنَا﴾ (المائدة/١١٣) والحال نحو قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه/٨٩) وأشهد أن لا إله إلا الله والاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ عكس (أن) الناصبة للمضارع فإنها لا تكون إلا للاستقبال.

وإذا خففت (أن) وقعت بعدها الجمل الإسمية والفعلية، وقد اختلف حكمها بعد تخفيفها عن الثقيلة ولذلك هي تدخل بعد تخفيفها على جمل إنشائية مصدرة بنهي أو دعاء مما لا يصلح أن يكون خبراً للثقيلة، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ (النمل/٣١) وقوله تعالى: ﴿وَالْحَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ (النور/٩) في قراءة من قرأ بالفعل ويكون تخفيفها لإيقاع الجملة موقع المصدر سواء كانت اسمية أم فعلية. فالثقيلة مختصة بإيقاع الجملة الاسمية موقع المصدر أما المخففة فإنها توقع الجمل الإسمية والفعلية موقع المصدر.

(أن) الزائدة

أن الزائدة ثنائية وضعاً، تكون زائدة في الكلام لتؤدي وظيفة التوكيد. ولاعمل لها غير ماتركه من أثر معنوي محض وهو تقوية المعنى وتأكيده. وتأتي (أن) الزائدة في ثلاثة مواضع وهي:

الأول: متفق على زيادتها واطراد ذلك.

الثاني: مختلف في زيادتها.

الثالث: متفق على زيادتها شذوذاً.

الموضع الأول: أن تأتي زائدة للتأكيد بعد (لَمَّا) الحينية على اطراد^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ (العنكبوت/ ٣٣) وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَفْهَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾ (يوسف/ ٩٦).
وقول الشاعر:

ولما أن رأيت الخيل قبلاً تباري بالخدود شبا العوالي^(٢)

يقول سيبويه في مجيء (أن) بعد لَمَّا واطراد ذلك^(٣): "وجه آخر تكون فيه لغواً... فأما الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك: لَمَّا أن جاءوا ذهب...". وقال^(٤): "وتكون توكيداً أيضاً في قولك: لَمَّا أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم...".

(١) انظر الكتاب/ سيبويه ١٥٢/٣، المقتضب/ المبرّد ٣٦٢/٢، حروف المعاني/ الزجاجي/ ٥٩، معاني الحروف/ الرماني/ ٧٣، الأزهية/ الهروي/ ٦٨ رصف المباني/ المالقي ١١٦، البرهان/ الزركشي، ٢٥٢/٤، معترك الأقران ٧٠/٢، والإتقان ٣٣٠/١ للسيوطي.

(٢) انظر الأزهية/ الهروي/ ٦٨.

(٣) الكتاب/ سيبويه ١٥٢/٣.

(٤) المصدر نفسه ٢٤٢/٤.

وتابعه في مذهب إليه طائفة من النحاة، نذكر منهم: المبرد، الزجاجي، الرماني، الهروي، المالقي، الزركشي، السيوطي، وغيرهم^(١).

الموضع الثاني: بين القسم ولو نحو: أقسم أن لو كان كذا لكان كذا. واختلف النحاة في زيادتها في هذا الموضع على ثلاثة آراء:

الأول: أنها كاللام في (لئن) إذا قلت: والله لئن فعلت لفعلت موطئة للقسم. وهذا القول هو ما صرح به سيبويه^(٢): "ومثل هذه اللام الأولى أن إذا قلت: "والله أن لو فعلت لفعلت".

وقال: فَأَقْسَمَ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٣)
فإن في لو بمنزلة اللام في (ما) فأوقعت لامين: لام للأول ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم.
ومثل هذا أيضاً قول الشاعر (٤):

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتُ حُرّاً وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

هذا وقد ورد في القرآن الكريم (لو) مسبوقاً (بأن) كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (الجن / ١٦).

والصحيح أنها مخففة من الثقيلة محمولة على الفعل أوحى قبلها. أي أوحى إليّ أنه لو استقاموا. وهذا مذهب إليه الزمخشري والفخر الرازي وأبو حيان والألوسي^(٥).

(١) انظر المقتضب/ المبرد ٣٦٢/٢، حرف المعاني/ الزجاجي/ ٥٩، معاني الحروف/ الرماني/ ٧٣، الأزهية/ الهروي/ ٦٨، رصف المباني/ المالقي/ ١١٦، البرهان/ ٢٥٢/٤، معترك الأقران ٧٠/٢، والإتقان ٣٣٠/١ للسيوطي.

(٢) الكتاب/ سيبويه ١٠٧/٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر معاني القرآن/ الفراء ٤٤/٢، رصف المباني/ المالقي/ ١١٦.

(٥) انظر الكشاف/ الزمخشري/ ٦١٦/٤، التفسير الكبير/ الفخر الرازي ١٥/٢٩/١٤٢، تفسير البحر المحيط/ أبو حيان، ٣٤٤/٨، روح المعاني/ الألوسي، ١/٢٩/١٥٥.

غير أن المألقي ذهب إلى أنها زائدة حيث قال^(١): "أن تكون زائدة وذلك بعد لما وقبل (لو) على اطراد". ومثل لها بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾.

الثاني: أنها رابطة لجواب القسم كاللام في لئن وهو رأي ابن عصفور لأنه عد اللام الأولى في قولهم، والله لئن ساعدتني لأكرمَنَّك، رابطة لجواب القسم. ورده ابن هشام بقوله: "يبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك"^(٢).

الثالث: أنها زائدة وهو الرأي الثاني لسيبويه، وأخذ به عددٌ من النحاة منهم المبرد والمألقي والمرادي^(٣)، وهذا خلاف مانقله البغدادي حيث نقل عن سيبويه أن (أن) موطئة كاللام في (لئن جئتني أكرمتك ولم يذكر القول الثاني لسيبويه، أي أنها لغو^(٤)). وهذا ما دعا البغدادي أن يخطئ ابن هشام حين قال: "إن (أن) بين القسم ولو زائدة عند سيبويه". وكان البغدادي لم يطلع على الرأي الثاني لسيبويه، أعنى زيادة (أن) بين القسم ولو، وابن هشام لم يعثر على الرأي الأول لسيبويه أعنى أن (أن) موطئة للقسم. من أجل هذا وقع الوهم للعلامة البغدادي في رأي ابن هشام.

الموضع الثالث: ما اتفق على زيادة (أن) فيه شذوذاً:

جاءت (أن) زائدة شذوذاً فيما يأتي:

١- بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر:

وَيَوْمًا تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وقد روي البيت برفع ظبية وبنصبها وبجرها، فمن رفع فعلى أنها خبر واسمها محذوف تقديره كأنها ظبية ومن نصب، فعلى أن ظبية اسمها، وخبرها محذوف كأنه

(١) رصف المباني / المألقي، ١١٦.

(٢) مغني اللبيب / ابن هشام، ٣٣/١.

(٣) انظر الكتاب / سيبويه / ١٥٢/٣، المقتضب / المبرد / ٣٦٢/٢، رصف المباني / المألقي / ١١٦، الجنى الداني

المرادي ٢٢٢.

(٤) خزانة الأدب / البغدادي / ١٤٤/٤-١٤٥ وانظر ابن هشام ٣٣/١.

قال: كأن ظبية هذه المرأة فهذه المرأة الخبر. من جر فعلى إعمال حرف الجر الكاف وأن زائدة ملغاة والمعنى كظبية^(١).

وعدّ ابن عصفور زيادة (أن) هنا من الضرائر الشعرية. وقال ابن هشام: هو نادر^(٢).

٢- بعد إذا كقول الشاعر:

فَأَمْهَلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مَعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ

أي حتى إذا كأنه كذا وكذا وأن زائدة شذوذاً^(٣).

ومن الزائدة أيضاً أن تقع بعد جملة مشتملة على القول وحروفه نصاً، مثل: قلت للمتروك: أن أقدم جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع على (أن) الناصبة للمضارع ما نصه: ^(٤) "وقلت له أن افعل ليست مفسرة لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل (أن) فيه تفسيرية بل زائدة".

وورد في خزانة الأدب أن (أن) تزداد في الإيجاب مفتوحة وفي النفي مكسورة قال^(٥): "وقال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد: وروى أبو حاتم: (مالا إن يلاقي) بتأخير (إن) المكسورة الهمزة ورواية (ما إن لا يلاقي) بتقديم إن المكسورة غلط، والصواب: "ما أن لا يلاقي"، بفتحها، وهي زائدة تزداد في الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة".

ويبدو أن ما ذهب إليه النحاة في اعتبار (أن) موطئة للقسم كاللام في لئن وأن (أن) رابطة لجواب القسم فيه نظر، لأن اللام مؤكدة للقسم سواء كان القسم مذكوراً

(١) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ٨/٨٣، الجني الداني/ المرادي ٢٢٢/٢٢٢،

(٢) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٤/١

(٣) المصدر نفسه.

(٤) حاشية الصبان/ ٤/٢٨.

(٥) خزانة الأدب/ البغدادي ٤٤٢/٨

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ (الأنعام/ ١٠٩) أو مقدرًا نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ شُكِرَ لَنَا بِدِينِكُمْ﴾ (إبراهيم/ ٧) ولم تأت (أن) بمثل موضع لام الابتداء كي تشبهها بها، إلا إذا كانت مخففة من الثقيلة. أما من ذهب إلى اعتبار (أن) زائدة فهو كما يبدو لي هو الرأي الراجح ويعزره كثرة النصوص التي استعمل فيها القسم مع لو بدون (أن) وقلة استعمالها مع (أن) فما جاء منها بدون أن نحو قول الشاعر^(١):

فَأَقْسِمُ لَوْ أَبْدَى النَّدَى سَوَادَهُ لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَائِرُ

وقول امرئ القيس^(٢):

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ سِوَاكَ وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا

(إعمال (أن) الزائدة) و فائدة زيادتها:

يكاد النحاة يتفقون على أن (أن) الزائدة لاتعمل شيئاً^(٣) خلاف ما ذكره الأخفش أنها قد تنصب الفعل وهي زائدة، واستدل لذلك بالسماع والقياس. أما السماع فقولته تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة/ ٢٤٦). وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَتَّقُوا﴾ (الحديد/ ١٠)

وأما القياس، فهو أن الزائد قد عمل في نحو (ما جاءني من أحد)، يقول الأخفش^(٤): "ف (أن) هاهنا زائدة، كما زيدت بعد فلماً، ولما ولو فهي تزداد في هذا المعنى كثيراً، ومعناه: مالنا لا نقاتل، فاعمل (أن) وهي زائدة كما قال: ما أثناني من أحد، فاعمل (من) وهي زائدة. قال الفرزدق:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غُطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِلَيَّ لَاقَتْ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

(١) انظر حاشية الصبان على الاشموني ٢٨/٤.

(٢) انظر خزانة الأدب/ البغدادي ٢٨٨/٤.

(٣) انظر معاني القرآن/ الزجاج ٣٢٧/١، التبيان/ العكبري ١٩٧/١، الجني/ المرادي ٢٢٢/، المغني/ ابن

هشام ٣٤/١، البرهان/ الزركشي ٢٥٢/٤، الإتيان/ ٣٣٠/١، معترك الأكران/ ٧٠/٢، للسيوطي.

(٤) معاني القرآن/ الأخفش ١٨٠/١.

المعنى: "لو لم تكن غطفان لها ذنوب، و(لا) زائدة وأعملها".
وردّ النحاة ما ذهب إليه الأخفش ولم يرق لهم ما ذهب إليه، فالمعنى عند
الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة/٢٤٦) أي شيء لنا في
ترك القتال، وأن (أن) ليست ملغاة^(١).

وبين أبو حيان أن ما ذهب إليه أبو الحسن ليس بشيء. وعلل ذلك بأن الحذف
والزيادة على خلاف الأصل ولا يذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا تدعو إلى
ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف^(٢).

وذكر المرادي أن مذهب الأخفش لا حجة له فيه؛ لاحتمال أن تكون (أن)
مصدرية فيما استدل به من آيات دخلت بعد (مالنا) لتضمنه معنى: ما منعنا.
أما القياس فلأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل
فيه بخلاف (أن) فلم يجر لها أن تعمل لأنها غير مختصة فقد وليها الاسم^(٣) في قوله
(كان ظبية) في رواية من جرّها. وقد تابع ابن هشام ما ذهب إليه المرادي وردّ ما
قاله^(٤).

ونسب الزركشي إلى الأخفش أنها تنصب الفعل، مستدلاً لذلك بالسماع والقياس
نصبها، وهي عند الزركشي مصدرية، وليست زائدة في الآيتين المذكورتين ودليله
على ذلك نصبها للفعل المضارع فيهما^(٥).

وبعد إذا كان النحاة يردّون ما ذهب إليه الأخفش في ما ذهب إليه ولا يرضون
به، ولا يعتبرونه شيئاً من الزيادة أو الحذف، وأنه لا داعي لمثل هذه الزيادة أو
الحذف في مثل هذا، ومادام أن (أن) الزائدة لم يجر لها أن تعمل لعدم اختصاصها،

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج ١/٣٢٧.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط ١/٢٦٥.

(٣) انظر الجنى الداني/ المرادي/ ٢٢٢.

(٤) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام، ٤/٣٤.

(٥) انظر البرهان/ الزركشي، ٤/٢٥٢.

ولا يجوز قياسها على حرف الجر الزائد. فما العامل في نصب الفعل (نقاتل) في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَأْتِي الْقَاتِلِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (البقرة/٢٤٦) و (تتفقوا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُفْقَهُوا﴾ (الحديد/١٠).

يبدو لي أن الإجابة عن ذلك تكمن في اعتبار ما ذهب إليه الأخفش وهو نصب الفعل بعدها وهي زائدة هو الرأي الراجح، بالرغم من أنه قد انفرد في ذلك وخالف جمهور النحاة، والشواهد على إعمالها في العربية قليل.

لكننا قد نعد ذلك من باب الحالات النادرة كما هو الحال على سبيل المثال لا الحصر في زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها وبعد (إذا) فالنحاة متفقون على هذه الزيادة في هذين الموضعين شذوذاً، لكنهم لا يستطيعون إنكار ما ورد من الشواهد في زيادة (أن) هذه في مثل هذه المواضع.

لكن ذلك لا يتخذ أساساً يمكن تعميم القواعد على أساسه. وأرى أن مثل هذه الشواهد تحفظ ولا يقاس عليها، وقد يكون هنالك سرّاً في هذا الاستعمال القرآني لهذه الأداة في هذا الموضع لم ترق إليه عقول العلماء والمفسرين.

فائدة زيادة (أن)

يقول النحاة فيما يقولون عن الحرف الزائد إنه يكسب الكلام الذي يحل فيه فضل توكيد، والزائد عندهم الذي لم (يؤت) به إلا لمجرد التقوية والتأكيد، وليس المراد من الزيادة إهمال اللفظ ولا كونه لغوياً إنما معنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التوكيد. على أن كون الشيء مفيداً لمعنى ما لا ينافي تسميته بالزائد.

ومن النحاة من يسمى الزائد صلة لأنه يتوصل به إلى زيادة فصاحة أو استقامة وزن أو حسن سجع أو تزيين لفظ وغير ذلك^(١).

وأن الزائدة واحد من حروف الزيادة وهي : إن وأن، ولا، وما، ومن، والباء، واللام، وقد تزداد الكاف وغيرها. ولكن الأكثر في الزيادة أن تكون بهذه الأحرف.

(١) انظر شرح الكافية/ الرضي/ ٣٨٤/٢.

والنحاة بالإجماع يتفقون على أن (أن) تفيد التوكيد ولاخلاف بينهم في ذلك يقول سيبويه^(١): "...وتكون -أي أن- توكيداً أيضاً في قولك لما أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم".

ويقول المبرد^(٢): "...أن تكون زائدة مؤكدة، وذلك قولك: لما أن جاء زيد قمت. والله أن لو فعلت لأكرمك".

والى هذا المعنى ذهب جلّ النحاة وتابعوهما فيما ذهبوا إليه نذكر منهم الزجاجي والرماني والهروي وابن يعيش والرضي والمالقي والمرادي وغيرهم^(٣).

ومع أن النحاة أكدوا معنى التوكيد في (أن) الزائدة، إلا أنهم لم يتتبعوا بالبيان معاني التوكيد فيها والتي يفيدها هذا الحرف في مواضعه من أساليب الكلام مع تنوعها واختلاف مراميها. ولا أدري كيف يترك التوكيد الذي يفيد الحرف الزائد هكذا على حاله من العموم والإبهام كأنه ليس له سوى معنى واحد يؤديه ولايحيد عنه في كل مقام.

غير أن الزمخشري قد عرض في الكشف لبيان المراد بالتوكيد الذي يفيد (أن) الزائدة بعد (لما) في قوله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿لَمَّا أَن جَاءتْ مُرْسَلًا لُوطًا سَيِّئًا يَهُودَ وَصَاقَ بِهِمْ ذُرْعًا﴾ (العنكبوت/٣٣).

يقول الزمخشري^(٤): "أن صلة أكدت وجود الفعلين مترتباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: كما أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث، خيفة عليهم من قومه".

وتبعه أبو علي الشلوبين وقال مثل مقالته فيه.^(٥)

(١) الكتاب/ سيبويه ٤/٢٢٢.

(٢) المقتضب/ المبرد/ ٢/٣٦٢.

(٣) انظر حروف المعاني/ الزجاجي ٥٩، معاني الحروف/ الرماني ٧٣، الأزهية/ الهروي ٦٨، شرح المفصل

ابن يعيش ٨٣/٨، شرح الكافية ٣٨٤/٢، رصف المباني/ المالقي ١١٦، الجنى الداني/ المرادي ٢٢٢.

(٤) الكشف/ الزمخشري ٣/٤٣٨.

(٥) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٤/١.

لكن أبا حيان -كذابه في تعقب الزمخشري، وتتبع آرائه بالتفنيد في أكثر الأحيان- لم يرقه هذا الرأي، ولا وقع منه موقع القبول، ثم لم يجد ما يدفعه به- فيما ذكره ابن هشام- إلا أن يقول^(١): "وهذا الذي ذكره يعني الزمخشري والشلوبين لا يعرفه كبار النحويين".

لهذا رأينا ابن هشام ينبري لأبي حيان في المغني فيرد قوله ويكشف ما في نقله من خلط ولبس حسب ما أورده ونقله عن أبي حيان. هذا وتجدر الإشارة إلى أنني لم أعث في تفسير البحر المحيط لأبي حيان عند تفسيره لهذه الآية الكريمة ونقله ما قاله الزمخشري مثل ما ذكره ابن هشام ونسبه لأبي حيان.. فقد اكتفى أبو حيان بعد ذكره مقالة الزمخشري بالقول^(٢): "وهذا الذي ذكره في الترتيب هو مذهب سيويوه، إذ مذهبه أن (لما) حرف لاظرف، خلافاً للفارسي. وهذا مذكور في علم النحو".

أما ما ذكره ابن هشام في المغني فهو مختلف تماماً عما قاله أبو حيان. حيث نسب ابن هشام لأبي حيان قوله^(٣): "قال أبو حيان: وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ﴾: دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرِ قَالُوا لَا سَلامَ﴾ (هود/٦٩) تنبيهاً وتأكيذاً على أن الإساءة كانت تعقب المجيء؛ فهي مؤكدة في قصة لوط للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول، وقال الشلوبين: لما كانت أن السبب في "جئت أن أعطى" أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه، وكذلك في قولهم "أما والله أن لو فعلت لفعلت" أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب، وهذا الذي ذكره لا يعرفه كبار النحويين".

(١) مغني اللبيب/ ابن هشام، ٣٤/١.

(٢) تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ١٤٦/٧.

(٣) مغني اللبيب/ ابن هشام/ ٣٤/١.

وبعد أن أورد ابن هشام مانصاً عليه الزمخشري ردّ على ماذهب إليه أبو حيان بقوله^(١): "وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين، كما نقل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين، لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جاء به لتوكيده، ولمّا تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك.

ثم إنّ قصة الخليل التي فيها (قالوا سلاماً) ليست في السورة التي فيها (سيء بهم) بل في سورة هود وليس فيها لمّا، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء وإنما يحسن اعتقادنا تأخر الجواب في سورة العنكبوت إذ الجواب فيها (قالوا) إنا مهلكو أهل هذه القرية ثم إن التعبير بالإساءة لحن؛ لأن الفعل ثلاثي كما نطق به التنزيل، والصواب المساءة، وهي عبارة الزمخشري، وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين: أحدهما أن المفيد للتعليل في مثاله إنما هو لام العلة المقدرة، لا (أن)، والثاني: أن أن في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة".

(١) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٤/١-٣٥.

أن بمعنى لئلا

من المعاني التي تخرج لها (أن) أن تكون بمعنى لئلا كقولك: ربطت الفرس أن تتفلت، تريد: لئلا تتفلت. وإلى هذا المعنى ذهب الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين مؤيدين ما ذهبوا إليه بشواهد من القرآن الكريم، وماتوافر لديهم من أشعار العرب.

ففي القرآن الكريم وردت عدة آيات كريمة اختلف المفسرون في تقدير أن والفعل الذي وليها. ومن هذه الآيات نذكر مايلي:

- ١- قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (النساء/١٧٦).
- ٢- قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل/١٥).
- ٣- قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ (الأنبياء/٣١).
- ٤- قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ (المائدة/١٩).
- ٥- قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُفَصَّلٌ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ، أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ...﴾ (الأنعام/١٥٥).
- ٦- قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بِغَتَّةٍ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ. أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ (الزمر/٥٥-٥٦).
- ٧- قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمُ الْوَيْسْتُ بِكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الأعراف/١٧٢).
- ٨- قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الأنعام/٧٠).

٩- وآية أخرى شبيهة بهذه الآيات في نوع التقدير الذي يمكن أن يجري فيها وهي قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَأْمُرُكُ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَصَاقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ كُتْرٌ أَوْ جَاءَ مَعَهُ مَلَكٌ ﴾ (هود/١٢).

والتقدير في هذه الآيات الكريمة على رأي الكوفيين: "لئلا تضلوا، لئلا تميد، لئلا تقولوا،... وهكذا في بقية الآيات الكريمة. على تقدير اللام و(لا) في طرفي أن أي: لئلا.

وعند البصريين أن (أن) في الآيات السابقة وما يقع موقعها مصدرية. والمعنى عندهم في الآية الأولى يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، وفي الثاني كراهة أو مخافة أن تميد بكم،... وهكذا سائر الآيات الأخرى.

وقد حذف المضاف في هذه الآيات وهو كراهة أو مخافة وأقيم المضاف إليه مقامه لأن في الكلام دليلاً عليها.

ومن الشعر استدل النحاة بقول عمرو بن كلثوم^(١):

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَلْنَا الْقَرَىٰ أَنْ تَشْتُمُونَا
وقول الراعي^(٢):

أَيَّامَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةِ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ مُمِيلًا

والمعنى في البيتين على رأي الكوفيين: (لئلا تشتمونا، ولئلا تميل). وعند البصريين كراهة أو مخافة أن تشتمونا، وكراهة أن تميل).

وفيما يلي تفصيل لما ذكره النحاة والمفسرون في معنى (أن) في هذه الآيات.

يقول الفراء متحدثاً عن (أن تضلوا)^(٣): "ومعناه: ألا تضلوا ولذلك صلحت (لا) في موضع (أن) هذه محنة لـ (أن) إذا صلحت في موضعها لئلا وكيلا صلحت لا".

(١) انظر معاني القرآن/ الفراء ٢٩٧/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وقال ابن جرير^(١): " يعني بذلك جلّ ثناءؤه: يبين لكم قسمة مواريتكم وحكم الكلالة لئلا تضلوا في أمر القسمة، وتجوروا عن الحق في ذلك وتخطئوا الحكم فيه". ثم قال: " وأسقطت (لا) من اللفظ، وهي مطلوبة في المعنى لدلالة الكلام عليها".

وذكر الزجاج علّة حذف المضاف كراهة أو مخافة بقوله^(٢): " لأن في الكلام دليلاً عليها، وإنما جاز الحذف عندهم على حد قوله: " واسأل القرية" والمعنى واسأل أهل القرية، فحذف الأول جائز، ويبقى المضاف يدل على المحذوف، قالوا فأما حذف (لا) وهي حرف جاء لمعنى النفي فلا يجوز، ولكن (لا) تدخل في الكلام مؤكدة وهي لغو كقوله: ﴿لَا يَلْمُزُ أَهْلَ الْكِتَابِ الْيَهُودُ﴾ (الحديد/٢٩). ومثله قول الشاعر:

وما ألوم البيضَ ألاّ تسخرأ لما رأين الشمط القفندرا

وبيّن النحاس وتبعه الفخر الرازي والعكبري أنّ (أن تضلّوا) فيها ثلاثة أقوال^(٣):

الأول: أنها مفعول الفعل يبين والتقدير يبين الله لكم ضلالكم.
الثاني: مفعول لأجله والتقدير كراهة أو مخافة أن تضلّوهم، ثم حذف لدلالة السياق عليه. وهو مذهب البصريين.
الثالث: وهو مذهب الكوفيين والتقدير لئلا تضلوا.

وقال الزمخشري^(٤): " أن تضلوا" مفعول له معناه " كراهة أن تضلوا" وأجمل أبو حيان مذاهب النحاة والمفسرين قبله ونسب للكوفي والفراء والكسائي والزجاج تقدير (أن تضلوا) (لأن تضلوا) وحذف (لا) ومثال ذلك عندهم قول القطامي:

(١) تفسير الطبري ٣٨٣/٤.

(٢) معاني القرآن/الزجاج/١٣٧/٢.

(٣) انظر اعراب القرآن النحاس ٥١١/١، التفسير الكبير ٩٦/١١/٦، التبيان/العكبري ٤١٤/١.

(٤) الكشف/الزمخشري/٣٠٤/٣.

رَأَيْنَا مَا رَأَى الْبُصْرَاءُ مِنَّا فَآلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا

والتقدير: أن لا تباعا. ونقل لأبي عبيدة قوله^(١): " قال حدثت الكسائي بحديث
"لا يدعون أحدكم على ولده، أن يوافق من الله إجابة" فاستحسنه، أي: لئلا يوافق،
وقال الزجاج: هو مثل قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ أي: لأن لا تزولا.

ورجح أبو علي قول المبرد بأن قال: حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف لا..
ورجح ابن هشام أن تكون (أن) مصدرية في (أن تضلوا) وفي قول عمرو بن
كلثوم والتقدير: " كراهية (أن تضلوا) ومخافة أن تشتمونا ونسب ذلك إلى البصريين،
ووصف القول بإضمار اللام قبل (أن) و (لا) بعدها بأنه قول فيه تعسف^(٢).

ومما اختلف في تقديره أيضاً (أن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا
أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء/٥١). فقد ذكر النحاس والزمخشري والرازي وأبو
حيان^(٣) أن (أن) في (أن كنا) تقرأ بالفتح وبالكسر. ويكون المعنى بقراءة فتح (أن)
(لأن كنا) وبالكسر على أنها مجازاة.

يقول الزمخشري^(٤): " (أن كنا) معناه لأن كنا وقرئ إن كنا، بالكسر وهو من
الشرط الذي يجيء به المدل بأمره، المتحقق لصحته، وهم كانوا متحققين، أنهم أول
المؤمنين ونظيره قول العامل لمن يؤخر جعله: إن كنت عملت لك فوفني حقي ومنه
قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ (الممتحنة/ ١) مع
علمه أنهم لم يخرجوا إلا لذلك".

وذكر أبو حيان في نقل له عن صاحب اللوامح أن (أن) تقرأ بكسر الهمزة على
الشرط. وقد جاء حذف الفاء من جواب الشرط لتقدم الجواب والتقدير عنده إن كنا

(١) انظر تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ٤٢٤/٣ وانظر الجامع لأحكام القرآن/ للقرطبي ٢١/٦.

(٢) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٦/١.

(٣) انظر اعراب القرآن/ النحاس ١٨٠/٣، الكشاف/ الزمخشري، ٣٠٤/٣، التفسير الكبير/ الرازي

١٢/٢٤/١١٨، البحر المحيط ١٦/٧.

(٤) الكشاف/ الزمخشري، ٣٠٤/٣.

أول المؤمنين فإننا نطمع. وقد حسن الشرط في هذا المقام لأنهم لم يتحققوا ما لهم عند الله من قبول الإيمان. ونبه على أن (أن) يحتمل فيها أن تكون المخففة من الثقيلة. وقد حذفت اللام الفارقة لدلالة الكلام على أنهم مؤمنون، ولا احتمال للنفي. والتقدير أن كنا لأول المؤمنين^(١).

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ والآيات الأخرى متشابهة إلى حد ما لذا فقد آثرت الاكتفاء بما ذهب إليه العلماء في تفسير هذه الآية دون التعرض لمذاهب النحاة في بقية الآيات تجنباً للتكرار.

لكن بقي ما يقال أنه يبدو لي أنه ليس بين المذهب البصري والمذهب الكوفي في تفسير هذه الآيات تنافر أو تعارض، بل هما مؤتلفان، يلتقيان في غاية واحدة، ويجتمعان على معنى واحد. فالبصريون ومن تابعهم من علماء التفسير قد جرت أقوالهم في الآية التي قدمناها وفي غيرها - مما يماثلها - على تقدير المفعول له فيها لفظ كراهة أو خشية أو مخافة. فقالوا في قوله تعالى: "يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا" يبين لكم أحكامه وشرائعه كراهة أن تضلوا. وفي قوله سبحانه: ﴿وَذَكَرَ بِهِ أَنْ تَبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾ (الأنعام / ٧٠) يقولون: "وذكر بالقرآن كراهة أن تبسل أو مخافة أن تبسل".

والكوفيون لا يناقضون هذا التقدير ولا يعارضونه، بل يقدرُون شيئاً بقره المعنى الذي سار عليه البصريون. ففي الآية الأولى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء / ١٧٦) يقولون: يبين لكم أحكامه وشرائعه لئلا تضلوا.

وفي الآية الثانية يقولون: وذكر بالقرآن لئلا تبسل نفس بما كسبت. إذا عبارة "كراهة أن يكون كذا، أو مخافة أن يكون كذا أو خشية أن يكون" وهي التي قضى بها مذهب البصريين - قد حل محلها - عند الكوفيين لئلا يكون أو كيلاً يكون فهل بين الطريقتين شيء من التنافر أو التعارض؟

(١) تفسير البحر المحيط/ أبو حيان ١٦/٧.

إن من يقول (كراهة كذا) أو (مخافة كذا) أو خشية أن يكون كذا، لاشك أنه يحب ألا يكون ذلك المكروه، أو ذلك المخوف، أو ذلك المخشى، فإذا كان في التقدير الذي سار عليه الكوفيون نفى افادته كلمة (لئلا) فإن هذا النفي قد تضمنه تقدير البصريين أيضاً كما بينا.

ثم إن التقدير الذي اختاره الكوفيون وساروا عليه إنما صدروا فيه عن القرآن الكريم، عندما اقتضت حكمته وبلاغته أن يصرح في بضع مواطن التعليل بعبارة تفيد وتدل بقوة عليه، فإنه أتى في ذلك بكلمة "لئلا أو لكيلا" وهي الكلمة التي عبر بها الكوفيون في المواطن التي جرى فيها التقدير فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ (النساء/ ١٦٥).

وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ (البقرة/ ١٥٠).

وجملة القول أنه ليس بين المذهبين البصري والكوفي تضارب أو تعارض وإنما هما طريقتان يؤديان إلى غاية واحدة ويلتقيان على معنى واحد.

(أن) بمعنى (إذ)

ذهب بعض النحويين إلى أن (أن) تأتي بمعنى (إذ) أو (لأن) واستدلوا على هذا المعنى بتفسير العديد من الآيات الكريمة أو مما قاله العرب من شعر. ومن الآيات القرآنية قوله سبحانه: ﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ (ق/ ٢). والتقدير إذ جاءهم^(١). وقوله عز وجل: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ (الممتحنة/ ١). والتقدير: لأن آمنتم أو لأن تؤمنوا أو لإيمانكم.^(٢)

(١) انظر الأزهية/ الهروي (٧٢-٧٣)، الجنى الداني/ المرادي/ ٢٢٥، مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٦/١، البرهان الزركشي، ٢٥٣/٤، معترك الأقران/ السيوطي ٧١/٢.

(٢) انظر معاني القرآن الفراء/ ١٤٩/٣، إعراب القرآن/ النحاس ١٤٩/٥، تفسير البغوي ١٧٣/٦، التفسير الكبير ٢٩/١٥، تفسير الخازن ١٧٣/٦، غرائب القرآن/ النيسابوري ٢٩٠/٦.

وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عبس/ ١-٢) والتقدير لأن جاءه

الأعمى^(١).

وأن في هذه الآيات جميعاً عند جمهور البصريون حرف مصدري.

ومما استدل به النحاة من الشعر قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذُنَا قُتَيْبَةَ حُرَّتَا جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

وقول زيد بن عمرو بن نفيل^(٢):

سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَيْتَانِي قَلَّ مَالِي، قَدْ جِئْتَانِي بِتُكْرٍ

وقول جميل بن معمر^(٣):

أُحِبُّكَ أَنْ سَكَنْتَ جِبَالَ جِسْمِي وَأَنْ نَا سَبَّتَ بَثْنَةً مِنْ قَرِيبٍ

والتقدير في الأبيات: إذ أذنا، وإذ رأيتاني وإذ سكنت وإذ ناسبت.

وحسبي أيضاً لذلك أن أورد بعضاً مما قاله النحاة والمفسرون في هذه الآيات

الكريمة السابقة الذكر.

يقول النحاس في (أن) من قوله تعالى: "أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى"^(٤): "أن في موضع

نصب أي لأن. ومن النحويين من يقول لك موضعها خفض على إضمار اللام،

ومنهم من يقول (أن) بمعنى (إذ)..^(٥)

ونسب للكوفيين زعمهم أن (أن) بمعنى (إذا)، قال^(٥): "وزعم الكوفيون أنها

تكون بمعنى (إذا)"، قالوا ذلك في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ (عبس/ ١-

٢) زعموا أن معناه: إذا جاءه الأعمى.

(١) انظر معاني القرآن/ الفراء ٢٣٥/٣، معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج ٢٨٣/٥، إعراب القرآن/ النحاس/

١٤٩/٥، غرائب القرآن ٤٤٦/٦.

(٢) انظر الكتاب/ سيويه ١٥٥/٢.

(٣) انظر الألفية في علم الحروف/ الهروي/ ٧٣.

(٤) إعراب القرآن/ النحاس ١٤٩/٥.

(٥) معاني الحروف/ الرماني ٧٣.

وقال البصريون: (أن) هاهنا في موضع نصب لأنه مفعول له، والتقدير: لأن جاءه، وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى (لو)، قالوا ذلك في قراءة من قرأ: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَا آلًا لَتَخَذْنَا مِنْ آلِنَا مَا نَشَاءُ﴾ (الأنبياء / ١٧). والبصريون يأبون ذلك، ولا يعرفون إن في معنى لو

وذكر الهروي أن (أن) بمعنى (إذ) ومثل لها بقوله: "كلمني زيد أن قام عمرو" يريد إذ قام عمرو. وحشد لهذا المعنى آيات كريمة مؤيداً بها ما ذهب إليه نذكر منها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (البقرة / ٢٥٨) وقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء / ٥١) وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا﴾ وقوله عز وجل: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِنْ تَرْصُونٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾ (البقرة / ٢٨٢).

والتقدير عنده في الآيتين الأولى والثانية: أن بمعنى إذ، أما التقدير في الآيتين الثالثة والرابعة: أن بمعنى من أجل^(١).

وذكر المرادي أن بعض النحويين يذهبون إلى (أن) تفيد (إذ) مع الماضي ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ﴾ (ق / ٢) وقد تفيده مع المضارع ومثاله لذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ تَوَمَّنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ لكن المرادي عدها مصدرية كما نسب للخليل إفادتها المصدرية في بيت الفرزدق، وهي عند المبرد مخففة من الثقيلة^(٢).

وجعل ابن هشام (أن) في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ﴾ وقوله أن تؤمنوا وقول الفرزدق (أن أذنا) مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة^(٣).

(١) انظر الأزهية في علم الحروف / الهروي / ٧٢.

(٢) انظر الجنى الداني / المرادي / ٢٢٥.

(٣) انظر مغني اللبيب / ابن هشام / ٣٦/١.

ونفى الزركشي أن تكون (أن) في الآيتين المذكورتين بمعنى (إذا)، أو من أجل، أو بمعنى (إذا) والصواب عنده أنها مصدرية.

كما نسب للزمخشري أجازته وقوع (أن) مثل (ما) في نيابتها عن الظرف حيث جعل منه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَىٰ فِي سَبَاطِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ كِبَارَهُمْ فَاسْمِعْ لَكُمْ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنِّي مُبْعِدُكُمْ عَنْ بُرْجِكُمْ وَمُجْزِلُكُمْ فِي الْأَرْضِ الْوَعْدُ الَّذِي لَكُمْ وَرَبُّكَ فَاعْبُدْهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُدْخِلُكُمْ فِي الْوَعْدِ الْوَعْدُ الَّذِي لَكُمْ وَرَبُّكَ فَاعْبُدْهُ﴾ (البقرة/ ٢٥٨) وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَصْذَقُوا﴾ (النساء/ ٢٩) ويرى أن التقدير في هاتين الآيتين، "لأن آتاه" (ولئلا يصدقوا) لأنه التعليل كما ذكر في استعمالها مجمع عليه^(١).

وذكر السيوطي إفادتها التعليل كإذ ومثل لها بالآيتين السابقتين وهي عنده مصدرية^(٢) والتقدير عند الألوسي: لإيمانكم أو كراهة إيمانكم بالله عز وجل في (أن) تؤمنوا^(٣) وأرى أن (أن) في الآيات المتقدمة والشواهد الشعرية مصدرية.

(١) انظر البرهان في علوم القرآن ٢٥٣/٤ - ٢٥٤.

(٢) انظر معترك الأقران/ السيوطي ٧١/٢.

(٣) انظر روح المعاني/ الألوسي ٩٨/٢٨/١٥.

أن نافية بمعنى لا

ذكر هذا المعنى عند النحويين والمفسرين في قوله: ﴿قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ أَن يُوْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ (آل عمران/ ٧٣) أي: لا يوتى، ومذهب الجمهور أن (أن) في هذه الآية مصدرية، وجملة: (قل إن الهدى) اعتراضية، والمعنى: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم بأن يوتى أحد مثل ما أوتيتم. وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بنزع الخافض، والجار والمجرور متعلقان بـ (تؤمنوا).

وهذه الآية الكريمة من المواضع المشكلة أو من المشكلات الصعبة عند النحاة و المفسرين يقول الفخر الرازي^(١): "واعلم أن هذه الآية من المشكلات الصعبة". وتعليل ذلك لأن فيها احتمالين. أحدهما: أن يكون هذا الكلام من تمام كلام الله الذي أمر نبيه ﷺ بقوله. والتقدير فيه: كراهة أن يوتى أحد مثل ما أوتيتم وقلتم ما قلتم. ويكون موضع أن يوتى مفعول من أجله أو منصوب بفعل مضمر تقديره فلا تتكروا أن يوتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب والنبوة.

وثانيهما: أن يكون هذا الكلام من تمام كلام أهل الكتاب فيكون متصلاً بقولهم: ﴿وَلَا تَوْمَنُوا إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ﴾ ويكون "إن الهدى هدى الله" اعتراض بين الكلامين وفائدة الاعتراض كما يقول الألوسي^(٢): "الإشارة إلى أن كيدهم غير ضار لمن لطف الله تعالى به بالدخول في الاسلام. أو زيادة التصلب فيه". وعليه يكون المعنى: لا تقروا بأن يوتى أحد مثل ما أوتيتم ولا تظهروا ذلك إلا لأهل دينكم واكتموا ذلك عن

(١) التفسير الكبير/ الرازي ٨٥/٨/٤ وانظر إعراب القرآن النحاس/ ٣٨٧/١، غرائب القرآن/ النيسابوري

١٨٧/٢

(٢) روح المعاني/ الألوسي ٣١٩/٣.

من لم يتبع دينكم لئلا يدعوهم إلى الاسلام. وموضع أن يؤتى في هذا الاحتمال
مفعول إلا لمن تبع دينكم كراهية أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم^(١).
ونجمل فيما يلي أبرز ما ذكره النحاة والمفسرون في عرضهم لهذه الآية
الكريمة.

يقول الفراء^(٢): "أن يؤتى" كأنه قال: ولا تؤمنوا أن يعطى أحد مثل ما أعطيتكم،
فهذا وجه. ويقال: قد انقطع كلام اليهود عند قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ﴾ (آل
عمران/٧٣) ثم صار الكلام من قوله قل يا محمد إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد
مثل ما أوتى أهل الإسلام لأن في قوله (قل إن الهدى) مثل قوله: إن البيان بيان الله،
فقد بين أنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام. وصلت (أحد) لأن معنى أن
معنى لا..".

وذكر الزجاج معناه: أن لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم أي لأن لا يؤتى فحذف (لا)
لوجود الدليل عليها^(٣). وذكر النحاس أن هذه الآية من أشكل ما في السورة وفيها
أقوال أحدها أن في الكلام تقديم وتأخير والتقدير: ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما
أوتيتكم، ثانيها: أنه لا تقديم ولا تأخير في الكلام والتقدير لا تجعلوا تصديقكم لمن تبع
دينكم بأن يؤتى أحد من العلم برسالة النبي ﷺ ثالثها: كراهة أن يؤتى أحد مثل ما
أوتيتكم^(٤).

وذكر البغوي (أن يؤتى) أي لئلا يؤتى أحد، و(لا) فيه مضمة^(٥).

(١) انظر التفسير الكبير / الرازي ٨٥/٨-٨٦، غرائب القرآن / النيسابوري ١٨٧/٢، التسهيل لعلوم التنزيل /
الكلبي ١٤٩/١.

(٢) معاني القرآن / الفراء ٢٢٢/١.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه / الزجاج ٤٣٠/١.

(٤) انظر إعراب القرآن / النحاس ٣٨٧/١.

(٥) انظر تفسير البغوي ٤٧٦/١.

وحديث أكثر النحاة والمفسرين لا يبتعد كثيراً عن ذلك فقد ذكر هذا المعنى المرادي^(١) ورأى أنها لاتنفيد النفي وجعلها مصدرية وهو ما ذهب إليه كل من ابن هشام والزركشي والسيوطي^(٢). وقرأ ابن كثير (أ أن يؤتى) على الاستفهام الذي معناه الإنكار عليهم والتقرير والتوبيخ وحينئذ يكون في الكلام اختصار تقديره: أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم يامعشر اليهود من الكتاب والحكمة تحسدونه ولاتؤمنون به^(٣).

وقرأ أن يؤتى بكسر همزة (أن) على أنها نافية، ونسبت تلك القراءة للحسن والأعمش^(٤). ويكون الكلام لليهود تاماً عند قوله تعالى: "إلا لمن تبع دينكم".

وبعد يبدو لي أن ما ذهب إلي المفسرون والنحاة لتحديد المراد من هذه الآية الكريمة. تجعل القارئ لهذه التقديرات والتأويلات التي ذهبوا إليها في موضع حيرة ويصعب عليه تحديد المراد منها. واختيار أحدها فهو أمام عدد من الاحتمالات وهي: أن تكون نافية بمعنى (لا) والتقدير لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم أو أن يكون أن لا يؤتى وحذفت (لا) لدلالة السياق عليها. أو أن يكون التقدير بأن يؤتى ويكون مرتبطاً بـ (تؤمنوا). أو لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم قلتم ذلك ودبرتموه لا لشيء آخر. أو أن تكون بزيادة همزة الاستفهام التي تفيد التقرير والتوبيخ ويكون المعنى: إلا أن يؤتى أحد أو أن يأخذ بقراءة من كسر همزة إن بمعنى: لم يعط أحد مثل ما أعطيتهم من الكرامة. ومن ثم فإنه ينهي له أنه أمام مشكلة من مشكلات القرآن صعبة التفسير كما وصفها الواحدي^(٥). وأرى أنها لاتنفيد النفي في هذه الآية. وإنما هي مصدرية. كما ذكر العديد من النحاة ذلك لأن في ذلك تيسير وبعد عن التقدير والتأويل.

(١) انظر الجنى الداني/المرادي/٢٢٤.

(٢) انظر مغني اللبيب/ابن هشام، ٣٦/١، البرهان في علوم القرآن/الزركشي ٢٣٥/٤، روح المعاني/الآلوسي ٣٢٠/٣.

(٣) انظر/البغوي ٤٧٦/١، الكشاف/الزمخشري ٣٦٧/١، تفسير البحر المحيط ٥١٩/٢، روح المعاني/

الآلوسي ٣٢٠/٣.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر روح المعاني/الآلوسي ٣٢١/٣.

أن الشرطية:

حرف يفيد المجازاة ك (إن) المكسورة الشرطية. وإليه ذهب الكوفيون ورجحه ابن هشام واستدلوا على ذلك بآيات كريمة نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة/ ٢٨٢) وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (المائدة/ ٢).

ومن الشعر قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَذُنَا قُتَيْبَةَ حَزْنَا جِهَاراً وَلَمْ تَجْزَعْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ
وجعلوا منه أيضاً قول الشاعر:

أَبَا خَرَّاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوَّيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

ومنع البصريون ذلك وتأولوا هذه الشواهد وما يماثلها على أنها مصدرية، وفي هذا تفصيل نجمه فيما يلي:

فمذهب سيبويه أن المراد بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة/ ٢٨٢) أن هذا الكلام محمول على المعنى، وعادة العرب أن تقدم مافيه السبب فيجعل في موضع المسبب لأنه يصير إليه، ومثله قولك: "أعددت هذه الخشبة أن تميل الحائط فأدعته" والمعنى لأدعم بها الحائط إذا مال. وكذلك الآية الكريمة. لأن تذكر إحداها الأخرى إذا ضلّت. (١)

وعَلَّ الفراء فتح (أن) في قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخَذِهِ إِلَّا أَنْ تُعْضُوا فِيهِ﴾ (البقرة/ ٢٦٧)، لوقوع إلا عليها بمعنى خفض يصلح، قال (٢): "فتحت (أن) بعد إلا وهي في مذهب جزاء. وإنما فتحتها لأن (إلا) قد وقعت عليها بمعنى خفض يصلح فإذا رأيت (أن) في الجزاء قد أصابها معنى خفض أو نصب أو رفع انفتحت. فهذا

(١) انظر الكتاب/ سيبويه ٥٣/٣.

(٢) معاني القرآن/ الفراء ١٧٨/١-١٨٠.

من ذلك والمعنى والله اعلم ولستم بأخذه إلا إغماض، أو بإغماض أو عن إغماض..".

وفي بيان المراد من قوله (أن تضل) ذكر الفراء أنه في مذهب الجراء و(أن) جزاء مقدم أصله التأخير، أي استشهدوا امرأتين مكان الرجل كما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت فلما تقدم الجراء اتصل بما قبله ففتحت (أن) فصار جوابه مردوداً عليه. قال (١): "فمن كسرهما نوى بها الابتداء فجعلها منقطعة عما قبلها. ومن فتحها فهو أيضاً على سبيل الجراء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير فصار الجراء وجوابه كالكلمة الواحدة". ومثله في الكلام إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى والمعنى : أنه يعجبه الاعطاء وإن سأل السائل (٢)

ورجح الزجاج مذهب الخليل و سيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم حسب زعمه واعترض على ماذهب إليه الفراء في تخريجه للآية الكريمة : أن تضلّ إحداهما" وجعله فتح أن للسبب الذي ذكر ورد ذلك بقوله (٣): "فزعم بعض أهل اللغة فيها أن الجراء فيها مقدم.. فلما تقدم الجراء اتصل بأول الكلام وفتحت (أن) وصار جوابه مردوداً عليه ولست أعرف لم صار الجراء، إذا تقدم". وذكر ابن جرير الطبري، أن قوله سبحانه: "أن تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى" هو بمعنى: كي تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى" قال (٤): "وهو من المقدم الذي معناه التأخير، لأن التذكير هو الذي يجب أن يكون مكان (تضل) فالمعنى المراد هو كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت. وهو كما يقال: إنه ليعجبني أن يسأل السائل فيعطى" في معنى: إنه ليعجبني أن يعطى السائل إذا سأل". إذ أن الذي يعجبك إنما هو الإعطاء سدون المسألة (٥).

(١) معاني القرآن/ الفراء ١٧٨/١-١٨٠.

(٢) معاني القرآن/ الفراء ١٨٤/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج ٣٦٣/١-٣٦٤.

(٤) تفسير الطبري ج ٣/ ١٢٤، ببعض التصرف.

(٥) انظر تفسير الطبري ج ٣/ ١٢٤.

وبين النحاس أن فتح (أن) ونصب تذكر وتخفيفه هي قراءة الحسن وأبي عمرو ابن العلاء وعيسى وابن كثير وحמיד أما كسر (إن) ورفع تذكر وتثنيده هي قراءة أبان بن تغلب والأعمش وحمزة. والقراءة الأولى في رأي النحاس حسنة لأن الفصحى أن يقال: اذكرتك وذاكرتك وعظمتك. وهي مع حسنها من النحو فإن فيها إشكالاً بين النحاة تذكر منه ما سمعه النحاس عن علي بن سليمان أنه حكى عن أبي العباس أن التقدير: كراهية أن تضل وردّ عليه أن هذا غلط يُجَلّ عن قول مثله إذ يصير المعنى كراهية أن تضل، ومعنى الضلال هنا هو عدم الاهتمام للشهادة لنسيان أو غفلة، ولذلك قبل بقوله فتذكر وهو من الذكر^(١).

والتقدير عند الزمخشري في (أن تضل) بفتح الهمزة في موضع المفعول له أي لأن تضل على تنزيل السبب وهو الإضلال فنزل المسبب عنه وهو الإنكار كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما فهو كلام محمول على المعنى، كأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلّت ونظيره: أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه، وأعددت السلاح أن يطرق العدو فأدفعه ليس إعداد الخشبة لأجل الميل وإنما يتم أعدادها إذا مال الحائط لدعمه.

قال الزمخشري^(٢): "(أن تضل) أن لا تهتدي إحداهما للشهادة بأن تتساها، من ضل الطريق إذا لم يهتد له . وانتصابه على أنه مفعول له إلى إرادة أن تضل فإن قلت: كيف يكون ظلالهما مراداً لله تعالى؟

قلت: لما كان الضلال سبباً للذكور، والإنكار مسبباً عنه، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإنكار إرادة الإنكار فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلّت. قال: ونظيره قولهم: "أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه، وأعددت السلاح أن يجيء علي فأدفعه".

(١) انظر إعراب القرآن/ النحاس ١/ ٣٤٥-٣٤٦.

(٢) الكشف/ الزمخشري ١/ ٣٢١.

ومعنى هذا أنه لا يصح في هذه الآية أن يقدر المفعول لأجله لفظ كراهة أو نحوه كما قدره البصريون ومن تابعهم من المفسرين في قوله تعالى: ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا...﴾ (النساء/ ١٧٦) وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ (النحل/ ١٥) وقوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ (الأنبياء/ ٣١).

فليس المعنى على وجوب استشهاد ثنتين من النساء مكان رجل واحد كراهة أن تضل إحدى الشاهديتين، لأن المفعول له ليس هو كراهة الضلالة وإنما هو مجموع الضلال أو توقع الضلال وإرادة التذكير. وبوجه أدق هو إرادة التذكير من إحدى الشاهديتين إذا ضلت الأخرى.

وتقدير الكلام: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، إرادة أن تذكر إحدى الشاهديتين الأخرى إذا ضلت. هذا مانع من جهة المعنى، يمنع أن يقدر المفعول له لفظ كراهة أو خشية. ومانع آخر هو أنه إذا قدر المفعول له بلفظ كراهة لم يستقم عطف مابعه عليه، وهو قوله سبحانه تذكر إحداهما الأخرى، المعطوف بالفاء على ما قبله، فإن عطفه على أن تضل إحداهما يوجب فساد المعنى إذ يصير به تذكير إحداهما مكروها كضلال صاحبته ويكون تقدير الكلام: كراهة أن تضل إحداهما وكراهة أن تذكرها الأخرى عقيب ذلك، ولا شك أنه معنى فاسد.

هذا ولا يصح أيضاً في الآية أن تقدر فيها أداة النفي مع اللام على طريقة الكوفيين بأن يقال: "لئلا تضل إحداهما" فإنه يمنع منه العطف ولا يستقيم به المعنى المراد، إذ يصير التقدير: لئلا تضل إحداهما ولئلا تذكر إحداهما الأخرى وهو بين الفساد.

إن تقدير الزمخشري يترتب عليه في ظاهره أن يكون ضلال إحدى الشاهديتين أمراً يحبه الله ويرضاه، ولا شك أن هذا الشيء يجافي الحقيقة وينافي ما يجب اعتقاده لله سبحانه وتعالى وصفاته، وما ينبغي أن تفهم عليه أحكام أصول الدين الحنيف.

ولذلك أخطر الزمخشري أن يلجأ إلى ضرب من التأويل، يجعل الضلال الذي اضيفت إليه الإرادة مصروفاً عن معناه الحقيقي ليكون مراداً به التذكير من حيث إنه

سبب للتذكير، فقد أطلق لفظ الضلال الذي هو السبب وأريد به التذكير الذي هو المسبب، لما بين السبب والمسبب من الارتباط والاتصال، أي فيكون مجازاً مرسلاً علاقته السببية.

ثم يرتب الزمخشري على ذلك قوله: فكأنه مثل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت وفي هذا الكلام خلل من وجهين: الأول: أن جعل الضلال مجازاً مرسلاً عن التذكير يترتب عليه وقوع اللغو في الآية الكريمة، فإنه إذا كان قوله سبحانه: "أن تَظِلَّ إحداهما معناه (أن تذكر إحداهما) من طريق هذا المجاز كان قوله بعد ذلك: فتذكر إحداهما الأخرى لغواً لا معنى له، إذ يكون التقدير حينئذ هكذا: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء إرادة أن تذكر إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى.

ثم لا يكون هناك أثر للضلال في معناه الحقيقي مع أن هذا هو الأصل الذي من أجله طلب في الآية شهادة امرأتين مكان شهادة رجل واحد.

والوجه الثاني أن قوله: فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت، لا يصح ترتيبه أو تفريعه على ما قبله، فإنه ليس هناك ضلال بمعناه الحقيقي بعد أن صار المراد به التذكير، فيكون قوله: "إذا ضلت" شيئاً غريباً لا محل له في الكلام.

ويبدو لي أنه لاضرورة تدعو إلى تقدير الزمخشري لفظ (إرادة) ثم محاولة تحويل هذه الإرادة عن الضلال بجعله مجازاً عن التذكير. كما لاضرورة تدعو إلى تأويل من يجعل الآية جارية على طريقة التقديم والتأخير ليتمكن تحويل أداة التعليل عن الضلال إلى التذكير، فتفيد أن التعليل إنما هو بهذا التذكير.

لا ضرورة لشيء من ذلك، فإنه يمكن تقدير مفعول لأجله يستقيم معه الكلام على نظامه الذي وردت به الآية الكريمة، مع بقاء ضبط (أن والفعل) على حاله كما هو في قراءة (حفص) ومع بقاء ذلك على معناه الحقيقي من غير تأويل بارتكاب التجوز.

محمل القول في هذه المسألة إنه يمكن تقدير المفعول لأجله لفظ (مراعاة أو افتراض) أو ما يشبه ذلك مما يفيد احتمال وقوع الضلال في الشهادة من إحدى

المرأتين فيكون قوله سبحانه: أن تضل إحداهما الأخرى على معنى: مراعاة أن إحداهما أو افتراض أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى. ويكون التقدير هكذا على طريقة البصريين. أو يقال لجواز أن تضل إحداهما أو لاحتمال أن تضل إحداهما على طريقة الكوفيين الذين يقدرّون لام التعليل.

ورجح ابن هشام^(١) مذهب الكوفيين الذين استدلوا على أن (أن) تفيد الشرطية في (أن تضل) من دخول الفاء في الجواب، وفي مثل: "أما أنت منطلقاً انطلقت" واعتبارهم أمّا مركبة من (أن) الشرطية و(ما) وهي عوض عن كان محذوفة. فالأصل في "أما أنت منطلقاً" على رأيهم هو (أن)(إن) كنت منطلقاً، فحذفت كان التي في كنت، وعوض عنها بما، وأصبح ضمير المخاطب المتصل ضميراً منفصلاً. وهذا خلاف ما يراه البصريون في أن (أن) في (أما) هي المصدرية وأنها كانت في الأصل لأن، كما يرون أن (ما) عوض عن كان محذوفة فالأصل على رأيهم هو لأن كنت منطلقاً.

وهذا الترجيح عند ابن هشام لأمر ثلاثة هي:
١- كثرة ورود (أن) مكان (إن) واستدل لذلك بعدد من الآيات نحو:
قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾.
وجعل منه أيضاً قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُرّاً

٢- مجيء الفاء في جوابها نحو قوله تعالى: فتذكر في الآية السابقة الفاء في الجواب ومنه قول العباس بن مرداس.

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَاكُلْهُمْ الصَّبْعُ

والتقدير: لأن كنت ذا نفر، فحذفت لام التعليل لأنها وقعت قبل (أن) وحذفت (كان) وعوض عنها (ما) الزائدة، فانفصل الضمير المتصل ثم قلبت نون (أن) ميماً

(١) مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٥/١-٣٦ بتصرف.

وأدغمت في (ما)، فوجود أن الشرطية أعقبه دخول الفاء على الجواب في الشرط
الثاني: "فإن قومي..." ولذلك حملاً على (إن) الشرطية اعتبرت (أن) مثلها.

ولسيبويه رأي في (أما) هذه حيث يقول^(١): "فإنما هي (أن) ضُمت إليها (ما)
وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يحذفوا بها لتكون عوضاً من ذهب
الفعل... و(أما) لا يذكر بعدها الفعل المضمر، لأنه من المضمر المتروك إظهاره،
حتى صار ساقطاً بمنزلة تركهم ذلك في النداء وفي من أنت زيداً. فإن أظهرت الفعل
قلت: إما كنت منطلقاً انطلقت إنما تريد: إن كنت منطلقاً انطلقت، فحذف الفعل
لا يجوز هنا كما لم يجر ثم إظهاره، لأن أما كثرت في كلامهم واستعملت حتى
صارت كالمثل المستعمل".

وذكر ابن يعيش أن (أن) في أما في موضع نصب بفعل يدل عليه قوله: "لم
تأكلهم الضبُع" وتقديره عنده بقيت أو سلمت ونحوها، وليست في موضع نصب بنفس
(لم تأكلهم الضبُع) لأنه في خبر (إن) وما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها^(٢).

وذكر البغدادي أن علياً بن عبد الرحمن^(٣) يقدّر بعد نفر: بطرت أو بغيت أو
فخرت^(٤).

٣- عطفها على (إن) في قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتُ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَجِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

حيث عطفت (إما) المركبة من (إن) حرف الشرط مع (ما) النافية على (أما)
المركبة و(ما) النافية. فلو كانت (أن) في (أما) غير شرطية، أي إذا كانت مصدرية
للزم عطف المفرد على الجملة. إذن فالكوفيون يجعلون أما مرادفة لإما السابقة لها
معطوفة عليها ويجعلون جملة (فالله يكلأ) جواباً للشرط.

(١) الكتاب/ سيبويه ٢٩٣/١-٢٩٤.

(٢) انظر شرح المفصل/ ابن يعيش ٩٩/٢.

(٣) علي بن الرحمن بن مهدي، أبو الحسن بن الأخضر، تلميذ الأعمى / الخزائن/ البغدادي ٢٨٣/١٣.

(٤) انظر خزائن الأدب/ البغدادي ١٥/٤.

أما التقدير عند البصريين فهو (لأن) كنت أصلاً ـ (أما أنت) فيكون البيت إما أقمت ولأن كنت مرتحلاً فالله يكلأ^(١).

ويرى الدكتور السيد يعقوب بكر أن مذهب الكوفيين أدنى للصواب وأنسب للمقام ولاداعي لتقدير فعل بعد (ذا نفر) يعمل في (أن) المندرجة في أما: يقول^(٢): "إن تفسير الكوفيين يغنيا عن هذا كله، وهو أنسب للمقام وأوفق للنحو ومعنى البيت على تفسير الكوفيين هو إن كنت يا أبا خراشة كثير القوم، فإن قومي موفورون أيضاً لم تهلكهم السنون".

وخلص بعد ذلك كله إلى ترجيح رأي الكوفيين في الشواهد التي احتجوا بها على رأي البصريين ويرى أنه ما يزال رأي الكوفيين يعوزه الأمثلة التي تكون فيها (أن) مساوية لإن تمام المساواة^(٣).

وينقل الدكتور السيد يعقوب ماقاله فيشر في هذه المسألة وينسب له القول بأن نظريتي الكوفيين والبصريين جدل لاغناء فيه من بدئه إلى نهايته وأن تلك الشواهد "الغريبة على (أما):" لاجابة إلى تصديق الرأس بسببها، لأنها جميعاً غير صحيحة". وذكر أن فيشر ذهب إلى أن (أما أنت) في بيت أبي خراشة رواية خاطئة قدّر لها الشيوع وبعض الأهمية بعد أن أوردها سيبويه (عن غفلة) في كتابه. والرواية الصحيحة هي إما كنت، وهي رواية أبي حنيفة الدينوري، وابن دريد.

أما البيت الآخر وهو (إما أقمت وأما أنت مرتحلاً...) فهو في رأي فيشر من انتحال المبرّد صنعه تأييداً لقوله: "إذا أتيت بامّا وأما فافتح الهمزة مع الأسماء واكسرهما مع الأفعال".

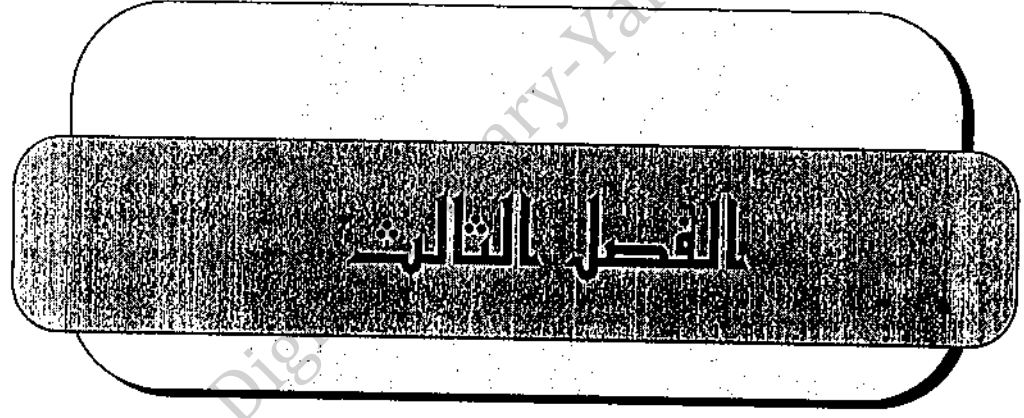
(١) انظر مغني اللبيب/ ابن هشام ٣٥/١-٣٦.

(٢) دراسات في فقه اللغة/ د. السيد يعقوب بكر/ ٨١.

(٣) المصدر نفسه.

ومع أن الدكتور يعقوب يتفق مع فيشر في وصف هذه الشواهد الشعرية
بالغريبة إلا أنه يصفه بأنه قد جانب الحق حينما حاول أن يثبت أن تلك الشواهد كلها
نتيجة خطأ في الرواية. أو انتحال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



إن وأن وطبيعة الاستعمال القرآني لهما

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني، فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلاً، وأبعد منه عن تحريف. ولذا فقد كان كفيلاً بأن يجعل هؤلاء العلماء يلتفتون حول آياته ويتخذون منه أدلة قاطعة على ما يقولون وكان المنار الذي يهتدون به في صناعة قواعدهم و ضبط آرائهم، معتقدين أن القاعدة النحوية التي كانت تدعم بدليل قرآني كان يكسبها هذا الدليل صفة القطعية والثبوت وهذه الصفة التي لا يمكن لأحد أن يجادل فيها أو ييدي رأيه حيالها إلا بمقدار ما تحتوي عليه من دلائل ووجوه تحتل تعدد الآراء اللغوية وتشعب القواعد النحوية. والآن فإن الآية القرآنية جذيرة بفصل القول وقطع الرأي.

أما القراءات القرآنية فقد كانت الأرض الممرعة الخصبة التي جال فيها علماء النحو وأخذوا منها ما أخذوا حتى كونوا بذلك ثروة نحوية عظيمة. وكان لها وما دار حولها من قواعد وآراء الأثر البين في بناء العديد من القواعد النحوية، متخذة في تأثيرها في هذه القواعد مظاهر عدة منها: المساهمة في وضع قواعد نحوية مختلفة أو تثبيت قواعد أو نقضها أو سبباً في تعدد وجوه الإعراب في الآية الواحدة .

ولبيان أثر اختلاف القراءات في بناء القواعد النحوية، جاء هذا الفصل من هذا البحث، وقد تناول الحديث عن (إن وأن) وأثر اختلاف القراءات القرآنية في بناء بعض القواعد النحوية المتعلقة بهاتين الأداتين و المواطن التي ورد فيها اختلاف في القراءة، من حيث فتح همزة (إن) وكسرها، وحركة الفعل الذي يليهما، وحركة النون ومذاهب النحاة والمفسرين في ذلك كله.

أولاً : الاختلاف في قراءة همزة (أن) بالفتح أو الكسر، فمنهم من فتحها ومنهم من كسرها ومن هذه الآيات التي ورد فيها اختلاف:

١- اختلفوا في قراءة همزة أن في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ

عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (المائدة/٢)

قرأ نافع وعاصم، وابن عامر وحزمة والكسائي (أَنْ صَدُوكُمْ) بفتح همزتها،
بينما قرأ ابن كثير وأبو عمرو (إِنْ صَدُوكُمْ) مكسورة الهمزة^(١).

وحجة مَنْ كسر همزتها أَنَّهُ جعلها حرف شرط وجعل الفعل الماضي بمعنى
الفعل المضارع، وَأَمَّا حجة مَنْ فتح همزتها أَنَّهُ أراد لا يكسبنكم بغض قوم لأن
صَدُّوكُم الاعتداء أي لصَدِّهِمْ إِيَّاكُمْ.

وذكر الطبري اختلاف القراء في قراءة (أَنْ)، حيث قرأه بعض أهل المدينة
وعامة قراء الكوفيين (أَنْ صَدُّوكُمْ) والمعنى: لا يجرمنكم بغض قوم بصَدِّهِمْ إِيَّاكُمْ عن
المسجد الحرام أَنْ تَعْتَدُوا. وقرأه بعض قراء الحجاز و البصرة (إِنْ صَدُّوكُمْ)
والمعنى: ولا يجرمنكم شتآن قوم إِنْ هم أحدثوا لكم صَدًّا عن المسجد الحرام أَنْ
تَعْتَدُوا وزعموا أَنَّهُ في قراءة عبد الله بن مسعود (إِنْ يَصَدُّوكُمْ) فقرأوا ذلك اعتباراً
بقراءته. والصواب عند الطبري، أَنَّهُما قراءتان معروفتان مشهورتان وعلل ذلك
بقوله^(٢): "وذلك أَنَّ النبي ﷺ صَدَّ عن البيت هو وأصحابه يوم الحديبية، وأنزلت عليه
سورة المائدة بعد ذلك فمن قرأ (أَنْ صَدُّوكُمْ) بفتح الألف من (أَنْ) فمعناه:
"لا يحملنكم بغض قوم، أيها الناس من أجل أَنْ صَدُّوكُمْ يوم الحديبية عن المسجد
الحرام، أَنْ تَعْتَدُوا".

ومن قرأ: (إِنْ صَدُّوكُمْ) بكسر الألف، فمعناه: "لا يجرمنكم شتآن قوم إِنْ
صَدُّوكُمْ عن المسجد الحرام إذا أردتم دخوله لأن الذين حاربوا الرسول ﷺ
وأصحابه من قريش يوم فتح مكة، قد حاولوا صَدَّهُمْ عن المسجد الحرام. فتقدم الله
إلى المؤمنين في قول من قرأ ذلك بكسر (إِنْ) - بالتخفي عن الاعتداء عليهم، إِنْ هم
صَدُّوهم عن المسجد الحرام، قبل أَنْ يكون ذلك من الصادِّين". وذكر القرطبي (أَنْ)
(أَنْ) في أَنْ صَدُّوكُمْ بفتح الهمزة مفعول من أجله، أي لأن صَدُّوكُمْ وهي أمكن في
المعنى من (إِنْ صَدُّوكُمْ) بكسر الهمزة على تقدير: إِنْ وقع هذا في المستقبل^(٣).

(١) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد/ ٢٤٢، التيسر/ الداني/ ٨٢، الحجة لأبي زرة/ ٢٢٠.

(٢) تفسير الطبري ٤/٤-٤.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن / القرطبي، ٣/٤/٣٢.

قرأ الأعمش وطلحة بكسر الهمزة في (أن)^(١) وقيل الحسن والأعمش وقرأ ابن كثير (أن يؤتى) على الاستفهام الذي يفيد الإنكار عليهم والتقرير والتوبيخ^(٢). وذكر القرطبي أن ابن كثير قرأ بالمدّ على الاستفهام (أن يؤتى).

وأورد قول الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرُ مُتَبِلٍ خَبِلُ

وقرأ الباقر بغير مدّ على الخبر ونسب لسعيد بن جبير قراءته بكسر همزة (أن) على معنى النفي^(٣).

٥- قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ﴾ (النساء / ١٠٤)

قرأ عبد الرحمن الأعرج (أن تكونوا تألمون) بفتح الألف . وأن محمولة على قوله تعالى :

﴿وَلَا تَهْنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ﴾، أي لا تهنوا لأنكم تألمون، كقولك : لا تجبن عن قرنك لخوفك منه^(٤).

٦- قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء / ١٧١).

وقراءة الحسن : (إن) بكسر الهمزة ورفع النون : أي سبحانه ما يكون له ولد^(٥).

يقول أبو حيان^(٦): "إن نافية، أي : ما يكون له ولد، فيكون التنزيه عن التثليث، والإخبار بانتفاء الولد".

(١) انظر الحجة لابن خالوية (١١٠-١١١) / إتحاف فضلاء البشر / البنا / ١٧٦
(٢) انظر البغوي ٤٧٦/١، الكشاف / الزمخشري ٣٧٦/١، تفسير المحيط ٥١٩/٢، تفسير روح المعاني / الألوسي ٣٢٠/٣.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن / القرطبي، ٧٤/٤/٢.

(٤) انظر الكشاف للزمخشري ٥٥٠/١، الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ٢٤٠/٣، تفسير البحر المحيط /

أبو حيان ٣٥٧/٣.

(٥) انظر الكشاف / الزمخشري ٥٨٠/١، الجامع لأحكام القرآن ١٩/٦/٣.

(٦) تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٤١٨/٣.

و نسب أبو حيان للطبري والنحاس وغيرهم إنكارهم قراءة (إن) بكسر الهمزة في هذه الآية لأنها نزلت عام الفتح سنة ثمان، والحديبية سنة ست، فالصدّ كان قبل الآية والكسر يقتضي أن يكون للاستقبال وإن فتحت كان للماضي، ولأن مكة عام الفتح كانت في أيدي المسلمين فكيف يصدّون عنها وهي في أيديهم، وانهم لا ينهاون عن هذا إلا وهم قادرون على الصدّ عن البيت الحرام فوجب من هذا فتح (أن) لأنه لما مضى^(١).

وردّ أبو حيان عليهم بقوله: (٢) "وهذا الإنكار منهم لهذه القراءة صعب جداً، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى منها صحيح، والتقدير: إن وقع صد في المستقبل، مثل ذلك الذي كان زمن الحديبية، وهذا النهي تشريع في المستقبل، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجعاً عليه بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدّوهم، فعلى هذا يكون الشرط واضحاً، وقرأ باقي السبعة (أن) بفتح الهمزة، جعلوه تعليلاً للشنآن، وهي قراءة واضحة، أي شنآن قوم من أجل أن صدوكم عام الحديبية".

٢- قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾ (الزخرف / ٥).

قرأ نافع، وحزمة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف بكسر الهمزة على أنها شرطية وقرأ الباقر بالفتح^(٣).

وذكر الطبري أن القراء اختلفوا في ذلك فقرأته عامة المدينة والكوفة (إن كنتم) بمعنى: أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إذ كنتم قوماً مسرفين. وقرأه بعض قراء أهل مكة والكوفة وعامة قراء البصرة (أن بفتح الألف بمعنى: لأن كنتم . وحجة من فتحها - أي (أن) - فكأنه أراد شيئاً ماضياً والكسر على إرادة الاستقبال والصواب عنده أن الكسر والفتح في هذا الموضع قراءتان مشهورتان صحيحتا المعنى لأن العرب إذا تقدم (أن) وهي بمعنى الجزاء فعل مستقبل كسروا

(١) انظر تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٣/ ٤٣٧

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ٢/ ٣٦٨، إتحاف فضلاء البشر / البنا ١/ ٣٤٨.

ألفها أحياناً، فمحضوا لها الجزاء، فقالوا: إن قمت، وفتحوها أحياناً وهو ينوون ذلك المعنى فقالوا : أقوم أن قمت، بتأويل لأن قمت^(١).

وقال الزمخشري^(٢): "إِنْ قَلْتُ : كيف استقام معنى (إن) الشرطية وقد كانوا مسرفين على البت؟ قلت هو من الشرط الذي ذكرت أنه يصدر عن المدل بصحة الأمر المتحقق لثبوته كما يقول: إن كنت عملت لك فوفني حقي ، وهو عالم بذلك ، ولكنه يخيل في كلامه أن تفريطك في الخروج عن الحق فعل من له شك في الاستحقاق مع وضوحه ، استجهالاً له".

وذكر أبو حيان قراءة كسر الهمزة في (أن) وفتحها في (أن كنتم) ونصّ على أن زيد بن علي قرأها : (إذ كنتم) بذال مكان النون لما ذكر خطاباً لقريش أفنضرب عنكم الذكر، وكان هذا الإنكار دليلاً على تكذيبهم للرسول، وإنكار لما جاء به آنسه تعالى بأن عادتهم عادة الأمم السابقة من استهزائهم بالرسول ، وأنه تعالى أهلك من كان أشد بطشاً من قريش^(٣).

٣- قوله تعالى : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة / ٢٨٢).

قرأ حمزة بكسر الهمزة وقرأ الباقون بفتحها^(٤).

ذكر النحاس أن فتح (أن) ونصب تذكر وتخفيفه هي قراءة الحسن وأبي عمرو بن العلاء وعيسى وابن كثير وحُميد، أما كسر (إن) ورفع تذكر وتشديده فهي قراءة أبان ابن تغلب والأعمش وحمزة^(٥).

٤- قوله تعالى : ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَلْهَى اللَّهُ الْهَدَى اللَّهُ أَنْ يُوْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾

(آل عمران / ٧٣) .

^(١) تفسير الطبري ١٦٧/١١-١٦٨ ببعض التصرف

^(٢) الكشاف / الزمخشري / ٢٣٠/٤-٢٣١

^(٣) انظر تفسير البحر المحيط / أبو حيان (٨-٨).

^(٤) انظر النشر في القراءات العشر / ابن الجزري ٢٣٦/٢.

^(٥) انظر إعراب القرآن / النحاس / ٣٤٠/١-٣١٨

١١- قوله سبحانه: ﴿وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنَّ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ (الأحزاب/٥٠). قرئ (إن

وهبت) على الشرط، وقرأ الحسن رضي الله عنه: (أن وهبت) بفتح الهمزة: (وأن) في موضع نصب. قال الزجاج^(١): فهي لأن وهبت"، وقال الزمخشري^(٢): "وقرأ الحسن رضي الله عنه (أن) بالفتح على التعليل بتقدير حذف اللام ويجوز أن يكون مصدراً محذوفاً معه الزمان، كقولك: اجلس ما دام زيد جالساً، بمعنى وقت دوامه جالساً، ووقت هبتها نفسها. وقرأ ابن مسعود بغير (أن). فإن قلت: ما معنى الشرط الثاني مع الأول؟ قلت هو تقييد له شرط في الإحلال هبتها نفسها،..."

وذكر القرطبي أن قراءة جمهور الناس بكسر همزة (إن) (إن وهبت) وهذا يقتضي استئناف الأمر، أي إن وقع فهو حلال له كما ذكر أن قراءة (أن) بفتح الألف قراءة الحسن، أما الأعمش فقرأها: "وامرأة مؤمنة وهبت"^(٣).

وبين أبو حيان (أن فتح) (أن) في هذه الآية هي قراءة أبي والحسن والشعبي وعيسى وسلام: والتقدير: لأن وهبت وذلك حكم في امرأة بعينها فهو فعل ماض ... وقرأ زيد بن علي (إذ وهبت)^(٤).

١٢- قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُظُنُّونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾ (محمد/١٨).

قال الزمخشري^(٥): "(أن تأتئهم) بدل اشتمال من الساعة ..، وقرئ: إن تأتئهم بالوقف على الساعة واستئناف الشرط. وهي في مصاحف أهل مكة كذلك، فإن قلت فما جزاء الشرط؟ قلت: قوله فأنى لهم. ومعناه إن تأتئهم الساعة فكيف لهم ذكراهم، أي تذكرهم واتعاطهم إذا جاءتهم الساعة، يعني لا تتفعمهم الذكرى حينئذ ..) وذكر القرطبي وأبو حيان أن أبا جعفر الرؤاسي قرأ عن أهل مكة (إن تأتئهم بغتة)^(٦).

(١) انظر إعراب القرآن / النحاس، ٣/ ٣٢٠.

(٢) الكشاف للزمخشري، ٣/ ٥٣٢.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن / القرطبي، ٧/ ١٤/ ١٣٥.

(٤) انظر تفسير البحر المحيط / أبو حيان (٧/ ٢٣٣).

(٥) الكشاف / الزمخشري، ٤/ ٣١٥.

(٦) انظر / الجامع لأحكام القرآن / القرطبي، ٨/ ١٦٥/ ١٥٩، تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٨/ ٧٩.

٧- قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ﴾ (التوبة/٢٣) .

قال أبو حيان^(١) : " وقرأ عيسى بن عمر (أن استحبوا) بفتح الهمزة جعله تعليلًا ، وغيره بكسر الهمزة جعله شرطًا " .

٨- قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء/٢٤) قرأ ابن محيصن بفتح الهمزة^(٢) .

٩- قوله سبحانه : ﴿إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطِيئَاتَنَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء / ٥١) .
ذكر الفراء أن وجه الكلام فتح (أن) لأنها ماضية وهي في مذهب جزاء ، وأجاز كسر همزة (أن) على أن يكون مجازاة^(٣) . وذكر ابن جني أن كسر همزة (إن) هي قراءة أبان بن تغلب قال :^(٤) " هذا كلام يعتاده المستظهر المدل بما عنده . يقول الرجل لصاحبه أنا أحفظ عليك إن كنت واقفياً ولا يضيع لك جميل عندي إن كنت شاكرًا ، أي ابن هذا على هذا ... " .

وذكر الزمخشري والرازي وأبو حيان ، أن (أن) تقرأ بالفتح وبالكسر ويكون المعنى بقراءة فتح همزة (أن) (لأن كنا) وبالكسر على أنها مجازاة^(٥) .

١٠- قوله سبحانه : ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ (الكهف/٦) ، وقرئ (أن لم يؤمنوا) بفتح همزة (أن) على تقدير الجار أي لأن ، وهو متعلق ببائع على أنه علة له^(٦) قال الفراء^(٧) : " وتفتحها إذا أردت أنها قد مضت " .

(١) تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٤١٨/٣ .

(٢) انظر إتحاف فضلاء البشر / البنا/ ٣٣١ .

(٣) انظر معاني القرآن / الفراء ٢٨٠/٢ .

(٤) المحتسب في شواذ القراءات / ابن جني ١٢٧/٢ .

(٥) انظر الكشاف / الزمخشري ٣٠٤/٣ ، التفسير الكبير / الفخر الرازي ١٢/٢٤/١١٨ ، تفسير البحر المحيط أبو

حيان ١٦/٧ .

(٦) انظر معاني القرآن / الفراء ١٣٤/٢ ، الكشاف / الزمخشري ٦٧٧/٢ ، تفسير البحر المحيط ٩٦/٦ ، تفسير

روح المعاني الآلوسي ٢٩٦/٩ .

(٧) معاني القرآن / الفراء ١٣٤/٢ .

١٣- قوله سبحانه: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (الحجرات / ١٧).

قرئ: (إن هداكم) بكسر الهمزة^(١)، قال القرطبي^(٢): "قرأ عاصم (إن هداكم) بالكسر؛ وفيه بعد لقوله: "إن كنتم صادقين". ولا يقال يمن عليكم أن يهديكم إن صدقتكم. والقراءة الظاهرة (أن هداكم) وهذا لا يدل على أنهم كانوا مؤمنين، لأن تقدير الكلام: إن آمنتم فذلك منة الله عليكم".

وذكر أبو حيان أن عبد الله وزيد بن علي قراءا (إذ هداكم) جعلاً (إذ) مكان (أن) وكلاهما تعليل وجواب الشرط محذوف، أي: إن كنتم صادقين^(٣).

١٤- قوله تعالى: ﴿عَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ مَرْيَمَ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ (القلم / ١٣-١٤)

ذكر الزمخشري أن (أن كان) قرئ: أن كان؟ على الاستفهام. على: إلا لأن كان ذا مال وبنتين، كذب، أو أطميعه لأن كان ذا مال. كما ذكر أن الزبيري روى عن نافع: (إن كان)، بالكسر والشرط للمخاطب، أي لا تطع كل حلافٍ شارطاً يساره، لأنه إذا أطاع الكافر لغناه فكأنه اشترط في الطاعة الغنى^(٤).

وذكر أبو حيان أن ابن عطية قال ما ملخصه: قرأ النحويان والحرميان و حفص وأهل المدينة أن كان على الخبر. وباقي السبعة والحسن وابن أبي إسحاق وأبو جعفر على الاستفهام، وذهب أبو حيان إلى أن (إن كان) شرط (وإذا تتلى) شرط فهو مما اجتمع فيه شرطان وليس من الشروط المترتبة الوقوع فالمتأخر لفظاً هو المتقدم، والمتقدم هو الشرط في الثاني.

(١) انظر الكشاف / الزمخشري ٣٦٨/٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي، ٢٢٨/١٦/٨.

(٣) انظر تفسير البحر المحيط / أبو حيان ١١٧/٨.

(٤) انظر الكشاف / الزمخشري ٥٧٦/٤.

واستدل لذلك بقوله الشاعر:

فَإِنْ عَشَرْتَ بَعْدَهَا إِنْ وَالَّتْ
نَفْسِي مِنْ هَاءٍ تَاءٍ فَقَوْلًا لَهَا

وعلل ذلك بقوله (١) "لأن الحامل على ترك تدبر آيات الله، كونه ذا مال وبنين، فهو مشغول القلب فذلك غافل عن النظر والفكر، وقد استولت عليه الدنيا و أبطرتة".
ثانياً : الاختلاف في قراءة رفع الفعل ونصبه بعد (أن)، وجزمه ورفع بعد (إن):
١- اختلف القراء في قراءة الفعل المضارع بعد الفاء، فمنهم من قرأه نصباً، ومنهم من قرأه رفعاً، كاختلافهم في قراءة قوله تعالى: ((كُنْ فَيَكُونُ)) (البقرة/ ١١٧) ونظائره (٢).

وفي هذه الآيات جميعاً قراءتان، إحداهما لابن عامر حيث قرأ فعل التكون في جميع ذلك بالنصب، ووافقه الكسائي على النصب في النحل ويس، والأخرى لبقية السبعة وقرأوا جميع ذلك بالرفع (٣).

٢- اختلف القراء في قراءة (يقول) بالرفع أو النصب من قوله تعالى: ﴿وَمُرُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نَصْرَ اللَّهِ﴾ (البقرة/ ٢١٤).

القراءة المشهورة بنصب الفعل (يقول) . وقرأها نافع بالرفع (٤) وكذلك قرأها الكسائي مدة بالرفع ثم عاد إلى قراءة النصب كما يقول القراء (٥).

٣- قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَمْضِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ...﴾ (البقرة/ ٢٤٥)
القراءة المشهورة بنصب يضاعف وهي قراءة ابن عامر وعاصم، ويعقوب،

(١) تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٣٠٥/٨.

(٢) الآيات هي :

أ- قوله تعالى : "إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (آل عمران / ٤٧). ب- قوله تعالى : "إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (يس / ٨٢)، هـ- قوله سبحانه: "إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (غافر / ٦٨)، هـ- "إِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" (مريم / ٣٥) .

(٣) النشر في القراءات العشر / ابن الجزري ٢٢٠/٢.

(٤) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد / ١٨١ والحجة لأبي زرعة / ١٣١، التيسير / للداني / ٦٨.

(٥) انظر معاني القرآن الفراء ١٣٣/١.

فيها وفي مثلتها في الآية الحادية عشر من سورة الحديد. قال تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ...﴾، وقد قرأ الباقر بالرفع^(١).

٤- قوله تعالى سبحانه : ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ إِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (البقرة/٢٧١).

اختلف القراء في قراءة رفع الفعل وجزمه في قوله تعالى : (ويكفر عنكم) فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر (ونكفروا) بالنون والرفع وقرأ نافع، وحزمة والكسائي، (ونكفروا) بالنون وجزم الفعل وروى أبو خنيد عن نافع (ونكفروا عنكم) بالنون ورفع الفعل وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية حفص (ويكفروا) بالياء ورفع الفعل، وروى الكسائي عن أبي بكر عن عاصم ونكفروا بالنون والجزم^(٢).

٥- قوله تعالى : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (البقرة/٢٨٢).

القراءة المشهورة بفتح همزة (أن) ونصب الفعل (تذكر) وهي قراءة الجمهور ما عدا حمزة الذي قرأ بكسر همزة (إن) ورفع الفعل (تذكر)^(٣). وذكر الطبري أن عامة أهل الحجاز والمدينة وبعض أهل العراق قرأوا بفتح الألف من (أن) ونصب (تضل) و(تذكر). والمعنى : فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، كي تذكر إحداهما الأخرى وهو عندهم من المقدم الذي معناه التأخير . لأن التذكير عندهم هو الذي يجب أن يكون مكان (تضل) وعللوا نصب (تذكر) لأن الجزاء لما تقدم اتصل بما قبله فصار جوابه مردوداً عليه. أما كسر همزة (إن) ورفع (تذكر) وتشديده فكأنه بمعنى ابتداء الخبر عما تفعل المرأتان وإن نسيت إحداهما شهادتها، ذكرتها الأخرى. وذهب إلى أن فتح (أن) ونصب الفعل (تذكر) هي القراءة الأصح على معنى فإن لم يكونا رجلين، فليشهد رجل وامرأتان كي أن ضلت إحداهما ذكرتها الأخرى^(٤).

(١) انظر النشر في القراءات العشر / ابن الجزري ٢/٢٢٨.

(٢) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد / ١٩١، الحجة لابن خالوية / ٧٩، الحجة لأبي زرعة ١٤٧-١٤٨.

(٣) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد / ١٩٣، النشر في القراءات / ابن الجزري، ٢٣٦.

(٤) انظر تفسير الطبري، ٣/١٢٤-١٢٥.

٦- قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (البقرة/٢٨٤).

اختلف القراء في قوله (فيغفر) فقرأ عاصم، وابن عامر، (فيغفر) بالرفع ، وقرأ بقية السبعة (فيغفر) بالجزم، وورد عن ابن عباس أنه قرأ (فيغفر) بالنصب^(١).

أما الرفع فعلى القطع ، والجزم عطفاً على الجواب ، وأما النصب فعلى : إضمار (أن) ويكون التقدير مغفرة وتعذيب .

٧- قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْوَاقٌ خَالٍ ﴾ (آل عمران/٧٨)، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنِّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ (آل عمران/٨٠)، القراءة المشهورة (ولا يأمركم) بنصب (يأمركم) عطفاً على يؤتية في الآية السابقة وقرأ أبو عمرو و الكسائي برفع يأمركم وقد تقرأ بالتسكين.

وعلى ابن خالوية هذه القراءات بقوله^(٢) : " ولا يأمركم ، يقرأ بالرفع ، و النصب والإسكان . فالحجة لمن نصب : أنه رده على قوله : " أن يؤتية الله الكتاب " والحجة لمن رفع : أنه استأنف مبتدئاً . ودليله : أنه في قراءة عبد الله : (ولن يأمركم) فلما فقد الناصب عاد إلى إعراب ما وجب له بالمضارعة . والحجة لمن أسكن تخفيفاً في ذوات الراء " .

٨- قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ (آل عمران/١٤٢).

ذكر الفخر الرازي أن الحسن قرأ (ويعلم الصابرين) بالجزم عطفاً على (ولمّا يعلم الله) وأما النصب فبإضمار (أن)^(٣). وذكر أبو حيان أن الجمهور قرأ (ويعلم) برفع الميم ، وقيل هو منصوب على مذهب البصريين بإضمار (أن) ونسب

(١) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد / ١٩٥، حجة القراءات لأبي زرعة / ١٥٢، إتحاف فضلاء البشر / البنا / ٤٦١.

(٢) الحجة في القراءات / ابن خالوية / ١١١.

(٣) انظر التفسير الكبير / الفخر الرازي ، ١٧/٩.

للحسن وأبو حيوة و عمرو بن عبيد بكسر الميم، عطفاً على (ولما يعلم) وقرأ عبد الوارث عن أبي عمرو (ويعلم) بالرفع^(١).

٩- قوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (المائدة/٧١).

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) نصباً، وقرأ أبو عمرو، وحمزة و الكسائي (ألا تكون) رفعاً وهي بهذا تكون مخففة من الثقيلة و(لا) بمعنى ليس لا شتر اكهما بالنفي^(٢).

١٠- قوله تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَيِّنَاتٍ مِّنَ رَبِّنَا وَلَوْ كُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنعام/٢٧).

القراءة المشهورة برفع (نُرَدُّ) ونصب (نكذب) (وَتَكُونُ) وهي قراءة حمزة وعاصم، ويعقوب ، ووافقهم ابن عامر في نصب (نكون) وحده. وقرأ الباقر برفع الفعلين^(٣).
١١- قوله سبحانه : ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه/٨٩).

ذكر عدد من النحاة أن الفعل (يرجع) يقرأ بالرفع والنصب ، منهم المبرد، والزمخشري، وأبو حيان^(٤). الرفع على اعتبار أن (أن) مخففة من الثقيلة، والنصب على اعتبار أنها المصدرية الناصبة للأفعال .

١٢- قوله تعالى : ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَٰذَا مَا لِي يَأْتِيهِ أَأَنتَ عَلِيُّ الْإِسْمَاءِ الْكَبِيرِ﴾ (الشعرا/٢٨).
إله موسى ﴿(غافر ٣٦/٣٧)﴾

يقول ابن خالوية^(٥): (فأطلع إلى إله) أجمع القراء على رفعه عطفاً على قوله أبلغ الا ما روى حفص عن عاصم بالنصب لأنه جعل منه جواباً للفصل ، فنصب

(١) انظر تفسير البحر المحيط / أبو حيان ٣/٧٢.

(٢) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد ٢٤٧/٢ الحجة في القراءات لابن خالوية / ١٠٨، التيسير الداني / ٨٣، الحجة لأبي زرعة ٢٣٣.

(٣) انظر النشر في القراءات العشر / ابن الجزري ٢/٢٥٧.

(٤) انظر المقتضب / المبرد ٨/٣، الكشف / الزمخشري ٣/١٨، تفسير البحر المحيط / أبو حيان، ٣/٢٥٠.

(٥) الحجة في القراءات / ابن خالوية، ٣١٥.

بها تشبيهاً له (لعل) بليت ، لأن ليت في التمني أخت لعل في الترجي ومثله ما رواه عنه أيضاً في عبس: (فتنفعه الذكرى).

١٣- قوله سبحانه : ﴿أَوْ يُبْقِيَنَّ بَمَا كَسَبُوا وَيَعْفَ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾ (الشورى / ٣٤-٣٥) .

اختلف القراء في رفع الفعل ونصبه في (يعلم): فقرأ نافع وابن عامر (ويعلم) برفع الفعل ، وقرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحمزة والكسائي (ويعلم) بنصب الفعل^(١).

١٤- قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ ((الشورى/٥١)).

القراءة المشهورة بنصب (يرسل) (ويوحى)، قرأ نافع وابن عامر برفع الفعلين^(٢) وعلل العكبري قراءة النصب بأنها عطف على موضع وحياً، يقول^(٣):

"وقيل في موضع جرّ ، أي بأن يرسل " . قيل في موضع نصب على الحال ...".

١٥- قوله تعالى : ﴿فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (المنافقون/١٠).

قرأ أبو عمرو (وأكون) بالواو ونصب النون ، وقرأ الباقر بجزم النون من غير واو، وحجة من جزم أنه رده على موضع الفاء ، وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل لأن الأصل كان، (لولا أخرتني أتصدق وأكن) وأما حجة أبي عمرو في نصبه الفعل فهي رده على قوله أصدق لأن معنى لولاها هنا معنى هلاً وهي للاستفهام، والتحضيض والجواب في ذلك بالفاء منصوب^(٤).

ثالثاً : الاختلاف في قراءة (إن) وتشديدها ومن ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَشْكَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ﴾ (الأعراف/١٩٤).

(١) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد / ٥٨١ ، الحجة لابن خالوية / ٣١٩ ، الحجة لأبي زرعة / ٦٤٣

(٢) انظر الحجة في القراءات / ابن خالوية / ٣١٥ .

(٣) اللّتيان في إعراب القرآن / العكبري / ١١٣٧/٢ .

(٤) انظر الحجة في القراءات / ابن خالوية / ٣١٩ .

ذكر النحاس أن أبا حاتم السجستاني قد حكى أن سعيد بن جبير قرأ: إن الذين تدعون، . بتخفيف (إن) وكسرهما لالتقاء الساكنين^(١).

٢- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنُؤَيِّدُكُمْ﴾ (هود/١١١).

قرأ حمزة والكسائي (وإن) بتشديدها، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر (أن) مخففة^(٢).

٣- قوله سبحانه: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ﴾ (طه/٦٣).

اختلف القراء في قراءة تشديد (إن) وتخفيفها في هذه الآية الكريمة، قال البنا^(٣): " واختلف في (إن هذين لساحران) فنافع وأبو بكر بتشديد (إن) .. وقرأ ابن كثير وحده (إن) بتخفيف ".
٤- قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (آل عمران/١٨).

قرأ ابن مسعود: " أن لا إله إلا هو " بتخفيف (أن) . قال أبو حيان^(٤): "ويؤيد هذا قراءة عبد الله (شهد الله أن لا إله إلا هو) ففي هذه القراءة يتعين أن يكون المحذوف إذا خففت ضمير الشأن لأنها إذا خففت لم تعمل في غيره إلا ضرورة وإذا عملت فيه لزم حذفه .. " .

٥- قوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس/١٠). قرأ عكرمة ومجاهد وقتادة وابن يعمر وبلال بن أبي بردة وأبو مجلز وأبو حيوة وابن محيصن ويعقوب (أن) الحمد بالتشديد ونصب (الحمد)^(٥).

(١) انظر إعراب القرآن / النحاس، ٢/٣٠٥.

(٢) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد / ٢٣٩-٢٤٠، الحجة في القراءات لابن خالوية / ٢٩١، التيسير للداني.

١٦٠/.

(٣) إتحاف فضلاء البشر / البنا / ٢/٢٤٨-٢٤٩.

(٤) تفسير البحر المحيط / أبو حيان / ٢/٤٢٠.

(٥) انظر الجامع لأحكام القرآن / القرطبي، ٧/٨٠٠، تفسير البحر المحيط / أبو حيان، ٣/١٥٠.

٦- ومن القراءات الشاذة في هذا المجال:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَابَةِ لَمَا يَفْجُرُ مِنْهُ الْيَوْمُ﴾ (البقرة/٧٤). قال ابن خالوية^(١): (إن من بإسكان النون والتخفيف قتادة) .

رابعاً: الاختلاف في كسر نون (أن) وضمها ومن ذلك :

١- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ (النساء/٦٦).

قرأ ابن عامر، وابن كثير ونافع والكسائي " أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا " بضم النون من (أن) . وقرأ عاصم وحمزة : " أن اقتلوا أو اخرجوا " بكسر نون (أن)^(٢).
٢- قوله سبحانه: ﴿وَأَنْ اَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ (يس/٦١).

قرأ ابن كثير ونافع ، وابن عامر، والكسائي (وَأَنْ اَعْبُدُونِي) بضم نونها وقرأ أبو عمرو ، وعاصم وحمزة (وَأَنْ اَعْبُدُونِي) بكسر نونها . وحجة من كسر نونها أنه كان لالتقاء الساكنين.

أمّا حجة من ضمها أنه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كره الخروج من كسر إلى ضم فأتبع الضم الضم ليأتي باللفظ من موضع واحد^(٣).

(١) المختصر في شواذ القراءات ابن خالوية /عني بنشره برجستراسر /٧.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط/أبو حيان، ٢/٣٩٧.

(٣) انظر السبعة في القراءات /ابن مجاهد /٥٤٢.

أثر القراءات القرآنية في بناء القاعدة النحوية

إذا تتبعنا ما ورد في كتب النحو من القراءات وما ورد منها من قواعد وآراء يتبين لنا أن الأثر الذي خلفته القراءات في القاعدة النحوية وبنائها كان على أنواع شتى . إذ لم تكن القراءات في تأثيرها تتجه في مجال واحد أو تؤثر في ناحية معينة بل وجدناها أوسع من ذلك وأشمل . وقد اتخذت في تأثيرها في القواعد النحوية مظاهر عدة منها :

- ١- قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة .
 - ٢- قراءات أيدت بها قاعدة نحوية .
 - ٣- قراءات تولدت عنها قاعدة نحوية أو شاركت في بناء قاعدة نحوية .
- وفي هذا الجزء من الفصل الثالث حديث موجز عن أثر اختلاف القراءات لـ(إن و أن) في تكوين القاعدة النحوية وحتى لا يطول أمد البحث سأكتفي بعرض نماذج معدودة من مظاهر أثر القراءات لهاتين الأداتين لأشير إلى الحقيقة التي ذكرتها وهي أن القراءات القرآنية لهما كانت تشكل مصدراً من مصادر الثروة النحوية . وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً : قراءة ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة :

كانت القراءات القرآنية في بعض الأحيان سبباً في اختلاف النحاة في توجيه الآية الكريمة من حيث إعرابها . وتعدد وجوه الإعراب في الآية الواحدة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ ﴾ (طه / ٦٣) .

فقد قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي (إنّ) مشددة وهذان بألف خفيفة النون . وقرأ ابن كثير (إنّ هذان) بتشديد نون هذان وتخفيف نون (إن) واختلفوا عن عاصم فروى أبو بكر (إنّ هذان) فشدد نون (إن) ونون هذان كحمزة، بينما روى حفص عن عاصم (إن) ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير وهذان خفيفة .

وقرأ أبو عمرو وحده (إن) مشددة وهذين بالياء^(١) وهي قراءة نسبت لعيسى بن عمر وإلى يونس^(٢)، أما أبي فقرأ (إن ذان إلا ساحران)^(٣).

فقد ثبت بهذا أن الآية تقرأ على الأوجه التالية : (إن هذين)، (وإن هذان) ، و(إن هذان)، و(إن هذان)، (وإن ذان إلا ساحران).

فأما القراءة : (إن هذان) فحملها النحويون على تخفيف (إن) ثم إهمالها، وأما (إن هذين) فجارية على نصب المثني بالياء وأغلب النحويين متفقون في ذلك . وهي صحيحة من حيث الإعراب جاءت على الأصل في استعمال (إن) لأنها تنصب الأول دائماً وتبقي الثاني مرفوعاً، لكنها خالفت الرسم العثماني ، لأنها مرسومة فيه بالالف ، وبذلك فقد خالف أبو عمرو صريح الرسم في هذه القراءة ، وحجته ليست بالقوية، لأنه قد أجمع القراء ومشاهير العلماء على أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة وبنوا على ذلك أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة .

وأما القراءة التي تفرقت فيها آراء النحويين فهي قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم (إن هذان) بتشديد (إن) و(هذان) بالالف .

وهذا الحرف في كتاب الله تعالى مشكل على أهل اللغة، فقد كثرت اختلافاتهم في توجيهه، وتعددت آراء النحاة المفسرين فيه. وفيما يلي مجمل لما ذكره النحاة والمفسرون في (أن) هذه :

ذكر الفراء أن قراءة (إن) وبالف على جهتين : أحدهما أنها لغة بني الحارث بني كعب ، وثانيهما : اعتبار الف في (هذا) دعامة وليست بلام الفعل . فعند التنثية تزداد نوناً عليها ، تبقى الف ثابتة على حالها كما زيد في الذي نوناً فأصبح جمعها الذين، وعلى هذا تركوا (هذان) في الرفع والنصب والخفض، وعدّ الفراء إثبات الف

(١) انظر كتاب السبعة / ابن مجاهد / ٤١٩، الحجة / ابن خالوية / ٢٤٢، التيسير / للداني / ١٠٠، الحجة لأبي

زرعة / ٤٥٤-٤٥٦، إتحاف فضلاء البشر / البنا، ٢/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٢) انظر تأويل مشكل القرآن / ابن قتيبة / ٣٦.

(٣) معاني القرآن / الفراء، ٢/ ١٨٤.

لحن حيث قال^(١): "إن هذان اختلف فيه القراء فقل هو لحن ولكننا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب".

والفراء في هذا يكون قد خالف الكوفيين في زعمهم أن (إن) نافية واللام بمعنى إلاً خلافاً لنحاة البصرة الذين يرون أنها مخففة وهذان اسمها ولساخران الخبر واللام للفرق بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة .

لكن ما عدّه الفراء خطأ كاتب ونقرأ به حتى به لا نخالف الكتاب غير مستحسن ولم يجد قبولاً عند غيره من النحاة فقد ردّ عليه السيوطي بقوله^(٢): "قلت معاذ الله ! كيف يظن أولاً بالصحابية أنهم يلحنون في الكلام ، فضلاً عن القرآن وهم الفصحاء اللدّ؟ ثم كيف يظن بهم ثانياً في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل، وضبطوه وحفظوه ، وأتقنوه ؟ ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم على الخطأ وكتابته ؟ ثم كيف يظن بهم رابعاً تنبهم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يظن بعثمان أن يقرأه ولا يغيره؟ ثم كيف يظن أن القراءات استمرت على مقتضى ذلك الخطأ وهو مروي بالتواتر خلفاً عن سلف؟ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعاً وعادة ".

وذكر الأخفش أنها خفيفة في معنى الثقيلة وهي لغة قوم يرفعون ويدخلون اللام ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما) ويقرؤها ثقيلة^(٣).
وتناول أبو زيد الأنصاري قول الشاعر^(٤) :

أعرف منها الأنف والعينان ومنخران أشبهاً ظبياناً

فقال : "العينان" : إنما هو العينين وهو مفسر، ولا يجوز فتح هذه النون خاصة ولو قال: " (والعينان) ، لكان على لغة بني الحارث بن كعب .
وورد في لغة بني الحارث بن كعب أنهم يقولون : أخذت الدرهمان ، واشتريت الثوبان وهذا عندهم في كل ياء ساكنة إذا انفتح ما قبلها، ولذا فهم يقولون :
(السلام علاكم)^(٥) .

(١) معاني القرآن / الفراء ١٨٤/٢ .

(٢) الاقتراح في علم اصول النحو / السيوطي / ٣٩ .

(٣) معاني القرآن / الأخفش ، ٤٠٨/٢ .

(٤) النوادر في اللغة / أبو زيد الأنصاري ١٦٨-١٦٩ .

(٥) النوادر في اللغة / أبو زيد الأنصاري ، ٢٥٦ .

ولابن كيسان رأي في هذه المسألة أورده السيوطي حيث قال ^(١): "رأيت بخط ابن القماح قال: ذكر القفطي في كتاب (إنباه الرواة) أن القاضي إسماعيل بن إسحاق سأل أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان: ما وجه قراءة من قرأ: (إن هذان الساحران) على ما جرت به عادتك من الإعراب في الإعراب؟ فأطرق ابن كيسان ملياً، ثم قال تجعلها مبنية لا معربة، وقد استقام الأمر. قال فما علة بنائها؟ قال: لأن المفرد منها هذا وهو مبني، والجمع هؤلاء، وهو مبني، فتحمل البنية على الوجهين، فأعجب القاضي ذلك، وقال: ما أحسنه لو قال به فقال ابن كيسان: ليقبل به القاضي وقد حسن".

وهي عند الزجاج محمولة على الاسم المقصور، على أصله بالألف. وأن (إن هذان لساحران) جاء على الأصل. فالأصل في ألف هذان تكون كعصا ورحا في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة لأن الحركة مقدرة فيها، لأنها من الأسماء المقصورة تقدر عليه الحركات الثلاثة ^(٢).

وذكر ابن فارس أن الألف في هذان هي التي في المفرد وأن ألف التنثية محذوفة، قال ^(٣): "وذهب بعض أهل العلم إلى أن الإعراب يقتضي أن يقال: (إن هذان) قال: وذلك أن (هذا) اسم منهوك، ونهكه أنه على حرفين أحدهما حرف علة وهي الألف و (ها) كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء فلما ثني احتيج إلى ألف التنثية، فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية واحتيج حذف أحدهما فقالوا: إن حذفنا الألف الأصلية بقي الاسم على حرف واحد، وإن اسقطنا ألف التنثية كان في النون منها عوض ودلالة على معنى التنثية فحذفوا ألف التنثية".

فلما كانت الألف الباقية هي ألف الاسم، واحتاجوا إلى إعراب التنثية - لم يغيروا الألف عن صورتها لأن الإعراب واختلافه في التنثية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التنثية والجمع فتركوها على حالها في النصب والخفض".

^(١)الأشباه والنظائر / السيوطي ٦/٦-٧.

^(٢)انظر إعراب القرآن / للزجاج ٣/٣٦٥.

^(٣)الصاحبي في فقه اللغة/ابن فارس ٥٢/.

وإن حرف عامل عند مكي لدخول اللام في الخبر وقد استحسن ما قيل: إن الهاء مضمرة معها، وعلى هذا قدر الآية (إنه هذان لساحران) بالرغم من أنه استحسن تخفيفها من مخالفة الخط القرآني . كما أنه استحسن رأي الكوفيين لجعلهم (إن) الخفيفة بمعنى (إلا) وذكر تقديرهم للآية هو (ما هذان ساحران) ويرى أنه لا خلل في تقديرهم هذا، وذكر أن البصريين أنكروا اللام بمعنى (إلا)^(١).

وقال الجرجاني^(٢) " وأما هذان فإن النون فيه ليس بمنزلة النون في رجلان، وإنما هو صيغة مرتجلة للثنائية، كما أن هؤلاء صيغة موضوعة للجمع يدل على ذلك أنه لو كان مثني لوجب أن يدخله الألف واللام .. فلما لم يقل الهذان علمت أنه اسم وضع للثنائية" .

وعلى الأنباري ضعف ما ذهب إليه النحاة . في حملها على أن (إن) بمعنى نعم أو أن فيها ضمير شأن محذوف أو أنها المخففة من الثقيلة.

فذكر أن إن بمعنى نعم فيه ضعف من أجل اللام التي في الخبر ، أما ضمير الشأن المحذوف ففيه ضعف أيضاً لأن هذا إنما يجيء في الشعر وقراءتها بالتخفيف ضعيف أيضاً لأنها إنما عملت لشبه الفعل، فلما حذف منها النون، وخففت ضعف وجه الشبه فلم تعمل وكذلك مجيء إن بمعنى ما وهذان الوجهان بخرجان على مذهب الكوفيين كما يقول^(٣).

وقال ابن هشام بعد أن ذكر عدة آراء للنحاة وناقشها^(٤): " وقيل: هذان اسمها ، ثم اختلف . فقول جاء على لغة بلحارث بن كعب في إجراء المثني بالألف دائماً كقوله:

واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل : هذا مبني لدلالته على معنى الإشارة، وإن قول الأكثرين .. هذين جرأً ونصباً ليس إعراباً أيضاً، واختاره ابن الحاجب.

(١) انظر مشكل اعراب القرآن / مكي ٢٩-٧١.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح / الجرجاني - تحقق د . كاظم بحر المرجان - بغداد - دار الرشيد/ ١٩١.

(٣) انظر البيان في غريب اعراب القرآن / ابن الأنباري / ٢٥٧.

(٤) شذور الذهب / ابن هشام/ ٤٩.

قلت وعلى هذا فقراءة (هذان) أقيس، إذ الأصل في المبنى ألا تختلف صيغة مع أن فيها مناسبة لألف ساحران، وعكسه الياء في إحدى ابنتي هاتين^(١) فهي أرجح لمناسبة ياء ابنتي".

وبعد هذه طائفة من آراء متعددة في هذه القراءة التي وردت في (إن هذان لساحران) . ويمكن حصر الآراء بما يلي :

١- أنها لغة من يلزمون المثنى الألف ويعربونه بحركات مقدرة عليها .
٢- أن (إن) بمعنى نعم في هذه الآية ، ولا يخلوا هذا الوجه من ضعف لوجود اللام في الخبر .

٣- أن اسم (إن) محذوف وتقديره ضمير الشأن والجملة بعده في محل رفع ضمير (إن) وذلك بعد تقدير مبتدأ للجملة الصغرى لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ وتقدير الكلام أنه هذان ساحران). وفيه ضعف ضمير الشأن لأنه لا يحذف إلا في الشعر .

٤- أن (إن) محمولة على الاسم المقصور على أصله بالألف .
٥- أن تثنية (هذان) نتج عنها ألفان (هذا أن) ألف التثنية. فوجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، وفي الآية الكريمة قدرت ألف التثنية هي المحذوفة فلم تقبل ألف (هذا) التغيير، وبالعكس لو قدرت ألف (هذا) هي المحذوفة ، فإن ألف التثنية تقلب حينئذ ياء في حالتي الجر والنصب .

٦- أن هذان ليس مثنى في الأصل ، بل هي لفظ يدل على الاثنين كما يدل هؤلاء على الجمع . ويقضي هذا أن يكون اللذان واللتان وهذان مبنية دائماً وهذا غير متحقق . فقد تأتي مرفوعة وقد تأتي منصوبة أو مجرورة .

والذي أختار أنها محمولة على لغة بني الحارث بن كعب ومن جاورها من القبائل التي تعامل المثنى معاملة واحدة في الرفع والنصب بالألف وهذا التوجيه قد يكون له محل القبول . فقد وردت هذه اللغة عن العرب ولها في شعرهم شواهد كثيرة وقد أخذ بهذا الرأي جمع من النحاة ولا بأس من ذكر بعض الشواهد في هذا المجال، كدليل على ما نذهب إليه، منها:

(١) الجامع لأحكام القرآن / القرطبي ١١/٢١٧، ٢١٨، حجة القراءات / لأبي زرعة/ ٢٤٢.

قول الشاعر :

إن أباه وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها

وقول الآخر :

فأطرق إطلاق الشجاع ولو يرى مساعداً لنا به الشجاع لصمما

وقول الآخر :

تزود منا بين أذناه ضربة دعتني إلى هابي التراب عقيم

٢- قراءات ساهمت في استحداث قاعدة نحوية :

١- قاعدة حكم الفعل المضارع المقترن بالفاء أو بالواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه وجواز رفعه على الاستئناف أو جزمه على العطف أو نصبه بإضمار أن .

أخذت هذه القاعدة من القراءات التي قرئ بها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي

أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (البقرة/٢٨٤).

حيث قرأ عاصم وابن عامر، (فيغفر) بالرفع، وقرأ بقية السبعة

(فيغفر) بالجزم. وورد عن ابن عباس أنه قرأ فيغفر بالنصب^(١).

وعرض النحاة لهذه القراءات الثلاث وعللوا ولم يبتعدوا كثيراً فيما ذهبوا إليه بل تقاربت توجيهاتهم إلى حد ما .

فسيبويه يختار الجزم ويرى أن الجزم هو الأجود حيث يقول^(٢): " إن تأتني

آتاك فأحدثك أن الجزم هو الوجه، وإن شئت ابتدأت ، وكذلك مع الواو وثم وإن شئت

نصبت بـ (الواو) و(الفاء)، كما نصبت ما كان بين المجزومين وبلغنا أن بعضهم قرأ

يحاسبكم به الله فيغفر بالنصب".

وتناول الأخفش الآية الكريمة فقال^(٣): " فتجزم (فيغفر) إذا أردت العطف، وتتصب

إذا أضمرت (أن) ونويت أن يكون الأول اسماً، وترفع على الابتداء ، وكل ذلك من

كلام العرب".

(١) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد / ١٩٥، حجة القراءات لأبي زرعة / التيسير للداني / ٧٢، إتحاف فضلاء

البشر / ٤٦١/١.

(٢) الكتاب / سيبويه (٣/٨٩-٩٠).

(٣) معاني القرآن الأخفش / ٦٠/١.

أما المبرّد فقد تابعهما في إجازة الأوجه الثلاثة واختيار الجزم لكنه عدّ النصب قبيحاً، قال (١): "... ويجوز النصب ، وإن كان قبيحاً ..."

وذكر الزجاج حالتي الرفع والجزم وأغفل النصب حيث يقول (٢): "في قوله

تعالى:

﴿وإن تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم سيئاتكم﴾ (البقرة / ٢٧١).

فجزم يكفر على موضع (فهو خير لكم) والرفع فيه جيد حسن."

وذكر ابن السراج أن الجزم على النسق والنصب على الصّرف ، و الرفع

على الاستئناف (٣).

وبين الزمخشري أن (يغفر، ويعذب) مجزومين عطفاً على جواب الشرط،

ومرفوعين على فهو يغفر ويعذب (٤).

وأضاف ابن هشام على إجازته الحالات الثلاث أن وجه النصب ضعيف

قال (٥): "و (فيغفر) بالنصب، بإضمار (أن) ، وهو ضعيف وهي عن ابن عباس رضي

الله عنهما".

وأرى أن الرأي الراجح هو اختيار عدد من النحاة الجزم، لأن الجزم لا

يحتاج إلى تأويل وتقدير، كما يحتاج كلُّ من الرفع والنصب، فهو على الإشراك بين

الفعلين بالواو العاطفة، في حين يحتاج الرفع إلى تقدير مبتدأ يكون الفعل المرفوع

حبراً له. وكذا النصب يحتاج فيه إلى تقدير (أن) مضمرة وما لا تأويل فيه أدنى إلى

الصواب وأقرب للفهم مما يحتاج إلى تأويل .

٢- نصب الفعل المضارع بعد الحصر إذا كان مقترناً بالفاء . وقد أخذت هذه

القاعدة من قراءة قوله تعالى ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرٌ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ

فَيَكُونُ﴾ (البقرة/ ١١٧) بنصب الفعل المضارع لاقتترانه بالفاء ووقوعه بعد إنما

(١) المقتضب / المبرّد ٢/ ٢٢.

(٢) إعراب القرآن / الزجاج ٣/ ٣٦٣.

(٣) انظر الأصول في النحو / ابن السراج ٢/ ١٨٩.

(٤) انظر الكشف / الزمخشري ١/ ٤٠٧.

(٥) شذور الذهب / ابن هشام ٣١٥.

الحاصرة، ولم يتوفر في هذه الآية ما يبرر نصب الفعل المضارع بالشروط والحالات التي عهد نصبه عليها إذا اقترن بالفاء .

فقرأ ابن عامر بنصب (يكون) هذه الآية، ووافقه الكسائي على نصبها في سورتي النحل ويس. وقرأ الباقر بالرفع في هذه الآيات جميعاً . أما (كن فيكون) الواقعة في الآية (٥٩) من سورة آل عمران، وفي الآية ٧٣ من سورة الأنعام فلم يخرج أحد من القراء جميعاً عن قراءة الرفع في يكون^(١).

قال سيبويه عن الفاء^(٢) " واعلم أن الفاء لا تضمّر فيها (أن) في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع ... وذلك قوله : إنه عندنا فيحدثنا .. إن شئت رفعتة على أن تشرك بينه وبين الأول ، وإن شئت كان منقطعاً، لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا لرفع .. ومثله (كن فيكون) كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ... وهو ضعيف في الكلام ."

وتابع القراء سيبويه ووافقه في اختيار الرفع، قال^(٣) : " وأما التي في النحل فإنها نصب، وكذلك التي في (يس)، لأنها مردودة على فعل قد نصب (بأن) وأكثر القراءة على رفعهما، والرفع صواب ، وذلك أن تجعل الكلام مكثفاً عند قوله (إذا أردناه أن نقول له كن) فقد تم الكلام ثم قال فسيكون ما أراد الله وأنه لأحب الوجهين إليّ ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق " وأجاز الأخفش والمبرد^(٤) الرفع والنصب دون اختيار . قال الأخفش في قوله: "إذا أردنا أن نقول له كن فيكون"^(٥) فإن جعلت يكون ههنا معطوفة نصبت، لأن (أن يقول) نصب بـ (أن) كأنه يريد أن يقول : (أن يقول فيكون) ... والرفع في قوله (فيكون) على الابتداء."

(١) انظر النشر في القراءات العشر/ ابن الجزري ٢٢٠/٢.

(٢) الكتاب / سيبويه ٣/ (٣٨-٤٠).

(٣) معاني القرآن / القراء ١/ ٧٤.

(٤) معاني القرآن / الأخفش ١/ ١٤٥، المقتضب ٢/ ١٨.

(٥) معاني القرآن / الأخفش ١/ ١٤٥.

وتابع الزمخشري سيبويه في اختيار الرفع إذ يقول^(١): "كن فيكون بمعنى الحدث والوجود، أي إذا أردنا وجود شيء فليس إلا أن نقول له : أحدث فهو يحدث .. وقرئ (فيكون) على نقول".

وعلل الرضي النصب بأن الفعل شبه جواب، قال^(٢): "جزمه بعضهم لكونه شبه جواب كما قلنا في قوله تعالى (كن فيكون)".

وفي نقل للسيوطي عن ابن مالك "أنه زاد في مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب بعدهما بحصر (بإنما) كقراءة ابن عامر فيكون"^(٣).

ويبدو أن ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه من النحاة في اختيار الرفع في قوله (كن فيكون) هو الرأي الأوجه لأن الماضي إذا صلح لفظه بعد الجواب بالفاء لم يجز فيه إلا الرفع لأنه واجب وإنما يصلح النصب فيما لم يجب وضعف وجه النصب أت من أن الفعل لم يقع جواباً . قال العكبري^(٤) " وهو ضعيف -أي النصب- لوجهين : أحدهما : أن (كن) ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به والثاني : أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما". يضاف إلى هذين الوجهين وجهاً يمكن أن يكون وجهاً ثالثاً وهو أن الفعل المضارع إذا وقع جواباً لطلب يجزم بـ(إن) مضمرة، فإن أطلقنا النصب في الموضع ذاته حصل اللبس بين الجزم والنصب، وإذا كان المضارع شبه جواب فإن حمله على الجزم أولى إلا أنه معترض بوجود الفاء في (فيكون) فلما لم يكن المعنى معنى الشرط كان الرفع أولى.

(١)الكشاف /الزمخشري ٤١٠/٢.

(٢)شرح الكافية /الرضي، ٢٥٢/٢.

(٣)مع الهوامع/السيوطي/١٣٨/٤.

(٤)التبيان في إعراب القرآن /العكبري ، ١٠٩/١

٣- قراءات ساهمت في تثبيت قاعدة نحوية :

١- قاعدة رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد حتى . أيدت هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَاهَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (البقرة / ٢١٤) . وذلك برفع الفعل المضارع (يقول) لدلالته على الحال ، وذلك حسب قراءة نافع. والباقون (حتى يقول) نصباً^(١). وناقش النحاة هاتين القراءتين وعللوهما . قال سيبويه^(٢): في باب ما يكون العمل فيه من اثنين: "وذلك قولك سرتُ حتى يدخلها زيدٌ، إذا كان دخول زيد لم يؤديه سيرك ولم يكن سببه فيغير هذا كقولك سرت حتى تطلع الشمس، لأن سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤديه، ولكنك لو قلت : سرت حتى يدخلها ثَقَلِي.. لرفعت، لأنك جعلت دخول ثَقَلِك يؤديه سيرك ... وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية : ((وزلزلوا حتى يقول الرسول))، وهي قراءة أهل الحجاز". وذكر للرفع معنى آخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما يشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها وما أُمْنَع، أي حتى أنى الآن أدخلها كيفما شئت^(٣) .

وذكر الفراء أن حتى ناصبة الفعل المضارع بنفسها في قوله تعالى: (حتى يقول) وقد قرئت بنصب الفعل إلا قراءة مجاهد وبعض أهل المدينة فقد رفعوا الفعل بعدها . وأجاز الفراء القراءتين بقوله^(٤) "ولها وجهان في العربية : نصب ورفع فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتناول كالترداد فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصِبَ بعده وحتى. وهو في المعنى ماض . فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لا يتناول وهو ماض رُفِعَ الفعل بعد حتى إذا كان ماضياً".

(١) انظر السبعة في القراءات / ابن مجاهد ١٨١، الحجة لأبي زرعة / ١٣١، التفسير / الداني / ٦٨

(٢) الكتاب / سيبويه ٢٥/٣.

(٣) انظر الكتاب ١٦/٣.

(٤) معاني القرآن / الفراء ١٣٢/١-١٣٣.

ولا يخرج أحد ممن عدت إليهم عن هذا فقد أجمع النحويون^(١) على جواز الرفع والنصب بعد حتى، الرفع على أن تكون حتى ابتدائية، وعلى جهتين: الأولى أن يكون ما قبل حتى وما بعدها قد حدثا وانتهيا، فهي من باب نقل الماضي بصيغة المضارع كأن قيل كان يكون كذا . والثانية أن يكون ما قبلها وقع وانتهى، وما بعدها سيحدث الآن، بمعنى كان وسيكون، وفي الحالين ليس الأول للثاني . وأما النصب فعلى تعليق الثاني بالأول والنصب بأن مضمرة .

٢- قاعدة نصب أو رفع المضارع الواقع بعد أن المخففة من الثقيلة والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان . وقد أخذت هذه القاعدة هذه من قوله تعالى : ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (المائدة/٧١).

يقول النحاس^(٢): "وحسبوا ألا تكون"، وهذه قراءة الكوفيين وأبي عمرو والكسائي، وقرأ أهل الحرمين بالنصب " وقال البغوي^(٣): " قرأ أهل البصرة وحمزة والكسائي تكون برفع النون على معنى أنها لا تكون ونصبها الآخرون كما لو لم يكن قبله لا، ...". أمّا الرازي فقد نسب قراءة الرفع لحمزة والكسائي وأبي عمرو، ونسب قراءة النصب للباقيين^(٤).

وعلى النحاة حالتي الرفع والنصب فمن قرأ بالرفع فعلى أن (أن) مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة المنفية في موضع الخبر.

ويقول الزجاج^(٥): "تقرأ (ألا تكون) بالنصب، (وألا تكون) بالرفع، فمن قرأ بالرفع فالمعنى أنه لا تكون فتنة، أي حسبوا فعلهم غير فائن لهم ...".

وعدّ النحاس الرفع أجود من النصب لأنّ حسب و أخواتها بمنزلة العلم في

(١) انظر /معاني القرآن /الأخفش ١/١٢٠، المقتضب /المبرد ٢/٤٢، الأصول /ابن سراج ٢/١٥٣، الكشف

س/الزمخشري، ١/٣٥٦.

(٢) اعراب القرآن /النحاس ٢/٣٢-٣٣.

(٣) تفسير البغوي ٢/٣٠١.

(٤) انظر التفسير الكبير ٦/١٢/٤٧.

(٥) معاني القرآن /الزجاج ٢/١٩٥.

دلالتة على الثبات.. ومثل لذلك بقول الشاعر^(١):

أَلَا زَعَمْتَ بِسِبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ وَأَنْ لَا يَشْهَدُ اللَّهُوْ أَمْثَالِي

وذكر ابن خالويه إجازة الرفع والنصب، وذكر حجة من قرأ بالرفع أنه: " جعل (لا)

بمعنى ليس ، لأنها يجحد بها كما يجحد بـ(لا)، فحالت بين أن وبين النصب " .

ونسب للبصريين قولهم إنها مخففة وليست أن الناصبة الفعل فلا تدخل عليه إلا

بفاصلة، وإما بـ (لا) أو (بالسين) ليكون لك عوضاً من التشديد وفاصلة بينها وبين

غيرها واختار الرفع على أن (أن) مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف^(٢).

٣- قاعدة إعمال (إن) المخففة من الثقيلة، وقد بنيت هذه القاعدة على قراءة نافع

وابن كثير وأبي بكر بالتخفيف لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّامًا لِّيُؤَيِّنْكُمْ مِرْبُكُ

أَعْمَالَهُمْ﴾ (هود/١١١).

وقد تبنى من القراءة قاعدة مشتركة بين البصريين والكوفيين. وهي قاعدة إعمال

(إن) عمل ليس إذا دخلت على الجملة الاسمية، فهذه قاعدة بناها الكسائي وقد وافقه

معظم الكوفيين على قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ

أَمْثَالُكُمْ﴾ (الأعراف/١٩٤).

بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عباداً بالتثوين ونصب أمثالكم ومعنى

ذلك أن إن في هذه القراءة نافية، تعمل عمل ما في رفع المبتدأ ونصب الخبر، فهذه

القراءة تثبت عمل (إن) النافية . ونقد النحاس هذه القراءة من ثلاثة وجوه^(٣): أحدها

: مخالفتها للسواد . ثانيها: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى

(ما) فيقول : إن زيد منطلق لأن عمل (ما) ضعيف و(إن) بمعناها فهي أضعف منها.

والوجه الثالث : أن الكسائي زعم أن (إن) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما)

إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال الله عز وجل : ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَا فِيْ غُرُورٍ﴾

(الملك/٢٠).

(١) إعراب القرآن /النحاس، ٣٢/٢-٣٣.

(٢) انظر الحجة لابن خالويه /١٣٣-١٣٤.

(٣) انظر إعراب القرآن /النحاس ٣٠٤/٢-٣٠٥.

٤- قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء حملاً له على التمني وهذه القاعدة مأخوذة من قراءة حفص لقوله تعالى : ﴿لَعَلِّي أُلْبِغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾ (غافر/ ٣٦-٣٧) بنصب (أطلع) ومثل هذا قوله تعالى : ﴿وَلَعَلَّهِ يَبْرُكُ أَوَيْدُهُ فَتَنْفَعُ الذِّكْرَى﴾ (عبس ٣-٤).

(فأطلع) بالنصب على جواب الترجي عند الكوفيين فإنهم يجيزون النصب بعد الفاء في جواب الترجي كالتمني ، ومنع ذلك البصريون وخرجوا النصب هنا على أنه شأنه في جواب الأمر^(١). (وأطلع) بالرفع عطف على (أبلغ)^(٢).

(١) روح المعاني / الآلوسي ١٣/ ١٠٥.

(٢) إعراب القرآن / النحاس، ٤/ ٣٣.

الخلاصة

هذا مثال من البحث في النحو العربي تحدثت فيه عن حرفين من حروف المعاني هما: (إن و أن) ويجمل بي في نهاية هذه الدراسة أن ألقى نظرة - ولو سريعة - على معالم هذه الدراسة وما حققته من نتائج والتي حاولت فيها قدر استطاعتي الإلمام بأطراف هذا الموضوع، والوقوف على المعاني التي أفادها كل حرف منهما، ورسم الخطوط الدقيقة لمعانيهما، وبيان مواطن استخدامهما، وإعمال كل معنى من المعاني أو إهماله، ذاكراً في ذلك كله مذاهب النحاة والمفسرين في إثبات معانيها المتعددة أو رفض ما تعدد منها وما يتعلق بها من أحكام .

وأكد أزع أن ما سعيت إلى كتابته في هذا البحث قد يساهم في تحقيق بعض الفوائد، أذكر منها:

١- التعرف إلى معاني هاتين الأداتين (إن، أن) في ظل الدراسات القرآنية والنحو العربي، والتي لم ترد مجتمعة بهذه الصورة في كتاب لغوي من قبل، وأحكام كل معنى من المعاني التي يخرج لها هذان الحرفان مفصلة حسب ما يراها النحاة والمفسرون .

٢- معرفة بعض خواص الأساليب والتراكيب والجمال في لغتنا معرفة حسابية موزونة تبرز ما بين الصورة الخارجية والأغراض المعنوية من توافق وتطابق.

٣- التعرف إلى طبيعة الاستعمال القرآني لهاتين الأداتين من حيث الاختلاف في قراءة هاتين الأداتين أو الاختلاف في قراءة حركة الفعل الواقع بعدهما وأثر ذلك في بناء القاعدة النحوية تكويناً أو تأييداً أو في تعدد في وجوه الإعراب في الآية الواحدة المشتملة على أي منهما .

٤- تبين لي من كتابة هذا البحث أن ما خلفه لنا القدماء من تراث لغوي واسع وإن كان تعدد المذاهب في مسألة ما أحياناً يدعو إلى التأويل والتقدير واختلاط الأمر على القارئ أنه تراث يصلح لاختيار آراء ومذاهب قيمة تصلح أن تكون أساساً

للاتجاه الحديث في تقريب النحو وفهمه وتيسير أمره على الناس، كما بدا لي تآزر العلوم المختلفة مع بعضها في سبيل هذا الهدف، أقصد علوم التفسير ومعاني القرآن وإعرابه والمصنفات النحوية والبلاغية. في بيان المعاني المستفادة من هاتين الأداتين وغيرهما ولذا أرى ضرورة استثمار جهود السلف الصالح في دراسة تكاملية تستهدف معرفة خصائص الأجزاء من الكل.

٥- يبدو لي أن تعدد المعاني في كل منهما في كل منهما يمكن رده إلى بضعة أمور منها :

أ- سعة التداول وكثرة، الاستعمال وكون العربية لغة قديمة فيها ميراث عريض من الكلام حفظه من الضياع وصانه ورعاه الكتاب العزيز، وكان واسطة العقد وذروة سنامه وجوهر حقيقته. وهذا الميراث العريق يضيف إلى معاني الألفاظ في كل جيل ثمرات المواهب الأدبية في استعمال ألفاظ اللغة والتصرف في معانيها.

ب - أمر آخر يمكن أن يكون متصلاً بالأمر الأول وهو أن هذه الاستعمالات المتعددة سبيل للنماء والاتساع في اللغات ولا سيما في لغة كالعربية أصلها ثابت وفرعها في السماء .

ج - أن المادة اللغوية قد جمعت من لهجات قبائل عديدة في رقعة واسعة ليست بالمحدودة ولا الضيقة، ولا غرابة أن تتعدد استعمالات الألفاظ، وتختلف بين البقاع المختلفة ولهذا يرد تعدد المعاني في اللفظ الواحد ويكون احتمال ذلك في العقل والمنطق .

٦- تبين من البحث تفاوت اطراد هذه المعاني المستفادة وروداً واستعمالاً فبعضها كـ (إن) الشرطية و(أن) الناصبة المصدرية كثير الورد و كثير الاستخدام وبعضها الآخر قليل الاستعمال و لا ورود له في القرآن كـ (إن) التي بمعنى إمّا أو (إن) التفصيلية، وبعضها مهجور الاستعمال في عربيتنا المعاصرة كـ(إن) النافية .

٧- أنه يمكن تقرير القواعد والأحكام بناء على الواقع اللغوي المعتمد، وأقصد بهذا الواقع اللغوي هو ما تعارف العلماء الأوائل على الاستشهاد به فتستنبط القواعد والنظريات من استقراء أساليب التوظيف اللغوي، ومن الموازنة بين القرائن والنظائر اللغوية .

هذه هي (إن) وهذه هي (أن) هاتان الأداتان الخفيفتان على اللسان كان لهما دلالات لغوية متعددة، وإذا كان كل منهما قد أدى هذه المعاني المتعددة، فهذا كما قلنا يدل على سعة اللغة العربية و إعجاز القرآن اللغوي في استخدام هذين الحرفين. و في الختام أضع هذا الجهد المتواضع أمام علمائنا الأفاضل مقرأً بأنها محاولة وبالله وحده التوفيق.

الفهارس

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأشعار
- ٣- فهرس الأعلام
- ٤- فهرس المصادر والمراجع
- ٥- الملخص

فهرس الآيات

رقم الصفحة	الآية	رقم الآية	اسم السورة
١١٥/١١٣/٤٩/٤٣ ١١٧/١١٦	وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا	٢٣	البقرة
٢٤	وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ	٢٣	
٥٠/٤٣	فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ	٢٤	
١٢٩	إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَغُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا	٢٦	
١٥٥	وَيَقْطَعُونَ مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ	٢٧	
١٧٦	الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ	٤٦	
١٩	وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ	٧٠	
٢٢٩	وَإِنْ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ	٧٤	
٨٨	وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ	٧٨	
١٤٤/١٤٣	وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ	٨٣	
٨٨	قُلْ بِسْمِ اللَّهِ يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيْمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	٩٣	
١٥٢	أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ	١١٤	
٢٣٨/٢٢٣	وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ	١١٧	
١٢٩	وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَآهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّالِقِينَ وَالْعَاكِفِينَ	١٢٥	
٩٩/٩٧	وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً	١٤٣	
٤٠	وَلَكِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ	١٤٥	
١٩٩	وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ	١٥٠	
٧٢/٤٧	وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	١٧٢	
١٥٣	لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ	١٧٧	

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	١٨٤	وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ	١٤٦/١٣١/١٢٨/١٢٦ ١٥٢/١٥١/
	١٨٩	وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا	١٥٢
	٢١٤	حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ	٢٤٠/٢٢٣/١٥٦
	٢٢٨	وَيُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا	٧٢/٢٣
	٢٣٠	فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ	١٥٣
	٢٣٣	لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُكِّمَ الرِّضَاعَةَ	١٨٢/١٣٤
	٢٤٥	مَنْ ذَا الَّذِي يقرضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ	٢٢٤/٢٢٣
	٢٤٦	قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	١٨٨
	٢٤٦	قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا	١٩٠/١٨٩/١٨٨
	٢٤٨	إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	١٥٢
	٢٥٨	أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ	٢٠٢/٢٠١
	٢٦٧	وَلَسْتُمْ بِأَخِيذِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ	٢٠٦
	٢٧١	إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ، وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتَوهَا	٢٣٧/٢٢٤/٢
	٢٧٨	الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ	١١٧/١١٣/٤٨
		يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	
	٢٨٢	أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى	٢٢٤/٢٠٦/٢٠١/١٢٧
	٢٨٢	وَلَا تَسَامُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا	٢١٨/١٥٢
	٢٨٣	وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ	٢٣
	٢٨٤	وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهَا بِحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ	٢٣٦/٢٢٥
آل عمران	١٨	شهد الله أنه لا إله إلا هو	٢٢٨
	٧٣	قُلْ إِنْ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ	٢١٨/٢٠٤/٢٠٣/١٢٧
	٧٥	وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْتَارُ يُؤْذِيهِ إِلَيْكَ	٢٦
	٨٠	وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا	٢٢٥
	٧٨	مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي	٢٢٥
	٩٣	قُلْ قَاتِلُوا بِالتَّوَارَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ	٧٠/٥٠

الصفحة	الآية	رقم الآية	اسم السورة
٢٤/٢٢	إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا	١٢٠	
١٥٢	إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلاَمٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ	١٢٤	
١٦٢	لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتَسِبُهُمْ فَتِيقَالُ خَالِيَيْنَ	١٢٧	
١٦٢	لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ	١٢٨	
١١٤/٤٨/٣	وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	١٣٩	
٢٢٥/١٦٠/١٥٨	وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ	١٤٢	
٧٥/٢٥	أَقْبَابٍ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ	١٤٤	
١٥٨	مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ	١٧٩	
	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِسْرَافًا وَيَذَرُونَ أَنْ يَكْبُرُوا	٦	النساء
٧٣	وَلَأُبَوِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَنَّهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ	١١	
٧٤	وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ	١٢	
٧٤	وَلَهُنَّ الرِّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ	١٢	
١٥٦	يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ	٢٨	
٢٢٩	وَكُنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ	٦٦	
١٥٢	عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفِيَ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا	٨٤	
٢١٩/٢٠٢	إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوا	٩٢	
٢٥/٢٣	أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ	١٠١	
٢١٩	إِنْ تَكُونُوا تَالِمُونَ فَإِنَّهُمْ يَالِمُونَ كَمَا تَالِمُونَ	١٠٤	
٨٩	إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثَاءً	١١٧	
٥٩/٢١	وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا	١٢٨	
١٨١	وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا	١٤٠	
٧١	مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمَنْتُمْ	١٤٧	

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	١٥٩	وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ	٨٩
	١٦٥	مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ	١٩٩
	١٧١	سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ	٢١٩
	١٧٦	يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا	١٩٤/٥٧/٥٥/٥٣ ٢٠٩/١٩٨
المائدة	٢	وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبَرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ	٢١٥/٢٠٦
	١٢	لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ	١٥
	١٩	قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ	١٩٤
	٢٢	وَإِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ	٢٤
	٣٣	إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا	١٥٢
	٥٧	مَنْ الَّذِينَ أُوتِيَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمُ وَالْكَفَّارُ أَوْلِيَاءُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	١١٤/٤٨
	٧١	وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ	٢٤١/٢٢٦/١٧٣

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	١٠٦	أو آخرا من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابكم مصيبة الموت.	٦٤
	١١٠	فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ	٨٨
	١١٣	وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا	١٨٣/١٨١
		أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ	
	١١٦	إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ	٤٦/٣٥/٣٤/٣٣/٢٢
	١١٧	مَا قُلْتَ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ.	١٦٧
الأَنْعَام	٢٧	فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ	٢٢٦/١٥٨
	٣٥	فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَامًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ	٢١/٧
	٤٠	قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ	١٩
	٤٦	قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهَ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ	١٩
	٧٠	وَذَكَرَ بِهِ أَنْ تَسْبُلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ	١٩٨/١٩٤
	١٠٩	وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا.	١٨٨
	١١٨	فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ	٤٨
	١٥١	قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ، شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا	١٥١/٦٧
	١٥٥	وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُواهُ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ	١٩٤
	١٥٦	وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ	١٠٠/٩٩
الأَعْرَافُ	١٢	قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ	١٤٩
	٢٣	وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ	٢٧
	٤٣	وَتَوَدُّوا أَنْ تُلْكَمُ الْجَنَّةَ أَوْرَثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ	١٧٢
	٤٤	فَأَذِنَ مَوْذَنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ	١٧٦/١٧٥/١٣٠

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	٥٣	قَهْلَ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا	١٥٨
	٨٨	إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ نَجَّاتْنَا اللَّهَ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ.	٤٩
	١٠٢	وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ	٩٧
	١٤٩	لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَلْكَوْنُ مِنَ الْخَاسِرِينَ	١٦/١٤
	١٧٢	وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.	١٩٤
	١٨٨	إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ	٩٧
	١٩٤	إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادُ أَمْثَلُكُمْ	٢٤/٢٢٧/٨٦/٨٥/٨٤
			٢
الأطفال	١٧	فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ	٦٧
	١٩	وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ	٢
	٥٨	وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ.	١٠٢
	٦١	وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ	٢٥
	٧٣	إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ	١٥/١٤
التوبة	٦	وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ	٥٥/٥٣/٢٥/٢١ ٦/٥٩/٥٨/٥٧/ ٦١/٠
	٢٣	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنَّ	٢٢٠/٥
		اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ	
	٤٠	أَلَا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ	٢٦
	١١٨	وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه	١٢٩
يونس	٢	أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْذِرِ النَّاسَ	١٧١
		وَكَبِّرْ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَهُمْ قُدْرَةٌ صَدَقَ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ	
		الكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ	
	١٠	وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	٢٢٨/١٧٦/١٦٦
	٩٤	فَإِنْ كُنْتَ فِي شكٍ مِمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَسَلِّ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ	٨٩/٤٦/٤٧/٤٥
		الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ	
هود	١	كِتَابَ أَحْكَمَتِ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلَتْ مِنْ دُونِ حَكِيمِ خَبِيرٍ أَلَا	١٦٩
		تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ	

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
هود	١٢	أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنْ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ	١٩٥
	٣٠	وَيَأْقُومُ مَنْ يَتَصَرَّعُنِي مِنَ اللَّهِ إِنْ طَرَدْتُهُمْ	٧٢
	٤٧	وَلَا تُغَيِّرْ لِي وَتَرَحُّمِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ	٢٧
	٥٤	إِنْ تَقُولْ إِلَّا اعْتَرَكَ بَغْضُ الْعَالِيَتِ بِسُوءِ قَالِ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ	٩٧
	٦٩	وَلَقَدْ جَاءَ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا	١٩٢
	٨٨	وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالِفُكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ	٩٠
	١١٠	وَأَنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ	٤٦
	١١١	وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَبِثُوا فِيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ	١٠٠/٩٢/٣
يوسف	٢٦	إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ	٣٦/٣٤
	٣١	وَقُلْنَا خَاشِيَ اللَّهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشْرٌ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ	٨٠
	٣٧	إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ	١٥٦
	٤٠	إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَكُنَّ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ	١٥٦/٨٤
	٩٦	فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ	١٨٤
	٩٩	أَوَى إِلَيْهِ أُنُوبُهُ وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ	٢٠
ابراهيم	٧	لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ	١٨٨
	٣١	قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيَتَّقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبْعُ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ	٢٣٩
	٤٦	وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرَهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِيَنْزِلَ مِنْهُ الْجِبَالُ	٩٨
الحجر	٢١	وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ.	٨٩
النحل	٢	يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا	١٧٢
	١٥	وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ	٢٠٩/١٩٤/١٢٧

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
النحل	٤٠	إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ	١٣٢
	٥٣	وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ	٦٥
	٦٨	وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا	١٦٨
	١١٤	وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ	٢٣
الإسراء	٢	وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ أَلَّا يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلًا	١٧٠
	٧	إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ	٢٥
	٢٣	إِمَّا يَلِغْنَ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَخَذَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفُ وَلَا تَنْهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا	١٥
	٤٢	قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ	٥١
	٦٧	وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلُّ مِنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ	٤٤
	٧٣	وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتَنُوكَ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ	٩٥/٩١
	٨٣	وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَسَا بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَئُوسًا	٤٤
	٩٩	أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ	١٥٦
	١٠٨	إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا	١١٩
الكهف	٥	مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُوا إِلَّا كَذِبًا	٨١
	٦	فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا	٢٢٠
	٢٤-٢٣	وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ	١١٦/١١٥
	٦٩	قَالَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا	٢٠
مريم	١٠	عَاتِيكَ أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا	١٤٩
	١١	فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا	١٧٩
	٧٤	وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِعًا	١١٢/١١١
	٩٧	فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ	١٥٢
طه	٨	وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي	١٥٩/١٥٨
	٣٩-٣٨	إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ أَنْ أَقِمْ فِيهِ فِي التَّابُوتِ	١٦٧

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
	٦٣	قَالُوا إِن هَٰذَا لَسَاحِرَانِ	٢٣٠/٢٢٨/١٠٠
	٨٩	أَفَلَا يَرَوْنَ الْآيِرَجَّ إِلَيْهِمْ قَوْلًا	١٧/١٧٧/١٧٥/١٤٨/٨٩ ٢٢٦/١٨٣/١٨١/٩
	٩١	قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى	١٥٧
الأنبياء	١٧	لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ	٢٠١/٨٩
	٣١	وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تُمِيدَ بِهِمْ	٢٠٩/١٩٤
	٣٤	أَفَإِنْ مِتْ فَمَنْ خَالِدُونَ	٧٨/٧٧/٧٦/٧٥/٤٥
	١٠٩	وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ	٨٩/٨٨
	١١١	وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّه فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ	٨٨
الحج	٥	يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَيْعِ	٤٩
المؤمنين	٢٧	فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحَيْنَا	١٦٤
النور	٧	وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ	
	٩	وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا	١٨٣/١٨٢/١٧٨
	٣٣	وَلَا تَكْرَهُوا قِتَالَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتَ تَحَصُّنًا	١٢٠/٣٩/٢٣
الفرقان	٨	وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا	٩٠
الشعراء	٢٤	قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ	٢٢٠
	٥١	إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ مُؤْمِنِينَ	٢٢٠/١٩٧/١٤٩
	١٨٦	وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ	٩٩
النمل	٨	فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ	١٧٠
	٣١	أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ وَأَتُونِي مُسْلِمِينَ	١٨٣
القصص	٨٢	لَوْ لَا أَنْ مَنْ اللَّهَ عَلَيْنَا	١٢٦
العنكبوت	١٨	وَإِنْ تَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ	١٩١/٢٥
	٣٣	وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رِسَالَا لُوطًا سِئَامًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا	١٩١/١٨٤/١٣٠
الروم	٢٥	وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ	/١٣١
	٥١	وَكَلِّينَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدُ يَكْفُرُونَ	٣٤/٣٢
لقمان	١٤	أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذِيكَ	١٥٦
الأحزاب	٥٠	وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ	٢٢١/١٣٨/٥
سبا	١١-١٠	وَالنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ	١٤١
	٥٠	قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي وَإِنْ اهْتَدَيْتُ فَبِمَا	٥٢
		يُوحِي إِلَيَّ رَبِّي	

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
فاطر	٣٦	لا يقضي عليهم فيموتوا	١٥٩
	٤١	إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ	٢٠
يس	١٥	ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون	٨١
	١٩	قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ	٧٥
	٢٩	إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً	٩٧/٩٠
	٦١	وَإِنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ	٢٢٩
الصافات	١٠٤	وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ	١/١٦٦/١٦٥/١٦٤ ١٧٩/٧٨
	١٦٧	وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ	٩٦
ص	٤	وَعَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ	١٢٧
	٦	وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ	١٦٨/١٦٤/١٢٦
الزمر	٣٨	وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ	٢٥
	٥٦-٥٥	وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَاهُ عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ	١٩٤
	٦٤	قُلْ أَغْيِرِ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ	١٤٤
	٦٥	لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَنْكَ	٤٠
	٧٣	حَتَّى إِذَا جَاءَهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا	٦٩
غافر	٣٧-٣٦	وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أُبْلِغُ الْأَسْبَابَ	٢٤٣/٢٢٦
	٥٦	إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبِيرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ	٨٩
فصلت	٣٦	وَأَمَّا يَنْزَغُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ	٢٥
	٥١	وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ	٤٤

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
الشورى	٤٨	وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرَحَ بِهَا وَإِنْ تُصِيبُهُمْ مُسِيئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ	٤٣
	٥١	وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَكْلُمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا	٢٢٧/١٥٧
الزخرف	٥	أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ	٢١٧/٤٩
	٣٥	وَإِنْ كُلُّ ذِي لَمَمٍ لَّمَّا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	١٠٠/٣
	٨١	قُلْ إِنْ كَانَ لِلرُّحْمَنِ وَلَدٌ فَإِنَّا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ	٨٠/٥١/٤٧/٤٥ ٨٩
	٨٧	وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ	٢٥
الدخان	١٨-١٧	إِنْ أَذُوا إِلَىٰ عِبَادَةِ اللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ	١٧١
	٢١	وَإِنْ لَّمْ تُوْمِنُوا لِي فَأَعْتَزَلُوكُمْ	٢٥
الأحقاف	٢٦	وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا أَنْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا	١٠/١٠٥/٨٩/٨٥ ١١١/١٠٩/٨
محمد	٤	فَإِذَا مَنَّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً	١٢٣
	١٨	فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً	٢٢١
الفتح	٢٧	لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ	١١٥/١١٤
الحجرات	١١	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ	١٥٦
	١٤	وَأَنْ تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا	٤٠
	١٧	يَمْنُونُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَسْلَمُوا	٢٢٢/١٥٠
ق	٢	بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ	٢٠١
	٤٥	وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدَ	١٢٠
النجم	٣٩	وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ	١٨٢
الواقعة	٨٦	قُلُوبًا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ	٢٠
الحديد	١٠	وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَتَّقُوا	١٩٠/١٨٨
	٢٩	لَيْلًا نَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ	١٩٦/١٧٤/١٤٣
المجادلة	٢	مَا هُنَّ أَمْهَاتُهُمْ إِنْ أَمْهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ	٨٠
الحشر	٣	وَكُلُوا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَابُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ	١٥٥

اسم السورة	رقم الآية	الآية	رقم الصفحة
المتحنة	١	إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ فِي سَبِيلِي وَإِيتَاءَ مَرْضَاتِي	٩٩
	٢	إِنْ يَتَّقَوْكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيهِمْ وَالسِّنَتُهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ	٣٩/٣٨
	١٠	فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ	١٧٨
المنافقين	١٠	مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ	٢٢٧/١٦١
الطلاق	٤	إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ	٢٣
الملك	٢٠	إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ	٢٤٢/٨٦/٨١/٢
القلم	١٤-١٣	عَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَقِيٍّ	٢٢٢
	٥١	وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ	١٠٠/٩٦/٩٠
الجن	١٦	وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا	١٨٥/١٨٣/١٨١
	٢٥	قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ	٨٢/٨١
المزمل	١٧	فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا	١٨١/١٧٤/٢٠
	٢٠	عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى	١٨٣/١٨١/١٧٤/١٢٦
القيامة	٣	أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ	١٨١
عبس	٢-١	عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى	٢٠٠/١٢٨
	٤-٣	وَلَعَلَهُ بَرْكٌ أَوْ يُذَكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى	٢٤٣
الانشقاق	١	إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ	٥٩
البلد	٧	أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ	١٨١
الطارق	٤	إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ	٩٣/٩٢/٨٦/٨١/٣ ٩٦/
الأعلى	٩	فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى	١٢١/١١٩/٦٩/٥٠/٣
العلق	١٥	كَلَّا لِلَّهِ لَمْ يَكُنْ لِنَفْسِنَا نَصِيبٌ	٢٦

فهرس الأشعار

الرقم	أول البيت	آخر البيت	بحره	قاله	الصفحة
١-	يا طائر	محبوبا	البسيط	_____	١٠٧
٢-	ألا إن	بغضوبا	الطويل	_____	١٠٧
٣-	لعمرك	لعائب	الطويل	_____	١١٠
٤-	فما إن	عضاباً	الوافر	_____	١٠٤
٥-	يرجى	الخطوب	الوافر	جابر بن رلان	١٠٦
٦-	لولا توقع	ترب	البسيط	_____	١٥٧
٧-	ما إن	جرب	الكامل	دريد بن الصمة	١٠٧/١٠٣
٨-	إذا ما غدونا	نحطب	الطويل	امرئ القيس	١٣٦
٩-	أحبك	قريب	الوافر	جميل بن معمر	٢٠٠
١٠-	شهدت	وتثبت	الطويل	_____	١٨١
١١-	أن تهبطين	الطلاح	مجزوء الكامل	القاسم بن معن	١٤٢/١٣٤
١٢-	أن تقرآن	أحدا	البسيط	يزيد بن مفرغ	١٣٧/١٣٤
١٣-	إذا ما	بدا	الكامل	زائد بن صعصعة	١١٧
١٤-	لألا أبوح	وعهودا	الطويل	جميل بن معمر	٨٢
١٥-	ورج	يزيد	الطويل	المعلوط القريعي	١٠٦
١٦-	شكت	المتعمد	الكامل	عاتكة بنت زيد	٩٩
١٧-	لقد سمعت	تنادي	الوافر	_____	١٢١
١٨-	ألا أيهذا	مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	١٤٤
١٩-	ما إن	يدي	البسيط	الناطقة الذبياني	١٠٤
٢٠-	واعلم	قدرا	الكامل	_____	١٨١
٢١-	وما ألوم	القنندرا	سريع	_____	١٩٦
٢٢-	لو لم تكن	عمرا	البسيط	الفرزدق	١٨٨
٢٣-	حلفت	سائر	الطويل	_____	٧٦
٢٤-	إما أقمت	تذر	البسيط	عباس بن مرداس	١١٢

الرقم	أول البيت	أم البيت	بمه	قاله	الصفحة
٢٦-	إني وقتلي	البقر	البسيط	_____	١٥٧
٢٧-	فأقسم	عامر	الطويل	_____	١٨٨
٢٨-	فأمهله	غامر	الطويل	_____	١٨٧
٢٩-	لاستسهلن	لصابر	الطويل	_____	١٦١
٣٠-	لقد	صبر	الوافر	دريد بن الصّمة	١٢٤/١٢٣/٤
٣١-	فإن تك	للصبر	الطويل	هدية بن خشرم	١٩
٣٢-	وسمعت	وقر	الكامل	المسيب بن علس	١١٦/١١٤
٣٣-	سألتاني	بنكر	الخفيف	زيد بن عمر بن نفيل	٢٠٠
٣٤-	هنّ	بالسور	البسيط	الراعي النميري	١٤٠
٣٥-	ما سرت	أثري	البسيط	_____	٣٩
٣٦-	أقيموا	الرؤوسا	الطويل	_____	٦٤
٣٧-	أكاشره	حريص	الوافر	_____	١٧٤
٣٨-	رأينا	تباعا	الوافر	_____	١٩٧
٣٩-	فقالن	تخدعا	الطويل	جميل بن معمر	٥٥
٤٠-	فأقسم	مدفعا	الطويل	امرئ القيس	١٨٨
٤١-	زعم	مربع	الكامل	جرير	١٨١
٤٢-	أبا خراشة	الضبيّ	البسيط	عباس بن مرداس	٢١١/٢٠٦
٤٣-	يا أقرع	تصرغ	السريع	_____	١٣
٤٤-	أتجزع	المتقطّع	الطويل	_____	١٤٢
٤٥-	أتجزع	تدفع	الطويل	زيد بن رزين	٥٨
٤٦-	إني رأيت	وتشبعوا	الكامل	_____	١٥١
٤٧-	لا تجزعي	فأجزعي	السريع	_____	٥٨
٤٨-	بني غدانه	الخزف	البسيط	_____	١٠٥
٤٩-	ولبس	الشفوف	الوافر	ميسون بنت بحدل	١٥٧
٥٠-	فلو أنك	صديق	الطويل	_____	١٧٧/١٧٦/١٧٣
٥١-	أما والله	العتيق	الوافر	_____	١٨٥
٥٢-	فمتى واغل	الساقى	الخفيف	عدي بن زيد	١٥٨
٥٣-	وأحضرت	تاركا	المتقارب	عبد الله بن همام	١٨

الرقم	أول البيت	آخر البيت	بحره	قائله	الصفحة
٥٤-	إن المرء	فيخذلا	الطويل	النايعة الجعدي	٨٤
٥٥-	قد قيل	قيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	١٩
٥٦-	أيام	مُميلا	الكامل	_____	١٩٥
٥٧-	فإن أنت	الأوائل	الطويل	_____	٥٩
٥٨-	أأن رأت	خبِلْ	البسيط	الأعشى	٢١٩
٥٩-	في فتية	وينتعلْ	البسيط	الأعشى	١٧٤
٦٠-	وإن اتقادي	خليلْ	الطويل	_____	١٤٣
٦١-	ليس	قليل	الكامل	المقنع الكندي	١٥٧
٦٢-	علموا	سؤلْ	الخفيف	_____	١٨٢
٦٣-	ألا زعمت	أمثالي	الطويل	_____	٢٤٢
٦٤-	ولما أن	العوالي	الوافر	ليلى الأخيلية	١٨٤
٦٥-	وترمينني	أقلي	الطويل	_____	١٦٥
٦٦-	ويوماً	السلمْ	الطويل	باعث بن صريم	١٨٦
٦٧-	سقتة	يُعدما	المتقارب	التمر بن تولب	١٢٣
٦٨-	فأطرق	لصمما	الطويل	متلمس	٢٣٦
٦٩-	لا تقربنْ	مظلوما	الكامل	ليلى الأخيلية	١٨
٧٠-	وكنت	تستقيما	الوافر	زياد الأعجم	١٦٢
٧١-	فطققها	الحسام	الوافر	الأحوص	٦٥/٦٤
٧٢-	وإن أتاه	حرمْ	البسيط	_____	١٤/١٣
٧٣-	فأقسم	مظلمْ	الطويل	مسيب بن علس	١٨٥
٧٤-	تزودْ	عقيم	الطويل	_____	٢٣٦
٧٥-	أثغضب	خازم	الطويل	الفرزدق	٢٠٦/٢٠٠/١٤١/١١٧/٥٤
٧٦-	قالت	وإن	السريع	_____	٦٧/٦٥
٧٧-	أعرف منها	ظبيانا	السريع	_____	٢٣٢
٧٨-	نزلتم	تشتموننا	الوافر	عمرو بن كلثوم	١٩٥
٧٩-	وما إن	آخرينا	الوافر	فروة بن مسيك	١٠٧/١٠٤/١٠٣

الرقم	أول البيت	أتم البيت	بمه	قائله	الصفحة
٨٠-	أخلصتها	حسن	البسيط	أبو عيينة	ح
٨١-	لو كنت	الثنمن	البسيط	أبو عيينة	ح
٨٢-	إن هو	المجائين	السريع	عوف بن ملح	٨٤/٨٦
٨٣-	إن أباه	غابتها	السريع	—	٢٣٦
٨٨-	أبى	باعها	الطويل	عبد الرحمن بن حسان	٤١
٨٤-	إن هي	أطاعها	الطويل	=	٤١
٨٥-	ذمت	واصطناعها	الطويل	=	٤١
٨٩-	تُهاض	خيالها	المتقارب	الفرزدق	١٢٤
٩٠-	فلما رأى	مفاقره	الطويل	—	١٤٨
٩١-	فلم أرَ	أفعله	الطويل	—	١٤٤
٩٢-	أحاذر	هيا	الطويل	جميل بن معمر	١٣٦

فهرس الأعلام

- ١- الألو سي: محمود بن عبد الله الحسيني الألو سي:
٢٠٣/٢٠٢/١٨٥/١٧٢/١٢٢/٧٨/٤٦
- ٢- أبان بن تغلب: ٢٢٠/٢١٨/٢٠٨
- ٣- ابراهيم السامرائي: ٨٣
- ٤- أبي بن كعب: ٢٣١/٢٢١
- ٥- أحمد مختار البزرة: ٨١
- ٦- الأحوص بن محمد الأنصاري: ٦٤
- ٧- ابن الأخضر: علي بن عبد الرحمن: ١٢٨
- ٨- الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة:
/٢٣٢/١٩٠/١٨٩/١٨٨/١٨٧/١٦٣/١٥٨/٦٩/٦٠/٥٨/٥٧/٥٦
/٢٣٨/٢٣٧
- ٩- الأخفش الأصغر: علي بن سليمان: ١٢٨
- ١٠- ابن أبي اسحاق: ٢٢٢
- ١١- الأشموني: ١٧٣/٦٨/٦٧
- ١٢- الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك: ١٢٥/١٢٤
- ١٣- الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز: ٢١٩
- ١٤- الأعشى: ميمون بن قيس: ٢١٩/١٧٤
- ١٥- الأعمش: سليمان بن مهران: ٢٢١/٢١٩/٢١٨/٢٠٨/٢٠٥
- ١٦- امرؤ القيس بن حجر: ١٨٨
- ١٧- ابن الأنباري: محمد بن القاسم: ١١

- ١٨- ابن الأنباري : كمال الدين أبو البركات :
 ١٠/٢٢/٢٩/٦٧/٧٦/٨٢/٩٧/١١٣/١١٥/١٣٥/١٤٥/١٤٨/
 ١٥١/١٥٩/١٦١/١٦٢/٢٣٤/
- ١٩- أنس بن مدركة: ١٥٧
- ٢٠- الأنصاري: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت: ٢٣٢
- ٢١- ابن إياز: أبو محمد الحسين جمال الدين بن بدر: ٣٠/١٤٩
- ٢٢- الباقلاني: محمد بن أبي الطيب: ١٣٢
- ٢٣- البغدادي: عبد القادر بن عمر البغدادي: ٦٠/١٤٨/١٨٦/٢١٢
- ٢٤- البغوي: محمد بن الحسين بن مسعود البغوي: ٢٠٤/٢٤١
- ٢٥- بلال بن أبي بردة: ٢٢٨
- ٢٦- ثعلب أحمد بن يحيى : ٥/١١٥/١٢٨/١٦٣
- ٢٧- الجامي: نور الدين عبد الرحمن الجامي: ١٠٢
- ٢٨- الجرجاني: عبد القاهر: ٢٣٤
- ٢٩- الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق: ١٥٥/١٦٠/١٦٢
- ٣٠- جرير بن عبد الله : ١٣
- ٣١- جرير بن عطية: ١٤٧/١٨١
- ٣٢- جميل بن معمر: ٥٥/٨٢
- ٣٣- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني :
 ٥/٢٠/٢٨/٦٣/٧٠/٨٥/٨٧/٩٧/١٢٤/١٢٩/١٣٤/١٧٥/٢٢٠/
- ٣٤- أبو حاتم السجستاني: ١٨٧/٢٢٨
- ٣٥- ابن الحاجب: جمال الدين عثمان بن عمر: ١٠٥/١٣٥/٢٣٤
- ٣٦- الحسن البصري: ٢٠٥/٢٠٨/٢١٨/٢١٩/٢٢١/٢٢٢/٢٢٦/٢٢٩
- ٣٧- حفص: ٢٢٢/٢٢٤/٢٢٦/٢٣٠/٢٤٣

٣٨- حمزة بن حبيب الزييات القاريء:

٢٤١/٢٣٠/٢٢٩/٢٢٨/٢٢٧/٢٢٦/٢٢٤/٢١٨/٢١٧/٢١٦/٢٠٨

٣٩- حميد: ٢١٨/٢٠٨

٤٠- أبو حنيفة الدينوري: ٢١٣/

٤١- الحوفي: ١٦٧/

٤٢- أبو حيان: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي:

١٢١/١١٥/٨٨/٨٦/٧٧/٧٠/٦٨/٦٧/٦٥/٦٣/٦٢/٥٩/٥٥/٥٠/٣٠/٧

١٦٨/١٦٧/١٥٩/١٥٤/١٥٠/١٤٧/١٤٥/١٤١/١٤٠/١٣٩/١٣٦/١٣٥/١٣١

٢٢٠/٢١٩/٢١٨/٢١٧/١٩٨/١٩٧/١٩٣/١٩٢/١٨٩/١٨٥/١٧٢/١٧١/١٧٠

٢٣٣/٢٢٨/٢٢٦/٢٢٥/٢٢٢/٢٢١

٤٣- أبو حيوة: شريح بن يزيد الحضرمي: ٢٢٨/٢٢٦

٤٤- ابن خالوية: الحسين بن أحمد بن خالويه:

٢٤٢/٢٢٩/٢٢٦/٢٢٥/١٦١/٩٤/٦٩

٤٥- ابن الخشاب: أبو محمد بن أحمد بن أحمد: ٧٠/٢٩

٤٦- أبو خلد: ٢٢٤

٤٧- الخليل بن أحمد الفراهيدي:

٢٣٣/٢٠٧/٢٠٢/١٦٤/١٤١/١٣٣/٦٩/٦٦/٥٤/٣٢/٢٨/٢٧/١٦/١٢/٩

٤٨- دريد بن الصّمة: ١٢٥/١٢٣/١٠٧/١٠٣/٤

٤٩- الرؤاسي: أبو جعفر محمد بن الحسن: ٢٢٢/٢١٧/١٣٦

٥٠- روبة بن العجاج التميمي: ٦٨/٦٧

٥١- الرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي:

٢٢٠/٢١١/٢٠٣/١٩٧/١٩٦/١٨٥/١٧١/١٧٠/١٦٩/١٢٠/١١٠

٢٤١/٢٢٥

٥٢- الراعي النميري: ١٩٥

٥٣- الرافعي: مصطفى صادق الرافعي: ١٠٨/٨٣

- ٥٤- الرضّي: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي:
 ١٠/٤/٤٣/٥٩/٧٧/٩٨/١٠٤/١١٢/١١٧/١٣٥/١٤٢/١٦٥/١٧٧/
 ٢٣٩/١٩٠.
- ٥٥- الرّماني: أبو الحسن علي بن عيسى: ٢٨/٥٧/٨٥/١٠٩/١٢٨/١٨٥/١٩١/٢٠٠.
 ٥٦- الزبيري: ٢٢٢
- ٥٧- الزجّاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل:
 ٤٧/١٦٢/١٧٥/١٨٩/١٩٦/١٩٧/٢٠٤/٢٠٧/٢٢١/٢٣٣/٢٣٧/٢٤١
- ٥٨- الزجّاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق: ١٩١/١٨٥
- ٥٩- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله: ٤/١١/٢٠/٢٣/٤٤/٧٨/٨٨/١٢٣/١٥١/١٦٥/١٨٥/١٨٩/٢٠٢/٢٠٥
- ٦٠- الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري:
 ٣٨/٤١/٤٥/٤٦/٥٠/٦٢/٩٤/١٠٥/١٠٩/١١٠/١٢٠/١٣٤/١٦٧/١٦٨/١٦٩
 ١٧٠/١٧١/١٧٢/١٨٥/١٩١/١٩٢/١٩٣/١٩٧/٢٠٢/٢٠٨/٢٠٩/٢١٠/٢١٨
 ٢٢٠/ /٢٢١/٢٢٢/٢٢٦/٢٣٧/٢٣٩
- ٦١- ابن زنجلة: ٢٢
- ٦٢- زهير بن أبي سلمى: ١٣/١٠٤
- ٦٣- زيد بن علي: ٢١٨/٢٢١/٢٢٢
- ٦٤- زيد بن عمر بن نفيل: ٢٠٠
- ٦٥- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل:
 ٩/ /١٢/٢٢/٣٣/٣٥/٣٦/٦٦/٦٩/٨٥/٨٧/٩٤/١٣٣/١٥١/٢٣٧
- ٦٦- سعيد بن جبیر: ٨٤/٨٥/٨٦/٨٩/١٩/٢١٩/٢٢٨/٢٤٢/
- ٦٧- سلام: ٢٢١
- ٦٨- السهيلي: ٥٩

٦٩- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

٨/٧٩/٧٨/٧٧/٧٦/٧٥/٦٩/٦٦/٦٣/٦٢/٥٦/٥٤/٥٣/٤٣/٤٢/٣٤/٣٢/٢٨/٢٧/٢٣/١٨/١٧/١٥/١٣/٩
١٤٥١٤/١٤٣/١٤١/١٤٠/١٣٨/١٣٣/١٢٦/١٢٥/١٢٤/١١٠/١٠٨/١٠٤/٩٦/٩٣/٩٢/٨٧/٨٥/٤
١٧٩/١٧٨/١٧٧/١٧٦/١٧٤/١٦٨/١٦٤/١٦٣/١٦٠/١٥٩/١٥٨/١٥١/١٤٩/١٤٨/١٤٧/٦
٢٤٢/٢٤٠/٢٣٩/٢٣٨/٢٣٦/٢١٣/٢١٢/٢٠٧/٢٠٦/١٩٢/١٩١/١٨٦/١٨٥/١٨٤/١٨٠/

٧٠- سيد يعقوب بكر: ٢١٤/٢١٣/١٧٩

٧١- ابن سيده: أبو الحسن علي بن اسماعيل: ط/١٢٩

٧٢- السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله: ١٦٥/١٦٣/١٤٥/٣٤/٢٨/١٨

٧٣- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي :

/١٤٥/١٤٣/١٣٤/١٣٢/١١٨/١١٧/١١١/٩٣/٧٠/٦٨/٦٤/٣٠/١٢/١١/٧/

٢٣٩/٢٣٣/٢٠٥/٢٠٢/١٨٢/١٧٨/١٧٤/١٥٤/١٥١/١٥٠

٧٤- ابن شجرة: ١٢١

٧٥- ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي: ١٤٧/٦٤/٤٣/٤٢

٧٦- الشلوبين: أبو علي عمر بن محمد المعروف بالشلوبين: ١٩٣/١٩٢

٧٨- ابن الضائع: أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي: ٤٤

٧٩- ابن طاهر: أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر: ١٤٠

٨٠- طاهر بن الحسين: ١١٠

٨١- الطبري: أبو محمد بن جرير الطبري:

٢٤٢/٢١٧/٢١٦/٢٠٧/١٩٦/١٤١

٨٢- طرفة بن العبد: ١٤٣

٨٣- الطرماح: ٩٩

٨٤- طلحة: ٢١٩

٨٥- عاصم: عاصم بن أبي النجود:

٢٣٦/٢٣٠/٢٢٩/٢٢٨/٢٢٧/٢٢٦/٢٢٥/٢٢٤/٢٢٣/٢١٦

٨٦- ابن أبي العافية: ١٢٩

- ٨٧- ابن عامر: أبو عمران عبد الله بن عامر:
٢٣٩/٢٣٨/٢٣٦/٢٣٠/٢٢٩/٢٢٧/٢٢٦/٢٢٥/٢٢٤/٢٢٣/٢١٦
- ٨٨- ابن عباس: ٢٣٦/٢٣٠/٢٢٥
- ٨٩- عباس حسن: ٥/٤
- ٩٠- عباس بن مرداس: ٢١١
- ٩١- عبد الرحمن بن حسان: ١٥٢/٤١
- ٩٢- عبد الله بن مسعود: ٢٢٨/٢٢٥/٢٢٢/٢٢١/٢١٦/١٤٣
- ٩٣- عبد الوارث: ٢٢٦
- ٩٤- أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي: ١٩٧/١٣٦/١٢٥/١٢٤/١١٥
- ٩٥- عدي بن زيد: ١٧٤/٥٩/٥٤
- ٩٦- ابن عصفور: علي بن مؤمن: ١٨٧/١٨٦/٧٧/٦٥
- ٩٧- ابن عطية: عبد الحق بن غالب بن عطية: ٢٢٢/١٦٧/١٣٢
- ٩٨- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل: ١٧٨/١٤٧/١٣٦/١٠٠/٧٠/٦٤
- ٩٩- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
١٧٧/١٧٢/١٧١/١٦٩/١٦٨/١٦١/١٥٩/١٤٦/٧٧/٥٨/١٧/١٤/١٠
- ٢٣٩/٢٢٧/١٩٦
- ١٠٠- عكرمة: ٢٢٨
- ١٠١- علي بن سليمان: ٢٠٨
- ١٠٢- علي بن عبد الرحمن: ٢١٢
- ١٠٣- علي بن عيسى: ١٥٤/١٤٥
- ١٠٤- العماد الأصفهاني: ح
- ١٠٥- أبو عمرو بن العلاء:
٢٤١/٢٣١/٢٢٩/٢٢٧/٢٢٦/٢٢٥/٢٢٤/٢١٨/٢١٦/٢٠٨/١٦١
- ١٠٦- عمرو بن كلثوم: ٢٤١/١٩٧/١٩٥

- ١٠٧- عيسى بن عمر : ٢٠٨/٢٢٠/٢٢١/٢٣١
- ١٠٨- ابن فارس: أبو الحسن أحمد بن فارس: ٢٣٣
- ١٠٩- الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد:
- ي/٦٦/٨٧/٩٧/١٢٤/١٢٨/١٣٤/١٧٠/١٩٢/١٩٧
- ١١٠- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد:
- ١٤٨/١٤٧/١٠٩/١٠٣/٩٥/٩٣/٨٧/٨١/٧٧/٧٦/٦٩/٦٥/٥٧/٥٥/٤٥/٣٢
- ٢٣١/٢٢٣/٢٢٠/٢٠٧/٢٠٦/٢٠٤/١٩٥/١٩٤/١٧٥/١٦١/١٦٠/١٥٨/١٥٠
- ٢٤٠/٢٣٨/٢٣٢/
- ١١١- الفرزدق: همام بن صعصعة: ١١٨/١٤١/١٢٤/٥٤
- ١١٢- فروة بن مسيك: ١٠٢/١٠٤/١٠٥/١٠٧
- ١١٣- فيشر: ٢١٤
- ١١٤- فتادة: ٢٢٨
- ١١٥- ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم: ١١٠/١١١
- ١١٦- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي:
- ٢٢٢/٢٢١/٢١٩/٢١٦/١٦٠/١٢١
- ١١٧- القزويني: الخطيب القزويني: ٣٨/٣٩
- ١١٨- القطامي: ١٩٦
- ١١٩- قطرب: محمد بن المستنير: ١٢٢/١١٩/٥/٣
- ١٢٠- القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف: ٢٣٣
- ١٢١- ابن القماح: شمس الدين بن القماح: ٢٣٣
- ١٢٢- ابن القواس: ١١/١٤٩
- ١٢٣- ابن قيم: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي:

١٢٤- ابن كثير:

٣٦/٣٥/٢٤٢١١/٢٣٠/٢٢٩/٢٢٨/٢٢٧/٢٢٦/٢٢٤/٢١٩/٢١٦/٢٠٨/٢٠٥
١٥٥/١٥١/٤٨/٤٣/

١٢٥- الكسائي: أبو الحسن علي بن حمزة:

/٢٢٣/٢١٧/٢١٦/١٩٤/١٦٢/١٥٠/١٣٥/١٢١/١١٩/٩٨/٩٤/٨٧/٨٤/٥٩
٢٤٢/٢٤١/٢٣٨/٢٣٠/٢٢٩/٢٢٨/٢٢٧/٢٢٦/٢٢٥/٢٢٤

١٢٦- كعب بن زهير:

١٢٧- الكلبي: أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي: ١٧١/١٧٠/١٢١/٧٧

ابن كيسان: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان:

٢٣٣/١٦٣/١١٥

١٢٨- اللحياني:

١٢٩- الليث:

١٣٠- ليلى الأخيلية:

١٣١- المازني: أبو عثمان بكر بن محمد: ٦٩/٣٠/٢٩/٢٧

١٣٢- المالقي: أحمد بن عبد النور المالقي: ط/ي

/١٧٧/١٦٥/١٥٩/١٥٠/١٤٢/١٣٥/١٣٤/١١٧/١٠٧/١٩٩/٩٥/٨٦/٧٠

١٩١/١٨٦/١٨٥/١٨٠

١٣٣- ابن مالك: أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن عبد الله الطائي:

٢٣٤/١٧٨/١٦٨/١٥٠/١٣٥/١٢٥/٧٠/٦٨/٦٧/٦٥

١٣٤- المبرّد: أبو العباس محمد بن يزيد:

١٢٤/١٠٩/٩٦/٩٣/٨٧/٨٥/٦٩/٥٦/٤٣/٤٢/٣٦/٣٥/٣٣/٣٢/٢٨/٢٢/١٤/١٣/١٢/٩

١٦٤/١٦١/١٥٩/١٥٨/١٥٠/١٤٧/١٣٨/١٣٣/١٢٥/

٢٣٨/٢٣٧/٢٢٦/٢١٣/٢٠٨/١٩٧/١٩١/١٨٦/١٧٦/١٧٥/

١٣٥- المتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين: ١١٠ /

١٣٦- ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد:

٢٤٠/١٣٥

١٣٧- أبو مجلز: لاحق بن حميد: ٢٢٨

١٣٨- أبو محمد بن السيد: ١٦٨

١٣٩- محمد صلاح الدين: ٣٧

١٤٠- ابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن:

٢٢٨/٢٢٠/١٣٦/١٣٥/١٣٤

١٤١- المرادي: الحسن بن قاسم المرادي:

ي / ٩٥/ ١١٧/ ١٢١/ ١٢٥/ ١٢٨/ ١٣٤/ ١٦٥/ ١٧٧/ ١٨٦/ ١٨٩/ ١٩١/ ٢٠١/

٢٠٥

١٤٢- ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي: ١٦٠

١٣٧- المعري: أبو العلاء المعري: ٣٩

١٣٨- مكي: أبو محمد مكي بن أبي طالب: ٢٣٤ / ١٦١/ ٥٥

١٣٩- ابن منظور: جمال الدين أبو الفضل المعروف بابن منظور: ١٢٩/ ٥

١٤٠- مهدي المخزومي: ٣٦

١٤١- ميسون بنت بحدل لكبي: ١٥٧

١٤٢- النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن خباب: ١٠٤

١٤٣- نافع: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم:

٢٤٢/ ٢٤٠/ ٢٣٠/ ٢٢٩/ ٢٢٨/ ٢٢٧/ ٢٢٦/ ٢٢٤/ ٢٢٣/ ٢٢٢/ ٢١٧/ ٢١٦

١٤٤- النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس:

/ ٢١٨/ ٢١٧/ ٢٠٨/ ٢٠٤/ ٢٠٠/ ١٩٧/ ١٩٢/ ١٦١/ ١١٩/ ١٠٩/ ٩٤/ ٨٧/ ٨٧/ ٧٦

٢٤٢/ ٢٤١/ ٢٢٨

١٤٥- النعمان بن المنذر: ١٩

١٤٦- النيسابوري: نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين: ١٧٢/ ١١١

١٤٧- هدية بن خشرم: ١٩

١٤٨- الهروي: علي بن محمد الهروي:

هـ / ٨٥ / ١٠٣ / ١٠٦ / ١٥١ / ١٦٥ / ١٧٦ / ١٨٥ / ١٩١ / ٢٠١

١٤٩- هشام: ١٥٠

١٥٠- ابن هشام: أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري

ي / ٥٩ / ٦٦ / ٧٠ / ٨٨ / ٩٥ / ١٠٠ / ١٠٥ / ١١٧ / ١٢٢ / ١٣٤ / ١٣٥ / ١٣٦ / ١٤٠ /

١٤١ / ١٦١ / ١٦٥ / ١٦٦ / ١٦٨ / ١٧٨ / ١٨٠ / ١٨٦ / ١٨٧ / ١٩٢ / ١٩٣ / ١٩٧ / ٢٠١

٢٠٥ / ٢٠٦ / ٢١١ / ٢٣٤ / ٢٣٧

١٥١- ابن همام السلولي: ١٨

١٥٢- الواحدي: ٢٠٥

١٥٣- اليزيدي: ٢١٧

١٥٤- يعقوب: ٢٢٣ / ٢٢٦ / ٢٢٨

١٥٥- ابن يعمر: ٢٢٨

١٥٦- ابن يعيش: موفق الدين بن علي بن يعيش:

١٠ / ٢٩ / ٣٤ / ٥٧ / ٦٦ / ٧٠ / ٩٨ / ١٢٥ / ١٣٤ / ١٥٩ / ١٦١ / ١٦٥ / ١٧٦ / ١٩١ / ٢١٢

١٥٧- يونس بن حبيب: ١٧ / ١٨ / ١٩ / ٢٣ / ٧٥ / ٧٦ / ٧٧ / ٧٨ / ٧٩ / ٢٣١

- ١- الألوسي: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ).
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، قرأه وصححه محمد حسين العرب، بإشراف هيئة البحوث والدراسات في دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.
- ٢- أحمد مختار البزرة: (دكتور).
أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، ط١، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٢.
- ٣- الأخفش الأوسط: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت ٢١٥ هـ).
معاني القرآن، تحقيق د. فائز فارس، دار البشير، دار الأمل، ط٣، ١٩٨١.
- ٤- الأزهرى: الشيخ خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥ هـ).
شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، عيسى البابي وشركاه.
- ٥- إميل بديع يعقوب: (دكتور).
المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.
- ٦- ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ).
١- أسرار العربية، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ط١/١٩٩٥.
٢- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
٣- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩.
- ٧- البغدادي: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ).
خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون،

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣/١٩٨٩م.

٨- البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ).

تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل، ضبطه وصححه عبد السلام محمد علي

شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى/١٩٩٥.

٩- البنا: أحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧هـ).

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى منتهى الأمانى والمسرات

في علوم القراءات، حققه وقدم له د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت،

ط ١/١٩٨٧.

١٠- تمام حستان: (دكتور).

اللغة معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة ١٩٩٤.

١١- الجامي: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ).

الفوائد الضبائية-شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف

والشؤون الدينية، العراق/١٩٨٣.

١٢- الجرجاني: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ).

١- دلائل الإعجاز في علم المعاني، صحح أصله الشيخ محمد عبده ومحمد التركي،

وقف على تصحيح طبعه، الشيخ محمد رضا، دار الكتب العلمية-بيروت،

ط ١/١٩٨٨.

٢- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان.

١٣- ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري (ت

٨٣٣هـ).

- النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد القبايع، دار

الكتاب العربي.

- ١٤- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ).
الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية-بغداد، ١٩٩٠.
المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي
ناصر و د. عبد الفتاح شليبي.
- ١٥- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ).
١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النّماس
ط١/٩٨٩، مطبعة المدني السعودية.
٢- تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ
علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، ط١/١٩٩٣.
١٦- الخازن: علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن
(ت ٧٢٥ هـ).
تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، دار الكتب العلمية-
بيروت، ط١/١٩٩٥.
- ١٧- ابن خالويه: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان (ت ٣٧٠ هـ).
١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، مطبعة دار الكتاب العصرية.
٢- الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة،
ط٥/١٩٩٠.
- ٣- المختصر في شواذ القرآن، عني بنشره، برجستراسر/دار الهجرة.
١٨- ابن الخشاب: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد (ت ٥٦٧ هـ).
- المرتجل، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٩٧٢.
١٩- الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ).
- التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أو تورّتل ط٣/بيروت/دار الكتاب
العربي، ١٩٨٥.

- ٢٠- الرافعي: مصطفى صادق الرافعي.
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، دار الكتاب العربي-بيروت، ط٩.
- ٢١- الرضي: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ).
- شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ط٣/١٩٨٢.
- ٢٢- الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ).
- معاني الحروف، حققه وخرج شواهد، وعلق عليه، وقدم له د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر-الغفالة-القاهرة، ١٩٧٣.
- ٢٣- الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (ت ٣٧٩ هـ).
- الواضح، تحقيق د. عبد الكريم خليفة.
- ٢٤- الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت ٣١١ هـ).
- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ط١/١٩٨٨.
- ٢٥- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠ هـ).
- ١- حروف المعاني، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط١، ١٩٨٤.
- ٢- الجمل في النحو، تحقيق د. علي الحمد مؤسسة الرسالة ١٩٨٤.
- ٢٦- الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ).
- البرهان في علوم القرآن، خرّج حديثه وقدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر-بيروت، لبنان/ط١، ١٩٨٨.
- ٢٧- الزمخشري: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨ هـ).
- ١- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية/بيروت ط١، ١٩٩٥.

- ٢- المفصل في علم اللغة، قدم له وراجعته وعلق عليه د. محمد عز الدين السعيد دار إحياء العلوم، بيروت/ط١/١٩٩٠.
- ٢٨- ابن زنجلة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت القرن الخامس الهجري). حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢/مطبعة الرسالة-بيروت.
- ٢٩- أبو زيد الأنصاري النوادر في اللغة.
- ٣٠- ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ). الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة-بيروت ط٣/١٩٩٦.
- ٣١- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية-بيروت ط٣/١٩٨٨، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ٣٠- ابن سيده: أبو الحسن علي بن اسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ). المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، لبنان.
- ٣١- السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨هـ). شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. محمود حجازي ود. محمد عبد الدايم مركز تحقيق التراث، ١٩٨٦.
- ٣٢- السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ). ١- الإتيان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، ط٣/١٩٩٥. ٢- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط١/١٩٨٥.
- ٣- الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وضبطه وصححه وعلق حواشيه د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم ط١/١٩٨٨.

- ٤- شرح شواهد المغني/ تصحيحات وتعليقات محمد محمود التركي/ منشورات دار
مكتبة الحياة-بيروت.
- ٥- معترك الأقران، ضبطه وصححه وكتب فهارسه أحمد شمس الدين، دار الكتب
العلمية- بيروت، لبنان ط١، ١٩٨٨.
- ٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح د. عبد العال سال مكرم،
مؤسسة الرسالة-بيروت ط٢/١٩٨٧.
- ٣٣- ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (ت
٥٤٢هـ).
- الأمالى الشجرية، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٤- الشمسسان: إبراهيم سليمان الرشيد الشمسسان.
- الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ط١/ ١٩٨١، مطابع الدجوى-عابدين.
- ٣٥- الصبّان: الشيخ محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ).
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد
للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه-القاهرة.
- ٣٦- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ).
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية-بيروت
ط١/ ١٩٩٢.
- ٣٧- عباس حسن.
- النحو الوافي، ط٥، دار المعارف بمصر.
- ٣٨- ابن عصفور: علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ).
- ١- شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب جعفر أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب
للطباعة والنشر، الموصل، العراق/ ١٩٨٠.
- ٢- المقرّب في النحو، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، مطبعة
العاني ببغداد، ط١/ ١٩٧١.

- ٣٩- عضيمة: محمد عبد الخالق عضيمة.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث-القاهرة.
- ٤٠- عفيف دمشقية.
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، ط٢/ بيروت-دار العلم للملايين ١٩٨٢.
- ٤١- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ).
- ١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٦، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- ٢- المساعد على تسهيل الفوائد.
- ٤٥- العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦ هـ).
- ١- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل-بيروت ط١٩٨٧/٢.
- ٢- اللباب في علل البناء والإعراب/تحقيق غازي مختار/ دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان/ دار الفكر دمشق سورية، ط١/١٩٩٥.
- ٤٣- ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي.
- الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق وضبط د. عمر فاروق الطباع-مكتبة المعارف-بيروت، ط١/١٩٩٣.
- ٤٤- الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ).
- الأبيات المشككة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، تحقيق د. حسن هنداي دار القلم، دمشق، دائرة العلوم والثقافة-بيروت، ط١/١٩٨٧.
- ٤٥- الفخر الرازي: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن التميمي الرازي (ت ٦٠٤ هـ).
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية/بيروت ط١/ ١٩٩٠.
- ٤٦- الفراء: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار
السرور/بيروت.

٤٧- فضل حسن عباس: (دكتور).

البلاغة فنونها وأفنانها، دار الفرقان للنشر والتوزيع/عمان ط١/١٩٨٧.

٤٨- ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم المروزي (ت ٢٧٦هـ).

تأويل مشكل القرآن، دار التراث/١٩٧٣، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء
الكتاب العربي-القاهرة.

٤٨- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ).

الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية-بيروت/ط٥، ١٩٩٦.

٤٩- القزويني: الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ).

الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح د. محمد عبد المنعم خفاجي/مجلد
١/دار الجيل-بيروت ط٣/١٩٩٣.

٥٠- ابن قيم الجوزية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم
(ت ٧٥١هـ).

بدائع الفوائد، تقرّظ و تقديم د. وهبة الزجيلي، تحقيق معروف زريق ومحمد
وهبي سليمان وعلي عبد الحميد، دار الخير ط١/١٩٩٤.

٥١- الكلبي: أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ).

التسهيل لعلوم التنزيل، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد سالم هاشم، دار
الكتاب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

٥٢- المالقي: أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ).

صف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات
مجمع اللغة العربي بدمشق.

٥٣- ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي
(ت ٦٧٢هـ).

- ١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل البركات، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧.
- ٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ / تحقيق عدنان الدوري / مطبعة العاني، ١٩٧٧.
- ٥٤- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ).
المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب-بيروت.
- ٥٥- ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي (ت ٣٢٤ هـ).
السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢ ط ٢.
- ٥٦- محمد صلاح الدين مصطفى.
النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، نشر وتوزيع علي جراح الصباح-الكويت.
- ٥٧- محمد مصطفى القوجوي (ت ٩٥٠ هـ).
شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق اسماعيل اسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر-بيروت، ط ١، ١٩٩٥.
- ٥٨- المرادي: الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ).
الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل-دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١/١٩٩٢.
- ٥٩- مصطفى النحاس: (دكتور).
١- دراسات في الأدوات النحوية، ط ٢، الكويت شركة الربيعان ١٩٨٦.
- ٢- أساليب النفي في العربية / الكويت، ١٩٧٩.
- ٦٠- ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي (ت ٥٩٢ هـ).
الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف.
- ٦١- مكي: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ).
مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السوأس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- ٦٢- ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مالك (ت ٧١١ هـ).
- لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، طبعة جديدة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط١/١٩٩٦.
- ٦٣- مهدي المخزومي: في النحو العربي-نقد وتوجيه.
- ٦٤- النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ).
إعراب القرآن، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٨.
التفاحة في النحو/ تحقيق د. ماهر عبد الغني كريم، ط١، ١٩٩١.
- ٦٥- النيسابوري: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري (ت ٧٢٨ هـ)
تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٩٩٦.
- ٦٦- الهروي: علي بن محمد الهروي (ت ٤١٥ هـ)
الألفية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ٦٧- ابن هشام: أبو محمد عبد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ).
- ١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/المكتبة العصرية/ بيروت-طبعة جديدة/ ١٩٩٤.
- ٢- شرح جمل الزجاجي، تحقيق علي محسن عيسى-عالم الكتب مكتبة النهضة العربية.
- ٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب-تحقيق محمد محيي الدين، مطبعة السعادة.
- ٤- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط١١/ ١٩٦٣.
- ٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاليب، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية-بيروت/١٩٨٧.

٦٨- يعقوب: سيد يعقوب بكر (دكتور).

دراسات في فقه اللغة العربية-بيروت مكتبة لبنان، ١٩٦٩.

٦٩- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) شرح المفصل،

عالم الكتب-بيروت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

“En” and “An” as a Special Grammatical Case in the Light of the Glorious Studies of the Holy Quran & Arabic syntax.

This is an example of research in Arabic syntax that deals with two semantic particles (i.e. “En” and “An” also exhibits the Linguistic denotation in the usage. It clarifies the precise semantic framework for it. Furthermore, it reveals their usage or negligence.

This study consists of an introduction, Three Chapters and a conclusion. The introduction deals with the title of the topic, and objectives of the study. The **First Chapter**, tackles the semantic aspects of (“En” i.e. conditional En, Shartiyah, Negative En, nafiyyah, Light En (i.e. En Mukfafeh) dark En (i.e. Thagilah / En Zāida, En meaning “qad”, “En” meaning “lā”, “En” meaning “iḍā”, “En” baqiyah min imman, “En tafsiliyyah”).

The **Second Chapter** deals with the semantic meaning of “An” maftuhat Alhamzah, sakinnat nun. These are “Masdariyyah An, Mufasirah An, Zāidah, Mukfafeh, Thagilah An, Shartiyah An meaning ‘lā’, “An” meaning “lā”, An meaning En Mukfafeh from Thagilah, An Nafiyyah meaning “Ja” “An” meaning ‘iḍā’.

The **Third Chapter** exhibits the Quranic use of “En” and “An” pointing out the effect of variation in the Quranic reading for these two particles in formulating some Grammatical Rules.

The conclusion summarizes the effort of this work and the facts that the study has shown with regard to these two particles which would contribute to achieve certain facts. These are:

1. Recognize some semantic & grammatical features in Arabic language which sort out the harmony between the external image and semantic features.
2. Recognize the Quranic usage for these two particles and their effect in building up some grammatical rules.

3. Recognize the semantic denotation for each of these particles in the light of Quranic studies and Arabic Grammar.
4. Recognize the percentage of the frequent use of these two particles in the Holy Quran. The study shows that the variation of these particles according to these use as "En" shartyah, "En" Masdriyah more frequently used in the Holy Quran where as some are less frequently used in the Quran as "En" bagiuah min imma or "En" Tafsiliyah". Some are more frequently used in the Quran but are rarely used in modern Arabic language as "En" Nafiyah.
5. The frequent occurrence of these two particles in the Holy Quran is due to frequent and repeated usage which could in turn enrich and broaden the usage of the language. The material collected from the dialects of many tribes in large areas. It is not strange to have this frequent usage of these particles and vary from one area to another. Therefore you have different meanings for the particle according to logic.
6. Judgment of rules can be determined and based on the linguistic case.